

# الشرطة في النظم الإسلامية

والقوانين الوضعية  
دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون

عميد دكتور  
محمد إبراهيم الأصبعي

المكتب العربي الحديث

ت: ٤٨٤٦٤٨٩



# الشرطة

## فى النظم الإسلامية

### والقوانين الوضعية

#### دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون

عميد دكتور  
محمد إبراهيم الأصيغى

الناشر  
المكتب العربى الحديث  
ت : 4846489 اسكندرية



بسم الله الرحمن الرحيم



## كلمة الشكر

جاء فى الأثر من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن ثم يقتضى الواجب أن أقدم أخلص الشكر والامتنان الى جامعة الفاخ والقائمين فيها على الدراسات العليا لما أناحوا لأمشالى من متابعة البحث العلمى ومحاولة الإسهام فى تطوير واقعنا نحو مستقبل مشرق بالأمن والرخاء.

كما أشكر الأخ / الأستاذ عبد الله الهونى أمين قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية التربية جامعة الفاخ على ما يئله من جهد طيب فى سبيل إتاحة الفرص لكل راغب فى العلم حريص عليه فجزاه الله خيراً.

أما أستاذى الدكتور محمد السيد الدسوقي الذى أشرف على هذه الدراسة وكان لتوجيهاته وتشجيعه فضل إنجازها وإعدادها على هذه الصورة فله خالص شكرى وتقديرى.

وأشكر أيضاً الأستاذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك فى الحكم على رسالتى على الرغم من كثرة أعبائهم ومسؤولياتهم العلمية.

ولا يفوتنى أن أزجى صادق شكرى الى كل الأخوة العاملين فى مكتبات جامعة الفاخ وبخاصة كلية التربية والمكتبة العامة ومكتبة مركز الجهاد اللببى ومكتبة الأوقاف على معاونتهم الطيبة وتيسيرهم لى كل ما أحتاج إليه من مصادر.

وأما رؤسائى وزملائى من ضباط الشرطة وأخص بالذكر منهم العاملين بقسم التدريب ومعهد تدريب الشرطة فلهم منى شكراً موصولاً على تشجيعهم لى بالفعل والقول فجزاهم الله عنى وأسبغ عليهم نعمة ظاهرة وباطنة.

وأخيراً أشكر كل من أمدنى بما أخذ بيدي حتى قطعت رحلة عملى مع نظام الشرطة فى النظم الإسلامية والقوانين الوضعيه.

عميد دكتور : محمد إبراهيم الأصيغى

طرابلس - الجماهيرية العظمى





## المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسل الله أجمعين.

وبعد،

نظراً لما لاحظته من عدم تفهم الكثيرين للأصول التاريخية الأولى لنشأة نظام الشرطة - ولا سيما أولئك الذين يعملون في المجال الأمني - حيث يغلب عليهم الاعتقاد السائد بأن الشرطة إحدى مكنات الدولة الحديثة. ونسوا أو تناسوا التجارب الأولية للحضارات الإنسانية الموزعة في القدم بدءاً من الحضارة الفرعونية، والحضارة الاغريقية والحضارة الرومانية، وحضارات الهند والصين وغيرها من الممالك والامبراطوريات التي قامت على التجمعات البشرية التي وجدت آنذاك.

هذا فضلاً عن التنظيم الشرطي الرائع والمتكامل الذي وجد في إطار الدولة الإسلامية منذ انبلاجها الأول وتطوره عبر المراحل التاريخية حتى بلغ شأواً عظيماً يجعله يضاهي أفضل الأنظمة الحديثة إن لم يتفوق عليها في بعض المجالات الأمنية. ولهذا أترت أن أختار الشرطة في النظم الإسلامية والقوانين الوضعية موضوعاً لرسالة الماجستير، محاولة مني لإلقاء الضوء على هذا الموضوع، ومحاولة أيضاً في الكشف عن جانب أصيل من جوانب حضارتنا الإنسانية الرائعة.

وقد سلكت في دراستي منهجاً يقوم على مقدمة وعشرة فصول وخاتمة:

تناولت في الفصل الأول الحديث عن نشأة نظام الشرطة عبر مراحل التاريخ المختلفة مع تفصيل القول ببعض الشيء في حالة الجزيرة العربية قبل الإسلام. أما الفصل الثاني فقد خصصته للكلام في الأسس التي قامت عليها الدولة الإسلامية في المدينة، ثم أومأت في هذا الفصل لنشأة نظام الدواوين في الإسلام وتطوره «الإدارة الإسلامية».

وفي الفصل الثالث عرجت على كافة المراحل التاريخية للنظام الشرطي في الدولة الإسلامية منذ نشأته وتطوره عبر العصور. وقد خصصت جانباً منه للتحدث عن هذا النظام في ليبيا في العهد الإسلامية وما تلاها حتى وقتنا الحاضر (الاستقلال والثورة...)

عقدت الفصل الرابع للحديث فى أعمال الشرطة واختصاصاتها فى الدولة الإسلامية مع الموازنة كلما سنحت الفرصة بين ما يطبق بهذه الدولة وغيرها من الدول.

وجاء الفصل الخامس للتعرف على الشروط والضوابط التى ينبغى أن تتوافر فى رجل الشرطة والوسائل التى يمكن بها تأهيله للقيام برسالته على الوجه الأكمل. وأما الفصل السادس فقد أوضحت فيه دور الجهود فى تدعيم ومؤازرة الشرطة للقيام بواجباتها. واهتممت فى هذا الفصل بوجه خاص بالنظم الإسلامية فى مجال الشرطة المتطورة وخطته بالإشارة الى تجربة الأمن الشعبى والأمن الذاتى فى ليبيا. وفى الفصل السابع تناولت الوظيفة الشرطة عبر العصور.

أما الفصل الثامن فقد تحدثت فيه عن المسؤولية الوظيفية «الجناية والتأديبية» لرجال الشرطة فى الماضى والحاضر.

وتناولت فى الفصل التاسع الصلات التى تربط بين نظام الشرطة وغيره من الأنظمة والدواوين الأخرى فى الدول الإسلامية.

أما الفصل العاشر فلقد جمعت فيه تنقلاً من أخبار أعلام الشرطة العرب. ونوهت فى الخاتمة على أهم النتائج التى انتهت إليها الدراسة وأشغقتها ببعض التوصيات.

وقد اعتمدت فى هذه الرحلة العلمية مع الشرطة على الكثير من المصادر القديمة والحديثة وكنت أحاول بقدر جهدى الوصول الى كل مصدر عرض للشرطة ولو بإشارة عابرة. ومع هذا لا أدعى أنى استطعت الوقوف على كل ما كتب فى موضوع دراستى غير أنى لا أشك فى أن ما رجعت إليه يسر لى مادة علمية كانت عماد هذه الدراسة التى أرجو أن تكون قد أضافت جديداً، وقدمت عملاً مفيداً.

كما أرجو أن تكون هفواتى معدودة، فهذه أول دراسة علمية أقوم بها، ومهما يكن من حرص على إحسانها فإن القدرة البشرية لا تعرف الكمال فهو لله وحده، والله يرعانا جميعاً ويتولانا بهديته وتوفيقه.

عميد. د. محمد إبراهيم الاصبيعى

## الفصل الأول

الأصول الأولى لنشأة نظام الشرطة



## تمهيد :

يحسن قبل التفرغ للحديث عن نشأة نظام الشرطة وتطوره عبر المراحل التاريخية المختلفة وفي الحضارات القديمة. أن نتعرف أولاً على مدلول كلمة «الشرطة» ففي هذا بيان لطبيعة الشرطة، وتحديد أيضاً لرسالتها في المجتمع.

## أولاً : لفظة الشرطة :

أجمعت العديد من معاجم اللغة <sup>(1)</sup> على تفسير كلمة الشرطة بأكثر من مدلول فإذرة يطلقونها على طائفة من أعوان الوالي أو الحرس الخصوصيين وثارة أخرى يقصد بها أول كنية تشهد الحرب وتنتهي للموت.

فاللفظ «شرطة» بمعنى ضابط الأمن أو رجل الأمن جمعه شرط ويطلق على المفرد من رجال الشرطة «شرطة أو شرطي» <sup>(2)</sup> وفي هذا المعنى يقول القلقشندي <sup>(3)</sup> في اشتقاق لفظ الشرطة قولان:

الأول : أنه مشتق من الشرطة بفتح الشين والراء وهي العلامات لأنهم يجعلون لأنفسهم علامات يعرفون بها <sup>(4)</sup>.

الثاني : من الشرطة بالفتح أيضاً وهو رذال المال لأنهم «أى الشرطة» يتحدون في اِرْذال الناس من لا مال لديهم من اللصوص وسفلتهم.

وقد قيل أيضاً أن لفظ الشرطة جاء من اشتراط جملة شروط فيمن رغب في الالتحاق بهذا العمل.

وفي رأينا أن أقرب هذه المعاني للفظ الشرطة المعنى الأول والأخير لأنها تتمشى

(1) الزيدى - فاج المروس. دار صادر بيروت الناشر طر ليبيا للنشر والتوزيع بنغازي 66 م 167:5. ابن منظور - لسان العرب - دار صادر بيروت 329:7-333 الطاهر الزاوي - ترتيب القاموس - مطبعة البابي الحلبي ابن شداد - الاطلاق الخطيرة 919:3.

(2) ابن سيدة - الفصيح مجلد 1. السفر 3 ص 133، لجنة من الأسئلة - مقرة للمطوف الإسلامية 13:192، 193.

(3) القلقشندي - صبح الأعشى 450:5.

(4) نقل عن ابن السيد البطليموس في كتابه «الاقتضاب» في شرح أدب الكتاب، أن رجال الشرطة كانوا يصنعون أعلاماً على محاسنهم حتى يتبينهم الناس إضافة إلى كونهم يتميزون بعلامات أخرى وزي خاص تقيب إبراهيم الفطاح. الشرطة في عصرى الخلفاء والأمويين - مجلة الأمن المصيرية 11 56.

مع الشرط والعلامات التي يتميز بها رجال الشرطة عن غيرهم وكذلك معنى الاشتراط، لشروط معينة لمن يرغب في الانضمام للشرطة وهذا الأمر معروف ومطبق عند اختيار رجال الشرطة قديماً وحديثاً حيث إن المهام الإنسانية الجسيمة التي تقوم بها الشرطة تفترض ضرورة إختيار عناصر هذا الجهاز بما يمكنه من أداء واجباته على الوجه الأكمل وهذا لا يتأتى إلا بإختيار أحسن العناصر وأكفأها علماً وثقافة وأقواها بدناً لتحمل تبعات هذا العمل الخلاق الذي يحقق أمن الوطن والمواطن.

ووجدنا في هذا المنحى ما ورد في لسان العرب <sup>(1)</sup> من أن الشرطة في السلطان من العلامة والإعداد.. سمو بهذا لأنهم أعدوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها.

**ثانياً : مفهوم كلمة الشرطة وتمييزها عن غيرها من المسميات الأخرى :**

وردت في كتب التاريخ المختلفة وسير الملوك والسلاطين ألفاظ مختلفة ذكر أنها ترادف لفظ الشرطة مثل «المعونة»، والشحنة، والعسس كما ورد أيضاً أن كلمتي «الجلواز، والأترو» ترادف كلمة الشرطي.

ونظراً لأهمية الموضوع نرى ضرورة الإيضاح حتى لا يحصل أى لبس أو غموض في فهم مضمون هذه المعاني.

أ – فالمعونة عبارة عن لفظ يطلق عل الشرطة لأنها تتولى معاونة الحكام في القيام بما يكلفون به من الأمور كما يقدمون كل عون ومساعدة لأفراد الشعب في احقاق الحق ودفع المضرة وتوفير جو من الأمن والطمأنينة والاستقرار خاصة في المناطق الواقعة خارج العاصمة منذ نهاية القرن الرابع عشر الهجري <sup>(2)</sup>.

(1) ابن منظور - لسان العرب. ذو صادر بيروت 329-33. الشرطة بالتحريك والجمع اشراط واشراط الساعة اعلاها وهو من في التبريل العزيز وقد جاء لشرطها أي علامتها. والاشراط العلامة التي يجعلها الناس بينهم. ومنه سمي الشرطة أنفسهم لأنهم جعلوا علامة يعرفون بها. الواحد شرطة وشرطي.

أنظر هذا للمعنى أيضاً اختار من صحاح اللغة - محمد عبد الحميد ومحمد عبد الطيف السبكي - مطبعة الاستقامة. القاهرة ص 265. ابن شداد - الاعلاق الخطيرة ج 3: 919. الشيخ عبد الله البستاني - تافهة البستان للطبعة الأمريكية بيروت 1930 م. ابن سبدا - المخصص مجلد 3 ص 132، 133

(2) تقي إبراهيم القسطنطين - مجلة الأس العام المصرية 57:11 ابن شداد - الاعلاق الخطيرة 918:3

ب - الشحنة من أقامهم السلطان لضبط المكان<sup>(1)</sup> تأتي بمعنى الحامية من الجند المعد للسيطرة على القلاقل والفتن<sup>(2)</sup> كما ترد أيضاً بمعنى قائد الشرطة أو الحاكم العسكري للمنطقة. وقد تردد استعمال هذه الكلمة في المشرق في عهد السلاجقة للدلالة على شرطة الأقاليم فقد جاء في لسان العرب شحنة الكورة ممن فيهم الكفاية لضبطها من أولياء السلطان. والكورة بمعنى مركز الشرطة أو حامية الأقليم<sup>(3)</sup>.

ج - العسس : جمع عاس وهو الذى يطوف بالليل يحرس الناس ويأمنهم على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ويتتبع اللصوص والعمارين ويكشف أهل الربح والشبهات<sup>(4)</sup>.

وقد قدمنا بأن العسس هو الأساس الأول لوجود نظام الشرطة فى الدولة الاسلامية منذ أن قام به عدد من الصحابة فى عهد الرسول ﷺ وفى عهد أبى بكر من بعده. وقيام الخليفة الثانى عمر بن الخطاب بهذه المهمة بنفسه. وهذا النشاط قد اختفى بظهور نظام الشرطة لأنها أصبحت تقوم بواجباتها المختلفة والمتعددة إضافة الى قيامها بواجبات العسس المتمثلة فى الحراسة الليلية للمحافظة على الأمن العام.

ومن تتبعنا للتعريفات السابقة لهذه الألفاظ نرى أنها تلتقى فى بعض مدلولاتها للفظ الشرطة ولو أن هذه الأخيرة قد طفت عليها بحيث أصبحت هذه الألفاظ لا تكاد تذكر لإندثار استعمالات لفظ المعونة والشحنة من ناحية وإقتصار استعمالها فى مناطق معينة خارج العاصمة من ناحية أخرى إضافة الى إحتواء كلمة العسس داخل إطار الشرطة بإعتبارها واجباً أساسياً من واجباتها المتعددة.

(1) أبى الحسن الهلال الحسن العسلى - الوزراء - تحقيق عبد الستار فرج دار إسماء الكتب العربية - عيسى البلى الحلبى 1958 م ص 18

(2) ابن حطون - تاريخ البر 998:3.

(3) نقيب ابراهيم الفحام «م» ص 57:11 ، ابن شفلو «م» ص 918:3 ، الاباكى - النجوم الزاهرة - دارنا المؤسسة المصرية العامة 73:5

(4) الاصفهائى - الاعانى - دار الثقافة بيروت ط 3 لسن 62 م ، ط الشيخ الملايى وآخرين 389:1 ، ابن منظور - اللسان 139:6-141

أما عن الكلمات المرادفة لكلمة الشرطى المتمثلة فى الجولاز والأتورور فتجمل القول فيها فيما يلى:

أ - الجولواز : ذكرت هذه الكلمة فى العديد من المعاجم على أنها ترادف كلمة الشرطى خاصة فى الوثائق التاريخية والإدارية والسجلات القضائية مما يدل على أن الجولواز كان ينتمى الى إحدى وحدات الشرطة المخصصة للعمل بالمجالس القضائية للمحافظة على الأمن والنظام داخل المحاكم حتى سمي « بصاحب المجلس »<sup>(1)</sup>. حيث نقل أنه كان يمسك دوة أو سوط فى يده يستعمله ضد من يخالف النظام أو يخل بالجلسة<sup>(2)</sup> كما يطلق أيضاً هذا اللفظ على الشرطى المتولى حراسة الأمير وقد سمي كذلك لخلفته بين يدي العامل فى ذهابه وإيابه وقد قيل بأن الجلاوزة يحفظون الأمراء<sup>(3)</sup>.

ب - الأتورور - أو «التورور» : قد ترد مرادفه لكلمة الشرطى أو الجولاز ولو أنها كانت تطلق على المتعاون مع السلطان بدون رزق<sup>(4)</sup> وأقرب مثل عل ذلك فى عصرنا الحاضر هم المرشدون الذى يستعان بهم فى ضبط المجرمين والمنحرفين عن طريق الارشاد عليهم. وقد عبر الشاعر عن خوف الناس من الشرطة والتورور على السواء حيث قال :

والله لولا خشية الأمير وخشية الشرطى والتورور

وبعد ما أوردته من تعريف لكلمة «الشرطى» وإشارة الى بعض الكلمات والمصطلحات التى تشبه بها أو تلتقى معها، فى بعض الدلالات والمعانى نأتى الى الحديث التاريخى عن نشأة نظام الشرطة وتطوره.

(1) نقيب إبراهيم القمام «م» ص: 58:11.

(2) د. مصطفى كاتل كيرة - قانون المرافعات اللبى - دار صادر بيروت - منشورات الحامسة البنية ص 34 د. جراد على «م» ص: 292:5.

(3) ابن منظور اللسان 322:5، الزبيدى - التاج 5: 167، ابن سيدة المخصص «م» ص 133.

(4) ابن سيدة المخصص مجلد 1 السفر 3 ص 133، النجم «م» ص: 58:11.



# المبحث الأول

## لغة تاريخية تأسيسية عن نشأة نظام الشرطة

### في الحضارات القديمة

#### مقدمة :

بدأت الجريمة منذ ظهور الإنسان حين خلق الله تعالى آدم وحواء ومكنهما في الجنة من كل شيء عدا الشجرة المحرمة التي نهاهما عن الاقتراب منها والأكل من ثمارها ولكنهما خالفاً أمر الله جل شأنه بتحريض من ابليس - لعنه الله - فموقبا بالطرد من الجنة (1).

كما ظهرت أول جريمة في تاريخ البشرية على وجه البسيطة في أبشع صورها حينما قتل قابيل أخاه هابيل (2).

هذا ولقد زاد أوارها وانتشر شائها تبعاً للبيئة التي يعيش فيها الإنسان والتي تطورت كما نعرف من الأسرة الصغيرة إلى العشيرة ثم القبيلة ومن مجموع القبائل تكونت الأمم والشعوب. وما تبع ذلك من نشوء العديد من الأعراف والتقاليد والعادات التي بموجبها أصبحت الجماعة تستحسن تصرفاً ما وتستجيب له وتستهجن تصرفاً آخر وترفضه بكل شدة إضافة إلى ظهور ما يسمى بحقوق الأفراد والجماعات وما يقبلها من واجبات اتجاه ذلك.

فكان على القادر منهم أن يسهر على راحة الجماعة ويهيئ لها سبيل الأمن والاستقرار ومن هنا نشأت فكرة الشرطة (3).

(1) المقوى - تاريخ الحقوى - دار بيروت للطباعة والنشر 1970 م 10-5.

(2) المصدر نفسه 10-7 ، الديري - نهاية الأرب - وزارة الثقافة والإرشاد مصر 13:32.

(3) رالك عمر قويدر - تطوير نظام الشرطة في الجمهورية العربية السورية (بحث) معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة بجمهورية مصر العربية. الدورة 18 لسنة 1971 م ص 4.

مجموعة من الأمثلة المختصين - موسوعة علمية مصورة - المجموعة الثانية 2. إشراف الصادق النيهوم - الحركة =

ففى بداية الأمر كان كل رئيس أسرة أو عشيرة أو قبيلة هو القادر على حماية وتأمين سلامة جماعته مقابل خضوعها له وانضوائها تحت لوائه سواء قام بهذه المهمة بنفسه أو أوكّلها إلى أشخاص آخرين من جماعته للقيام بها تحت إشرافه وتوجيهه.

وحينما اندمجت هذه القبائل فى بعضها البعض ونمت القرى الصغيرة وأصبحت مدناً كبيرة إختلط فيها السكان وتزاوجوا وضغمت فيها العلاقات الاجتماعية القائمة على أسس القرابة من ناحية الدم والعصبية القبلية وحلت محلها علاقات اجتماعية جديدة قوامها المصالح والأهداف والغايات المشتركة.

ولأن الناس يتفاوتون من حيث احترامهم لحقوق غيرهم، والتزامهم بما يجب عليهم من واجبات وما ينجم عن هذا وغيره من تعارض الرغبات ونشوء الصراع بين الأفراد واعتداء على الآخرين فى أنفسهم وممتلكاتهم. لذلك احتاجت هذه الجماعات التى أقامت فى المدن والقرى لإيجاد مجموعات متخصصة متفرغة لا هم لها إلا المحافظة على الأمن والاستقرار وحماية الأرواح والأعراض والأموال من كل اعتداء قد يلحق بها من داخل الجماعة أو خارجها نظير أجر معلوم لتأمين احتياجاتهم المعيشية.

وهذا ما يحدثنا به التاريخ فى حضارات الأمم القديمة وعلى الأخص فى الحضارات الفرعونية والبابلية والآشورية والحيثية فى منطقة الشرق الأوسط. وحضارات الاغريق والرومان فى المنطقة الآشورية والحضارة الهندية والصينية فى الشرق الأقصى.

ومن ثم كانت حاجة الإنسان للأمن والطمأنينة والاستقرار قديمة قدم الحضارات الإنسانية وهى التى دفعته الى القيام بعدة أمور لتحقيقها من أهمها ما يلى :

أولاً : إصدار العديد من التشريعات والقوانين القديمة التى تنظم حياة الإنسان فى تلك الحقبة بما يكفل حماية الحقوق على إختلافها من أى اعتداء، فنجد تحديداً دقيقاً للجرائم والعقوبات والجزاءات البدنية والغرامات المالية كما هو مبين فى قانون

العامّة للنشر والتوزيع والإعلام ص 194/196.

د. إبراهيم أبو الفار - علم الاجتماع السبلى - طر القاهرة - 79/17 م ص 89 وما بعدها.

قانون حمورابي<sup>(1)</sup> وقانون سولون<sup>(2)</sup> وقانون الألواح الأثني عشر<sup>(3)</sup>.

ثانياً : ظهور المحاكم ونشأة القضاء للنظر في هذه الجرائم وإصدار الأحكام المناسبة وفقاً للتشريعات والقوانين السائدة آنذاك.

ثالثاً : صدور الكثير من الأوامر والقرارات والإعلانات عن الحكام والمتعلقة بالدولة بما يضمن المحافظة على كيانها وفرض هيمنتها مثل أوامر القبض والتفريغ والعجاية وتأمين الحكام ومقار الحكومة المركزية والولايات وكافة الممتلكات والمرافق العامة.

كل ذلك استدعى إيجاد أنظمة بدائية للشرطة لتتولى تنفيذ أوامر المحاكم والقاضي بتوقيع العقوبات وتحصيل الغرامات وحراسة السجون وإدارتها وبالأخص حراسة الحاكم ولتظل في خدمته وتحت تصرفه باستمرار.

وبما تقدم نرى أن العديد من الحضارات القديمة عرفت - ولو بصورة أولية بدائية - تنظيمات أمنية مختلفة لكل منها سماتها وملامحها الخاصة بها والذي يهمنا منها أن نعرض لأبرز أهم هذه الحضارات وما طالعنا به المصادر التاريخية في هذا المجال ونخص بالذكر منها :

#### ٩ - الحضارة الفرعونية.

(1) قانون حمورابي : يعد من أقدم القوانين التي عرفتها البشرية. صدر في القرن السابع عشر ق.م على أرجح الآراء بعد أن توحدت كافة المدن والممالك الواقعة على نهر الفرات بالمرق في مملكة واحدة تحت حكم أسرة حاكمة لشهر ملوكها (حمورابي) الذي عمل على توحيد ديانتها وتوحيدها كلها في قانون واحد يضم (285) مادة وبالرغم من قسوة أحكامه في مجموعها فإنه ظل محفوظاً بجزءه طيلة خمسة عشر قرناً كاملة رغم ما طرأ على أحوال البلاد، والعباد من تغير. أنظر زيادة في الأيضاح د. إدوارد غالي الذهبي - محاضرات في تاريخ القانون - مطبوع على استنسل لطبعة السنة الأولى بكلية الحقوق بالجامعة اللبنانية. بنغازي العام الجامعي 71.70 م ص 46 وما بعدها. جيمس كريمر - نظم الشرطة في العالم ق.م. س. ص 28.

(2) قانون سولون : مجموعة من القوانين التي صدرت في أثينا حوالي سنة 594 ق.م لتدخل طالع الإنسان في ذلك الحين إلى الحكم الديمقراطي د. إدوارد غالي الذهبي المرجع السابق ص 33.32.

(3) قانون الزاواح الاثني عشر : صدر هذا القانون في سنة 509 ق.م في روما مع قيام العصر الجمهوري وقد أدخلت عليه العديد من الإضافات والتعديلات بواسطة للشرع (البريتور) وهو يعد الأساس لكافة القوانين الرومانية حتى ظهور مدونة (جستنيان) بل وما زالت له تأثيرات واضحة في قوانين العالم الحديثة. د. إدوارد غالي الذهبي المرجع السابق ص 37.36 وما بعدها. د. محمد شهر حبيب. دروس في القانون الروماني. مذكرات على استنسل لطبعة السنة الأولى بكلية الحقوق الجامعة اللبنانية. ص 50

2 - الحضارة الرومانية.

3 - الحضارة الاغريقية.

4 - الحضارة الهندية والصينية.

### نظام الشرطة فى الحضرة الفرعونية :

على ضفاف النيل قامت حضارة من أقدم وأعرق الحضارات فى التاريخ تألفت وازدهرت على امتداد ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد فى كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية حيث تكون لديها نظام دقيق وقانون مستقر وأجهزة أمنية متعددة<sup>(1)</sup>.

وبصرف النظر عن بعض البدايات الأولية التى لا تذكر فإنها يمكن رد أول تنظيم للشرطة ظهر فى الدولة الفرعونية الى عهد إلى عهد الأسرة الرابعة<sup>(2)</sup>. وبالتحديد فى سنة 1340 ق.م حين قام (حور محب) بتنظيم قوات الشرطة وحدد مهامها وواجباتها المناطة بكل منها. فهناك الشرطة النهرية المختصة بتأمين سلامة الملاحة النهرية ومكافحة القرصنة وتفتيش المراكب المشتبه فيها وحماية النشاطات المشروعة فى مياه النهر.

كما أنشأت الشرطة المختصة بحماية المقابر والمعابد التى تحوى جميع كنوز الموتى التى تدفن معهم حسب ما جرى به العرف لدى الفراعنة<sup>(3)</sup>.

وتدلنا الآثار الفرعونية على أن قدماء المصريين استخدموا الكلاب فى أعمال الشرطة وذلك لحراسة الممتلكات فى الأقاليم خاصة فى الفترة الليلية خوفاً من اللصوص والعيارين<sup>(4)</sup>.

(1) عقيد بهاء الدين ابراهيم محمود - القناون والتقوية فى مصر القديمة - مجلة الأمن العلم للعلوم الشرطية. العدد 65 لسنة 16 القاهرة. ص 11.

(2) لواء محمود السباعى - إدارة الشرطة فى الدولة الحديثة. الشركة العامة للطباعة والنشر. القاهرة 63 م 3:1.

(3) عقيد بهاء الدين ابراهيم محمود - أجهزة الشرطة واختصاصاتها فى مصر القديمة مجلة الأمن العلم للعلوم الشرطية العدد 68 لسنة 17 ص 34,33 - جون ولسون - الحضارة المصرية تحقيق د. أحمد فخري مكتبة النهضة ومؤسسة فرنكلين ص 449, 440, 439, 437. ولقد عمر قهجر. للرجع السابق ص 7,6.

(4) ولقد عمر قهجر - المرجع السابق ص 8، جيمس كرومر. نظام الشرطة فى العالم ص 28.

هذا ولقد كان لرجال الشرطة حظوة كبيرة لدى الحكام حيث كانوا يمنحون مكافآت سخية ومرتباً عالية ويدعون لحضور المآدب والاحتفالات الرسمية.

وظلت الشرطة في مصر تتمتع بسلطات واسعة مكتبتها من فرض هيمنتها حتى سُمي رئيسها بالحاكم أو القاضي. وكان الضباط المحليين كضباط الحكومة يمثلون الفرعون كل في ولايته. وكان مسؤولاً عن حفظ الأمن والنظام داخل ولايته ومسؤولاً أيضاً عن حراسة الحدود ضد بدو الصحراء<sup>(1)</sup>.

وقد تميزت قوات الشرطة عن قوات الجيش - ولو أنها كانت تعد جزءاً منها - بلباسها الخاص ومهامها المميزة كل حسب الواجب المناط بها وذلك إلى ثلاث طوائف أو وحدات رئيسية<sup>(2)</sup> :

(1) الطائفة الأولى : كانت تختص بحراسة كبار موظفي الدولة وحمايتهم. وكانت تتألف من وحدات صغيرة تختلف أسماؤها باختلاف الأسلحة التي تحملها مثل «حملة السيوف» و «حملة السياط» و «حملة العصي». وكان من أهمها تلك المجموعات التي تختص بحماية الفرعون وكانت تختار من أحسن رجال الشرطة قوة وبأساً وإخلاصاً للأسرة الحاكمة.

(2) الطائفة الثانية : كانت تقوم بأقرب الأعمال والمهام والواجبات التي يباشرها جهاز الشرطة في الوقت الحاضر. حيث كان يرأسها ضابط يقيم في عاصمة كل إقليم يتبعه آخر أقل منه رتبة في المدن والقرى الكبرى وبعض ضباط الصف والجنود في المناطق الصحراوية والقرى الصغيرة<sup>(3)</sup>. وواجباتها تنحصر في تنفيذ أحكام القضاء وأوامر حاكم الاقليم ونوابه.

(1) هنري فرانكفورت - فجر الحضارة في الشرق الأدنى ترجمة مختار خيرى - دار مكتب الحياة، ط 2 - 1965 ص 117.

(2) د. تدرى عبد الفتاح الشهاوى. الموسوع الشرطة القانونية. عالم الكتب. القاهرة 77 م ص 21، عقيد د. بهاء الدين ابراهيم محمود أجهزة الشرطة واختصاصاتها في مصر القديمة. المرجع السابق ص 31-36.

(3) عقيد د. بهاء الدين ابراهيم محمود. المرجع السابق ص 31-32 يرى غير ذلك حيث يقول د. في عهد الدولة الفرعونية القديمة كان يشرف على الحكومة وزير يماوله في العمل تحت اشرافه لعمران أحدهما يرأس النصف الشرقى للعاصمة ويسمى أمير المدينة والآخر النصف الغربى، ويسمى أمير العرب وكل منهما هو الرئيس الأعلى للشرطة في منطقته.

(3) الطائفة الثالثة : وهذه المجموعة تقتصر واجباتها على القيام بالأعباء الأمنية المتصلة بالزراعة والرعى كحراسة المزارع والجسور والكبارى ومخازن حفظ الغلال والحبوب إضافة الى تعزيز سلطة محصلى الضرائب ومساعدتهم فى القيام بواجباتهم على خير وجه (4).

### نظام الشرطة فى الحضارة الرومانية :

تبعا للحضارة الكبرى التى نشأت فى روما ومستعمراتها العديدة فى مختلف أرجاء المعمورة فى أوروبا وأفريقيا والتى كونت الإمبراطورية الرومانية التى اتبشت عنها التنظيمات السياسية والقانونية والإدارية القديمة التى كانت تعد منارة للحضارات التى تلها لتستقى منها الأصول لحضاراتها الجديدة.

ومن التنظيمات التى ظهرت مبكراً فى هذه الحضارة نظام الشرطة الذى وجد منذ سنة 753 ق.م ولو أنه ظل تحت إشراف الملوك فى بداية الأمر ثم أنيط الإشراف عليه الى السلطة القضائية ونظام القناصل فيما بعد (5).

وكان رئيس الشرطة يعين من طبقة النبلاء والإشراف نظراً لسمو هذا المنصب وأهميته ولقد زادت صلاحيات الشرطة حين صدر قانون الألواح الاثنى عشر الذى منح صلاحيات واسعة للبريتور وأجاز له سد النقص الموجود فى هذا القانون حين التطبيق (6).

(1) هنرى فريشكوفورت م.س. ص 119، عقيد د. بهاء الدين إبراهيم محمود م.س ص 33.

(2) د. إبراهيم نصحي. تاريخ الرومان. منشورات الجامعة المصرية - كلية الآداب مطبعة النجاح بيروت 170:1-172، د. أ. ستشروبا - منشى بوزارة الداخلية روما - المجلات العامة للشرطة - الأمن العام الممد 16 لسنة 1962 م ص 124، 123.

(3) البريتور أو «البريتور» وظيفة استحدثت فى سنة 366 ق.م فى عهد الجمهورية الرومانية لمساعدة القناصل فى التفتيش بتولى السلطات العليا العسكرية والمدنية فى مدينة روما وغيرها من الولايات التابعة لها والبريتور بعد بمثابة حاكم بمنح السلطات التنفيذية والقضائية العليا وتعد إليه مهمة تصريف السلطة.

واستهل البريتور اختصاصاته القضائية ومن ممارسته تعرف على جوانب التقصير والتقصير فى قانون الأكرام الاثنى عشر فتولى إصدار العديد من القرارات والأوامر البروقية لتلافي ذلك كما أنه نظم إجراءات التقاضى وهدبها بما يتفق ومبادئ العدالة بل وأنه تولى تجريم الأفعال التى تنس بأمن المجتمع الرومانى فقد ألحق بجرائم الاعتداء جرائم أخرى كالسلب والقتل وحتك العرض والتجريح على التجبر.. الخ وبذلك يكون البريتور قد قدم للمجتمع الرومانى خدمات جليلة فى المجال التشريعى والقضائى الأمنى

واستعمل البيروتور اعواناً له كانوا يجوبون روما خلال ساعات النهار والليل. بل انه جعل دوريات ثابتة في كل مدينة وقرية من القرى البعيدة من العاصمة لتتولى تمثيله هناك في المحافظة على الأمن والنظام ولتفرض سلطان الامبراطور واحترام أوامره ونواهيته<sup>(1)</sup>.

هذا ولقد كان هناك في مقابل دائرة الأمن الداخلى دائرة أخرى للأمن السياسى تتخوى عددا من المراسلين والخبرين والجواسيس في مختلف المناطق يزودون البيروتور بتقارير عن سير الأعمال الإدارية ومختلف أخبار المواطنين<sup>(2)</sup>.

ويمكن القول بأن نفس النظام البيروتورى كان ساريا على المستعمرات الرومانية حيث كانت تسند إدارة الشرطة في كل اقليم الى موظفين رئيسيين ينوب عنهما موظف آخر يقوم باعباء الأمن في كل مدينة وقرية<sup>(3)</sup>.

وقد يستعان في بعض الأحيان باعيان القرى والمشائخ للمحافظة على الأمن بمنطقةهم على أن يعودوا إليهم في صياح الأمور<sup>(4)</sup>.

وبالرغم من التطلعات التاريخية السابقة لم يصبح نظام الشرطة «البوليس» نظاما قائما بذاته في الدولة الرومانية إلا في عهد الامبراطور (اغسطس) الذى أوجد جهازا خاصا لحفظ نظام الدولة<sup>(5)</sup>.

كما أنشأت هيئة خاصة للنظر في الموازين والمكاييل والمقاييس والاسواق وبيع السلع والماشية والوقاية من المجاعة والطاعون<sup>(6)</sup>.

---

(1) م. ب شارلو روث. الامبراطورية الرومانية. ترجمة رمزي جرجى واجهه محمد صقر عطاية. دار الفكر العربى - 1961 م سلسلة الألف كتاب ص 390 .

(2) د. تيم فرح تاريخ بيزنطة. جامعة دمشق. مطبعة طربين سنة 78/77 م ص 168 .

(3) لواء محمود السباعي إدارة الشرطة في الدولة الحديثة - م. س 1 : 7.

د. السيد الباز العربى. مصر البيزنطية. دار النهضة العربية. مطبعة البيان العربى ص 227 - 225.

(4) د. السيد الباز العربى م. س ص 227

(5) لواء د. محمد نيازى حتافة. (الشرطة والمجتمع). الأمن العام العدد 34 لسنة 66 م ص 42 لواء خليل رضوان الدلب وآخرين. قانون الشرطة ونظمها ط 63/7 م. مطابع الشعب ص 9.

(6) لواء د. محمد نيازى حتافة م. س ص 43، لواء د. محمد نيازى حتافة (الشرطة الاجتماعية) الأمن العام العدد 45 لسنة 69 م ص 22

وقد ظلت هذه الأجهزة الامنية تباشر إختصاصاتها فى ظل الحكومات الاستبدادية المطلقة وفى عهد الاقطاع ليس خدمة للمصالح العام وإنما للسهر على حماية هذه الحكومات والاقطاعات. ومع أن الشرطة فى ذلك الحين لم تكن سوى اداة غير أن كلمة «بوليس» اقتصرت فى كثير من الأحيان بشعور من الكراهية واليغضاء<sup>(1)</sup>. حتى قال عنه شاتوبريان : (ان البوليس بطبيعته عدو لكل الحريات).

ولم يتفهم الجمهور دور الشرطة باعتبارها المسؤولة عن أمن الوطن والمواطن إلا مع بداية النهضة فى العصور الحديثة وتغير المفاهيم السائدة قديما وحلول نظرة جديدة تتشئ مع مسؤوليات وواجبات الشرطة التى اصبحت ذات طبيعة اجماعية أكثر من كونها ضبطية قانونية وادارية.

### نظام الشرطة فى الحضارة الاغريقية :

كانت تتمتع بلاد اليونان بالحرية السياسية المطلقة فى تولى أمورها الادارية والاجتماعية والاقتصادية والدينية. فكانت كل مدينة كوحدة سياسية مستقلة تدير نفسها خاصة فى القرنين السابع والثامن قبل الميلاد.

وحيث أن السكان كانوا يمثلون طبقات فى قمتهما السكان الاحرار فلقد كانت جميع مقاليد الحكم فى ايديهم وبالتالي رئاسة جهاز الشرطة المنوطة به مهمة المحافظة على الأمن والنظام فلقد كانت تسند الى احدهم ومعاونيه فى ذلك عدد من الرجال للقيام بالمهام الامنية والقضائية والادارية<sup>(2)</sup>.

ولعل المصدر الأساسى لكلمة «بوليس» نابعة من الأغريق القدماء إذ يقصد بها «المدينة»<sup>(3)</sup>. وللمقصود بطبيعة الحال ليس المعالم والمباني ولكن حضارتها وثقافتها المرتبطة ارتباطا وثيقا بأمنها واستقرارها لأنه لا حضارة إلا فى ظل الأمن والطمأنينة التامة.

(1) د. أ. مشهورا ولم . (د. م.) ص 124 .

(2) عقيد عادل حافظ خام - دور الشرطة الادارى - مجلة الأمن العام العدد 92/18 م ص 27.

(3) ارنولد توينبي - تاريخ الحضارة الهلينية. ترجمة ومزي جرجس. واجهه د. صقر خفاجة سلسلة الالف كتاب. وزارة التعليم العالي. مكتبة الانجلو المصرية 63 م.



وبالرغم من ذلك لم تكن اختصاصات الشرطة في تلك العصور واضحة المعالم والحدود إذ كانت تختلط بالاختصاصات القضائية والحربية التي كانت تمثل في الواقع مدلول وظيفة الدولة التقليدية.

### نظام الشرطة في حضارة الهند والصين :

تكونت في بلاد الشرق الأقصى ممالك وإمبراطوريات زاهرة خاصة في بلاد الهند والصين التي عرفت كافة الانظمة السياسية والادارية والاجتماعية وأسهمت ولو بقدر ضئيل في ميدان الامن حيث دلت الاكتشافات الأثرية الأخيرة التي أجريت خلال هذا القرن على وجود نظام الحراسة الليلية والتفتيش والرقابة على الاسعار والمكاييل في الهند في الفترة من 2400 - 2100 ق.م <sup>(1)</sup>.

وقد كان يتولى الوزراء والحكام الاداريون الاشراف والاضطلاع بالعديد من المهام منها وظيفة الشرطة والعدالة <sup>(2)</sup>.

أما في الصين فيذكر الأستاذ «ينج لي» <sup>(3)</sup> بأن الحضارة الصينية أخذت بالانظمة الامنية منذ سنة 1122 - 225 قبل الميلاد أي منذ عهد اسرة «شو» حين كلفت الحكومة في ذلك الحين هيئة من الضباط اطلقت عليهم «شركيو» كانت مهمتهم القبض على المجرمين لا سيما رجال المصايات والصوص والقصاص منهم. وبذلك يكون هؤلاء الضباط أول ضباط البوليس في الصين يؤدون مهام بوليسية قضائية <sup>(4)</sup>.

وإذا كان نظام البوليس يعد من الأنظمة المستحقة فان الشواهد السابقة تدل على وجود قوات مكلفة بواجبات امنية منذ قرون طويلة.

(1) ولقد عمر قريهوس. ص 8. جيمس كرهير - نظم الشرطة في العالم م.م. ص 30.

(2) اندور بردي وأخرون - تاريخ الحضارات العالم 750 3. 76.

(3) الأستاذ «ينج لي» من اعداء بوليس حكومة الصين الوطنية وقد قدم دراسة مقارنة لنظم البوليس في الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية للحصول على درجة الماجستير من كلية الادارة العامة والخدمة الاجتماعية بجامعة نيويورك

(4) الأستاذ ينج لي م.م. ص مجلة الأمن العام العدد 1958/1 م 129.

كما وجدنا ما يدل على اشتراك السكان في المحافظة على أموالهم وممتلكاتهم عن طريق تقسيم الحراسة فيما بينهم خاصة في الفترة الليلية استناداً للمبدأ القائل «كل رجل شرطي على نفسه»<sup>(1)</sup>.

ويبدو مما اسلفناه عن أنظمة الشرطة والأمن في الحضارات القديمة يمكن التأكيد على وجود تجارب أمنية سواء كانت في صورة نظام أمنى يقوم على تعاون السكان فيما بينهم لتوفير الحماية والأمن لأرواحهم وأعراضهم وأموالهم وممتلكاتهم من أى عبث قد تتعرض له أو في صورة بعض المبادرات الفردية التي تسعى لها الممالك والامبراطوريات في الحضارات القديمة لتنظيم الشرطة وتحديد واجباتها ومسؤولياتها خاصة فيما يتصل بالمهمة الأساسية للشرطة في ذلك الحين والمتمثلة في حماية الحاكم والمحيطين به وتنفيذ أولامرهم في جباية الضرائب وتوقيع الجزاءات البدنية القاسية ضد الأهالي.

وبفضلًا عن هذا كانت اختصاصات أجهزة الأمن في تلك الحقبة كثيراً ما تتداخل مع اختصاصات الأجهزة الأخرى من ناحية إدارية وقضائية وعسكرية لعدم تخصص فئة معينة بواجبات الأمن وإنما تسند ثأرة إلى القوات العسكرية وثأرة أخرى إلى مجموعات مدنية تقوم بها بصورة عشوائية مما يجعل من الصعب التسليم بالقول القائل بوجود تنظيمات أمنية منظمة منظماً دقيقاً يماثل الانظمة الأمنية الحديثة.

وإذا كانت هذه هي منزلة الحضارات القديمة في مجال الشرطة والأمن فما هي مكانة هذا النظام في الجزيرة العربية قبل قيام الدولة الإسلامية - وبعدها - وما هي السمات التي يتسم بها هذا النظام.

---

(1) والله عمر قنبر. م. ص 9، جيسر كرمز. نظم الشرطة في العالم ص 36.

## المبحث الثاني حالة الجزيرة العربية قبل الإسلام «العصر الجاهلي»

لا بد للدارس للإسلام ونظمه وحضارته من التمهيد ولو بصورة موجزة عن حالة الجزيرة العربية خلال الفترة التي كانت قبيل الإسلام والتي عرفت بالجاهلية<sup>(1)</sup>.

وهذا التمهيد في نظرنا بعد ضرورة تاريخية تفرض نفسها لتفهم حقيقة التغيرات الجوهرية التي أحدثها الإسلام في كافة المجالات والتي استطاع بها تكوين مجتمع جديد يتصف بسمات الكمال والقوة مكنت من جمع كلمة العرب بعد انشوائهم تحت لواء الإسلام وتكوين أمة عربية إسلامية استطاعت أن تحمل لواء هذا الدين الحق وتنتشره في مشارق الأرض ومغاربها.

والذي يعنيها في هذه الفترة بالذات هو معرفة كافة الأوضاع السائدة آنذاك ونجملها في البنود التالية :

أولاً : الناحية السياسية :

لم يكن العرب قبل ظهور الإسلام في غالب نواحي شبه الجزيرة العربية يعرفون أى تنظيمات أو تجمعات سياسية تخرج عن نطاق القبيلة حيث كان العربى بدويًا

---

(1) الجاهلية : عرفت الفترة التي سبقت الإسلام بأسم الجاهلية وليس المقصود منها ضد العلم ولكن ضد العلم أى جهول العرب السبيل الحقيقي لمعرفة الله وأصنافهم بمبادئ جاهلية كالسفة والآفة والقتضيب والسحب والفتنة وقد أطلقت كلمة الجاهلية على جميع ما يمت بصلة إلى تلك الفترة التي سبقت بزوغ الإسلام انظر فى ذلك : المخصص المجلد الأول - السفر الثالث ص 35، ابن منظور لسان العرب 13011، ظاهرة الحكم فى الشريعة والتاريخ - دار الفناى ط 74/1 ص 7 - خاور الرضاى الإسلام فى حضارته ونظمه - دار الفكر 73 م. ص 59 - اللوس لهجة الأرب 171 وما بعدها.

(2) د. حسن إبراهيم حسن - التنظيم الإسلامى ص 167.

- د. عطية مشرفة - القضاء فى الإسلام شركة الشرق الأوسط - ط 2، 1966 م ص 17216

- سيد أمير على - مختصر تاريخ العرب ترجمة عميف البليكى - دار العلم للملايين بيروت ص 18.

- د. مصطفى الرافى - الإسلام نظام انشاقى - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ط 2 ص 10.

- د. محمد عبد الحميد الشامى - تاريخ العرب والإسلام - مطابع سجل العرب ص 38.

كان أم متحضرًا بفخر ويعتز أليما اعتزلز بالانتماء إلى قبيلته بقطع النظر عن المنطقة أو الوطن الذي يوجد به لتغيره وتبدله فيما لتحركات القبيلة المستمرة بحثا عن الكلاء والماء وموارد الرزق الأخرى.

فكان للقبيلة نظامها القائم على العادات والتقاليد والأعراف المتبعة داخل نطاق القبيلة وخارجها التي أوجدتها شيخ القبيلة والمجلس الاستشاري الذي يتبعه والمكون من رؤساء العشائر وحكماء القبيلة ولذلك يمكن القول بأنه لم تكن هناك حكومة وقوانين ونظم والمعنى المتعارف عليه حديثا.

وليس حرب داحس والغبراء بين عيسى وذيان<sup>(1)</sup> وحرب البسوس بين بكر وتغلب بخافية عنا<sup>(2)</sup>.

وقد كان يسود المجتمعات العربية قبيل الإسلام عادات سيئة وممارسات جاهلية منحرفة كاللهمو والجمون وتعاطي الخمرور ولعب الميسر والتعامل بالربها وقطع الطرق والنهب والسلب ووأد البنات وعبادة الاوثان الى غير ذلك من المخايزى الجاهلية التي تحط من قيمة الانسان وفي مقابل ذلك نجد بعض الخصال الحميدة التي لا يمكن

---

(1) حرب داحس والغبراء : حرب قامت بين قبيلتي عيسى وذيان وكان السبب في إشعالها ان قيس بن زهير وحمل ابن بكر تراخا على داحس والغبراء أبهما يكون له السبق، وكان داحس حملا لقيس ابن زهير، والغبراء فرس لسمل ابن بكر فتواضعا للرهان على مائة بصر وحسلا انتهى الحيلة مائة غنوه والمضمار أربعين ليلة تم قاتلها للسينان وكان في طريقه الخانة شهاب كثيرة فأكسمن حمل بن بكر في ذلك الشهاب فتبلا على طريق السباق واهرمهم اذا جاء داحس ساهما ان يردوه عن الخانة وحسما تغلب قرب نهاية السباق داحس على الغبراء وتب الفتية في وجهه وثارت الحرب لذلك مدة تزيد على أربعين سنة. فظهر في ذلك النويرى نهاية الأرب فنون الأدب - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر - دارنا 356:85، 357. جواد على - الفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام 360:5 وما بعدها.

(2) حرب البسوس بين بكر وتغلب : وقعت الحرب بين القبيلتين ودامت أيضا مدة أربعين سنة من أجل ناقة لاسراة نسي البسوس دست بصفة القري لجاسي ابن مرة وقد تولت في جوار حماد وحسما قتل ناقتها كليب سيد بني تغلب نظراً لأخلطها بنقرة وشمر جاسي بالمهقة والذلة من جراء ذلك لما دمه الى قتل كليب بالرغم من أنه صهر له حيث كان متزوجا ابنته الجيلة بنت مرة ولذلك دامت الحرب مدة طويلة لهذا السبب ولم تكن حرب واحدة ولكنها مجموعة حروب ما دنا تنتهي حتى كذا من حديد. د. جواد على. الرجوع السابق 355:5 وما بعدها.

- د. حسن ابراهيم حسن تاريخ الإسلام ط 1959/5 م مكتبة النهضة المصرية 53:1، 541.

نسيانها أو تناسيها للمعربى كالكرم والوفاء والنجدة والاباء والشجاعة والجرأة والاقدام والسعى الى نصره الضمءاء، وقد بارك الإسلام هذه الخصال وحث على التمسك بها لانها تقوم على أسسه ومبادئه السامية التى تدعو إلى مكارم الأخلاق.

ولكن المتتبع للتجمعات البشرية التى وجدت فى المناطق الشمالية والجنوبية من شبه الجزيرة العربية وكذا الواحات المتناثرة فى قلب الصحراء يجد فيها تنظيمات واشكالاً سياسية أرقى نسبياً من التنظيم القبلى.

- ففى بلاد اليمن حيث قامت الدولة المعينية والسبعية والحميرية تجمد بنياى الدولة وكيانها كوحدة سياسية قائما لها نظمها وقوانينها كائى دولة حديثة.

- أما فى مكة ومثرب والطائف والحيرة فانما تجمد شكل الدولة المستقلة - التى تشبه الى حد كبير المدن اليونانية القديمة - والتى لها حيائها السياسية الخاصة المتميزة<sup>(1)</sup>.

### ثانياً : الحالة الاجتماعية :

كانت الحياة الاجتماعية عند العرب فى الجاهلية بسيطة كل البساطة، فقد كان المجتمع العربى ينقسم الى بدو وحضر.

- فالبدو هم الأغلبية الغالبة التى تعيش حياة متنقلة بين ارجاء الصحراء الجرداء المترامية الاطراف بين اقامة وضعن طلبا للماء والكلأ أو للغزو حيث كانوا يملكون بطعهم الى الحروب والغارات بفرض النهب والسلب، وقد فرضت عليهم طبيعة البيئة التى يعيشون فيها عدم الاستقرار فى مكان موطنهم المكان الذى يتوفر فيه الماء والكلأ أكثر من غيره.

- أما الحضر فكانوا يسكنون المدن ويشغلون بالزراعة والتجارة وبعض الصناعات البسيطة ويعيشون حياة مستقرة فى موطن ثابت كما فى مكة ومثرب والطائف والحيرة

(1) د. على حنى القويوطى - التاريخ للوحدة للأمة العربية - الهيئة العامة للكتاب وقدر 1970 م ص 16.

- د. أنور الرفاعى - الإسلام على حصاره ونظمه - المرجع السابق ص 22.

- د. جواد على - للفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام دار العلم للملايين مكتبة النهضة ببيروت، بغداد - ط 1970/1 م 295.

واليمن ويقوم التنظيم الاجتماعي لدى البدو والحضر على السواء على القبيلة لذلك سادت بينهم العصبية القبلية القائمة على روابط والنسب، حيث كانت كل قبيلة تقف في وجه القبائل الأخرى تحقيقاً لمصالحها المتمثلة في السيطرة على مناطق الماء والكلاء.

وحيازة أكبر كمية من قطعان النوق واحتكار التجارة بين شمال الجزيرة العربية وجنوبها وذلك طلباً للجاه والثروة والهيمنة.

كل هذه العوامل دعت العديد من القبائل الصغيرة في العدد للتحالف فيما بينها لتكون قوة تمكنها من المحافظة على كياناتها وتمتعها القدرة على مواجهة القبائل الأخرى القوية في تعدادها ونفوذها والتي يخشى شأنها، حتى تضمن لأفرادها العيش بسلام في خضم المنازعات والغارات والحروب الدائمة التي كانت تثار وتقع لستين عديدة يضيق فيها الآلاف من الأرواح وتشتت فيها شمل القبائل العربية إلى شيع وأحزاب، وعادة ما تكون الحروب - أقل ما يمكن أن توصف به أنها كانت لأسباب تافهة.

### ثالثاً: الناحية الدينية والعقائدية :

عرفت شبه الجزيرة العربية - قبل ظهور الإسلام - ديانات مختلفة ومعبودات متعددة على صور متنوعة فهناك قلة من العرب المستعربين عرفت الحنفية دين إبراهيم عليه السلام كما دخل بعضهم في اليهودية والنصرانية وذلك لجواررتهم لأهل الملل وكثرة تقاطعهم بين أرجاء الجزيرة<sup>(1)</sup>.

أما دهماء العرب وهم الغالبية فكانوا أما وثنيين يعبدون الأصنام على اختلاف أنواعها ومسمياتها ملحدين بلا دين حتى قيل أنه كان يحيط بمكة أكثر من ثلاثمائة وستين صنماً<sup>(2)</sup> كل قبيلة اتخذت لها صنماً أو أكثر منها كالهة وبعد ذلك وسيلة للتقرب إلى رضى الله حيث ورد في القرآن الكريم على لسان المشركين قوله تعالى :

(1) البقرى 1: 254.

(2) البقرى 1: 254، الأوسى - بلوغ الأرب ط 3 دار الكتاب العربى 2: 211.

د، محمد سيد أطلس - تاريخ العرب 1: 76.

﴿وَمَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾<sup>(1)</sup> وبالرغم من هذا التنوع والاختلاف والتشتت الديني الكبير بين قبائل العرب فلقد كانوا مشتركين في أمور دينية كثيرة كتمظيم الكعبة وتقديس الأشهر الحرم والقيام بالحج والعمرة والإحرام والطواف والسمي بين الصفا والمروة ورمون الجمرات ويمتزلون الحائض ويتحللون بصفات اخلاقية حميدة كالنجدة والوفاء والغيرة والشهامة والشجاعة والاقلام وغيرها من الصفات التي ارتضاها الاسلام وابقى عليها لعدم تعارضها مع احكامه وتعاليمه السمحة.

#### رابعاً : الناحية الأمنية :

بالنظر الى الوضعية السياسية والاجتماعية والدينية لشبه الجزيرة العربية رأينا أن القبائل العربية لا تعرف الاستقرار في مكان ولا الاطمئنان لأي كان، فهم لا يخضعون لسلطة عامة تتولى شؤونهم وتسهر على أمنهم<sup>(2)</sup>.

لذلك كان يسود الجزيرة العربية اضطراب الأمن وتعطل النظام وكثرة القتل والسلب والنهب وانتهاك الأعراض بين القبائل وكانت تقوم الحروب والغارات باستمرار اضافة الى ما يقوم به بعض الخلفاء والصالحين من هجمات على القبائل وقطع الطريق أمام القوافل التجارية من أجل السلب والنهب فقد كان ذلك شرعة جاهلية تسير عليها كل القبائل العربية آنذاك وكلما سمحت لها الفرصة ورأت أنها قادرة على ذلك<sup>(3)</sup>.

وليس معنى ذلك أن شبه الجزيرة العربية لا تعرف معنى الأمن والأمان على اطلاقه وإنما نجد على مستوى القبيلة الواحدة شيخ القبيلة ورؤساء العشائر بها يشكلون مجلسا يتولى مسؤولية حماية القبيلة وتوفير أمنها الداخلي والخارجي، فشيوخ القبيلة يقوم بكل واجباته معتمدا على قوة الاقتناع وشخصيته ونفذه بالرغم من انه

(1) القرآن الكريم سورة الزمر الآية (3)

(2) حسن ابراهيم حسن - النظم الإسلامية من 167، د. محمد السروي - في الثقافة الإسلامية منشورات جامعة

القاخ - كلية التربية - ط 1977/2 م ص 5

- د احمد عبد الحميد الشامي - المرجع السابق ص 117، د. مصطفى الراقي م. م. ص 10.

(3) د. ابراهيم الشامي - التاريخ الإسلامي ط 1971/2 م ص 17.

لم تكن له سلطة الزامية يجبر بها افراد القبيلة على تنفيذ قراراته، حيث لم تكن له شرطة لتنفيذ أوامره أو سجون مخصصة يسجن فيها من يعصيه (1).

لذلك فهو يفاوض افراد القبيلة ويمارس ضخطا معنويا عليهم وله سلطات واسعة في هذا المجال ولكن هذه لا تكفي بطبيعة الحال لتوفير الأمن الداخلى والخارجى للمجتمع بالصورة التى تطمئن وتوفر الأمن والامان لأفراد القبيلة.

إذا كان الحال كذلك فى البوادر والقرى العربية التى تقطنها القبائل العربية فإن الأمر أحسن منه حالا فى المدن العربية التى تكونت فيها ممالك ودول وإما رأت متحصرة كما فى مكة والمدنية والطائف واليمن وتدمر والحيرة وغيرها من الحواضر العربية الأخرى.

- ففي مكة كانت مشكلة الأمن من الأمور الهامة التى توجب الاهتمام نظرا لكثرة الخلماء والصعاليك وسراق الحجيج الذين تدفمهم نزعاتهم الخاصة وسوء الأحوال إلى ارتكاب السرقة وعدم قسمية الحرم (2).

وقد أثر سرة مكة وسادتها أن يشتروا العبيد ألا حايش من افريقية ويهدوهم على السلاح ليقوموا على حراسة قوافلهم خارج مكة ويتولوا حفظ الأمن والنظام بداخلها طبقا لتعليمات سادة قريش (3).

إضافة إلى تكوين التحالفات وعقد المعاهدات مع القبائل التى تمر فى طريقها قوافل التجارة فى جنوب شبه الجزيرة العربية وشمالها.

- أما فى اليمن قد عرف الحراس الذين كانوا يتولون حراسة الملوك إذا ما ذهبوا

---

(1) د. صالح أحمد الملى - مساهرات فى تاريخ العرب ط 1960/2 م 159:1.

(2) د. صالح أحمد الملى - المرجع السابق 118:1.

(3) فصي عثمان - التاريخ الإسلامى واللعب المادى فى التفسير ص 51.

- د. موسى لقبال بحث بعنوان : الوجه الاقتصادى والاجتماعى لبلاد العرب قبل الإسلام مجلة الامامة الجزائرية - وزارة التعليم الأسلى والشترون الدينية - الجزائر السنة الثالثة العدد 133 مارس 1973 م) ص 225 - 231 د. عبد الطيب الطيبارى - مساهرات فى تاريخ العرب والإسلام - دار الانئلس للطباعة والنشر ط 1979/2 م ص 116 : عمر كحلة مباحث اجتماعية فى عالم العرب والإسلام مطبع الحجاج دمشق 74 م ص 262.



الى مكان ما وخرجوا للصيد ومنهم من يتولى حراسة قصورهم ومنهم من يتولى حراسة أبواب المدن والأسواق والقلاع حتى لا يدخل عدو ولا يهرب منها سارق أو مجرم<sup>(1)</sup>.

وكان للملوك الحيرة والفساسته وسادات القبائل حراس يسيرون لمنع من يهدد الحاق الأذى بهم وإذا تجاوزوا استبهمهم الحراس والخدم<sup>(2)</sup>.

- وكان لتدمير ايضا قوة من البوليس لحماية القوافل والطرق من غزوات البدو الذين كانوا يهددونهم دوما<sup>(3)</sup>.

وبما سبق يمكن القول بأن بعض التنظيمات الأمنية البسيطة كانت موجودة في بعض اجزاء شبه الجزيرة العربية المتحضرة نوعا ما خاصة في المدن والعواصم القديمة التى لها شأن فى التاريخ والتى تتمثل فى القيا م بواجبات الحراسة فحسب وبذلك لم يصل إلينا ما يدل على معرفتهم للنظم الشرطية ومن ثم فأنها تعد بحق من المستحذات الإدارية التى ظهرت فى الإسلام<sup>(4)</sup> كما سترى.

---

(1) د. جواد على - الفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام - دار العلم للملايين بيروت مكتبة النهضة بنىاد :5:291 -  
عمر رضا كحالة - العالم الإسلامى - العرب قبل الإسلام - المطبعة الهانسية دمشق ط 1958/2 م ص 68.

(2) د. جواد على - المرجع السابق ج 5 : 291 - 292.

(3) د. صالح أحمد العلى : المرجع السابق 53-1

(4) د. جواد على - المرجع السابق 290-5 317



## الفصل الثاني

ظهور الإسلام ونشأة الدولة الإسلامية



## المبحث الأول نشأة الدولة الإسلامية

ابتدأت الدعوة الإسلامية في أول أمرها بمكة سرا مدة تبلغ نحو ثلاث سنوات ثم أمر الرسول ﷺ أن يدعو الناس للإسلام جهرا<sup>(1)</sup> في قوله تعالى: «وانذر عشيرتلك الأقرين»<sup>(2)</sup> وقوله تعالى أيضا: «فاصدع بما تؤمر واعرض عن المشركين»<sup>(3)</sup>.

وبالرغم من عناد المشركين وتشبثهم بكفرهم لبى نداء الإسلام عدد لا بأس به من رجالات قريش وضمحلهم وقرائهم المغوليين على أمرهم والذين وجدوا في تعاليم الإسلام السمحة ضالتهم المنشودة في العدل والمساواة.

وكان المشركون يضاعفون من أذاهم للرسول ﷺ وللمؤمنين كلما زاد عددهم وبخاصة أولئك الذين لا يجدون من يتولى حمايتهم وسندهم من الأرقاء والجواري والمخدم واشتد الأذى والاضطهاد حتى وصل الأمر إلى الرغبة في إيذاء كل من يتلفظ بالإيمان<sup>(4)</sup>.

ولزاء هذا الموقف المتأزم والخطير على الدعوة الرسالية وإتباعها لم يجد المسلمون من سبيل لحماية الدعوة الإسلامية والأبقاء عليها إلا عن طريق الهجرة إلى بلد آخر ولو بصفة مؤقتة حتى يتم الله نوره ويكتب النصر والغلبة للمسلمين على المشركين وتصبح كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى. ففي الهجرة حماية

(1) ابن سعد - الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، لبنان ط 1960 - 216.1.

القدس البدء والتاريخ، طبعة بالانفوس، مكتبة الشئى بئداد عن طبعة باريس سنة 1903 م 1464 - 147، أبو الفداء 14.2.

(2) القرآن الكريم، سورة الحجر 94

(3) القرآن الكريم، سورة الشعراء الآية 214.

(4) د. محمد اسمعيل الحلى، تاريخ العرب، دار الانئلى للطباعة والنشر 1977:2 م 9:2 11 سيد امير على م. س ص

للإيمان من الضعف والمهانة ووقاية للمؤمنين من الأذى والتكيل<sup>(1)</sup>.

لهذه العوامل وغيرها أشار الرسول ﷺ على انصاره المستضعفين بالهجرة الى الحبشة سنة 615 م فهاجروا إليها<sup>(2)</sup>.

واستمر الرسول ﷺ فى دعوته بمكة إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة بجهابہ الاضطهاد والظلم والطغيان من أعتى مشركى مكة<sup>(3)</sup> دون كلل أو ملل أو وهن فى رسالته المقدسة التى اصطفاه المولى جلّ وعلا للقيام بها.

ولما بعس الرسول ﷺ من إسلام المشركين من كفار قريش دأب على اللقاء بوفود العرب فى مواسم الحج حيث كان يلتقى بهم فى كل درب من دروب مكة وشعابها عارضا عليها دعوته إلى عبادة الله وحده ويخبرهم بأنه نبي مرسل ويسألهم أن يصدقوه ويعينوه حتى يبين الله ما بعث به. حتى قيل أنه ﷺ كان لا يسمع بقادم يقدم مكة من العرب - له اسم وشرف - الا تصدى له فدعاه الى الله وعرض عليه ما عنده<sup>(4)</sup> وكان لا يصادف سوى الانكار والجحود والكفر والضلال من كل قبيلة أو عشيرة أو طائفة يلتقى بها.

ولم يفت ذلك فى عضد الرسول ﷺ بل استمر باصرار فى نشر دعوة الحق والهدى والرحمة حتى لقي عند العقبة رهطا من أهل يثرب من قبيلتى الأوس والخزرج فعرض عليهم دعوته وتلى عليهم شيئا من القرآن وأبان لهم طريق الهدى من الضلال فاجابوه الى الإسلام حيث اعلنوا ايمانهم وتصدقهم برسالته ووعدوا بابلاغ ذلك لمن رواعهم من الأهل والعشيرة<sup>(5)</sup>.

(1) مصدح على. حياة محمد ورسالته. ترجمة مير الجليكي. دار العلم للملايين بيروت ص 83.

(2) أبو القحافة 17: 2. التنويرى 232: 247، اطلس . م. ص 2: 14.

(3) ابن هشام. السيرة النبوية. تقديم وتمليق وضبط عبد الرؤوف سعد دار الجبل بيروت سنة 1975 م. 2: 3 - 13، للتدقيق م. ص 4: 154، أبو الفداء 20: 2 ضفى عثمان، دولة الفكرة، مكتبة وهبة، القاهرة مصر ص 47.

(4) ابن هشام م. ص 2: 52، ابن سعد م. ص 1: 216، المتقوى م. ص 2: 36 التنويرى. نهاية الأرب. نسخة مصورة عن طبع دار الكتب. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والطباعة والترجمة 16: 302 - 310.

(5) ابن هشام م. ص 2: 1308، ابن الزبير. الكامل فى التاريخ. دار صادر. دار بيروت 1965 م 2: 94، للتدقيق م. ص 4: 165 التنويرى م. ص 16: 310 ابن عبد البر. الاستيعاب فى معرفة الأصحاب تحقيق على محمد البيجارى مكتبة نهضة مصر 15: 21. 2.

ومن هنا كان المنطق الأول في تكوين الجماعة الإسلامية والنواة الأساسية في إبراز وليجاد المجتمع الإسلامي<sup>(1)</sup>.

بيعة العقبة الأولى : وفي موسم الحج التالي لقي الرسول الكريم ﷺ اثني عشر رجلا من أهل يثرب منهم عشرة من الخزرج والنان من الأوس وذلك عند العقبة حيث اسلموا وباعوا الرسول ﷺ على أن لا يشركوا بالله شيئا ولا يسرقوا ولا يزنا ولا يقتلوا أولادهم ولا يأثوا بيهتان ولا يصوه في معروض<sup>(2)</sup>.

ولما قرروا العودة الى يثرب اصطحبوا معهم الصحابي الجليل مصعب بن عمير<sup>(3)</sup> ليتلوا عليهم القرآن الكريم ويتولى شرح آياته ويبان أحكامه لهم ويعمل على نشر تعاليم الإسلام بينهم هذا من ناحية. وليتبرر على يثرب ويسير غير أهلها ليعلم مدى تقبلهم لمبادئ الرسل وتعاليمه السمحة<sup>(4)</sup>.

بيعة العقبة الثانية : وما أن حل موسم الحج التالي حتى عاد مصعب بن عمير إلى مكة حاجا ومعه من مسلمي يثرب ثلاثة وسبعون رجلا وامرأتان من الأوس والخزرج كلهم في شوق ورجفة لمقابلة النبي ﷺ ومبايعته كما بايع اخوانهم الذين سبقوهم للإيمان وبعد مضي ثلث الليل الأول بدأوا يتسللون الى العقبة حيث التقاهم الرسول ومعه عمه العباس حيث جددوا إسلامهم أمام الرسول ﷺ وعاهدوه على النصرة وأن يمتنعوا مما يمتنعون منه نساءهم وأبنائهم متى قدم عليهم وأعطوه اليهود والمواثيق على ذلك فاختار منهم الرسول ﷺ اثني عشر نقيبا من أشرفهم يكونون ضامنين لقومهم فيما ألزموا أنفسهم به.

فكانت هذه البيعة مع سابقتها حجر الزاوية في بناء الدولة الإسلامية التي قامت

(1) فاضل عثمان دولة الفكرة م. س ص 37.

(2) ابن سعد. الطبقات 1: 519 ابن هشام. السيرة 2: 56 أبو الفداء م. س 2: 22.

(3) مصعب ابن عمير هو مصعب ابن عمير بن هشام بن عبد مناف القرشي بن عبد الفار. صحابي، شجاع، من السابقين للإسلام، اسلم في مكة وكنم إسلامه فسلم أمه فلوته وحسوه فهرب مع من هاجر إلى الحبشة لم يرجع إلى مكة وحاجر إلى الحبشة فكان أول من جمع الجمة فيها وعرف فيها بالقرى وسلم على يده أسيد حضري وسد ابن مولا وشهد بدرا وحمل اللواء يوم أحد فاستشهد. وكان في الحاملية في مكة شيئا وجسلا ونسمة ولما ظهر الإسلام زهد في التسم وكان يلقب بمصعب الخير ابن سعد 3. 82، الاصلية ت 8004، ليد الثانية 4: 368.

(4) ابن سعد 1: 220، ابن سيد الناس عيون الاثر. طر الجبل بيروت 74/2 م 1: 158، ابن هشام 2: 58.

بعد الهجرة في المدينة <sup>(1)</sup>.

وتبعاً لما تم الاتفاق عليه بين الرسول ﷺ والانصار أمر الرسول اصحابه من مسلمي مكة بالهجرة إلى اخواتهم في يثرب وهاجر المسلمون بالتعاقب وفي غفلة من كفار قريش اثناء الليل واطراف النهار تاركين وراءهم أموالهم واهليهم.

وبذلك تم الالتحام بين المهاجرين والانصار في المدينة وضلوا جميعاً في انتظار هجرة الرسول ﷺ حتى قدم إليهم حينما إذن الله له بالهجرة واصبح في وجوده بمكة خطراً على الدعوة الإسلامية واستمراريتها.

وهكذا تمت هجرة الرسول ومن تبعه من المسلمين من المهاجرين الذين وجدوا في المدينة موطناً رحباً ومن إخواتهم الانصار كل موازرة ونصرة.

#### الدولة الإسلامية في المدينة :

بعد هجرة الرسول ﷺ واجتماع المهاجرين والانصار في المدينة المنورة بدأ الرسول الكريم في القيام بمتطلبات المرحلة الجديدة التي وصلت إليها الجماعة الإسلامية حيث قام بوضع الأسس والمبادئ التي تستهدف انشاء الدولة الإسلامية وإبرازها الى حيز الوجود فكان بناء المسجد الخطوة الأولى في هذا المضمار باعتباره المنطلق الديني والسياسي والاداري والاجتماعي والفكري للدولة الإسلامية الناهضة في ذلك الحين اعقبته خطوات أخرى تتمثل في المؤاخاة بين المهاجرين والانصار وإصدار دستور في شكل صحيفة أو وثيقة مكتوبة لتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين سكان المدينة من مسلمين ويهود ووثنيين ثم تكوين جيش إسلامي مقاتل للذود عن حياض المدينة المنورة وحماية الدولة الإسلامية الناشئة وكفالة الناحية الامنية لها حتى تنهض لتحقيق أغراضها السامية.

أولاً : بناء المسجد : <sup>(2)</sup> أمر الرسول ﷺ بالشرع في بناء مسجده الشريف بالمدينة

(1) د. محمد ضياء الدين الرئيس. النظرات السياسية الإسلامية. ط 4 ص 66 - 67 ، فصي عثمان. دولة الفكرة ص

40.

(2) ابن هشام 2 : 102 ، ابن سعد 1 : 239 - 241 ، ابن سيد الناس 1 : 195 ، ابن الفداء 2 : 28 المقدسي 4 : 178 البويري

16 : 344 ابن عبد البر 1 : 42 البقوي 2 : 43 ، الطبري 3 : 1359



المنورة حال وصوله اليها. حيث اختار موضعاً مناسباً له في أرض لبني النجار واشترك مع أصحابه الاجلاء في بنائه باللبن والحجارة وتم سقفه بجريد النخيل واعمدته من جذوعها وسط بالرمل والحصر فكان المسجد على بساطته محققاً للاغراض المرجوة منه باعتباره الدعامة الأولى للأسرة والجماعة الإسلامية حيث كان مقراً للمعبدة ومدرسة للعلوم على اختلاف انواعها ودار للتشاور ومحكمة للتقاضي وقصبة للحكومة الإسلامية. فكان يخدم المسلمين في معاملاتهم الدنيوية اضافة الى قيامه بواجبه الأساسي في مجال ترسيخ العقيدة الإسلامية.

ثانياً : المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار : <sup>(1)</sup> نجم عن هجرة المسلمين من مكة الى المدينة فارين من اذى واضطهاد كفار قريش تاركين أموالهم وأهليهم ودورهم - نشوء ازمة حقيقية كبرى في أمر سكانهم في مستقرهم الجديد اضافة الى حاجتهم الى ما يقتاتون به وعمل يرتزقون منه وغير ذلك من الظروف والاضاح الاجتماعية والاقتصادية التي جعلت الرسول ﷺ يتخذ خطوته العظيمة الثانية بالمناداة بالتأخي بين المسلمين المهاجرين والأنصار واعتماد نظام المشاركة في الدعامات الاقتصادية بما يضمن تحقيق المساواة بين جميع المسلمين وبلوغ مستوى معين من الكفاية الاجتماعية الذاتية لكل منهم. وقد قال الرسول ﷺ في ذلك (تأخوا في الله اخوين اخوين) وقد تلقت جموع الانصار هذا الاخاء بما يستحق من تفضيحة وإيثار حيث استقبلوا اخوانهم المهاجرين واشركوهم في بيوتهم ومعاشهم وأموالهم وحتى زوجاتهم <sup>(2)</sup> بل ويتوارثون الميراث فيما بينهم فكان ميراث الانصاري يؤزل الى أخيه المهاجر بعد وفاته بدلا من ذوى رحمة من الأخوة والأبناء أو النساء واستمر الحال على ذلك حتى غزوة بدر الكبرى التي حظي فيها المسلمون بغنائم وفيرة وأموال كثيرة حيث نزل قوله تعالى : ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ مِنْهُمْ أُولَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ <sup>(3)</sup>.

(1) ابن هشام 2 : 108 - 110 ، ابن سعد 1 : 238 ، التبري 16 : 347 ، أبو الفداء 2 : 28 ، ابن عبد البر 1 : 42 ، ابن سيد الناس 1 : 199 وما بعدها.

(2) ذكر لنا كتب السيرة والتاريخ أن الرسول ﷺ انى بين عبد الرحمن بن عوف من المهاجرين وسد بن الربيع من الأنصار فقال سعد لسعد الرحمن (انى أكثر الانصار مالا فأقسم مالى الى قسمين. ولى امرئان فانظر احصيهما اليك قسمها لى أطلقها فاننا اقتضت عدتها فتزوجها) . فقال عبد الرحمن بارك الله لك فى أمك ومالك. حورن الأثر لابن سيد الناس 203 : 1

وبهذه الأخوة الإسلامية المتوجة بالإيمان العميق بالله ورسوله والعقيدة الإسلامية الراسخة والايثار الغير محدود تكونت الجماعة الإسلامية واصبحت كما وصفها الرسول الكريم ﷺ في حديثه (إنما المؤمنون في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).

وبهذه النوعية من البشر المملوءة إيماناً بالله واعتقاداً بدينهم شق الرسول ﷺ طريقه في شبه الجزيرة العربية وخارجها ناشراً لواء الإسلام وحاملاً مشعل الهداية والنور إلى البشرية جمعاء اعمالا لقوله تعالى : «وما أرسلناك الا رحمة للعالمين»<sup>(2)</sup>.

ثالثاً: **الصحيفة** :<sup>(3)</sup> بعد أن آخى الرسول ﷺ بين المسلمين من مهاجرين وانصار أن يكمل ما بدأه من تنظيم للمدينة بما يحفظ نظامها وأمنها ويضمن لجميع سكانها الحياة الآمنة القائمة على الاستقرار والطمأنينة بما يسمح لهذه الدعوة الإسلامية المباركة بالانطلاق لتحقيق غاياتها واهدافها لرفع كلمة الله بنشر مبادئ دين الاسلام وتعاليمه السمحة ودك حصون الشرك والجهالة المخيمة حين ذاك على شبه الجزيرة العربية والعالم كله.

فقد لاحظ الرسول ﷺ وجود قبائل عديدة من اليهود داخل المدينة كانوا هم سادتهم عن طريق الوقعة بين قبيلتي الأوس والخزرج فأحب الرسول ﷺ أن يصدر هذه الصحيفة لينظم العلاقات فيما بين المسلمين من ناحية وبين المسلمين واليهود والوثنيين من ناحية أخرى وأهم بنود هذه الصحيفة<sup>(4)</sup> .

1 - إن جميع المسلمين على اختلاف شعوبهم وقبائلهم أمة واحدة من دون الناس أى ارتفاع بالمسلمين عن المستوى القبلى والبعد عن العصبية ومن ثم ظل

(1) القرآن الكريم سورة الانفال الآية 76 ، الأحزاب الآية الكريمة (6) .

(2) القرآن الكريم - سورة الأنياء - الآية الكريمة (107) .

(3) ابن هشام . السيرة النبوية 2 : 106 - 108 ، ابن سيد الناس . عيون الأثر 1 : 197 ، للقدس البد والتاريخ 4 : 179 : البلاذرى . فروع البذل 1 : 17 .

(4) (بسم الله الرحمن الرحيم . هذا كتاب من محمد النبي بين المؤمنين والمسلمين من قرئت قرئت وترب ومن نهم فليس بهم وجاهد سهم لهم أمة واحدة من دون الناس المهاجرون من قرئت على ريتهم يتماثلون بينهم وهم يفتدون عاتيتهم بالمعروف والنفس بين المسلمين ، ومن عرف على ريتهم يتماثلون ريتهم الأولى... وأن المؤمنين لا يتركوا مفرحاً «الفتور أو الحناج أو متقلاً بالديون بينهم أن يظهروا بالمعروف في فعله أو عقل ، ولا يسلط مؤمن مولى دونه ، وأن

المجتمع الإسلامي الجديد فاتحا الطريق للراغبين في الإسلام من اليهود والمشركون.

2 - أعطت الصحيفة مفهوما واسعا للحرية الدينية والمعادنية ليمارس داخل المدينة حيث تقرر في الصحيفة (لل يهود دينهم وللمسلمين دينهم ولبنى النجار مثل مواليتهم وانفسهم إلا من ظلم أو ظلم).

3 - تم تنظيم كافة الجوانب الحياتية والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المدينة لجميع السكان للمسلمين واليهود والمشركون.

4 - تقرر أن تكون الزعامة في المدينة للرسول ﷺ وكذلك النظر في كافة الخصومات التي تقع بين المسلمين من ناحية أو اليهود من ناحية أخرى حيث ورد في الصحيفة (وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو استجار يخاف

= المؤمنين المؤمنين على من بنى منهم أو اجنى مسبة ظلم أو كذب أو حداث أو فساد بين المؤمنين، وأن ينصر كائنا على مؤمن، وأن لمة الله واحدة يجبر عليهم فتانهم، وإن له النصر والاسرة غير مظلومين ولا متناصرين عليهم. وأن سلم المؤمنين واحدة لا يسلّم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء أو عدل بينهم، وأن كان خاتبة غرت منها يعقب بعضها، وأن المؤمنين ينهى بعضهم على بعض بما نال دمالهم في سبيل الله وأن المؤمنين على أحسن هذه وأقره وأنه لا يهجر مشترك مالا لقرهش ولا نكسا، ولا يحول دينه على مؤمن، وأنه من اجبض مؤثنا قتلا عن يمينه فله قومه وقصاصه، إلا أن يرضى ولي القتل، وأن المؤمنين عليه كفاة، ولا يحل لهم إلا قتل عليه، وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما في الصحيفة وأمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثا ولا يؤويه وأن من نصره أو أولاه فإن عليه لنة الله وخضبه يوم القيامة، ولا يؤخط منه صرف ولا عدل. وانكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمد، وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما كانوا يحاربون، إن يهود بنى عرف أنه مع المؤمنين. لليهود دينهم وللمسلمين دينهم وأبنى النجار مثل مواليتهم وانفسهم إلا من ظلم أو ظلم أو ظلم أو ظلم لا يؤلف دينهم إلا على نفسه وأهل بيته.

وذكر مثل ذلك لليهود بنى النجار بنى المصارث... وأن البردون الأمم وأن موالى تملبه كاتفسهم وأنه لا يخرج منهم احد إلا وإذن محمد وأنه لا يخرج من ثار دينه من قتله فتنفسه، إلا من ظلم الله على هذا وأن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الأثم، وأنه إن يأم أرمض يحفيه وأن النصر للمظلوم، وأن يترى حرم جوفها لأهل هذه الصحيفة، وأن الجار كاتفس غير مضار ولا أثم، وأنه لا تجار حرمة إلا وإذن أهلها، وأنه ما كان بين أهل بين أهل هذه الصحيفة في حدث أو استجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد، وأنه كان على اتقى ما في هذه الصحيفة وأبره، وأن لا تجار قرهش ولا من نصرهم، وأن بينهم النصر على من دهم ذرب، وإذا دعوا إلى صلح يصلحونه ويلبسونه قههم يصلحونه ويلبسونه، وانهم اذا دعوا إلى مثل ذلك فاتهم لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين. على كل إنسان حصتهم من جانيهم الذي قبلهم وأن يهود الارى فاتهم وانفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة من البراء انهم من أهل هذه الصحيفة، وأن البردون الأمم، لا يكتب كاسب الا على نفسه وأن الله على زصدق ما في هذه الصحيفة وأبره، وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظلم ولا أثم، وأن من خرج آمن ومن قعد آمن ومن قعد آمن بالمدينة إلا من ظلم أو ظلم، وأن الله جابر لمن رآه ورائي ومحمد رسول الله ﷺ ابن سيد الناس - عيون الاثر في فتن المغازي والشمائل والسير - دار الأفاق الجديدة بيروت. ط 1977/1

فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسوله ﷺ).

5 - تقرر تعاون أهل المدينة من مسلمين ويهود لرد أى اعتداء خارجي قد تتعرض له مدبنتهم كما منع أى تعامل أو تعاون مع قريش نتيجة لموقفها العدائى من المسلمين فقد ورد فى الصحيفة بهذا المعنى (واته لا تجارة قريش ولا من نصرها وأن بينهم النصر على من دهم يشرب) كما ورد ايضا (وان على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة).

رابعا : اعداد القوة العسكرية : ابتداء الرسول ﷺ بالحكمة والموعظة الحسنة فى مكة صابرا على الأذى هو واتباعه من المسلمين حتى اخبرجهم الكفار من ديارهم ناجين بارواحهم تاركين وراءهم أموالهم وأهليهم وأوطانهم واستقروا بالمدينة وكونوا بها البصرة الأولى فى تكوين الدولة الإسلامية الكبرى. وما كانت هذه النواة لتسلم من أذى قريش ومكائدها - وكتب السيرة حافلة <sup>(1)</sup> بالمواقع الحربية والفزوات التى دارت بين المسلمين والمشركين دفاعا عن عقيدتهم الإسلامية - كل ذلك دفع الرسول ﷺ بعد أن تلقى أمر ربه بتغيير أسلوب التعامل مع المشركين من السكون والدعة والصبر الى الجهاد والقتال لحماية الإسلام والمسلمين حيث قال تعالى : «إذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا، وإن الله على نصرهم لقدير، الذين اخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرون الله من ينصره إن الله لقوى عزيز، الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور» <sup>(2)</sup> وقال ايضا : «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله» <sup>(3)</sup> «وقاتلوهم فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين» <sup>(4)</sup> فانقل الرسول ﷺ من مرحلة بناء الإنسان عقائديا وتوحيد الجماعة الإسلامية وتنظيم المدينة قاعدة انطلاق المسلمين الى بناء القوة العسكرية التى تردع المعتدين وتحقق للمسلمين الحماية حتى يتسنى لهم أن يمكننا لدين الله

(1) ابن هشام ، السيرة النبوية 2 : 110 ، ابن سيد الناس - عيون الاثر 1 : 268 : 277 .

(2) القرآن الكريم سورة الحج الآية الكريمة (39) .

(3) القرآن الكريم سورة البقرة الآية الكريمة (193) .

(4) القرآن الكريم سورة البقرة الآية الكريمة (191) .

فى دنيا الناس.

ولقد كان هذا الاعداد للقوة الحربية لا ينحصر فى عدد معين حيث كان يضم كل المسلمين القادرين على حمل السلاح وتنحصر مهمتهم الاساسية فى حماية الأمن ونشر الطمأنينة وتحقيق الاستقرار بالداخل والوقوف ضد أى اعتداء قد يحصل من الخارج. وبذلك نلمس بوضوح أن سر اهتمام الاسلام بالقوة العسكرية واعدادها ليس حبا فى الاعتداء وانما لتحقيق اغراض مشروعة يمكن اجمالها فيما يأتى :

• الدفاع عن النفس ضد المنغرين.

• تأيين الدعوة الإسلامية والدفاع عنها بما يضمن بقائها واستمراريتها.

• محاربة من يتقضى المهد.

• رد الأمن الى نصابه فى حالة حدوث فتن وقلقل واضطرابات.

• فتح الفتوح وتوسيع رقعة الدولة الإسلامية لنشر الدين الإسلامى.

ولم يلق الرسول ﷺ فى إعداد هذه القوة القوة العسكرية عناء كبيراً فالمسلمون من المهاجرين وانصار جلهم قد مارسوا القتال فى الجاهلية فهم مدربون جاهزون بل ولهم خبرات ممتازة فى هذا المضمار مكتنتهم من تدريب الشباب الجدد الحديث عهد بالقتال وهذا مما افاد المسلمين كثيراً ودعم صفوفهم وقواها فكان الرسول ﷺ يستخدم فى ذلك عنصرين اساسيين متلازمين الأول يعتمد على التوجيه المعنوى والثانى على التدريب العملى وقد حقق بذلك جنداً أقوياء وعزيمة لا تهون ولا تخور.

بهذه الخطوات الأربع التى انبثقت عن القرآن والسنة النبوية المطهرة وضع الرسول ﷺ القواعد الأولى لدولة الإسلام فى المدينة.

لقد بدأت مرحلة بناء الدولة الإسلامية «المقاتلية» فى أعقاب الهجرة حيث كانت الدعوة السابقة مرحلة الدعوة والجهاد النفسى فى سبيلها أما فى المرحلة المدنية قد أصبح الجهاد جامعا بين الجهاد النفسى والحربى. فالمرحلة الملكية كانت بمثابة تهيئة وإعداد لهذا الجهاد الجامع، ولذلك كان المسلمون فى شوق بالغ لحمل السلاح وكانوا يتسابقون فى سبيل الشهادة

كل ذلك فى اطار دعم سلطة الدولة الإسلامية وتقويتها وجعلها أكثر قدرة للقيام

بمهاهما ومسؤولياتهما الجديدة المتمثلة فى تحويل المبادئ والأسس التى نادى بها الاسلام منذ انبلاجها وانبثاق الدعوة المحمدية الى اعمال واقعية نلمسها فى كافة ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

فقامت هذه الدولة بانشاء الحكومة الاسلامية الأولى بكافة أجهزتها (التشريعية والقضائية والتنفيذية) وقامت على وجه الخصوص بتنظيم الدفاع وحماية الأمن وعقد المعاهدات ونشر التعليم وانعاش الحالة الاقتصادية بإعادة توزيع الموارد المالية.

ولم تكن هناك وظيفة من وظائف الدولة الحديثة إلا وقامت بها الحكومة الإسلامية - ولو على مستوى ضيق نوعا ما - وبذلك أصبحت هذه الحكومة القدوة التى يحتذى بها فى مختلف العصور الإسلامية التى تلتها نستلهم منها المبادئ ونؤسس عليها النظريات الاسلامية فى الحكم.

وهكذا سار الخلفاء الراشدون على هدى الرسول ﷺ ومبادئه حتى بلغت الدولة الإسلامية شأوا كبيرا ما كانت لتبلغه لولا تلك الدعائم والأسس التى وضعها الرسول الأعظم ﷺ منارة لهم من بعده والتى تجدها جليلة واضحة فى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والتى تمد بحق الممين الذى لا ينضب لما قد يحتاجه الأمة الإسلامية خاصة بمد تطوره لبقية المصادر التشريعية الأخرى مثل الاجماع والقياس والاستصحاب وغيرها من المصادر الأخرى التى لا غنى عنها حتى يكون الإسلام بالفعل صالحا لكل زمان ومكان.

إن تلك الخطوات التى أومأت إليها كانت الدعائم التى قامت عليها الدولة الإسلامية فى المدينة. وقد كفلت لهذه الدولة كل أسباب نموها وتطورها وعلى الرغم مما تعرضت له من كيد اليهود والمنافقين والمشركين، ولذلك استطاعت فى عدة سنوات أن تطهر البيت الحرام من الأوثان والأصنام وأن تنطلق من المدينة لتشر دين الله فى أرجاء الأرض ولتقوض أكبر إمبراطوريات فى العالم آنذاك إمبراطورية دولتا الروم والفرس وتصبح الدولة الإسلامية أقوى دولة فى العالم لها السيادة والقيادة فى كل مجال من مجالات الحياة المختلفة.

## المبحث الثاني

### الدولة الإسلامية المتكاملة

رأينا فيما تقدم بدء تكون الجماعة الإسلامية وتأسيسها في مكة ثم التحامها بالجماعات الإسلامية الجديدة من مختلف أصقاع الجزيرة العربية وتجمعها كبدلية وانطلاق في مدينة «يثرب» كقاعدة أساسية لاقليم الدولة الإسلامية الذي أخذ في التوسع فيما بعد حتى شمل الجزيرة العربية كلها وتجاوزها شرقا وغربا حتى شملت البلاد التي تدعى بالإسلام حتى عصرنا هذا.

كما رأينا أيضا كيف أن الرسول ﷺ كان يزول كافة مسؤولياته الرئاسية باعتباره زعيما دينيا وقائدا سياسيا وعسكريا حيث كان يدير كافة شؤون الدولة الناشئة من مسجده بالمدينة فيأترى إلى أى مدى تكاملت هذه العناصر وفق مكونات ظهور الدولة وفقا لقواعد القانون الدستوري الحديث. لم تتولى توضيح الإدارة الإسلامية المتمثلة في الدواوين ميينين لأهم واجباتها الرئيسية لتكون بمثابة خلفية ضرورية لدراسة نظام الشرطة في الدولة الإسلامية ونحدد صلاته بالتنظيمات الادارية الأخرى.

#### العناصر المكونة للدولة الإسلامية :

اختلف فقهاء القانون الدستوري في تعريف الدولة فمنهم من عرفها : بأنها جماعة من الناس - استقر بهم المقام على وجه الدولام في اقليم معين وتسيطر عليهم هيئة حاكمة تتولى شؤونهم في الداخل والخارج. ومنهم من عرفها : - بأنها مجموعة من الأفراد مستقرة على اقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة<sup>(1)</sup>.

ولا يهمننا الاختلاف في الالفاظ والتقديم والتأخير فيها بقدر ما يهمننا معرفة العناصر الأساسية المكونة للدولة ومن الممكن مما سبق أن نخلص إلى العناصر أو الاركان الثلاثة التالية وهي : السكان «الشعب» والاقليم «قاعدة الدولة» والسلطة

(1) د. محمود طسلى. نظام الحكم الاسلامى. دار الفكر العربى ط 3 لسنة 1975 م. لبيب عبد الستار - الحارثيات - دار المشرق - بيروت ط 6. ص 241، قضى عثمان - دولة الفكر مكتبة ودية مصر - مطبعة صغير من 15. د. ابراهيم يعضون - الدولة الاسلامية الأولى «دراسة في التكوين» السنة الخامسة العدد الأول 25 لسنة 83 م ص 15 احمد ابراهيم الشريف - الدولة الإسلامية الأولى - دار القلم - المكتبة الشارعية المكتب 15 لسنة 1965 م. ص 62.

ومن البحث في تحديد معاني هذه العناصر الثلاثة نتوصل إلى أن :

أ - الشعب : يضم كل أفراد المجتمع الذين يستقرون في مكان معين للعيش معا ويسمون إلى أعتدا وغايات واحدة وكثيرا ما نجد العديد من الروابط الأخرى التي تؤكد الصلات والعلاقات الحاصلة بين أفراد المجتمع كالاتحاد فى العادات والتقاليد واللغة والدم والمصالح المشتركة... الخ وقد تختلف مدى قوة وضعف إحدى هذه العوامل عن غيرها من العوامل الأخرى حسب تكوين كل شعب.

ب - الاقليم : يجب لوجود الدولة أن تستقر على رقعة من الأرض يطلق عليها اسم اقليم الدولة الذى يضم مدى معين من مياه البحر وطبقات الجو اضافة الى الأرض. حيث أن وجود جماعة من البشر مهما يكن عددهم ومهما يكن قدر ارتباطهم واتحادهم لا يكفى لنشوء الدولة ما لم توجد لها أرض تستقر عليها.

ج - السلطة السياسية : فالاستقرار الذى يحدث لجماعة ما على بقعة معينة من الأرض والرغبة المشتركة فى العيش لتحقيق أهداف مشتركة تتطلب ضرورة وجود هيئة حاكمة تتولى تنظيم هذه الجماعة والاشراف على الاقليم ووضع ضوابط وقوانين الجماعة للمحافظة على مواردها واستغلالها وتسخيرها بما يفيد المجتمع أى أنها ادارة شؤون الدولة بكافة جوانبها.

وجاء قيام دولة الإسلام. على ما قدمنا. مستكملاً لكل هذه العناصر والأركان حيث إن الامة الإسلامية التي عرفت فى البداية بالجماعة الإسلامية قد تكونت من اللحمة التي حصلت بين المسلمين من مهاجرين وأنصار على أرض مدينة يثرب التي تمثل أساس أقليم الدولة التي توسعت فيها بعد على حساب البقاع المجاورة. وقد زاول الرسول ﷺ مؤسس دولة الإسلام والمسلمين كافة السلطات الدينية والتشريعية والقضائية والتنفيذية ووضع أساس للحياة داخل المدينة باصداره للصحيفة التي حدد فيها العلاقة بين المسلمين فيما بينهم وبين غيرهم ممن عداهم مستمدا احكامها من القرآن الدستور الدائم لدولة الإسلام.

ومن ذلك نرى أن الدولة الإسلامية تحوز كافة المقومات التي تؤكد ظهور الدولة



مدعمة بعوامل أخرى مشتركة توافرت في بداية تكوين الدولة إلا وهي وحدة العادات والتقاليد والجنس والدم والمصالح والقيم... الخ ولكنها لم تكن معتبرة في أساس التكوين لقيام الدولة الجديدة على أساس من العقيدة الدينية التي تقبل الدخول فيها لكل من يؤمن بها ويتبناها بنض النظر عن أصله وفصله ولفته فالدين لكل الناس وبالتالي يعد من مواطني دولة الإسلام كل من آمن بهذا الدين وانظوى تحت لوائه .

**الإدارة الإسلامية :**

قام الرسول ﷺ ومن بعده الخلفاء الراشدون بتسيير دفة الحكم في الدولة الإسلامية وإجراء كافة التنظيمات الإدارية البسيطة والمتواضعة والتي مكنتهم من ضبط الأمور مستعينين في ذلك بعدد من الولاة والعمال الذين تم اختيارهم من الصحابة الأجلاء ممن تتوفر فيهم شروط معينة أهمها في المقام الأول الامام بالقرآن والسنة الى العدالة والعفة والتقوى وعدم الخشية في الحق... الخ، وذلك لتمثيل السلطة السياسية الإسلامية في بقية الأمصار والأقاليم المفتوحة هذا على مستوى الادارة والاشراف العام على كافة الأراضي الإسلامية فيما يضمن حمايتها وحماية المسلمين بها وانتظام الأمور فيها بما يتقى كلمة الله والذين آمنوا هي العليا.

ولكن ذلك كله وإن كان يكفى في ابتداء ظهور الدولة الإسلامية في عهده الرسول ﷺ وإبى بكر الصديق فإنه يصبح غير ذى تأثير وفعالية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب ومن بعده، حيث نرى اندفاع الفتوحات الإسلامية في الشرق والغرب وانهيار اعظم امبراطوريتين في ذلك الحين على أيدي المسلمين وبالتالي الحاق العديد من البلاد والأقاليم بالدولة الإسلامية وما نجم عنه من تبعات ومسؤوليات جسام تتطلب انظمة واجهزة عديدة تتولى ادارتها ورعاية شئونها ولا نكتفى بالولاة والعمال، وقد استقى المسلمون الفاتحون من الحضارات التي وجدوها أمامهم خاصة من الحضارتين الفارسية والرومانية انظمة ادارية تولوا الاستفادة منها بعد أن طوروها بالشكل الذي يتلاءم مع شريعتهم الإسلامية ووضعتهم الجديدة.

ومن ابرز هذه الأنظمة في المجال الادارى الدواوين التي تعد بمثابة وزارات متخصصة - كل منها في شأن من شئون الدولة <sup>(1)</sup> تعمل كلها تحت اشراف الخليفة

أو الوزير على حسب الأحوال بما يضمن مصلحة الدولة الإسلامية ويكفل حقوق رعاياها من المسلمين وغيرهم بما يحق مبادئ الإسلام الخالدة.

## الدواوين<sup>٢١</sup> :

الدواوين انظمة ادارية فارسية نشأت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب حينما اتسعت في عهده رقعة الدولة الإسلامية وكثرت مواردها ومصارفها فاحتاج الى حفظ أصولها فانشأ ديوان العطاء «الخراج» كما ازداد عدد إداريين وكثرة الجيوش تيمنا لاتساع نطاق الفتوحات فرأى ضرورة حصرهم وبياناتهم بالتسجيل في ديوان «الجند» بما يضمن انتظامهم وتوفير حقوقهم وما يحتاجون اليه من كلفة ومؤونة وجراية دالمة تكفل لهم سبل العيش الكريم وبما يدفعهم الى الجهاد في سبيل الله. ولتشر الدين الإسلامي في مشارق الأرض ومغاربها وهم مطمئنون على أنفسهم ومن وراءهم في حالتي النصر أو الاستشهاد.

---

(١) على علي منصور - نظم الحكم والادارة في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية دار الفتح للطباعة، بيروت ط 1971/2 م ص 351، د. وبة الزحيلي نظام الإسلام، منشورات جامعة بنغازي كلية الحقوق ط 1974/1 م ص 264، د. صبح بخير سكروني - القانون الإداري في ج. ع. ل. دورس ومحاضرات مطبوعة على استئصال لطلبة السنة الثانية بكلية الحقوق، جامعة بنغازي 74/73 م ص 45.

(2) انحلت في أصل الكلمة «ديوانه» حل هي حرية أم فارسية، قل البعض ومنهم سيوية أنها حرية وسخاها : الأصل الذي يرجع اليه. وقال آخرون منهم الأصمعي بل هي فارسية مصرية وسخاها سجل أو دفتر ولطقت من باب الجواز على المكان الذي تحفظ فيه السجلات الرسمية، ويقال إن أصل التسمية أن كسرى نظر يوما الى كتاب ديوانه وهم يرددون بصوت منخفض ما يدورته كآتهم يتحادثون فقال «ديوانه» أي سجنائين. فسعى مرضعهم بهذا الأسم وحللت اليها مع الاستعمال وتغيرتا. وقيل أيضا إن الديوان اسم للشياطين بالفارسية وسمى الكتاب بذلك لصلتهم وسرعة فهمهم للجلي والخفي من الأمور فسمى مكان جلوسهم باسمهم ويعرف للمازدي الديوان بأنه موضوع لحفظ ما يتمتعن بحقوق السلطة من الأعمال والأموال وما يقوم به من الجيوش والمعملا للمازدي. الأحكام السلطانية والولايات الدينية دار الكتب العلمية. بيروت 78 م ص 199

وترجع كافة المصادر التاريخية <sup>(1)</sup> لأسباب التي دعت إلى الأخذ بنظام الدواوين إلى أحد السببين التاليين :

الأول : قدوم أبي هريرة من البحرين يحمل أموالاً كثيرة، فجمع عمر المسلمین وخطب فيهم قائلاً : أتتنا أموال كثيرة فإن شئتم كلنا لكم كيلاً وإن شئتم عدنا لكم عدا فأشار عليه بعض الصحابة بإنشاء الديوان فقبل عمر بذلك.

الثاني : وقال آخرون في سبب وضع الديوان أن عمر بن الخطاب بعث بعثاً وكان عنده الهرمزان : فقال لعمر : هذا بعث قد أعطيت أهله الأموال فإن تخلف منهم رجل وأخل بمكانة. فمن أين يعمل صاحبك به فائت لهم ديواناً. فسأله عن الديوان حتى فسر له فرأى فيه خيراً وفائدة كبرى فأقره على ذلك بعد مشاورة الصحابة.

### أهم الدواوين وواجباتها الرئيسة :

تجمع معظم المصادر التاريخية على أن أول من أنشأ نظام الدواوين عند المسلمين كما أسلفنا الخليفة الثاني عمر بن الخطاب <sup>(2)</sup> أما قبل ذلك فلم يحجج إلى مثل هذا التنظيم الراقى - في مجال الإداري بل اقتصر العمل على تدوين القرآن الكريم وكتابة بعض الرسائل واليهود إلى ملوك المجاورة يدعوم فيها الرسول ﷺ إلى الإسلام <sup>(3)</sup>.

ولما كان عهد عمر اتسعت رقعة الدولة فشهد المسلمون من كثرة الأموال والأجناد ما لم يمهده من قبل مما دعا إلى إيجاد تنظيمات إدارية وأجهزة متخصصة ظهرت تدريجياً بدأت بديوان الجند وديوان الخراج ثم من التطور بدأت تتعدد وتزداد بحسب الحاجة في المهندسين الأموي والعباسي وما بعدهما.

(1) المارودي. الأحكام السلطانية. م. س - م. 199، المقري 2: 153، النوري 8: 195، جواد على 5: 273، ابن خلدون. المقدمة 192، الطهطاوي 4: 584، المقرئ 1: 163، البلاذري 3: 548 وما بعدها.

(2) المارودي م. س - م. 199، ابن الأثير. الكامل في التاريخ 2: 502، المقدسي. البدء والتاريخ 5: 168، ابن الفداء. المختصر في تاريخ البشر 2: 69، ابن طباطبا. النحري في الآداب السلطانية طر لبنان للطباعة والنشر م. 83، 84، السيوطي. تاريخ الخلفاء تحقيق محمد محي الدين عبد الحسيد مطبعة تاريخ الأمم الإسلامية المكتبة التجارية الكبرى ط 8 هـ 517.

(3) هناك من يرى أن منشأ الديوان منذ عهد الرسول ﷺ يسوق العديد من الالة في هذا المضمار انظر في هذا المسمى الطهطاوي م. س 4: 582 حسان على حلاق تعريب النقاد والدواوين في العصر الأموي دار الكتاب اللبناني والهرسي ط 1 هـ 98 / 78 م 86 وما بعدها

ولقد كانت الدواوين على نوعين : دواوين مركزية في مقر دار الخلافة تعمل على نطاق الدولة الإسلامية كلها وهذه كانت دواوين عربية خالصة منذ نشأتها الأولى ودواوين أخرى وجدها العرب أمامهم في الأقاليم المفتوحة كتبت بلغات أخرى، ففي العراق كانت الدواوين فارسية وفي الشام كانت الدواوين رومية وفي مصر كانت الدواوين قبطية حتى عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ومن تبعه من الخلفاء حيث تم تعريب الدواوين ونقلها إلى العربية<sup>(1)</sup>.

وهذه الدواوين عديدة لا يمكن حصرها حيث نقل وتكثر بحسب الظروف التي تمر بها الدولة الإسلامية والذي يهمننا منها هو التركيز على أهم هذه الدواوين لتفهم كنهها وتحديد واجباتها الرئيسية ويمكن حصر الدواوين الهامة في الدواوين التالية : ديوان الجند، ديوان الخراج، ديوان الرسائل، النفقات، المظالم، القضاء، الشرطة، الطراز، الخاتم، والبريد... وغيرها من الدواوين الأخرى. ونعرض فيما يلي لتوضيح واجبات الدواوين الرئيسية بصفة مختصرة :

(1) ديوان الخراج : أول ديوان نشأ في الإسلام وبرز بصورة واضحة وجليّة في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وذلك لحصر مداخيل الدولة ومواردها المختلفة وتوزيعها على مستحقيها.

ولم يكن الديوان مقصوراً - بطبيعة الحال - على الخراج فقط بل كان مختصاً

---

(1) كانت الدواوين قبل عهد الملك بن مروان 65هـ - 87هـ.

تتضمن اللغات الرومية والفارسية والقبطية واليونانية فكان ديوان الشام بالرومية وديوان العراق بالفارسية وديوان مصر بالقبطية واليونانية. وقد تم تعريب دواوين الشام على يد سليمان بن سعد في عهد عبد الملك. وتولى الحجاج بن يوسف الثقفي نقل دواوين العراق بواسطة كاتبه صالح بن عبد الرحمن. ونقل كتب التاريخ أسباب عديدة زدت إلى هذا التعريب ولكن تعود في جوهرها إلى إحساس المسلمين بتسلط الأجانب وتحكمهم في الدواوين وإخلائهم على إسرارهم كل ذلك دفع الخليفة الأموي العظيم عبد الملك بن مروان إلى هذه الخطوة الجريئة التي لاقت كل نجاح برز الكتاب للمسلمين سنة 81هـ.

قد نرى نفس المنهج الخلفي الوليد بن عبد الملك في مصر حيث سار على سبيل أبيه فنقل دواوين مصر المكتوبة باليونانية والقبطية إلى العربية عن طريق واليه عبد الله بن عبد الملك سنة 87هـ فنظر في ذلك المارودي الأحكام السلطانية ص 202، 203، الجيثاري الوزراء والكتاب ص 17 السيوطي. تاريخ الخلفاء ص 143 على منصور. نظم الحكم والادارة ص 322 لخير الرضاى. الإسلام في حضارته وتطوره ص 127، 138 يوليوس فلهاوزن. تاريخ الدولة العربية 68 القاهرة ص 211.

بجميع موارد الدولة وكان يشمل بالإضافة إلى الخراج الجزية والزكاة والنفوس والعشور. وكان في كل ولاية ديوان فرعى أشبه ما يكون بالإدارة المالية المحلية تجمع الخراج ويحتفظ بما يحتاج إليه الولاية من مصروفات ويرسل الفائض إلى عاصمة الخلافة وبالتحديد إلى الديوان المركزي ليتولى صرف هذه الأموال على مستحقيها وفي كافة الأوجه الشرعية الأخرى التي تتطلبها شؤون الدولة الإسلامية وفقا لمصلحة الإسلام والمسلمين.

(2) ديوان الجند : ويختص هذا الديوان بحصر الجنود والمقاتلين المرابطين في الثغور الإسلامية ومنحهم أعطياتهم من مخصصاتهم الموجودة في بيت مال المسلمين وتقسيم الغنائم عليهم وتوفير احتياجاتهم من المعدات والأسلحة من غيول وعدد للحرب على اختلاف أنواعها بما يضمن لهم الاستعداد للملاقاة الأعداء.

والرغم من أن الجيش الإسلامي قد تكون منذ عهد الرسول ﷺ مع بروز الدولة الإسلامية الأولى في المدينة فإن هذا الديوان لم يظهر للوجود إلا في عهد الخليفة الثاني عمر حيث كثرت الأجناد والتحق بها جميع المسلمين من عرب وغيرهم وتعددت الجيوش وأصبحت تقوم بالفتوحات شرقا وغربا في آن واحد الأمر الذي استدعى ضرورة إيجاد ديوان لخدمتهم ورعاية مصالحهم ومصالح دولة الإسلام. وكان لا يثبت في الديوان على قول الماوردي<sup>(1)</sup> إلا من توافرت فيه خمسة أوصاف وهي:

- 1 - البلوغ : فإن الصبي من جملة الذراري والاتباع فلا يجوز إتيانه في ديوان الجيش وإنما يكون عطاؤه جاريا في ديوان الرزاري.
- 2 - الحرية : لأن العبد تابع لسيد في العطاء وقد اعتبر هذا الشرط عند بعض الصحابة في حين لم يعتبره البعض الآخر<sup>(2)</sup>.
- 3 - الإسلام : وهو شرط أساسي لمدافع عن الملة التي يؤمن بها فلذلك لا يجوز إتيان الكافر ولا المرتد في هذا الديوان.
- 4 - السلامة من الآفات المانعة من القتال فلا يكون به أى عاهة تعيق على القتال ويفضل الفارس على الراجل.

(1) الماوردي. الأحكام السلطانية ص 213، 204.

(2) الماوردي. الأحكام السلطانية ص 213، 204.

5 - المعرفة بفنون القتال والجرأة في الحروب وأن كان غير ذلك فلا يجوز إثباته في الديوان لعدم الفائدة منه.

وقد تكون هذا الديوان فعليا في عهد الرسول ﷺ ولكنه لم يكن له صورة من التنظيم إلا في عهد عمر بن الخطاب ومن جاء بعده من الخلفاء حيث أدخلت فيه عناصر جديدة وتوسعت شعبه وأسلحته ومجالاته مما مكن هذه الدولة من مد أطرافها من بلاد الصين شرقا إلى بلاد الغال غربا وتكوين أكبر إمبراطورية إسلامية على انقاض إمبراطوريات وممالك عديدة.

(3) ديوان الرسائل : هو الدائرة الرسمية التي تتولى الاشراف على مراسلات الخليفة وإعدادها في صيغتها النهائية وتحتّمها بخاتم الخليفة كما يقوم هذا الديوان بحفظ أصول هذه المراسلات للرجوع إليها عند الحاجة. هذا ولقد ذكر الفلقشندي<sup>(1)</sup> أن ديوان الرسائل يطلق عليه أحيانا ديوان الإنشاء وهو أول ديوان أنشئ في الإسلام وذلك أن الرسول ﷺ قد استعمل بعض الصحابة كتابا له يكتبون له رسائله إلى إمرائه وأصحاب سرهائه أو إلى الملوك والأباطرة يدعوههم إلى الإسلام. ونظرا لأهمية الواجبات المناطة بهذا الديوان فلقد كان يعهد بالإشراف على أعماله للوزير أو الكاتب المجهل لدى الخليفة. ومن اختصاص صاحب هذا الديوان ما يلي :

• التوقيع على الرسائل التي تحمل أوامر الخليفة وتوجيهاته إلى جميع الولايات والموظفين فيما يتعلق بشؤون الدولة.

• النظر في الكتب الواردة والرد عليها بعد عرضها على الخليفة إذا لزم الأمر.

• النظر في أمر ديوان البريد وتلخيص الأخبار ورفع الهام منها إلى الخليفة.

• النظر في كافة الأمور بما يعود بالخير والفائدة على دولة الإسلام والمسلمين.

(4) ديوان البريد : يتولى نقل المراسلات والأخبار بين الخليفة إلى ولايه وعماله في كافة الأقطار والولايات الإسلامية ويعود منها حاملا الردود التي سلمت إليه بما يمكن الخليفة من معرفة ما يدور في أرجاء الدولة من أدها إلى إقصاها

(1) الفلقشندي. ص 3 - 486.

(2) معنى البريد لغة واصطلاحا . أما معناه لغة فالمراد به رسالة مطوية مقلدتها التي عشر ميلا وتقرأ من قبل الفقهاء =

فلقد كان ديوان البريد يقوم بالإضافة الى واجبه الرئيسى المتمثل فى توزيع المكاتبات الرسمية بموافاة الخليفة بكافة الأخبار والحوادث والمشاهدات التى ترد فى صورة تقارير إلى صاحب البريد من أعوانه المنتشرين فى أنحاء الولايات والأقاليم المختلفة والذين كانوا بمثابة عيون وجواسيس على الولاة والعمال يحصون أخطأهم وتصرفاتهم التى فيها ضرر أو مساس بأمن الدولة وسلامتها.

فهذا الديوان يعد بحق جهازا للاستعلامات ومصلحة للمخابرات<sup>(1)</sup>، تمكن الخليفة من اتخاذ التدابير الاحترازية لقمع الفتن والثورات قبل وقوعها ومنع الظلم والعسف والجور الذى قد يلحق بالمسلمين وغيرهم ورده على أصحابه وبالتالي يشيع الأمن والطمأنينة والعدالة فى ربوع دار الإسلام والمسلمين ونظراً لأهمية المعلومات التى ينقلها صاحب البريد والخبر فلقد كان يتفق أحياناً مع الخليفة على رموز معينة - أشبه ما تكون بالشفرة اليوم - حتى لا تقع فى يد العامل فيعرف محتوياتها<sup>(2)</sup>.

ولذلك كان لمرقب البريد خطورته وأهميته مما جعل الخلفاء لا يحبون صاحب البريد ولو جاء بليل حرصاً على معرفة ما فى جعبته من أخبار لأن مبادرة الأمور فى أولائها خير من الانتظار عليها<sup>(3)</sup>.

(5) ديوان الشرطة : <sup>(4)</sup> ويخص هذا الديوان بمهمته المحافظة على النظام والأمن العام وتتبع المشبهين وأهل الربى والقبض على الجناة والمفسدين وغير ذلك من الأعمال الإدارية التى تكفل سلامة الجمهور وطمأنيتهم كما يتولى القيام بتنفيذ

وطمأنينة للمالك وللمالك بأربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال. وأصل البريد قدم حيث أنه كان موجوداً فى عهد الأكاسرة من ملوك الفرس والقبصرة ملوك الروم. أما فى الإسلام فكان أول من وضع قواعد الخليفة الأولى مطوية بن أبى سفيان وقد استعان فى إنشائه بباحثين من الفرس والروم وبالرغم أن استعانة البريد بمعرفته قبل ذلك القلقشندى صبح الأعشى 14 366% ، أبو حلال السكرى. الأوائل تحقيق محمد المصرى ووليد قصاب. دمشق 1975 م

344 - 1

(1) عمر رضا كحالة. دراسات إجماعية فى الصور الإجماعية ص 147 ، جرجى زيدان تاريخ التمدد الإسلامى 230. 1

(2) أحمد أمين. طهر الإسلام مكة النهضة المصرية ط 4 66 م 2 255 كارل بروكلمان. تاريخ الشعوب الإسلامية ص 10، د. طهمة الجرف. نظرية الدولة ونظم الحكم. دراسة مقارنة مكتبة القاهرة الحديثة ط 4 73 م ص 361

الكندى ولاه مصر وقضاها ص ، (ج و د) ص المقدمة ص 30

(3) أحمد نسى. طهر الإسلام ص 256، 257

(4) ديوان الشرطة أسد الدواوين الهامة التى وحدها سجنها مؤثراً مد اندلاع الإسلام وتكون الدولة الإسلامية باعتبارها من أسس قيام الدولة ولو أنه لم يكون كديوان مستقل إلا فى عهد الدولة الأموية والمملوكية كما سبلى بيانه فى البحث الثانى لتطور الشرطة فى المصور الإسلامية المختلفة

أوامر القضاة والولاة والعمال ومعاونة المحتسب وصاحب الخراج كل فى ممارسة واجباته.

فالدنيوان يحدد أعمال الشرطة وواجباتها ويتولى «صاحب الشرطة» الاشراف والرقابة والتوجيه وكل ما يتعلق برجال الشرطة.

كل ذلك أعطى أهمية خاصة لصاحب الشرطة <sup>(1)</sup> يتمثل فى الآتى :

1 - إن صاحب الشرطة يعد الرجل الثانى فى الولاية أو السلطنة أو الخلافة بعد الوالى أو السلطان أو الخليفة يحل محله عند غيابه فى تولي شئون الدولة حتى عودته وكلما الحال عند وفاته أو مرضه <sup>(2)</sup>.

2 - وكان يتولى فيما لتولىه أمر الولاية فى غياب الوالى أمر الصلاة بالناس فى الجمع وعند انعقاد صلاة الجماعة فى عاصمة الدولة باعتباره الامام <sup>(3)</sup>.

3 - وكانت وظيفة الشرطة وظيفه جليلة لها أهميتها فلقد يتولاها الوالى بنفسه <sup>(4)</sup> أو يمسندنا لغيره من كبار القواد ممن لهم باع كبير فى المسائل العسكرية وحنكة إدارية لا يستهان بها ولذلك فهي تعد بحق ترشيحا للحجابة أو الوزارة <sup>(5)</sup> بل وقد يمسند إليه أمر الولاية بعد عزل واليها أو وفاته <sup>(6)</sup>.

4 - الكثير من أجهزة الدولة الإسلامية كانت محتاج إلى عون الشرطة. ولا نكون مغالين إذا قلنا إنها تبقى عاجزة تماما لولا هذا العون لأن فى ذلك تقوية لها ودعمًا لأحكامها وقراراتها وذلك مثل ولاية القضاء وولاية المظالم وولاية الحسبة وما يتبع ذلك من محافظة على أرواح الناس وأعراضهم وأموالهم.

---

(1) فى عهد الخليفة الرابع الامام على بن أبى طالب أطلق لفظ «صاحب الشرطة» واستمر العمل به فيما بعد للتدليل على الوالى المشرق على الشرطة ولو أنه عرف فى بعض المصادر اللاحقة «بمتولى الشرطة» و «حاكم المدينة» و «صاحب المدينة» و «الحاكم» و «الوزير»... إلخ هذه التسميات التى تحمل مدلولًا واحدًا.

(2) الكندى. ولاية مصر وقضاها. المقدمة ص ج. حصر كسالة. م س - ص 260.

(3) الكندى. ولاية مصر وقضاها. المقدمة ص ج د. طسمية الجرف م س 362.

(4) الكندى. ولاية مصر وقضاها. ص 80 م ج د. طسمية الجرف م س - ص .

(5) ابن خلدون المقدمة. ص . كسالة م س - ص 260.

(6) الكندى . م س - ص 80 وما بعدها بين أن صاحب الشرطة يمكن أن يجمع بين وظيفة وولاية الحسبة أو القضاء كما أنه قد يجرى أمر الولاية بعد وفاة الوالى أو عزله.



5 - وفى النهاية أن ديوان الشرطة حين يقوم بواجباته المتمثلة فى المحافظة على النظام والأمن العام فإنه يهى الظروف للاستقرار والطمأنينة والسكينة التى تساعد على النمو الحضارى واضطراده بصورة مجدبة إذ لا يمكن تصور حضارة راسخة متقدمة كالحضارة الإسلامية خارج إطار الأمن والأمان.

وما تقدم اوضحنا بصورة موجزة أهم الدواوين المكونة للإدارة الإسلامية وغيرها كثيراً كما أسلفنا. نخلص منها الى أن ديوان الشرطة يعد من أهم هذه الدواوين التى يعتمد عليها باعتبارها ركناً هاماً من أركان الدولة الإسلامية. ويكفى أن ننقل ما رواه المؤرخون عن الخليفة المنصور حيث قال فى هذا الباب (ما كان أحوجنى إلى أن يكون على بابى أربعة نفر لا يكون على بابى أعف منهم. فقل له يأمر المؤمنين من هم ؟ قال : - هم أركان الملك لا يصلح إلا بهم - كما أن السرير لا يصلح إلا بأربعة قوائم إن نقصت واحدة منها وهى «أى سقطة» أما أحدهم فقاضى لا تأخذه فى الله لومة لائم والآخر صاحب شرطة ينصف الضعيف من القوى، والثالث صاحب خراج يستقصى ولا يظلم الرعية فإنى عن ظلمها غنى، والرابع صاحب برء يكتب إلى بخر هؤلاء «الولاة» على الصحة<sup>(1)</sup>.

---

(1) أنور الرضاوى - الإسلام فى حضارة ونظمه - ص 149.



## الفصل الثالث

التطور التاريخي لنشأة نظام الشرطة



## المبحث الأول

### التطور التاريخي المرحلي لنشأة نظام الشرطة في الإسلام

مر نظام الشرطة في الدولة الإسلامية بأدوار ومراحل تاريخية عديدة بدءاً بالمرحلة الأولى في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين باعتبار أن هذه المرحلة تمثل بداية النشأة والتكوين لهذا النظام - الذي يكون أساساً هاما وركنا ضروريا لقيام أية دولة من الدول - إلى عهد الدولة الأموية والعباسية التي تمثل المرحلة الثانية المتطورة والتي بلغ فيها هذا النظام أرقى درجات ازدهاره وتقدمه حتى وصل إلى مرحلة يمكن أن يوصف فيها أنه نظام متكامل يحتوى على جميع الأسس والمكونات التي قد لا توجد في بعض التنظيمات والأجهزة الأمنية في الوقت الحاضر.

ولقد استطاع هذا النظام في عهد الدولة الإسلامية أن يوجد طوائف من المجتمع نفسه تتولى حمل التبعات والمسؤوليات الأمنية كل في دائرة اختصاصاتها وتبعا لمكونات وجودها وتقدم كل عون ومساعدة للشرطة النظامية ويكفي أن ننوه بأن أنظمة الشرطة المتطورة ونظامي المهرج والفتوة<sup>(1)</sup> والتي شكلت تعاوناً حقيقياً ومساهمة فعالة من المواطن المسلم في توفير أمنه واستقراره كان تنفيذاً لقوله تعالى : «وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ»<sup>(2)</sup> تم أخذ هذا النظام في الضعف حتى وصل في فترات تاريخية إلى حد الانهيار خاصة في عهد تلك الدول والممالك المتناحرة والتي تعقب عادة زوال الدول والممالك الإسلامية الكبرى.

وستتولى توضيح هذه المراحل التاريخية من بداية ظهور الدولة الإسلامية حتى العصور الحالية بشئ من التفصيل ما أمكن ذلك.

#### أولاً : نظام الشرطة في عهد الرسول :

(1) يمكن أن نميز في بحثنا هذا بين نوعين من الشرطة : الأولى للشرطة النظامية وهي الشرطة الرسمية التي تتبع الإمام أو الخليفة أو الوالي ومدد جزئياً من السلطة التنفيذية في الدولة. والثانية : الشرطة المتطورة الغير نظامية وهي أنظمة متعددة تحمل أسماء عديدة : المتطورة، المهرج، الفتوة، الأبرور أو الثورور، وهي تقوم بأعمال معارضة لأجهزة الشرطة النظامية وتخل في أوقات ضعفها أو انهيارها محلها وهي نابعة من الشعب نفسه.

(2) القرآن الكريم - سورة المائدة - الآية الكريمة : 3

فى عهده ﷺ كان يغلب على الدولة الإسلامية الطابع الدينى حيث كانت العقيدة الدينية راسخة قوية والإيمان وثيق مما باعد بين المسلمين وبين الجريمة لديهم إلا فيما ندر. حيث كان الرسول الكريم ﷺ يتدخل بنفسه لإنهاء أى خلاف كل ذلك كفيل بمطلق جو أمانى كاف<sup>(1)</sup>.

فكانت إليه - ﷺ - ترجع كافة الخصومات فى المدينة المنورة وما جاورها من الأماكن. ولم تكن مع ذلك خصومات حقيقية بل كان أكثرها لا يعدو أن يكون اشتباها فى وجه الحق فإذا بينه عليه السلام بعد الترافع إليه فما أسرعهم إلى الرضا والتفويض دون حاجة إلى دافع أو ملجئ.

وبالرغم من أننا لم نجد فى كتب التاريخ ما يدل على وجود نظام للشرطة بصورة متميزة إلا أنه لا يمكن التفاضى عن استماتته ببعض الصحابة للقيام ببعض الأمور الإدارية والأمنية فى المناطق النائية من الدولة الإسلامية تحت رقايته ولوشاده<sup>(2)</sup> ومن هذا القبيل ما نوهت فى المصادر التاريخية من أنه قد اعطى سلطات الشرطة فى البحرين لأبى هريرة وتولى الصحابى سعد بن ابى وقاص العسس فى المدينة<sup>(3)</sup> فقد أخرج الترميذى عن عائشة رضى الله عنها قالت : سمر رسول الله ﷺ فى مقدمة المدينة ليلة. فقال : ليت رجل يحرسنا الليلة. فبينما نحن كذلك إذ سمعنا خشخشة السلاح. فقال من هذا. قال : سعد بن ابى وقاص . قال له رسول الله ﷺ ما جاء بك قال سعد : وقع فى نفسى خوف على رسول الله ﷺ فجئت احرسه. فدعا له رسول الله لم قال الترميذى وهذا حسن صحيح<sup>(4)</sup>.

وقد روت لنا كتب الحديث والسيرة أن هناك من الصحابة من قام على حراسته

(1) د. صلاح الدين المنجد - أحسن ما قرأت فى الإسلام - مجموعة بحوث منها بحث الشيخ على الخفيف - الحكومة الإسلامية الأولى وحى دار الكتب الجديد بيروت ط 2. ص 77، 76

(2) د. صلاح الدين المنجد - أحسن ما قرأت عن الأسس م. س. ص 78، 79 مولى س. أ. فى حنبلى - الإدارة العربية ص 104 ، ابراهيم الفحام الشرطة فى عهد الخلفاء. مجلة الأمن العام العدد 11 لسنة 60 م ص 57 عبد الرحمن عبد الكريم النجم - البحرين فى صدر الإسلام. سلسلة الكتب الحديثة. دار الحرية للطباعة بنناد رقم 61 - 1973 م ص 119

(3) الطهطاوى - م. س. ص 615 ، عقيد - قاز عون وللتقدم أحمد وإلى تاريخ الشرطة فى مصر مجلة الأمن العام العدد 21 لسنة 63 م ص 144

ﷺ في أثناء الغزوات فقد كان حرسه ببدر سعيد بن زيد الأنصاري وحين رجع من بدر دكوان بن عبد قيس، وأحد محمد بن مسلمة الأنصاري، وفي غزوة الخندق الزبير بن العوام وغيره، وبخير ليلة بني بصفية أبو أيوب ونبوك أبو قتادة، ومن حرسه أيضا سعد ابن مالك وعائذ بن عمرو المزني<sup>(2)</sup>. وقد استمر الرسول ﷺ على هذه السنة حيث كان يقوم على حراسته في غداة واقامته من يثق بهم ولكنه تخطى على الحرس بعد نزول قوله تعالى: «وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ»<sup>(3)</sup>.

ولم يقتصر اهتمام الرسول ﷺ على انظمة العسس والحراسة الليلية في مجالات الأمن بل تجاوزها إلى كثير من الأعمال التي دعت إليها الحاجة واقتضتها متطلبات ضبط الأمور حيث تبث أنه ﷺ أمر بالترسيم والملازمة في أداء الدين<sup>(4)</sup>:

كما أمر بالحرس في البيوت والمساجد حيث تروى لنا كتب السيرة أن الرسول حرس بني قريظة في دار بنت الحارث وهي امرأة من الأنصار، وحرس بنت حاتم اخت عدى بن حاتم في حظيرة المسجد<sup>(5)</sup>، وما تقدم يتضح أن الرسول ﷺ شعر بأهمية وضروة تحقيق الأمن والاستقرار داخل الدولة الإسلامية حماية للإسلام والمسلمين فحضر المسلمين على ضرورة المشاركة في القيام بواجبات العسس والحراسة الليلية. والأحاديث في هذا المجال كثيرة يكفي أن نذكر منها قوله ﷺ: (حرس ليلة في سبيل الله افضل من ألف ليلة يقام ليلها وصيام نهارها)<sup>(6)</sup> وقال ايضا: (هينان لا تمسهما النار عين يكت من خشية الله وعين باتت تحرس في سبيل الله)<sup>(7)</sup>.

(1) الطوطاوي م. س. ص 615، عبد الحى الكتاني. الترتيب الادارية ط بيروت 1: 292 - 294.

(2) الترمذي - نهاية الأب 18: 294، الكتاني م. س. 1: 294.

(3) عبد الله الكتاني م. س. 1: 294 - 297، أحمد فتحي مهنى - العقيدة الفقه الإسلامي م. س. 210.

(4) القرآن الكريم - سورة النكتة - الآية الكريمة 67.

(5) عبد الحى الكتاني - نظام الحكومة النبوية للمسى بالتراتب الادارية م. س. 1: 297، ظافر القنسى نظام الحكم في الشريعة والتاريخ م. س. 49/1.

(6) صحيح مسلم «الامام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النبايرون أبو الحسن حافظ. يشرح النووي - تحقيق عبد الله أحمد أبو ربه - دار النسخ القاهرة - كتاب الشعب 4: 578 ابن حبانة 1. الحافظ ابن عبد الله محمد بن يزيد القزويني 207 - 275هـ تحقيق ورثب محمد نولد عد الباقي - دار احياء التراث العربى - بين 2: 652.

وقد سار أبو بكر الصديق الخليفة الأول للدولة الإسلامية على درب الرسول ﷺ في المجال الأمني حيث كان يقوم بالعسس في عهده عمر بن الخطاب وابن مسعود الذي أمر بالعسس ليلاً وبالأرباب نهاراً<sup>(1)</sup> ونقل أيضاً أنه في مواسم الحج كان العسس يطوفون بالحجيج ليلاً يتعرفون الأخبار ويمتنعون ما عسى ما يقع من شجار<sup>(2)</sup>.

### الشرطة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب :

عندما تولى عمر بن الخطاب أمر الخلافة الإسلامية كانت الفتوحات قد انتشرت شرقاً وغرباً واتسعت رقعة الدولة الإسلامية ودخلت كثير من الأمم إلى دين الله أفواجا وكان منهم «دون شك» ضعاف الإيمان والمترضين والمنافقين وأهل الرب والشبهات مما استدعى إنشاء دوريات ليلية متجولة بصورة دائمة ومنظمة للمحافظة على ارواح الناس وأعراضها وأموالهم من أى أذى قد يلحق بهم ولضمان الاستقرار والعلمانية في النفوس. وقد اطلق عليها لفظ «العسس» إما خلال النهار فلقد كان الناس يقومون بأموهم الأمنية بأنفسهم<sup>(3)</sup>.

حيث يذكر الدار قطنى<sup>(4)</sup> بأنه كان يحرس الرسول ﷺ وقت الصلاة كما قام بالعمل نفسه ليلاً في عهد أبو بكر الصديق.

وقد أحس من قيامه مراراً بواجب حماية المسلمين من كل طارق بأهمية العسس وضرورته خاصة في الفترة الليلية التي يهجم الناس فيه ويأوون إلى بيوتهم مما يخلق جواً مناسباً للمجرمين وأهل الرب للعمل بما يخل بحالة الأمن والاستقرار كل ذلك دعاه إلى اختيار رجال من القبائل القاطنة في المدينة بواجبات الحراسة والمحافظة على

(1) الحرقى - سجل الدين لى البركات عبد السلام ليمه الحرقى - التقى في اخبار الصلطنى - صحيح ومليق محمد حيد القلى دار المعرفة بيروت ط 78/2 م 2 : 935.

(2) المكتلى دم. ص 1 : 393.

(3) المكتلى دم. ص 1 : 393.

(4) العسى : جمع عسى أو هو الذى يطوف بالليل يحرس الناس ويكشف أهل الرب وكان هذا النظام هو المطلق الحقيقى والفترة الأولى لنظام الشرطة التى تم تطويرها فيما بعد كما سنرى الاصلهائى الأغلى - مراجعة الشيخ عبد الله الملايلى وأنهرين - دار الثقافة بيروت ط 3 لسنة 62 م 389.



الأمن وسرعان ما انتشر هذا النظام في كافة الأمصار الأخرى بعد تنظيمه وتحثيد أعطيات مناسبة للقائمين عليه من بيت مال المسلمين. ولم يكتف أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بتكليف العس برئاسة عبد الله بن عباس<sup>(1)</sup> برعاية الأمن والحفاظة على النظام بل كان يقوم بمهمة العس بنفسه تارة وبرفقة عبد الرحمن بن عوف أو عبد الله بن عباس تارة أخرى وذلك للتأكد من استتباب حالة الأمن وقيام العس بواجباتهم المقدسة على خير وجه<sup>(2)</sup>.

وكان أول من اشتد على أهل الرب والتهم، واحرق بيت رويشد الثغفي وكان حانوتيا، وغرب ربيع ابن امية ابن خلف إلى غيبير وكان صاحب شراب. وحمل الذرة وأدب بها وقد قيل (لذرة عمر أهيب من سيفكم)<sup>(3)</sup>.

وذكر ايضا أن عمر أول من استحدث الحبس عندما اشترى دار صفوان بن امية في مكة بأربعة آلاف درهم وحوله الى سجن ثم أسست سجون مماثلة لها في المراكز الهامة لكل ولاية إسلامية<sup>(4)</sup> لمعاينة المجرمين وتعزير المفسدين حتى ينصلح أمرهم ويعودوا إلى طرق الإسلام القويم.

وبذلك نرى هذا الخليفة العظيم الذي كان له دور بارز في ارساء قواعد الدولة الإسلامية وتكتملة بنيانها الشامخ الذي وضع لبناته الأولى الرسول الكريم ﷺ حيث أحس بوعيه وادراكه ونباهته بأنه لا حضارة ولا انتظام ولا ازدهار دون أن تكون ظلال الأمن وارفة ظليلة.

هذا ولقد اتبع عثمان بن عفان نهج عمر في الاهتمام بأمر العس ليلا وأوجد

(1) المقيمي، م. ص 2، 158، الكتاني، م. ص - 1، 293، القرظي.

الخطوط 3، 66، عقيد، فايز عون، م. ص - 144، د. جواد علي القفصل بف تاريخ العرب 5، 318، عبد السلام سالم، م. ص - 75.

(2) محمد عزة دروزة وتاريخ الجنس العربي. منشورات المكتبة المصرية بيروت 62 م 7: 326، الكتاني، م. ص 1، 293، د. سليمان الطماوي التطوير السياسي دار الفكر العربي 66 م 111/109.

(3) مولوي حسيني، م. ص - 105، الكتاني 1، 299، القرظي الخطوط 2، 626 ط بولات 1270 د. دار الكتب اللبنانية بيروت.

نظاماً آخر للأمن وجه بمقتضاه عددا من الفتيان الأقرباء في عقيدتهم الإسلامية وبنياتهم الجسدى للقيام بأعمال الأمن وقمع الشغب وتنفيذ أحكام القضاء تحت إشرافه مباشرة<sup>(1)</sup>.

وجعل تحت امرة الولاة فى الأمصار هيئة مماثلة للقيام بهذه المهام وقد أورد ابن خياط فى تاريخه ان عثمان أول من اتخذ صاحب شرط حيث كان على شرطته عهد الله بن قنفذ من بنى تميم<sup>(2)</sup> ولر أن العديد من المصادر التاريخية الأخرى لا تؤيد ذلك كما سيأتى بيانه<sup>(3)</sup>.

### نظام الشرطة فى عهد على بن أبى طالب :

تجمع العديد من المصادر التاريخية الحديثة<sup>(4)</sup> على أن أساس وجود نظام الشرطة يعود بصورة فعلية إلى عهد الخليفة الرابع الإمام على بن أبى طالب حيث قام بإعادة تنظيم نظام العسس فى صورة هيئة متخصصة سماها «الشرطة» وأطلق على رئيسها اسم «صاحب الشرطة». وأوكل لها القيام بمهام متعددة بدءا من الدوريات الليلية والنهارية لحراسة المدينة إلى متابعة أهل الرب والشبهات والضرب على أيديهم بيد من حديد ومراقبة الأسواق والتفتيش على المكابيل والموازين وفرض المنازعات التى قد تنور بين عامة الناس إضافة إلى واجب حراسة الخليفة والولاة والعمال وكافة المؤسسات الحكومية والدواوين الهامة وبيت مال المسلمين والسجن وما إليها.

كما أنيطت بها أيضا تنفيذ الأحكام القضائية التى يصدرها القاضى فى إقامة حدود أو توقيع أية عقوبات تعزيرية أخرى تتلرج من الضرب إلى الحبس.

(1) محمد عزى خروزة تاريخ الجنس العربى م - س - 7 : 326.

(2) حليمة بن غنيم، تاريخه، تحقيق د. أكرم ضياء السمرى، دار القلم دمشق دار الرسالة بيروت ط 77/2 م ص 179، محمد جمال بهم، تحليل ودراسة للجنس العرب الأصلى، م - س - 200.

(3) البختورى م - س - 2 : 232، المقرئى م - س - 3 : 66.

(4) سيد أمير على ، محصر تاريخ العرب م - س - 67، فر زبد شلى - الخلفاء الراشدين - جامعة محمد بن على السوسى الإسلامية ، كلية أصول الدين - مطبعة دار التأليف مصر 1967 م - ص 219، محمد الشافى ، الأغلبية م - س - فضى عثمان التاريخ الإسلامى - الدار العربية ط 1969 م ص 28 مولوى م - س - 104 - 105

وتولى رئاسة الشرطة فى عهده معقل بن قيس الرهاحى. ومالك بن حبيب اليربوعى وعلى شرطه الجيش الأصبغ بن نباته الجاشعى<sup>(1)</sup>.

وفى نطاق اهتمام «الإمام على» بالأمن والشرطة فى عهده انتهى العادة التى كانت متبعة بالنسبة للمساكين حيث كانوا يقادون وهم مكبلون بالسلاسل حتى يتحصلون على قوتهم اليومى وكسائهم من الصدقات من عامة المسلمين<sup>(2)</sup> ونظرا لما فى ذلك من مذلة ومهانة أمر بصرف ما يكفيهم من مؤنة وكساء من بيت مال المسلمين<sup>(3)</sup>.

وقد سار على هذا المنوال بقية الخلفاء والملوك من بعده إلا فى بعض الدول التى حادت فيها السجون عن غاياتها وأصبحت مقرا للمعادين للسلطة السياسية والساخطين على أنظمة الحكم الإسلامية التى نأت عن طريق الحق وبخاصة فى الفترات النهائية لحكم الدولة العباسية والفاطمية وما تلاها من دول إسلامية مفككة.

ومن تتبعنا التاريخى لنشأة نظام الشرطة ونطوره منذ عهد الرسول ﷺ وفى عهد الخلفاء الراشدين من بعده يتضح لنا أن الدولة الإسلامية عرفت المكونات الأمنية منذ ابتلاجها - حيث لا يمكن تصور نشوء حضارة عظيمة ودولة قوية كالدولة الإسلامية الكبرى دون أن يكون أساسها وعمادها جوا أمنيا يمكنها من الظهور ويحمى بنيانها من الهدم سواء من قبل أعدائها المشركين من الخارج أو المنافقين أو الذين ضعف إيمانهم من الداخل.

وبالرغم من البداية البسيطة لمنطلق الأمن فى عهد الرسول ﷺ والخليفة الأول أبو بكر إلا أننا نلاحظ الاهتمام الكبير بنظام العسس فى عهد عمر وبلوره فى صورته النهائية من حيث الواجبات والمهام الجديدة المناطة بنظام الشرطة فى عهد الإمام على.

(1) خليفة بن خياط. تاريخ م. س. - ص 200

(2) عبد الحى الكتانى. الترتيب الأدبية م. س. - 1: 299 (يرى نقلا عن السيوطى بأن أول من أنشأ السجن بصفة رسمية الأسام على. أما عمر فلقد كان لإجاده السجن بصفة عارضة)

(3) مولوى حسنى م. س. - ص 309، أحمد فتحى بهسى العقوبة الإسلامى م. س. - ص 210

ومن ذلك نرى أن نظام العسس كان موجودا منذ قيام الدولة الإسلامية حيث قام به عدد من الصحابة في عهد الرسول ﷺ (1).

وفي عهد أبي بكر أيضا استمر العمل بهذا النظام (2).

ولما تولى عمر بن الخطاب أمر المسلمين توسع هذا النظام وأصبح التكليف لعدد أكبر من الناس متخصصين ومتفرغين للقيام بالعسس وحددت لهم أعطيات من بيت مال المسلمين وكانوا يقومون بواجباتهم ليلا ونهارا بصفة دورية ومنظمة. وبقي النظام نفسه في عهد عثمان.

ولما تولى أمير المؤمنين الإمام علي ابن أبي طالب دعم نظام العسس بصورة فعلية ونظمه وأوكل له واجبات محددة ومهام جديدة وسماه «نظام الشرطة» واطلق على من يرأس هذا الجهاز اسم «صاحب الشرطة» وكان يختار لهذا المنصب ويدقق في ذلك ولا يكلف بهذا الواجب إلا رجالا من ذوى العصبة والمروءة والنجدة والتقوى والصلاح والورع.

وبالرغم من قصر خلافته واتشغاله بمحاربة معاوية الوالى المنشق على الخلافة وغمره من الخارجين على سلطان الدولة الإسلامية فإنه وضع الأسس لنظام أمني متكامل في عاصمة الخلافة وعظمه على بقية الأمصار التي تنطوي تحت لواء دولة الإسلام وخرج بالشرطة من واجباتها التقليدية في القيام بالعسس والتطواف لحماية الناس بل أنه أوجد لها مهاماً جديدة بقيت متأصلة في النظام الشرطى حتى الآن تتمثل في تولى التحقيقات الأولية للقضايا الجنائية وتنفيذ أوامر القضاء والسلطة التنفيذية المتمثلة في الولاة والعمال ومعاونة المحتسب وصاحب الخراج وقائد الجند في أداء مهامهم المختلفة.

ووصل استيعاب رجال الشرطة لمهامهم ومسؤولياتهم وصلاتهم للأمة الإسلامية أنه حينما قدم الزبير بن العوام وأصحابه إلى البصرة لاحتلالها تولى رجال الشرطة محاربتها ولم يمكنوه من بيت المسلمين ودواوين الدولة والحسبة إلا بعد اقتناعهم

(1) الكافي - ج 5، ص 1: 292 - 492، الطهطاوى.

(2) الكافي - ج 5، ص 1: 292 - 492.

باحقية دعواه وهذا يدل على ارتباط نظام الشرطة بالمؤسسات الإسلامية لا لشخصية الأمير وهذه خطوة متقدمة في مجال استقلالية الشرطة وتفهمها لواجباتها ومسؤولياتها الهامة<sup>(1)</sup>.

### الشرطة في عصر الأمويين :

تطور نظام الشرطة في عصر الأمويين تطوراً مهدت له الظروف السياسية والاجتماعية الجديدة التي ظهرت بتولى معاوية بن أبي سفيان حكم الدولة الإسلامية عقب حرب دامية دارت رحاها على الأرض العربية الإسلامية طيلة فترة خلافة الإمام علي بن أبي طالب وراح ضحيتها العديد من الآلاف من المسلمين في سبيل الصراع على السلطة السياسية وبذلك تحول نظام الحكم الإسلامي عن الخلافة إلى الملكية الوراثية.

وفي خضم هذه الأوضاع الأمنية غير المستقرة برزت أهمية الشرطة وأصبحت الحاجة إليها أكثر لقمع الثورات والفتن والاضطرابات التي نشبت في كافة أرجاء الدولة الإسلامية والتي لا تستطيع الشرطة العادية - بطبيعة الحال - القضاء عليها بالنظر إلى عددها وعلتها وطبيعة تكوينها المقصور على كيفية أداء الأعمال والواجبات الأمنية ولن يكن بمقدورها القيام بأعمال ذات طبيعة عسكرية صرفة.

لذلك تم إستحداث قوة شرطية جديدة يمكن وصفها بأنها كانت نصف حربية ونصف بوليسية<sup>(2)</sup> وأطلق عليها اسم جديد إلا وهو «شرطة الأحداث»<sup>(3)</sup> وهذه الشرطة تعد خطوة وسطى بين الشرطة العادية والجندية النظامية<sup>(4)</sup>.

(1) أنور الرفاعي - الإسلام في الحجاز والنظم م. س. ص 149.

(2) سيد أمير علي - مختصر تاريخ العرب م. س. ص 181، مولوي الاذرة العربية م. س. ص 208، 209، إبراهيم النعام. الشرطة في عصر الأمويين م. س. ص 58 في حقله عن اختصاصات صاحب الأحداث ذكر (وفي هذا العهد عدلت بعض اختصاصاته بأن حيز طلابها العسكري وكلف صاحب هذه الوظيفة إلى جانب عمله للفتن باستعمال القوة عند الضرورة لتثبيت سلطة الدولة وانعدام الفتن وقمع الثورات) مجلة الأمن العام العدد 11 لسنة 1960 م ص 58.

(3) المقصود بهذا الاسم ليس المعنى المتعارف عليه الآن من المطلق اسم الأحداث على من هم دون الثامنة عشر ويتركبون بعض الجرائم وإنما تعاطى كلمة الأحداث على ما يقع من حوادث مطلقة  
(4) إبراهيم النعمان م. س. ص 58، سيد أمير علي م. س. ص 58

وكان صاحب الأحداث في معظم الأحيان يقوم بمهام الشرطة العادية المتمثلة في المحافظة على الأمن والنظام العام والنظر في شئون الشرطة المختلفة وإذا لزم الأمر القضاء على الفتن ومناوشة الثائرين والمعارضين السياسيين في معركة أو أكثر<sup>(1)</sup>.

كما ظهرت بعض النظم الشرطة المحكّمة الأخرى مثل نظام مراقبة المشبوهين ونظام البطاقات الشخصية وجوازات المرور والسفر التي تعد - حقيقة - الأساس لبعض أنظمة شرطتنا الحديثة.

ففى عهد معلوبة أعد فى دمشق «عاصمة الدولة الأموية» سجل خاص لحصر المشبوهين من ذوى النشاط الإجرامى - السياسى والعادى - حيث نظمت إجراءات مراقبتهم والحد من نشاطهم، ولزموا فى أحيان كثيرة بالإقامة فى مكان معين بعاصمة الخلافة لا يقدرونها إلا بإذن مسبق وهذا ما يعرف فى عصرنا بالإقامة الجبرية.

ومن ذلك أيضا الزام بعض المعارضين السياسيين بالصلاة فى المساجد وهذا يعد بمثابة تواجد الزامى يفرض فى زمن الأمويين لأغراض المراقبة<sup>(2)</sup>.

ومن أنظمة الشرطة التى ترجع جلودها إلى ذلك الزمن «نظام البطاقات الشخصية» الذى طبق فى كافة أنحاء الدولة الإسلامية بمختلف أمصارها حتى وصل إلى مصر<sup>(3)</sup> حيث كلف الناس بحمل بطاقات خاصة تتضمن أسماءهم ومواطنهم الأصلية وبعض البيانات الأخرى التى تعرف أكثر بشخصيتهم زيادة فى الدقة والحيطة ولزموا بحملها حينما ذهبوا وكان لا يسمح لرجل بركوب سفينة أو مغادرتها أو الانتقال من بلدة إلى أخرى إلا إذا اطلع رجال الشرطة أو غيرهم من الموظفين المختصين على بطاقة تسمى «السجل» ولا قبض عليه وأودع السجن.

وكان هناك نظام لاستخراج سجلات جديدة بدلا مما تلف أو فقد منها «بدل فاقد» لقاء غرامة مالية قدرها خمسة دنانير يدفعها المواطن الذى اضاع بطاقته أو السجل الخاص به<sup>(4)</sup>.

(1) مولى - لإطارة العربية م. س - ص 208، 209، إبراهيم الفنم م. س ص 58.

(2) د. أحمد على المجدوب. نشأة نظام المراقبة وتطوره. المجلة البحاثة القومية مصر العدد 3 نوفمبر 1974 م ص 352.

(3) عمر ابو النصر الباقى. الدعاة الثلاثة. لجنة النشر للجاسمين مكتبة ومطبعة مصر ص 60.

وفى هذا الاطار ايضا تم الاستفادة من نظام العرفاء فى معرفة تنقلات الأفراد من مدينة إلى أخرى ومعرفة الأماكن التى يترددون عليها والأفراد الذين يلتقى بهم بل ومحاولة الوصول إلى أسباب هذا اللقاء أو التقارب وهل يعودوا إلى روابط اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية لفهم كنهه وتحديد جوهره وإذا لزم الأمر متابعته والقضاء عليه.

وتبعاً للدور الجديد الملقى على عاتق رجال لشرطة سواء فى قيامهم بواجباتهم التقليدية فى متابعة المجرمين من اللصوص والعمالين والشارط والضرب على أيديهم عند ارتكابهم لجريمة ما أو قيامهم بأى نشاط مضر بالأمن والنظام العام أو عند قيامهم بواجباتهم الجديدة التى تفرضها ظروف ومعطيات الدولة الأموية السياسية المتمثلة فى تعقب المعارضين السياسيين والخارجين على سلطة الدولة لذلك كله تم الاهتمام بجهاز الشرطة تم دعمه من حيث عدده وهندسته حتى ذكر أن قوات الشرطة قد وصلت فى عهد زياد بن أبى سفيان إلى أربعة آلاف وقيل أربعين ألفاً حتى أنه كان يستعان بهم فى القيام بمهام حرية بحث<sup>(2)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أن معاوية ومن تبعه من الخلفاء من بنى أمة اعتادوا اتخاذ المقاصر فى الجوامع والاكتشار من الحراس فى حلهم وترحالهم حماية لأنفسهم وتعظيماً وترهيباً للعامة وتشبيهاً بأباطرة الروم والفرس<sup>(3)</sup>، ونتيجة للمعارضة السياسية الكبرى التى ظهرت فى مقابل التحول عن نظام الخلافة إلى نظام الملكية الوراثية فإنه قد استغلت الشرطة فى تحقيق الأمن والنظام إضافة إلى استخدامها فى تأكيد سلطان دولة بنى أمة خاصة من طرف زياد بن أبى سفيان والحجاج بن يوسف اللذين حققا الأمن والاستقرار فى العراق وفارس وذلك على جثث الآلاف المولقة من المسلمين<sup>(4)</sup>.

(1) إبراهيم النخاس الشرطة فى عصر الأمويين م. س. - ص 58، إبراهيم النخاس. تطور حفظ الأمن فى العراق. المجلد 47 لسنة 1969 م ص 84، القشتندى صبح الاعشى م. س 7: 231 وما بعدها.

(2) ابن خلدون. تاريخ العرب م. س 3: 17، 18، عمرو بن العاص الباقى للدهاقنة الثلاثة م. س ص 110 د احسان صدقى العميد. الحجاج بن يوسف الثقفى. دار الثقافة بيروت 170 لسنة 73 م ص 387.

(3) ذكر أن معاوية أول من أنشد الحرس وإقام للصورة فى الجامع. البقوى 2: 232 ابن حنيفة أحمد ابن داود الدينورى. الأعيان الطوال. تحقيق عبد الحميد عامر سلسلة تراثنا ط 1 لسنة 60 م القاهرة دار احياء الكتب، عيسى الباقى الطبى ص 215

## الشرطة فى العهد العباسى :

كانت الشرطة فى هذا العهد تعد من الدواوين الهامة فى البناء التنظيمى فى الإطارة فى العصر العباسى. حيث استمرت أجهزة الأمن والشرطة فى أداء وظيفتها فى المحافظة على النظام والأمن العام. فكانت هناك شرطتان : الأولى شرطة العاصمة<sup>(٢)</sup> ومهمتها السهر على الأمن وحماية أرواح الناس وأعراضهم وممتلكاتهم وحراسة المنشآت والمرافق العامة كالدواوين والقصور التى تخص الخليفة وكبار رجال الدولة إضافة الى القيام بواجبات الحراسة الليلية والنهارية وضبط أبواب مدينة بغداد وذلك عن طريق فرق وأقسام للشرطة منتشرة فى أحياء المدينة «عاصمة الخلافة» يرأس كل منها ضابط أو أكثر من أعوان صاحب الشرطة<sup>(٣)</sup>.

وتدلنا كتب التاريخ أن هذا المنصب كان يمثّل درجة الأمير أو الوالى<sup>(٤)</sup> ولا يشغله إلا المقربون الموثوق فيهم كل الثقة من قبل الخليفة نفسه وكان يختار فى العادة صاحبه من كبار القواد العسكريين المعروفين أمثال القاسم بن نصر وخزيمة بن خازم، والمسبب بن زهير الضبى، وعبد الله بن مالك، وعلى بن الجراح الخزاعى وعبد الله بن خازم، وطاهر بن الحسين وابنه عبيد الله... وغيرهم<sup>(٥)</sup> وجلهم من الأكفاء المميزين فى النواحي العسكرية والادارية.

وقد كان تولّى منصب صاحب الشرطة تمهيداً لتولّى الوزارة أو الحجابة وفى ذلك يقول ابن خلدون : «ونزهوا هذه المرتبة - الشرطة - وقلدوها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليهم... وكانت ولايتها للاكابر من رجالات الدولة ترشيحاً للوزارة والحجابة»<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن خلدون تاريخ العرب. ص 3 : 17، 18، د. احسان صفى السيد الحجاج بن يوسف م. ص 386 - 392.

(٢) د. عبد الجبار الهرمود. هارون الرشيد. المكتبة المصوية بيروت 1956 م 2 : 348.

(٣) الصائى «ابى الحسن الهلال بن الحسن الصائى» ثقة الامراء بتاريخ الوزراء تحقيق عبد الستار أحمد فراج. دار احياء الكتب العربية 1958 م ص 20 سيد امر على. مختصر تاريخ العرب ص 362 د. حسن ابراهيم حسن. تاريخ الإسلام الدينى والثقافى والاجتماعى 4 : 346، عبد العزيز الدويرى. المؤسسات العامة فى المدينة الإسلامية. الابحاث لسنة 27 العام 79787 م بغداد ص 16.

(٤) الصائى ثقة الامراء فى تاريخ الوزراء ص 20 وما بعدها.

(٥) ابراهيم النعمان للشرطة فى العصر العباسى الأمن العام الجزء 12 - 61 م ص 33



أما الثانية فكانت شرطة خاصة بكل أقاليم الدولة الإسلامية تتبع الولاة والعمال القائلين بحكم وإدارة تلك الأقاليم وكان الولى هو المختص عادة بتعيين صاحب الشرطة من قبله ويقع الاختيار فى غالب الأحيان على رجال من ذوى القوة والعصبية والحزم فى الأمور إضافة إلى ما يتوافر فيه من كفاءة عسكرية وحكمة إدارية تؤهله للقيام بواجباته المتمثلة فى منع الجرائم وإشاعة الأمن فى أنحاء الولاية ومواجهة أى فعاليات قد يترتب عليها أى شغب أو إخلال بالأمن والنظام العام داخل حدود ولايته<sup>2</sup>، وقد اشتهر بعض الولاة واتباعهم من أصحاب الشرطة فى الضرب على أيدي العابثين بالأمن فانولوا الرعب فى نفوسهم وأشاعوا السكينة والاستقرار فى كافة أنحاء البلاد بما يضمن راحة العباد ومن أشهر أولئك الولاة «أبو صالح يحيى الخرسى» وصاحب شرطته «عسامة بن عمر» ففى عهدهما اشتد الفتك بقطاع الطرق وقطعت أيدي اللصوص ولم تأخذهما بلص شفقة. وكان المتنادون يصيحون على لسان أبى صالح بالناس «من ضاع له شئ على اقلوه» وكانت الحوانيت تفتح على مصراعها ليلاً ونهاراً فإذا ذهب الرجل الى الصلاة بالمسجد نهاراً أو عاد إلى بيته ليلاً فيكتفى بوضع عصى بطريقة مائلة لمنع دخول الكلاب إلى دكانه دون غلقها. وكان الرجل إذا دخل حماماً نزع ثيابه وهو يقول «احفظها يا أبا صالح»<sup>3</sup> فكان لا يجرؤ أحد على أخطاها دون أن يكون هناك حارس يحرسها بالحمام.

فكان من أشد الملوك حرمة وأعظمهم هبة ونعمت مصر فى أيامه برخاء وأمن وفيرين.

وفى أحياناً أخرى نجد أن بعض الولاة قد عين أصحاب شرطة من ذوى الشخصية الضعيفة أو أنه قد يكون مسلوب الصلاحيات حتى استهين بأمره كل الاستهانة ولم يمد له وزن فى أعين الناس خاصة اللصوص والميادين وأصبحت كبسات اللصوص

(1) ابن خلدون - تاريخ مصر م. س. 1 446.

(2) د. عبد الجار العرمود. هارون الرشيد م. س. 2 350، إبراهيم الفحام. الشرطة فى العصر العباسى م. س. - س. 34.

(3) أبو الحسن ابن نوى بردى. النجوم الزاهرة 2. 44/ 45، إبراهيم الفحام م. س. - س. 36 وما بعدها، الكندى ولاة

مصر وقضاهاهم. س. - س. 32.

تقع في النهار والليل على السواء <sup>(1)</sup>.

ومن ذلك أنه عندما لاحظ الخليفة «المقتدر بالله» 295 - 320 هـ - 307 - 932 م، عدم استقرار الأحوال الداخلية في بغداد عزل صاحب الشرطة «نزار بن محمد» وقلد بذلك «نجح الطولوني» في منصب صاحب الشرطة فحاول اقرار الأمن والحد من عبث الجناة فأمر أن يجلس في كل ربع من الأرباع فقيه يسمع من الناس ظلماتهم على ألا يكلف الناس ثمن «الكاغذ» أي الورق الذي تكتب فيه القصص «الظلمات» وأن تعمل الشرطة بإرشاد وتوجيه هؤلاء الفقهاء وبذلك أمن اللصوص والعيارون جانب صاحب الشرطة واعوته فكثرت الجراحات والفتن وتفاقم أمر اللصوص حتى صار العيارون يقولون : «اتخرج ولا تبالي مادام نجح والي» ومرد ذلك بطبيعة الحال ليس لعجز الشرطة وإنما لمعمق المنهج الذي سار عليه صاحب الشرطة في تحكيم الفقهاء في أعمال الشرطة وجعلهم رقباء عليهم لا يحركون ساكناً إلا بأمرهم <sup>(2)</sup>.

وفي عصر امرأة الأمراء «324 - 334 هـ - 936 - 946 م».

عظمت أمر الفوضى واللبلة واشتدت الفتن وفقد الأمن وكثر اللصوص وشاع السلب والنهب وازدادت هجرة الناس من بغداد خوفاً وعلماً ولحق الناس من الظلم والحيث مالم يمهّد بمثله من قبل وهذا يعني أن حالة الأمن الداخلي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقوة أو ضعف السلطة المركزية في بغداد. ففي عهود الخلفاء العباسيين المتقدمين حتى عصر المعتضد بالله «279/ 289 هـ» وأبنة المكتفي بالله «289/ 295 هـ» نجد أن الفتنة قد هدأت والاسمار قد رخصت ودانت لهم الأمور وخضع لهم أكثر المخالفين المناهذين لأن الخليفة لم يتوان عن أنزال أقصاي العقوبات بهم. ومع بداية عصر المقتدر بالله «295 - 320 هـ» ظهر بوضوح أن الخلافة العباسية قد تطرق إليها الضعف والانحلال والاضطراب فكثرت الخارجون عليها وعجزت قوى الأمن عن ردعهم وإعادة السكينة والهدوء إلى البلد خاصة في عاصمة الخلافة نفسها <sup>(1)</sup>

(1) حمدان عبد الحميد السبيكي. عصر الخليفة للمقتدر بالله. مطبعة النعمان النجف العراق ص 341/ 346.

(2) حمدان عبد الحميد السبيكي، م. س. ص 345 - 346، آدم ميتز. الحضارة الإسلامية 1 : 428.

حيث ساد الهرج والمرج وكاد حيل الأمن أن ينفرط بازدياد النهب لولا أن صاحب الشرطة مع أفراد قواته البالغ عددهم تسعة آلاف فارس ورجال يتجولون في ضواحي العاصمة وشوارعها الرئيسية للحد من انتشار الفتنة التي شملت أكثر أحياء بغداد، فلقى الناس من جراء ذلك شدة عظيمة استمرت ثلاثة أيام بلياليها ولم يتم القضاء على هذه الفتنة إلا بعد أن ذهبت ضحايا كثيرة<sup>(1)</sup>.

وفي فترة تالية امتدت روح الشغب إلى داخل السجون حيث شغب أهل السجن الجديد وصعدوا السور ولم يسكن ثورتهم سوى قدوم صاحب الشرطة في جمع من أحواله وضدهم بالقوة مما نجم عنه إصابة العديد من الجناة<sup>(2)</sup>.

وقد اعقب ذلك قيام العامة والرعاع من الناس بتحطيم السجون بمدينة المنصور فاقلت من فيها وكانت أبواب المدينة باقية فاغلقت وتبع أصحاب الشرطة من أقلت فلم يفهم منهم أحد<sup>(3)</sup> وفي السنة التالية 330 هـ هاجمت العامة القصور والمساجد وعطلوا الصلاة فيها وحصلت نتائج وخيمة من جراء الاصطدامات التي نشبت بين الجند والعامة حيث اسفر الحادث عن وقوع قتلى من الطرفين<sup>(4)</sup>.

وبالرغم مما تقدم فإن المصادر التاريخية المديدة تنقل لنا ما يفيد قيام رجال الشرطة بواجباتهم بأمانة واندفاع وصدق حتى أنهم كانوا يمنحون رواتب سخية ويلقون رعاية واهتمام من الخليفة والولاء نظراً لخطورة هذه الوظيفة وأهميتها وفي ذلك يقول ابن خلدون : (وكان أصل وضعها الشرطة في الدولة العباسية لمن يقيم الجرائم حال استبدائها أولاً ثم الحدود بعد استيفائها، فإن التهم التي تعرض في الجرائم لا نظر للشرع إلا في استيفاء حدودها. وللسياسة النظر في استيفاء موجباتها بإقرار يكرهه عليه الحاكم إذا احتفت به القرائن لما توجيه المصلحة العامة في ذلك فكان الذي يقوم بهذا الاستبداء واستيفاء الحدود بعده إذا تنزه عنه القاضي يسمى صاحب

(1) حمدان عبد الحميد السبكي. عصر الخليفة المنتظر بالله م. س. - ص 341.

(2) د. أحمد رمضان أحمد - حضارة الدولة العباسية - جهاز المركزي للكتب الجلدية ط 98 هـ / 78 م ص 70.

69 م.

(3) د. أحمد رمضان أحمد م. س. - ص 72 وما بعدها.

(4) نقي الدين عارف الدوري م. س. - ص 236.

(5) نقي الدين عارف الدوري م. س. - ص 237.

الشرطة. وربما جعل إليه النظر في الحدود والدماء باطلاق وافرادها من نظر القاضي ونزهوا هذه المرتبة وقلدوها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليتهم. ولو تكن عامة التنفيذ من طبقات الناس وإنما كان حكمهم على الذمماء وأهل الرهب والضرب على أبهى الرعاع والفجر»<sup>(1)</sup>.

### الشرطة فى عهد الدولة الفاطمية :

تعد الشرطة عنصرا أساسيا من مكونات الادارة الفاطمية له أهميته حيث حرص «جوهى الصغلى»<sup>(2)</sup> على دعم جهاز الشرطة واخضاعه لإشرافه المباشر منذ بلوغه القاهرة ومصر واستيلائه عليها لتكون عاصمة الخلافة الفاطمية.

وكانت الشرطة فى القاهرة شرطتين بالنظر إلى تقسيم العمل للمكانى «الاقليمى». الأولى : الشرطة العليا ومقرها القاهرة بعد بنائها.

الثانية : شرطة السفلى ومقرها القسطاط.

وسميت الشرطة العليا بذلك لعلو مكانها عن مكان الشرطة السفلى الذى كان بمدينة المسكروم نقل فيما بعد إلى القاهرة<sup>(3)</sup>.

وكان يتولى الخليفة أو الوزير أمر توليه صاحب الشرطتين العليا والسفلى فقد تسند رئاسة كل منهما الى شخص ما وقد تسند الوظائف إلى شخص واحد بل وقد يضاف إليهما ولاية المسجن على حسب الأحوال وتبعا لما يتمتع به أصحاب الشرطة من خطوة ومكانة لدى الخليفة أو الوزير المختص<sup>(4)</sup>.

وكان ينافى بالشرطة تنفيذ أحكام القضاة والأوامر التى يصدرها الخليفة أو السلطان أو الوالى، كما تتولى التحقيق فى الجرائم والقبض على الخصوم واحضارهم بالقوة

(1) هيد خلدون - المقدمة 394.

(2) جوهى الصغلى هو جوهى بن عبد الله الرومى أو الحسن القائد بالى مدينة القاهرة و «الجامع الأزهر» كان من موالى المرحون لله الفاطمى وقد سيره لفتح مصر فدخلها فى 358 هـ وكان كثير الإحسان شجاعا عادلا محبوبا من الرعية - توفى سنة 218 هـ - 392 م الزركلى. الاعلام 2: 146 ابن نرى يردى. السجود الزاهرة 4: 33.

(3) د. حسن إبراهيم حسن : التنظيم الإسلامية م. س. ص 234.

(4) د. حسن إبراهيم حسن : م. س. ص 234، إبراهيم النعمان. الشرطة من الدولة الطولونية حتى نهاية الدولة الأيوبية. الأبن العام الممد 14 لسنة 61 م صص 52، عقيد. قايى عرن وللقائم، أحمد والى. الشرطة فى مصر الممد 21 لسنة 63 من العام 145

عند الحاجة اضافة إلى حراسة الأماكن الهامة والقيام بأعمال الدوريات الليلية والنهارية واجراء التحريات عن المجرمين والمشتبه فيهم لرصد تحركاتهم. كما كانت تقوم الشرطة بالاشراف على السجون<sup>(1)</sup>.

وكانت الشرطة تابعة للقضاء فى ادائها لواجباتها فللقاضى أن يأمر صاحب الشرطة واعوانه بتنفيذ أوامر الضبط والاحضار أو توضيح أى مسألة تتصل بأعمالهم بل له الحق فى تفقد أحوال المسجونين للتأكد من انتهاء العقوبة من عدمه واخلاء سبيل من انتهى عقوبته وحسن سلوكه وصلح أمره.

وتنقل لنا كتب التاريخ أن صاحب الشرطة كان يعرف تارة بصاحب الشرطة أو الوالى وتارة أخرى بصاحب العسس أو صاحب المدينة. وبالرغم من أن صاحب الشرطة يستعين بأعوانه فى تولى أمور الشرطة والاشراف عليها فاننا وجدنا ما يفيد أن صاحب الشرطة كان يخرج كل ليلة على رأس مئات من رجاله فيطوف بالمدينة متفقداً لحالة الأمن بها ماراً بالأماكن الهامة من قصر الخليفة وبيوت كبار رجال الدولة والدواوين والسجون حتى يصل إلى ابواب المدينة ليتأكد من أغلاقها وعدم خروج أحد منها إلا بأذن خاص<sup>(2)</sup>.

وكان من الأزم واجبات صاحب الشرطة المشاركة فى حراسة الخليفة وتأمين مقر أقامته وتنظيم مواكبه وملازمته عند خروجه ليظل فى خدمته ورهن إشارته كما دعم نظام الشرطة بوجود الشرطة السرية التى استخدمت بشكل جيد ومفيد خاصة فى عهد الحاكم بأمر الله 386هـ - 411 م الذى بث العديد من المرشدين والجواسيس معظمهم من النسوة والعجائز فى شتى المجتمعات لمعرفة ما يدور فيها خاصة ما يتصل بأمن البلاد والعباد وكان يستفاد من ذلك فى معرفة السراق واللصوص وقطاع الطرق والقصاص منهم حتى أن معدلات الجرائم قد انخفضت بدرجات ملحوظة وبخاصة

(1) د. عبد الحميد ماجد. نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر. مكتبة الانجلو - المصرية. مطبعة البيان العربى 1953 م

1 : 175 ، د. محمد جمال الدين مسرور. الدولة الفاطمية فى مصر. دار الفكر العربى 1970 م ص 146.

(2) ابن العسرى للمصرى «أسين الذى أبى القاسم على بن منجب» الإشارة إلى من نال الوزارة. تحقيق وتعليق عبد الله مخلص. مطبعة المعهد العلمى الفرنسى بالقاهرة أعيد طبعه بالاشتراك مع مطبعة للثى ببنغازى 1933 م ص 30، 31 ابر

الحسن تترى بردى. النجوم الزاهرة 4 : 188 ، ابراهيم المصطفى م. ص 52.

جرائم السرقة حتى أن الشخص إذا سقط منه شيء لم يلتقطه أحد خوفاً من الشرطة السرية حتى يعود إليه صاحبه ويأخذه<sup>(1)</sup> وفي هذا المعنى ينقل إلينا المستشرق «جلك. س. ارسلره» في كتابه الحضارة العربية موضحاً ازدهار مصر في عهد الفاطميين خاصة في المجال الأمني فيقول : «ازدهرت مصر طيلة حكم الفاطميين حسبما نقل إليه وصفها بأنها ذات شوارع عريضة ومضاءة ليلاً ووجود رقابة على التجار للبيع بالمان محددة والأمن الشديد إلى درجة أن الصياغة والصاغة كانوا لا يستخدمون اقفالاً لأبواب منازلهم ومتاجرهم»<sup>(2)</sup>.

وفي هذا العهد خصص في كل قسم من أقسام الشرطة رجال مهمتهم اطفاء الحرائق التي تحصل في نطاق عملهم وكلف التجار واصحاب الحوانيت بوضع القناديل ولوعية كبيرة مليئة بالماء أمامها لتسهيل عمليات الحراسة الليلية واطفاء الحرائق في اسرع وقت ممكن حتى لا يعم ضررها على بقية الحوانيت<sup>(3)</sup>. وكان نفس النهج المطبق في القاهرة عاصمة الخلافة مأخوذاً به في كافة الولايات التابعة للدولة الفاطمية وغالباً ما يتولى حكام الولايات القيام بأعمال صاحب الشرطة بمعاونة أحد اعدائه مستخدمين الجند في ضمان استقرار الأمن بالبلاد الواقعة تحت حكمهم<sup>(4)</sup>.

وختاماً فلقد نعمت الدولة الفاطمية بازهى أيامها في عصور الخلفاء الثلاثة الأقوياء «المعتز بالله، والعزیز، والحاكم بأمر الله» في كافة المجالات بما فيها الأمن والاستقرار الذي يعد الدعامة الأساسية لأي حضارة وأى تقدم بشري.

**الشرطة في بلاد الاندلس :**

عرفت دولة الإسلام في الاندلس كافة مظاهر الحضارة والتقدم الذي عاشته

(1) د. أحمد شلى. موسوعة التاريخ الإسلامى مكتبة الفتى للصرة ط 2، 72، 20؛ ابراهيم الفطام م. س. - ص 52، د. عبد القوم ماجد م. س. 1 : 173 - 177

(2) جلك. س. ارسلره الحضارة العربية م. س. - ص 160.

(3) ابراهيم الفطام م. س. - ص 52، عقيد. قاز حرد وللقدم والى م. س. - ص 45.

(4) د. محمد جمال الدين سرور. الدولة الفاطمية في مصر م. س. - ص 146.

د. أحمد شلى. موسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية م. س. 52.

وعاينته بقية الأمصار الإسلامية في مجال الانظمة الادارية المتمثلة في الدواوين والخطط التي كانت تعد بمثابة وزارات وهيئات تقوم على تحقيق مصالح الدولة وتخدم الصالح العام في كافة الميادين التي منها بطبيعة الحال - ميدان الأمن الذي كان يمثل مكانة مكيته في البناء التنظيمي الإداري لدولة الإسلام التي نشأت في اسبانيا الإسلامية<sup>(1)</sup>.

أولا : خطة الشرطة :<sup>(2)</sup> ويختص صاحب الشرطة في هذه الخطة بحفظ الأمن وتنفيذ الأحكام التي يصدرها رجال السلطين التنفيذية والقضائية من أوامر الضبط والإحضار أو الحبس والأفراج ثم اسندت إلى هذه الخطة شئنا فشيئا بعض اختصاصات القاضي ليتولى الاتهام والتحقيق ويقوم الحدود ويوقع العقوبات التعزيرية دون أن يتدخل القاضي في ذلك.

وكان لصاحب الشرطة في بعض الأحيان تنفيذ حكم الاعدام على من وجب الحكم عليه دون استئذان السلطان وفي ذلك يقول ابن سعيد المغربي<sup>(3)</sup>.

«إن خطة الشرطة في الأندلس كانت عظيمة القدر عند السلطان، إذ كان صاحبها مرشحا للوزارة والحجابه، وكان له في بعض الأحيان حق الحكم بالإعدام على من وجب عليه دون استئذان السلطان، وهو الذي يحد على الزنا وشرب الخمر. وكان يعرف على السنة العامة بصاحب المدينة أو الحاكم أو الوالي.

وكانت الشرطة تقسم على قول ابن خلدون<sup>(4)</sup> إلى قسمين شرطة كبرى وشرطة صغرى حيث انيط بصاحب الكبرى النظر في أمر الخاصة والدماء على السواء

---

(1) جاك. م . رسلر. الحضارة العربية. ترجمة غنيم عيدون. مراجعة د. أحمد فؤاد الأزهري. دار المصرية للتأليف والترجمة ص 74.

(2) تطلق كلمة «الخطة» على كافة التنظيمات الادارية ليقال خطة الشرطة وخطة القضاء وخطة الحية. بمعنى هيئة أو ديوان وقد وردت هذه الكلمة في المقدمة لابن خلدون وصبح الاعشى للقلقندى ونفع الطبيب للتلمساني وغيرهم لبراهيم القسام. مجلة الأمن العام العدد 13 لسنة 1961 م ص 41.

(3) التلمساني. نفع الطبيب من غسن الأندلس الرطب - تحقيق «إحسان عباس». دار صادر. بيروت 1968 م 1 : 218 وما بعدها. د. أحمد مختار المعادى محاضرات في الحضارة الإسلامية «نظم الحكم والادارة في المغرب والأندلس» مؤسسة الثقافة الجامية - الاسكندرية 1978 م «مطبوعة إلى استئصال» ص 120

وجعل له الحكم على أهل المراتب السلطانية والضرب على يديهم فى العظامات وعلى أيدي أنصارهم ومن إليهم من أهل الجاه، فى حين جعل لصاحب الصغرى الاهتمام بأمر العامة دون غيرهم.

وبطبيعة الحال كان منصب الشرطة الكبرى أكبر مكانة لدى السلطان من صاحب الصغرى حيث كان له كرسى بباب السلطان ورجال يتبوأون المقاعد بين يديه فلا يرحون عنها إلا فى تصرفه وكانت ولايتها للأكابر من رجالات الدولة حتى كانت ترشيعا لما هو أعلى من الوظائف كالوزارة والحجابة.

وكانت إدارة الأعمال العامة بالأندلس - خاصة فيما يتصل بأعمال الأمن - أكثر الأعمال تطوراً بلا جدال فى ذلك العصر وكانت قواتها المبنية على العقل المقتنة الوضع فى نظام شرطى «بوليسى» منظماً تنظيماً كاملاً. مطبقة بطريقة إنسانية على أبهى قضاء غاية من النزاهة حتى قيل «إن بلاد الأندلس لم تعرف أبداً هذا اللون من الهدوء والعدل والحكمة مثلما عرفته فى ظل الفاتحين العرب»<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: خطة الطواف بالليل: وكانت هذه الخطة مسغولة عن حراسة المدينة ليلاً عن طريق رجالها المسمون «بالدرايين» يوزعون على كافة الأحياء التى كانت مقسمة بدورها إلى شوارع وأزقة تعرف باسم الدروب والتى ينسب إليها الحراس الليليون سموها لذلك بالدرايين<sup>(2)</sup>.

وكان لكل درب باب يخلق عليه بعد الغروب، ولكل زقاق باب فيه «حرس» له

---

(1) عبد الرحمن ابن خلدون - مقدمة - مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللباني سنة 1967 م 1: 446، الطبعات نفع الطيب. للرجع السابق 1: 218، 219، لسان الدين ابن الخطيب. فتاخرة الجراب فى حلافة الاغراب تحقيق د. أحمد مخار الحادى. مراجعة د. عبد العزيز الأحرارى. دار الكتاب للطباعة ونشر القاهرة 2: 105، إبراهيم النجم - للرجع السابق ص 42. ابن حيان القرطبي للفتى فى اخبار الأندلس تحقيق عبد الرحمن على الحصى دار الثقافة بيروت ص 44 (يضيف ابن حيان القرطبي إلى الشرطة الكبرى والشرطة الصغرى نوعاً ثالثاً اسمه الشرطة الوسطى وذكر أنه قد ظهرت فى عهد الحكم المستنصر ولا تبدو مهمة صاحب هذه الشرطة على أنجاز بعض الأعمال الخاصة التى يكلفه بها المدينة لرؤساء الأشراف).

(2) جاك. س. ولسلر. الحضارة العربية. للرجع السابق ص 153 وقد نقل العبارة للدولة اعلاء عن استاثلى لى. برل مؤلف كتاب - حكم المسلمين فى اسبانيا حسبما ذكر نفس المصدر.

(3) إيتلسباتى. نفع الطيب 1: 219، إبراهيم النجم. للشرطة، الأندلس - للرجع السابق ص 42 عمر رضى كحالة. مباحث اجتماعية فى عالم الإسلام والعرب مطبعة الحجاز. دمشق ص 202، مؤلف مجهول للرجع السابق ص 121، أحمد أسن. ظهر الإسلام 3: 18، سيد أكبر على مختصر تاريخ العرب ص 469.



سراج معلق وكلب يسهر وسلاح معد للتصدى للصومس والشارط والعيارين الذين كثر شرهم وتلصصهم على الناس وزادت مهارتهم وحذقهم لهذه الصفة حتى انهم كانوا يظهرون على المباني المشيدة ويفتحون الاغلاق الصمعية ويقتلون صاحب الدار خوفا من أن يقر عليهم أو يطالبهم بعد ذلك حتى قيل أنه لا تكاد تدخل الاندلس يوما من سماع «دار فلان دخلت البارحة وفلان فيها للصومس على فراشه»<sup>(1)</sup>.

وكان يزيد الأمر أو ينقص فيما لشدة الوالى ولينه فكلما كان الوالى شديدا صارما كان صاحب الشرطة كذلك حتى قيل فى وصف صرامة صاحب الشرطة وشده «أن سيفه يقطر دما» يعاقب بالقتل على سرقة عنقود عنب من كرم»<sup>(2)</sup>.

ومن الطريف أن نظام الأمن والحراسة الليلية التى أوجدها العرب المسلمون فى الاندلس وعادة غلق الأبواب ووضع ناس مختصين بحراستها لا تزال آثاره إلى اليوم فى اسبانيا فمنذ الساعة العاشرة ليلا وبواسطة درابزين يعرفون باسم «Srenos» لا زالوا يقومون بهذه المهمة وهذا أن دل على شئ فأنما يدل على مدى تقدم الاندلسيين فى انظمتهم الادارية حتى أنها تعد من أقرب النظم الشرطة لانظمتنا الحديثة<sup>(3)</sup>.

### الشرطة فى المغرب العربى :

بالرغم من الصعوبات الكبرى والعراقيل الكثيرة التى لقيها الفاتحون العرب المسلمون فى فتح معظم أقطار المغرب العربى نتيجة نشوء حركة مد وجزر فى هذه الفتوحات بصورة متكررة<sup>(4)</sup>. بالرغم من هذا فإنه عندما حسن الإسلام فى القبائل المغربية البربرية وقوى إيمانها بمبادئ الإسلام خاصة بعد امتزاجها بالقبائل العربية التى صبحت موجات الفتوحات الإسلامية - نشأت فى المغرب العربى المسلم ولايات هامة تتبع الخلافة الإسلامية فى كل من دمشق أو بغداد أو مصر على حسب الأحوال<sup>(1)</sup> وقامت فى فترات أخرى كثيرا من الممالك المستقلة التى انفردت بحكم

(1) التلستى - نفع الطيب 1 : 129

(2) لسان الدين ابن الخطيب - معاني الجراب - المرجع السابق 2 : 268. «ومن شدة صاحب الشرطة وإعراجه على الناس أن أطلق على الشرطى لفظ «ربى» والجمع ربابة لى الشدة التى الصارم فى مملكته.

(3) د. أحمد محار المادى محاضرات فى الحضارة الإسلامية. المرجع السابق ص 134.

(4) البر النداء «الحافظ بن كثر الدمشقى ت 774 هـ مكتبة المشرق بيروت 151 ابن خلدون - المقدمة 394.

المغرب كله أو أغلبه على أقل تقدير كما حصل في عهد الدولة الأغلبية والدولة العبيدية ودولة الموحدين، والدولة الحفصية ودولة المرابطين وغيرها من الدول التي تسيطر على قطر أو أكثر من أقطار المغرب العربي وقد عرفت كافة هذه الدول أهمية الأمن كأساس لقيام دولتها وانتظامها فظهرت فيها أنظمة الأمن المختلفة ابتداء من أنظمة العراقة والمعرس إلى أنظمة الشرطة، حيث يذكر لنا ابن خلدون (2) :

(وكان أيضا النظر في الجرائم وإقامة الحدود في الدولة العباسية والأموية بالأندلس والعبيلين بمصر والمغرب واجبا إلى صاحب الشرطة وهي وظيفة أخرى دينية كانت من الوظائف الشرعية في تلك الدول وتوسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلا، فيجعل للتهمة مجالا يفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ويقيم الحدود الثابتة في مجالها ويحكم في القود والقصاص ويقيم التعزيز والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة.

ثم تنوسى شأن هذه الوظيفة «الشرطة» في الدول التي تنوسى فيها أمر الخلافة فصار أمرها واجبا إلى السلطان، كان له تفويض من الخليفة أو لم يكن. وانقسمت الشرطة قسمين : منها وظيفة التهمة على الجرائم وإقامة الحدود ومباشرة القطع والقصاص، حيث يتعين، ونصب لذلك في هذه الدول حاكم يحكم فيها بموجب السياسة دون مراجعة الأحكام الشرعية ويسمى تارة والي وتارة باسم «صاحب الشرطة» وبقي قسم التمايز وإقامة الحدود في الجرائم الثابتة شرعا فجمع ذلك للقاضي مع ما تقدم صار ذلك من توابع ولاية وظيفته).

فنظام الشرطة كان موجوداً في المغرب العربي بنفس المستوى والكيفية الموجودة في المشرق العربي بدليل ما سبق تقديمه من كلام ابن خلدون حيث قرن التحدث عن الشرطة في الدولة العباسية والدولة الأموية بالأندلس بالشرطة في عهد الدولة العبيدية في مصر والمغرب.

(1) إبراهيم الفحام. الشرطة في الأندلس الأمن العام الممدد 13 لسنة 61 م ص. د. عبد الله على علام الدولة الموحدة بالمغرب في عهد عبد المؤمن بن علي دار للدراسات بـمصر. مكتبة الدراسات التاريخية ص 264، 265.

(2) ابن خلدون - المقدمة د. م. ص 364.

ويذكر لنا ابن خلدون أيضا <sup>(1)</sup> : «وإما في دولة الموحدين بالمغرب فكان لها حظ من التنوية وإن لم يجعلوها عامة، وكان لا يليها إلا رجالات الموحدين وكبرائهم. ولم يكن له التحكم على أهل المراتب السلطانية.

ثم فسد اليوم «في عهد ابن خلدون» منصبها وخرجت على رجال الموحدين وصارت ولايتها لمن قام بها من المصطنعين. وكانوا يتخيرونهم لها بما يظهر منهم من الصلابة والمضاء في الأحكام لقطع مواد الفساد وحسم أبواب الدعارة وتخريب مواطن الفسوق وتفريق مجامعهم مع إقامة الحدود الشرعية والسياسة كما تقتضيه رعاية المصالح العامة للمدينة».

وبما تقدم وغيره نلمس بوضوح أهمية منصب صاحب الشرطة الذي كان لا يقلد إلا لكبراء رجال الدولة من المقربين حتى إنها تسند أحيانا إلى الوزراء أنفسهم <sup>(2)</sup> ومن هؤلاء أبو بكر عبد الله من وزراء أبي يوسف يعقوب.

وبهذا الحرص والاهتمام يحسن اختيار قادة الشرطة في المغرب وأعوانهم فإنه تنقل إلينا عن المصادر التاريخية أن الحالة الداخلية كانت في عهدهم على غاية الاطمئنان، فكثر الأموال وتأمينت الطرق وصلح أمر الناس في البادية والحاضرة ودعم الأمن والرخاء. وكانت الطمينة تخرج من بلاد يقال لها «نوال» <sup>(3)</sup> إلى برقة وحدها لا ترقى في سفرها من يؤذيها، كل هذا بعمل بني عبد المؤمن وحسن سياستهم <sup>(4)</sup>. ونجد نفس الجدية والحرص في صيانة حالة الأمن والاستقرار بما يضمن الطمأنينة العامة للرعية في الدولة الجفصية والدولة الرسمية والمرابطين وغيرها من الدول ويكفي أن نشير إليها بصورة عابرة.

ففي عهد الدولة الجفصية خاصة أيام أبو زكريا الأول وابنه المستنصر ثم اخضاع

(1) ابن خلدون - المقدمة ص 394.

(2) إبراهيم الفحام - الشرطة في الأندلس الأمن العام 13 لسنة 61 م ص 46 د. عبد الله على علام - الدولة للوجدية بالمغرب في عهد المؤمن بن علي - دار المعارف بمصر - مكتبة الدراسات التاريخية ص 264، 265.

(3) «نوال» آخره لام. وقوله مضموم وثنية ساكن. منجدة في جنوبي بلاد المغرب هي حاضرة لمظلة فيها قبائل من البربر وهي غرب بني زرت - بالقرب الحموي - مجيب البيلالان - دار صادر بيروت 1977 م 5: 312.

(4) مبارك بن محمد الهبلي - تاريخ الجزائر القديم والحديث - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 76 م ص 681.

الثائرين وتم لهم حفظ الأمن فتقدمت الدولة أيامها في الحضارة تقلدا عظيما وعاش الناس في رفاهية <sup>(1)</sup> وقد اعتمدت هذه الدولة اعتمادا كليا على مساهمة المواطنين في القيام بواجبات الحراسة الليلية داخل المدينة وخارجها <sup>(2)</sup> أما مهمة حراسة سواحل البلاد فقد خصص لها حراس يبلغ عددهم عشرة آلاف <sup>(3)</sup> لاهم لهم إلا صيانة البلد من أى منفذ للإخلال بأمنها الداخلى أو الخارجى وفى عهد الدولة الرسمية كان من ضمن كبار رجال الدولة ورجال الشرطة الذين كانوا يطوقون دروب المدينة وانتهجها لحفظ الأمن وتغيير المنكر ولكن حين أصبحت الدولة بضمف من جراء الفتن كثر الفجار وشربة الخمر حتى كانت إمامه أبى حاتم تولى الشرطة لرجلين أشداء فى تغيير المنكر. فكسرت عواصى الخمر وشردت الغلمان وأخذانهم فى الجبال <sup>(4)</sup>.

وقد وصفت أيام دولة المرابطين خاصة فى عهد مؤسسها السلطان يوسف بن تاشفين بالعدل والأمان والاستقرار والرخاء <sup>(5)</sup> وكذا الأمر فى عهد دولة الأدارسة <sup>(6)</sup>.

ولكن ذلك كله لم يمنع من القول بأنه فى فترات ضعف الدولة وانتقال السلطان من دولة إلى أخرى فأنه تسود الفوضى وتكثر الاضطرابات ويحدث العصيان والخروج على السلطان حتى استدعى الأمر فى بعض الأحيان إلى الاستعانة بالجيش فى توفير الأمن والاستقرار <sup>(7)</sup> أو اتخاذ أعداد كبيرة من عبيد السودان كحرس للحكام أو حرس للقوافل التجارية <sup>(8)</sup> أو القيام بإجراءات أمنية يتكهن مناطق فى سلاسل الجبال كقلاع تشحن فيها الجند لأقرار الأمن والسلام هناك خاصة من القبائل البربرية ومن والاهامن الجند العربى المتمرد <sup>(9)</sup>.

(1) مبارك بن محمد - تاريخ الجزائر القديم والحديث - ص 759.

(2) أحمد بن عمر - الدولة الحمصية، دار الكتب الشرقية - تونس ص 94.

(3) أحمد بن عمر - الدولة الحمصية : دار الكتب الشرقية - تونس ص 94، 95.

(4) مبارك بن محمد اللبلى - م. س. - ص 441.

(5) إبراهيم القسام - الشرطة فى الأندلس - م. س. - ص 46، اللبلى - تاريخ الجزائر - ص 657.

(6) اللبلى - تاريخ الجزائر - ص 472.

(7) أبى فارس عبد العزيز الفشتالى وشامل الصفلى مكر مولانا الشرقا - دراسة وتحقيق د. عبد الكريم كريم. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية - ص 199.

(8) د. الحبيب الجحافى - المغرب الإسلامى - الفكر التنرىسى. الشركة الوطنية للنشر والشركة الوطنية لنشر والتوزيع الجزائر ص 29، 30.

(9) سليمان مصطفى الزين - آثار المغرب العربى - كتاب البحث رقم 28/ 1958 م ط 1 الجزائر ص 34.

وختاماً لهذا الموضوع تجدر الإشارة إلى أن صاحب الشرطة أو الحاكم أو الوالي يسمى أحياناً في المغرب «الزاور»<sup>(1)</sup> إلى يقوم إضافة إلى واجباته الأمنية بواجبات أخرى تتصل بتولى الإشراف على تنظيم المقابلات السلطانية بأعتباره المسؤول الأول على الجنادرية المتصرفين بباب السلطان وفي ذلك يقول ابن خلدون<sup>(2)</sup> «وأما باب السلطان وحجبه عن العامة فهي رتبة عندهم يسمى صاحبها بالزاور ومعناه المقسم على الجنادرية للمتصرفين بباب السلطان في تنفيذ أوامره وتصريف عقوباته به إنزال سطواته وضبط المعتقلين في سجنه والعريف عليهم في ذلك فكأنها وزارة صغرى».

**الشرطة في عهد المماليك :**

ظل تنظيم الشرطة الفاطمية سائداً في عصر المماليك من حيث تقسيم الشرطة في عاصمة الدولة إلى الشرطتين العليا والسفلى ويزيد عليها شرطة أخرى بحى القرافة وذلك كله على أساس تقسيم العمل وتحديد نطاق عمل كل شرطة على أساس إقليمي لا أكثر<sup>(3)</sup>.

وقد كان يطلق على صاحب الشرطة لقب (الوالي) أو متولى الحرب وكان يتولى رئاسة كل قسم من أقسام الشرطة السابقة وإل مختص مستقل في أدائه لواجباته الأمنية عن بقية الولاية ويعاون كلا منهم نائب أو أكثر على حسب اتساع المنطقة التي يعمل فيها فيما للمسؤوليات المناطة بها.

ويضاف إلى هؤلاء النواب والوكلاء أعداد وفيرة من الأعوان والخفراء والسجانيين والمشاعلية.. وهؤلاء كانوا يكلفون بمهام شرطية مختلفة تتعلق بأعمال الشرطة<sup>(4)</sup>.

ونظراً لمخطوطة والي فلقد كان يختار من كبار رجال الدولة من المماليك

(1) المزور هو حاكم للمدينة أو والي أو صاحب الشرطة في المغرب ويعد ألياً بمثابة مدير الأمن العام بمفهوم عصرنا هذا. التروكشي - تاريخ الدولتين المرينية والفضية - المكتبة الخبيقة تونس تحقيق محمد مأمور.

(2) عقيد فايز عرن الرقيق والمقدم والي. تاريخ الشرطة في مصر م. س ص 145.

(3) د. عبد النعم ماجد - دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، مكتبة الانجلو المصرية - طبعة الرسالة 1: 132،

عقيد فايز عرن الرقيق والمقدم والي - م. س ص 145

(4) د. يوسف درويش غزالة - شرق الأردن في عهد الدولة المملوكية الأولى ص 9 - 11.

ابراهيم النعام - الشرطة في عصر المماليك مجلة الأمن العام المصرية ح 4 العدد 5 السنة 1961 م ص 43 - 45

من عرفوا بالصلافة والمضاء والحرم.

وكان كل والى يختار بنفسه أعوانه من رجال الشرطة معتمداً كل الاعتماد فى ذلك على اتباعه المخلصين ورجاله الذين يعرفهم غاية المعرفة لجسامة المسئوليات والأواجبات التى تناط بجهاز الشرطة.

لقد كانت الشرطة فى ذلك العصر تقوم بواجباتها التقليدية فى المحافظة على النظام والأمن العام وتتبع اللصوص والضرب على أيدي المجرمين والمفسدين ومراقبة الخمارين وغيرهم ممن يسيئون التصرف<sup>(1)</sup> كان هذا لضمان سلامة أرواح الناس وأعراضهم وأموالهم من أى أذى قد يلحق بها.

وفى هذا الإطار عد من أهم واجبات وإلى القلعة ونائبه الإشراف على حراسة المدينة وأسوارها ومداخلها، حيث كان يتم غلق أبواب القلعة من غروب الشمس إلى شروقها فى اليوم التالى<sup>(2)</sup> وكان لا يسمح بدخول القلعة أو بالخروج منها فى ذلك الحين إلا بدستور<sup>(3)</sup> إذن خاص صادر عن السلطان أو والى.

وإذا كانت هذه هى مهمة الشرطة الأساسية فى عهد المماليك فأنها ليست المهمة الوحيدة التى تناط بها بل يدخل فى ذلك واجبات أخرى معظمها عمرانى كالمشاركة فى إقامة القناطر وتشديد العمار وترميمها وجمع الضرائب والرسوم وما إليها<sup>(4)</sup>.

وتبعاً للتنظيم الشرطى المحكمة السابق فلقد وفق رجال الشرطة فى بعض فترات الاستقرار والرخاء التى تخللت هذا العصر إلى خلق جو من الأمن والعلمانية. وتلك غاية لا تدرك إلا عندما تهدأ الفتن وتقوى شوكة السلاطين وتتلاشى سطوة المعصيات الأهلية التى كانت تنكسر على صخرتها النظم والقوانين وقد بلغ من استتباب الأمن وتأمين الطرق فى عهد السلطان الظاهر ركن الدين بيبرس إن استطاعت المرأة أن تسافر وحدها فى أرجاء البلاد دون أن تخشى اعتداء من أحد<sup>(1)</sup>.

(1) إبراهيم النظم - المرجع السابق ص 45، عبد القسم ماجد - المرجع ص. ب ص 131.

(2) د. يوسف درويش عريضة - المرجع ص. ب - ص 9.

(3) إبراهيم النظم - المرجع ص. ب - ص 41، 47.

إلا أن أغلب المخلافات الدامية التي كانت نشبت بين الممالك من حين لآخر وانصراف أغلب السلاطين إلى رعاية مصالحهم الخاصة أدى إلى تدهور حالة الأمن ومجاهرة اللصوص والمناسير والحرامية بالاعتداء والسطو على الناس دون اعتبار لرجال الأمن الذين يصجون في مثل هذه الأحوال عن أداء واجباتهم<sup>(2)</sup>.

### نظم الشرطة في العهد العثماني :

احتفظ جهاز الشرطة بالوضعية التي كان عليها في عهد الممالك بالرغم من اعتماده بصورة كلية على فرق الجيش الانكشاري<sup>(3)</sup> الذي يمثل دعامة استقرار الدولة العثمانية في أوقات الحرب والسلام على السواء.

فلقد كان هناك عدد من كبار الدولة التابعين للمفرق الانكشارية القائمين بالإشراف على الشرطة وعلى رأس هؤلاء جميعا «الغا» ويعرف «بأغا» الانكشارية أو «بأغا المتحفطان» فهو القائد الأعلى للقوات التركية المحاربة في وقت الحرب ويتولى مسؤولية المحافظة على الأمن في أوقات السلم باعتباره القائد الأعلى لقوات الشرطة<sup>(4)</sup>.

وكان إلى جانب الأغا المسؤول الأول عن الشرطة - عدد من الضباط يتخرجون في مناصبهم من وإلى الشرطة إلى القلقات أو الأوضباشية والسناجقة وقد أنيط منهم

(1) إبراهيم الفطام - المرجع ص. ب - ص 47، 48.

(2) شمس الدين محمد بن طولون - مفاكهة الخللان في حوادث الزمان «تاريخ مصر ولشام» تحقيق محمد مصطفى المؤسة المصرية العام 126: وفي هذا المعنى يقول ، (هجم الحرامية «اللصوص» على سوق التجار... وروما بالثقب مجاورة جهارا مع وجود الحرس بالمدينة وإليانهم إليهم مع وإلى المدينة «لبن نصف حيلة» وفتحوا إحدى عشر دكاكا وأعطوا طلب القماش وما قدروا عليه من النقد، وقتل من الحرس جماعة «فراهم الفطام» - لم - ص 48.

(3) الانكشارية 1 - هو الجيش الذي أنشأه السلطان أورخان الأول 1281 - 1326 م حينما لاحظ الجند وولايتهم إلى قبائلهم أكثر ولايتهم إلى السلطان بما قد يؤثر على وحدة الدولة.

لذا فإنه قد اعتمد في تكوين جيشه الجديد على انتفاء صفار الشبان من الدول الأوربية المفتوحة وضمهم في معسكرات اعداد خاصة من ناحية دينية وعسكرية بما يكونهم على طاعة السلطان وتأييد أوامره. وقد كانوا نملا وراء الانتصارات الكبرى التي حققها الدولة العثمانية. ولكن في أواخر أيام الدولة كانوا عاملا من عوامل هدمها وتفجيرها لانهم نظروا عن الروح العسكرية وصاروا يطمعون في السلطة ويلبوا ويلبون على سبيل الحكم في الدولة لذلك ناه قد تمت إقامتهم في عهد السلطان محمود الثاني سنة 1811 م.

محمد فهد بك - د تاريخ الدولة العثمانية المحلية. تحقيق د. إحسان عباس طر النفاقي - بيروت 81 م. ص 123 - 407

د. علي حوڤ. تاريخ الدولة العثمانية والمكتب الإسلامي - دمشق 1/ 80/ ص 77

(3) هاملتون جيب وهارولد يون - المجتمع الإسلامي والغرب - ترجمة د. أحمد عبد الرحيم 1. طر للمارف بمصر - مكتبة التاريخ العربي الحديث 2: 8 الأستاذ برنارد لويس - استيول وحصاره الامبراطورية العثمانية - ترجمة د. سيد

رصوان علي. منشورات جلسة بنغازي. مطبعة حاسنة اركلامها بالولايات المتحدة ص 135 وما بعدها. الدرية رمون. مدينة القاهرة وشكلها في القرن 17، 18، ملخص الدورة الدولية لتاريخ القاهرة 1 245، 246

واجبات محدودة في مجالات الأمن والشرطة.

- فالوالي كانت وظيفته أقل من «الأغا» بل وإليه يعود أمر تعيينه وكان يعاونه في ذلك عدد من الوكلاء والأضباشية أو السوباشية<sup>(1)</sup>.

وكان الوالي يقوم بجولات نهائية وليلية بصحبة أعداد وفيرة من الضباط وجنود الانكشارية ليضمن استتاب الأمن والحفاظة على النظام<sup>(2)</sup>.

وكان من صلاحياته أن يتتبع المجرمين ويعاقب المخالفين بالفرمانات أو بأى عقوبة أُنشد قد تصل إلى حد الإعدام في بعض الأحيان<sup>(3)</sup> وكان يتبع الوالي عدد من القلقات<sup>(4)</sup>.

والأقسام المنشرة في أنحاء العاصمة والتي يوجد بها أعداد وفيرة من الجنود التابعين لقوات الشرطة والمكلفين بالمحافظة على الأمن كل في نطاق عمله ودائرة اختصاصه وترفع ما يصادفها من جرائم في تقارير يومية إلى الوالي الذي يتولى نقلها بدوره إلى الأغا ليطلع عليها وليكون على علم تام بحالة الأمن داخل الإيالة.

وفي نطاق هذه الأقسام كان إذا أتى أحد من الناس جرماً سيق إلى مركز الشرطة القريب ليسجل أقواله أحد الحراس ثم يرسله بدوره مع أوراق التحقيق المبدئية إلى رئيس الشرطة في العاصمة «الوالي» الذي يتولى تحويله بدوره إلى محكمة القلعة إذا كانت الأدلة قوية وتكفي للبرهنة على إدانته<sup>(1)</sup>.

وكانت الشرطة في عهد الأتراك تستخدم كثيراً من وسائل التعذيب والإرهاب في

---

(1) العمري ليلة الأتراك العلية في الحوادث الأرضية، تلخيص دود الحطبي. تحقيق عماد عبد السلام رؤوف - مطبعة الأدب. النجف العراق د. عبد الكريم رائق - العرب والمشتاقون. دمشق 1974 ص 98، كارل بروكلمان - تاريخ الشعوب الإسلامية ص 477، 478.

(2) انقضية ريمون م. ص 22، 231، 232، حلمي محروس اسماعيل - الحالة الاجتماعية في مصر في منتصف القرن التاسع عشر. رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث - 197 م 2: 963 مطبوعة على استنسل.

(3) حلمي محروس اسماعيل - دراسات في الحالة الاجتماعية في مصر في القرن التاسع عشر المرجع م. ص 2، 963. (4) قلقتا: جميع قلعة خريف عربى للفرسية وهو مركز للمسكرة والشرطة وهو ما نسميه اليوم «مركز أو نقطة شرطة والضابط الذى يتم فيه هو «القلللقجي» الضابط المسئول عن المركز لو المحفر انظر شفيق خيال - مصر عند مفترق الطرق - مجلد كلية الآداب - جامعة غزاد الأول المجلد الرابع 1: 22 ملو سنة 1936 م وجمال الدين الرمادى سلطة الشرطة في المصور الإسلامية الأمن العلم عدد 4 لسنة 1959 م ص 44، انقضية ريمون. المرجع السابق ص 232.



## حق المتهمين أثناء التحقيق (٤٢).

وقد اعتمد الوالى وكافة ضباط الشرطة الأتراك كل فى القسم التابع إليه اعتمادا كليا على الشرطة السرية فى المحافظة على الأمن والضرب على أبهى المجرمين، حيث كانوا يستعينون بالمجرمين التائبين المارقين بمواقع المجرمين وأساليبهم كمخبرين يرتدون الملابس المدنية ويتدسون بين الناس فى القاهرة والأسواق العامة وكافة الأماكن التى يتردد عليها العامة لملاحظة سلوكهم ومراقبة اللصوص والعمالين بعيون يقظة أما فى الليل فكانوا يرافقون رجال الشرطة فى جولاتهم الليلية ويكشفون لهم عن الجرائم والمجرمين (٤٣).

- فإذا كانت هذه وضعية الأمن داخل العاصمة فإن نظام الأمن خارج العاصمة لا يختلف عنها كثيرا ففي المدن والقرى النائية كان صغار الضباط من السناجقة والسوابشية يتولون هذه المهمة بماونهم فى ذلك أعوان من رجال الدرك والجيش الانكشارى (٤٤).

وقد تمكنت قوات الجيش الانكشارى التى تقوم بمهام الشرطة فى حالة السلم وأداء واجباتها فى المحافظة على الأمن والاستقرار خاصة فى عهود الباشوات الأقواء الذين كانوا كثيرا ما يوفقون فى كبح جماح الجنود الانكشارية وإيقاف أطماعهم عند حدود معينة (٤٥).

إلا أنه كثيرا ما كان هؤلاء الجنود والمرزقة أنفسهم سببا مباشرا فى الاعتداء على أرواح الناس وأعراضهم وممتلكاتهم. بل أن منهم من كانوا يتخفون من الرشوة ومقاسمة المجرمين واللصوص مغانمهم فى مقابل حمايتهم وغض النظر عنهم من غير

(1) د. حسن الساعى. علم الاجتماع القانونى - ص 18.

(2) د. حسن الساعى. علم الاجتماع القانونى - ص 19، حلمى محروس المرجع السابق 962.2 د. الرمادى - المرجع السابق ص 44.

(3) د. حسن الساعى - م. س. ص 19، حلمى محروس م. ع. ص 962.

(4) د. محمد أنيس - الدولة العشائرية والشرق العربى - مكتبة الانجلو المصرية دار الجبل للطباعة ص 68، د. يوسف عز الدين داود باشا ونهاية المسالك فى العراق - مطبعة الشعب ببنغازى ط 2 لسنة 76 م. ص 23، 24، بروكلمان تاريخ الشعوب الإسلامية ص 477.

(5) د. على حسنى الخيروعلى. العرب والحضارة مكتبة الانجلو المصرية سنة 1966 م ص 271، إبراهيم النصارى م. ع. ص العدد 16 سنة 1962 م ص 67 - 76، طود باشا م. ع. ص 29، الرمادى م. ع. ص 45

نوع أو خوف<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة والتنويه إلى ما نقلته إلينا المصادر التاريخية عن الحضارة الزاهرة التى قامت فى مصر إحدى الولايات التابعة للدولة العثمانية فى عهد محمد بك الكبير فلقد وجدنا ما يستحق الاشارة فى مجالات الأمن والشرطة.

ومعلوم أنه إذا لم يستتب الأمن فى بلد فلا يرجى له أى تقدم أو حضارة ولذلك وضع محمد على دعامة لعمران مصر بضبط البلاد والضرب على أيدي الاشقياء وقطاع الطرق وقراصنة النيل وهذا من أجل اعماله طيلة مدة حكمه.

ولتحقيق الأمن والاستقرار الذى ينشده مؤسس هذه الدولة التى تمتعت بنوع من الاستقلال لفترة ما عن الدولة العثمانية فإنه لم يعد يستطيع الاعتماد على عناصر الانكشارية فى القيام بالواجبات الأمنية.

بل سعى إلى إيجاد جهاز جديد للشرطة عماده رجال اختارهم على درجة عالية من الكفاءة قد استمدوا سلطتهم من صلاحية حكومة محمد على باشا الذى ألزمهم باحترام القانون وتجنب الفوضى التى عرفت عن الجنود من قبل وأخذ عليهم جهودا بذلك عند تعيينهم فى مناصبهم.

وكان لجهود رجال الشرطة فى عهده خلال بضع سنوات أن الإنسان كان يستطيع أن يسير فى شوارع القاهرة وهو يحمل الذهب بكلتا يديه دون أى خوف من التمدى أو السرقة.

من تبعنا التاريخى المرحلى لنشأة نظام الشرطة وتطوره عبر العصور وبالرغم من أن البدايات الأولى لنشأة هذا النظام وأساسه كان نظام العسس الذى ظهر فى عهد الرسول ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان وقد رأينا كيف تطور وتنظم وتدعم فى عهد الامام على بن أبى طالب الخليفة الرابع وتحدد اختصاصاته ومهامه وأخذت فى التطور فى عهد الدولة الأموية والعباسية وما تلاها من الدول الإسلامية واختلفت صور ونوعية

(1) د. حسن الساعى - علم الاجتماع القلبنى ص 19 بروكلمان تاريخ الشعوب الإسلامية ص 478 اندرية ريمون - م ص 233.

الواجبات والمهام الموكولة لها واطلقت على العاملين في هذا النظام مسميات مختلفة وكذا الأمر بالنسبة لصاحب الشرطة. إلا أننا نجد خصائص وسمات، مشتركة عامة يتسم بها نظام الشرطة في مختلف المراحل التاريخية في كافة الأقطار الإسلامية يمكن إجمالها فيما يأتي :

أولاً : الاتفاق والوحدة في الاختصاصات والواجبات التي تقوم بها كافة الأنظمة الشرطية في الدولة الإسلامية على اختلاف مراحلها حيث تنحصر مهمتها الأساسية في المحافظة على الأمن والنظام العام وعلى وجه الخصوص حماية الأرواح والأعراض والأموال.

ثانياً : انطواء كافة الأنظمة الشرطية تحت لواء القضاء والعمل تحت إشرافه المباشر حتى بداية العصر العباسي حيث انفصلت الشرطة عن القضاء واستقلت بأداء واجباتها وأدوارها الجديدة بكل حرية وفاعلية مطلقة - مع الاستمرار في تنفيذ أوامر وأحكام القضاء فيما يتصل بالقضايا والأحكام ذات الصبغة الشرعية.

ثالثاً : تعد أجهزة الشرطة عنصراً أساسياً لمعونة كافة أجهزة الدولة في ادائها لواجباتها فتقدم المون لكل من الجهات الإدارية والقضائية والمحتسب وعمال الخراج.. وغيرهم.

رابعاً : نجد التعاون والتآزر قائماً بين وحدات الشرطة والوحدات العسكرية في العمل على تحقيق الأمن الداخلي عند حصول أى شىء من شأنه الإخلال بأمن البلاد والمباد خاصة الفتن والثورات والقتال. كما تعملان مما لصد أى عدوان خارجي قد يعرض سلامة الدولة للخطر.

خامساً : كثيراً ما نجد للمساهمة الجماهيرية في تحمل التبعات الأمنية أثر بارز في تحقيق الأمن والاستقرار وذلك إحساساً من المواطن المسلم بأهمية الأمن وضرورته باعتباره مسئولية جماعية لا تتحقق إلا بتعاون وتآزر الجميع.

سادساً : بالرغم من الاهتمام بوحدة الشرطة من حيث العدد والمدة فإنه لم يكن يكتفى بها في تحقيق الأمن بل أننا وجدنا ما يفيد. تدعيمها لمجموعات هائلة من العيون والجواسيس يتواجدون في كل مكان لتساقط الأخبار وجمع المعلومات على

اختلافها وغميلتها واحالة المهم منها فى تقارير مفصلة إلى صاحب الشرطة للاستفادة منها فى أداء واجباته الأمنية.

سابعاً : نظام الشرطة يمد أحد الدواوين الهامة فى الإخارة الإسلامية وكان لصاحبها مكانة رفيعة لذا فلقد كان يختار عادة من كبار رجال الدولة وقادتها البارزين. وكان يتولى الأمانة عن الوالى فى غيابه عن مقر الولاية ويحل محله عند وفاته أو إبعاده.

## المبحث الثاني

### نظام الشرطة فى ليبيا عبر العصور

مرت بلادنا بكافة الأدوار التاريخية الأولية التى عايشتها المنطقة العربية بدءا من التنظيمات الشرطة البدائية داخل نطاق الأسرة والعشيرة والقبيلة إلى التنظيمات الأكثر تقدما حين ظهرت المدن وتكونت الدول وتوالت على الشمال الأفريقى الهجرات البشرية العديدة التى كونت العديد من الحضارات الخاصة فى المدن التى انشأها الأغريق والفينيقيون والرومان حيث كان يتولى الجيش مهمة المحافظة على الأمن فيها وذلك عن طريق بعض وحداته التى يناط بها هذا العمل<sup>(1)</sup>.

كما أنه وجد أنه قد يكلف بحفظ الأمن فى القرى مجلس محلى يتكون من اعيانها وكبار رجالانها حيث يتولون ذلك فى إطار اهتماماتهم بتحسين أمورهم الداخلية<sup>(2)</sup>.

وهذا التنظيم الأخير عادة ما يعتمد فى المناطق النائية التى تجدد السلطات الحاكمة صعوبة فى تولى أمورهم فتقوم باسناد القيام بأمرهم للمجالس المحلية بها.

وعلى العموم لم تنظم البلاد ولم تعرف الاستقرار والتنظيم سوى فى المهود التى تلتها خاصة فى الفترات التى تكون فيها الدولة قوية وقادرة على فرض احترام النظام وتحقيق الحماية والأمن وقد مرت البلاد بالمراحل التاريخية التالية :

- 1 - الشرطة فى المهود الإسلامية.
- 2 - الشرطة فى العهد التركى.
- ج - الشرطة فى عهد الاستعمار الإيطالى.
- د - الشرطة فى عهد الاستعمار البريطانى.
- هـ - الشرطة فى عهد المملكة الليبية.
- و - الشرطة فى عهد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة.

(1) سلمى الباقى - الحضارة الإنسانية بين الشرق والغرب فى عشرة قرون دم ص 23

(2) د عبد الطيف البرغوى. تاريخ ليبيا الإسلامى ص 283.

## نظام الشرطة في ليبيا في العهد الإسلامية :

تجمع المصادر التاريخية <sup>(1)</sup> بوجه عام على عدم وجود اشارات واضحة لأى تنظيم حكومى أو إدارى خلال السنوات الأولى للفتح العربى لشمال أفريقيا نظرا لعمليات المذ والجزر التى عاصرت هذه الفتوحات طيلة ما يزيد على نصف قرن <sup>(2)</sup>.

فلقد كانت مهمة العرب فى إفريقيا فى عهد الخلفاء الراشدين مهمة الفاع وكانت عسكرية بحتة ولهم من السلطان ما لقواد الجيوش ولم تكن لهم فيها إدارات ودواوين أو أى صيغة تنظيمية لأن الأمور فيها إذ ذاك لم تستقر ولم يتخذها العرب دار مقام <sup>(3)</sup>.

ومع بداية عصر الأمويين كثر تردد العرب على إفريقيا فاتسعت رقعة الأرض التى وصلتها فحواصنهم حتى شملت كامل أراضي المغرب العربى فكان عصر الفتح الحقيقى وتهدئة الثورات ونشر السلام وتعاليم الإسلام وتفهم الناس فضائل هذا الدين وما ترمى إليه تعاليمه السمحة ومبادئه الخالدة من خير للبشرية جمعاء باخراجها من ظلمات الكفر إلى ضياء الإيمان تحقيقا لسعادة الإنسان فى الدارين.

لذلك كله اقتضت ضرورة الاستقرار وضع نظام إدارى يتناسب مع الوضع القائم ليحل محل الحكومة البيزنطية التى دمرها العرب. وكان أول من تفرغ لتنظيم الإدارة فى المغرب العربى هو القائد العربى الكبير حسان ابن النعمان الغساني (ت 88 هـ) الذى دون الدواوين وجعل لغة الدولة الرسمية هى اللغة العربية ووزع الأراضي على فقراء البربر بعد أن كانت ملكا للحكومة البيزنطية ليزدادوا رغبة فى الإسلام <sup>(1)</sup> وباصلاحات حسان هذه انتعشت إفريقيا وكثر عمرانها واستتب الأمن فيها خاصة

(1) الطاهر الزاوى، تاريخ الفتح العربى فى ليبيا، دار الفتح - دار التراث العربى، ليبيا ط 69/3 م ص 140، أ. ف غوثيه، ماضى شمال أفريقيا، نهج حاشم الحسينى، مكتبة الفرجانى طرابلس ليبيا ط 70/1 م ص 188، د. عبد الطيف البرغولى، تاريخ ليبيا الإسلامى، كلية التربية منشورات الجامعة الليبية، طر صادر بيروت، ص 75

(2) استمرت الفتوحات الإسلامية لإفريقيا فى الفترة من 21 - 88 هـ 641 - 708 م أى ما يزيد عن إحدى عشرة حملة متتالية، الطاهر الزاوى م. س - ص 140، أ. ف غوثيه م. س - ص 171، د. عبد الطيف البرغولى م. س - ص 49، حسن سليمان محمود ليبيا بين الماضى والحاضر، سلسلة الألف كتاب، رقم 421 مؤسسة سجل العرب 1962 م ص 102.

(3) الطاهر الزاوى م. س - ص 202

بعدما اندفع الافارقة والبربر إلى أحضان الإسلام حيث قطعت دابر الفتنة واستقامت له الأمور<sup>(1)</sup>.

ولقد كان على رأس كل مصر من الامصار بافريقيا وال يمن من قبل أمير أفريقيا الإسلامية الذى اتخذ له مقر فى القيروان. وكان يماون الوالى جهاز إدارى على نسق نظام الدواوين المعمول به فى كافة الامصار الإسلامية فى المشرق العربى حيث كان هناك العديد من الدواوين التى من أهمها - بطبيعة الحال - ديوان الخراج وديوان البريد وديوان الرسائل وديوان الشرطة وما إليها من الدواوين الأخرى على حسب ما تدعو إليه الحاجة.

وتبعاً لذلك فلقد نالت ليبيا حظها من الاستقرار خلال الفترة التى كانت فيها الدولة الإسلامية قوية بما يمكنها من بسط نفوذها على افريقيا الإسلامية خاصة فى جهود الأمويين والعباسيين. ولكن ما أن كثرت الصراعات الداخلية بين أمراء أفريقيا للاستيلاء على السلطة مستغلين ضعف الخلافة أو انشغالها بأمور أخرى حتى كونت دول صغيرة وممالك تتمتع بنوع من الاستقلالية عن الدولة الأم فى المشرق العربى مما جعل الأمن فى اضطراب بالنظر إلى قوة النظام الحاكم وسطوته فنجذ تارة الأمور استقرت وعادت الحياة الطبيعية إلى سيرها العادى وباشر الناس أعمالهم بعد إحساسهم بحر من الأمن والطمأنينة ودبت الحياة فى النشاط الاقتصادى من صناعة وزراعة وتجارة ورعى وتارة أخرى تسود الفوضى خاصة فى الفترات التى تنشب فيها الثورات والاغارات بكثرة والتى كانت تقوم بها القبائل البدوية العربية والبربرية. وما نفل أن طرابلس توالى عليها الفتن فى التاريخ القديم فما تكاد ثورة تنتهى فيها حتى تقوم أخرى ودامت على هذه الحال مئات السنين... فكان السكان فى طرابلس يعيشون حياة مضطربة توارثها الأبناء على الآباء وورثها الآباء عن الاجداد. لا أمن على الحياة ولا أمل فى أدخال رزق أو تنمية مال وقد عانت المدينة أكبر قسط من الاضطراب<sup>(2)</sup>.

(1) الطاهر الرازى م.س - ص 140.

(2) الطاهر الرازى م.س - ص 141.

وفي خضم هذه الاضطرابات التي كانت تسود البلاد نلاحظ من حين لآخر فترات تتخلل تلك العهود تسود فيها الطمأنينة وتظهر فيها علامات الأمن والاستقرار ففي عهد حسان ابن النعمان ركز اهتمامه بالأمن باعتباره الدعامة الأساسية لكل حضارة فأكثر من الحراس في الشوارع والطرق داخل المدن والقرى ومهد الطرق للسابلة واقحم البربر في ذلك وألزمهم بتحمل مسؤولية الأمن في مناطقهم النائية عن مقر الولاية (٥).

- وفي عهد سعيد بن شداد (155 هـ) استقر الأمن واطمأن الناس وباشروا أعمالهم وارجع للبلاد بعض ما فقدته من النشاط التجاري والصناعي ورتب أسواقها وجعل لكل صناعة سوقاً (٦).

- وفي أيام هروثة بن أعين القائد العربي الكبير (179 - 181 هـ) تمتع الناس بشئ من الأمن حيث استراحوا من الإغارات والاضطرابات وانصرف الناس لأعمالهم (٧).

- وكذلك الأمر في عهد بن خزرون (391 - 540 هـ) تمتعت المدينة «طرابلس» بكل الأمن والطمأنينة والاستقرار. أما في الدواخل فكانت في اضطراب دائم نتيجة لاغارات العرب المتكررة (٨).

- وفي عهد عبد الواحد الحفصي (833 - 858 هـ) وجد الناس ما ابدل خوفهم أمناً فانصرفوا إلى العمل بكل قواهم في التجارة والصناعة والزراعة والرعي حيث وجدوا في رعاية هذا الرجل الصالح كل خير وأمان (٩).

- وفي عهد المرابطيين (454 - 534 هـ) استقر الأمن والنظام لدرجة أنه اقيم

---

(1) الطاهر الزاوي م. س. - ص 141.

(2) د. عبد اللطيف البرغوثي م. س. - ص 64، 80، الطاهر الزاوي م. س. - ص 141.

(3) الطاهر الزاوي م. س. - ص 191، 192.

(4) الطاهر الزاوي م. س. - ص 198، شارل فيرو الحوليات النبية منذ الفتح العربي حتى الفزو الإيطالي. ترجمة محمد عبد الكريم الوائلي. دار الفرجاني طرابلس 1: 46 الذي يضيف بأن الإدارة المكينة لهذا الرجل اسبغت حقبة من الرخاء على البلاد. لأنه اهتم ببناء اسوارها وتأمين منافذها على البر والبحر.

(5) الطاهر الزاوي م. س. - ص 270، 276.



هناك نظام دقيق لمراقبة المصوص وتبصهم (2).

وحاصل القول إذا كان هذا حال مدينة طرابلس بعد الفتح العربي فإن برقة وفزان وأغلب أنحاء البلاد - بالرغم من قلة المصادر التاريخية التي توضح لنا الجانب الأمني بها - تؤكد أنها لا تختلف كثيرا في عموم أوضاعها. ومهما يكن من أمر ليبيا كما تخدنا كتب التاريخ نعمت منذ دخول العرب المسلمين إليها كفاتحين بنشر لواء العدل لأن هذه الأمة بسطت مبدأ المساواة وبثت روح الحرية وكان أفرادها ينتشرون العدل بقاية النزاعة ولم يكن همهم في التسلط على غيرهم التحكم بظلم وفظاظة كما كان من قبلهم بل كان دأبهم نشر السكينة وقطع جرثومة الفساد وتأمين السبل والمفاوز كما يأمرهم بذلك الدين الإسلامي الحنيف (3).

وبالرغم من تلك الجهود المخلصة فإن تهاوى الأوضاع في بعض المناطق نتيجة الاضطرابات والاغارات دفعت الكثير من الأهالي في معظم الأحيان إلى الاعتماد على أنفسهم في القيام بمهمة الأمن لتأمين أرواحهم وأعراضهم وممتلكاتهم وقد سلكوا في ذلك السبل أحد مسلكين :

الأول : تكوين فرق حماية شعبية من أفراد المدينة أو القرية أو المحلة نفسها ليتولوا بالتناوب فيما بينهم مهمة العسس وحراسة المدينة وحمايتها من المصوص ومن ذلك أن منطقة زويلة إحدى مدن الجنوب كان لها نظام حراسة محكمة حيث كان رجالها يتناوبون الحراسة فمن كانت عليه النوبة شد حزمة كبيرة من الجريد على دابة بحيث يمس سقفها الأرض ودار بها حول المدينة وفي الصباح يخرج هو ومن معه من أعوان فيفتقدون المدينة فان رأوا أثرا تتبعوه حتى يتركوه وإنما كان سواء كان لصا أو عبدا أو أمة أو عبيرا (4).

الثاني : تكليف بعض الاعراب من هادية الدواخل والمرتزة لحماية المدينة مقابل

(1) الطاهر الزاوي م. - ص. - ص 368 د. عبد اللطيف البرغوثي م. - ص. - ص 405.

(2) د. عبد اللطيف البرغوثي م. - ص. - ص 259.

(3) السنوسي محمد العزالي. برقة قديما وحديثا. دار الكتاب الليبي. بنغازي مؤسسة المعارف بيروت ط 1 / 73 م. ص

جعل مقرور لهم يدفع من خراج المدينة مقابل قيامهم بإرجائهم الأمانة هذه وبلغ من حرصهم على أمن المدينة أنهم شكلوا خطأ أمتيا أوليا لحماية القرى والتواحي المحاذية للمدينة لأن في ذلك حماية للمدينة نفسها ومن ذلك تكليف الأعراب المجرسون «وهم فرع من قبيلة هواره» بمهمة الحماية وحراسة مدينة زنزور «جنزور» لكي يكفوا فساد الأعراب ويصلونهم عن ثمار البلاد وأشجارها وغيرها<sup>(1)</sup>.

## 2 - نظام الشرطة في ليبيا في العهد العثماني :

على أثر تفكك الدولة العربية الكبرى وضعفها نتيجة للخلافات المذهبية والاطماع الشخصية والتكالب اللامتناهي على السلطة بين ولاية الدولة الإسلامية والأسر الحاكمة بها في كل جهة من جهاتها. وانصراف اغلب الحكام إلى حياة المتعة واللهو والفسق والمجون والبعث عن تعاليم الإسلام الحنيف دب الضعف تدريجيا في قوة الدولة العربية واستفحل أمره في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية الأمر الذي مكن الأعداء المتربصين بها من كل جانب من مهاجمتها والاستيلاء على أجزاء كبيرة منها بدءا من الأندلس وانتهاها بليبيا عندما اجتاحتها قوات الأسبان الذي يقودون في ذلك الوقت الحملة الصليبية على المغرب العربي في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي ثم سلمت فيها بعد إلى حلفائهم فرسان القديس يوحنا.

(1) د. عبد اللطيف البرغوثي م. س - ص 259، شارل فيروم م. س 1 : 79، 3 : 712.

(2) د. عبد اللطيف البرغوثي م. س - ص 389، شارل فيروم م. س 1 : 79، 3 : 712 وكان سكان طرابلس يشرعون لسلاحهم للدفاع عن أنفسهم ضد الفصوص والتهالين فقد طلع بهم الكيل من كثرة اغتصاب هؤلاء لارزاقهم ولؤلؤهم.

بهم باعتبارهم أقوى دولة إسلامية والمهيمن لحمل راية الإسلام والخلافة والدفاع عن المسلمين خاصة بعد انتصاراتهم المتتالية في أوروبا الشرقية وآسيا.

وبمعاونة الليبيين انفسهم تمكنت قوات الأتراك بقيادة مراد أخاينة (1551 م) من الدخول إلى طرابلس وطرد المستعمرين الأسبان وأذلّاهم فرسان القديس يوحنا منها بل واستمرت في متابعتهم حتى جزيرة مالطا واجلاهم عنها.

وقد سار الأتراك في أول الأمر سيرة حسنة في أنظمة حكمهم وسياساتهم للناس حتى ارتضاهم الشعب واستقر الأمن وازدهرت البلاد في كافة الميادين. ولكن ما أن احس الأتراك باستقرارهم في هذه البلاد وكثرة جندهم من الانكشارية حتى تغير بسرعة مسلكتهم إلى الارهاب واستخدموا القوة في تنفيذ إجراءات جمع الضرائب والاثاثات وسلبت من الناس أموالهم من جميع السلطات والموظفين الأتراك بدءا من الباشا «والي الولاية» الذي يمثل أعلى سلطة عثمانية بطرابلس وحتى أصغر شرطى. هذا بالإضافة إلى عمليات الاختلاس والرشوة التي تطلب مقابل القيام بأى عمل رسمى لأى مواطن لىبي<sup>(1)</sup>.

وكان على رأس هذه الطغمة الفاسدة مجموعة من المهنددين من أصل لىبى «الجندرمة»<sup>(2)</sup> والذين يمثلون بحق عصا الحاكم الرهيبة وبذو الطويلة في تتبع أحرار هذا الشعب الألبى واذاقته ألوان العذاب والهوان حتى شعر الناس بأنه لا فارق بين الأتراك وفرسان القديس يوحنا بالرغم من الاختلاف في الدين ومن ثم كان الشعب ينظر إلى هؤلاء نظرة الاحتقار ويصفهم بالخونة والعلاء ممن لا وفاء لديهم لأوطانهم ولا لأبناء جلدتهم. ولقد عانى الناس في كثير من الأحيان ما عانوا من حالة الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة انعدام الأمن والطمأنينة والتي تجتذ لها دلالات كثيرة في العديد

(1) شارل فيروم، ص 3: 784، د. عبد الجليل العرب والأتراك في إطار الدولة العثمانية. المجلة التاريخية المغربية العدد 17، يناير 1980 م فونز ص 91، 93.

(2) الجندرمة فرق تتولى المحافظة على الأمن والنظام في المدن والقرى وتصنف بطابع عسكري بحث بجهلها قهرا في تكدينها وسجّلها وظلمها وأمدانها من الجيش. انظر في ذلك رائد عمر قريش. تطوير نظام الشرطة في ليبيا، ص 36، فرانيسكو كور، ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني نصف حقبة النخيل. دار القرجاني. طرابلس ط 1/ 71 م ص 21 عبد المنير محمد عوض. الإدارة العثمانية في ولاية سوريا (1864/ 1914 م) دار المعارف بمصر ص 160.

من المصادر التاريخية لهذه الحقبة <sup>(1)</sup> فمن هذه الاضطرابات ما يكون مبعثه الجنود الأتراك أنفسهم <sup>(2)</sup> ومنها ما يكون مصدره الصعاليك والأوباش الهائمين في أرجاء الصحراء والذين لا هم لهم إلا انتهاز فرصة نشوب شغب أو حصول أى منازعات أو مشاحنات بين الجنود الأتراك على الحكم حتى يهاجمون المدن والقرى وينهبون ما تقع عليه أيديهم من أرواح وأعراض وممتلكات وأموال <sup>(3)</sup> كل هذه الأوضاع القاسية والظروف الجافية دفعت الليبيين في كثير من البلاد إلى الاعتماد على أنفسهم في حماية أرواحهم وأعراضهم وأموالهم من أى عبث عن طريق استخدام القوة المسلحة إذا استلزم الأمر <sup>(4)</sup>. لكن كل ذلك لا يدل على عدم وجود أجهزة للأمن خلال الحكم التركي للبلاد. فقد كانت أعباء الأمن ملقاة على عاتق الوالى يشبه إلى حد كبير مدير الأمن أو الحكمदार أو المراقب وكان يتبعه عدد من الضباط الذين يطلق عليهم لفظ «الأوضباشية» أو «السوباشية» <sup>(5)</sup> والذين اسندت إليهم وظيفة رئاسة مراكز ونقاط الشرطة الموجودة في البلاد والتي كانت تسمى في ذلك الحين «القلقات» <sup>(6)</sup> أما أعباء الأمن في القرى والأرياف والمناطق الصحراوية فكانت مسندة إلى حكام الأقاليم ضمن اعبائهم الادارية والمالية والعسكرية مستعينين في ذلك بمشائخ القبائل ورؤساء القبائل والعشائر الموجودة هناك.

وقد اعتمد الأتراك على اتباع يقومون بأعمال المباحث يعرفون «بالصاصين» وكانوا عادة ما يختارون من الليبيين من ذوى السمعة السيئة والمتصفين بالانحلال الخلقي من أصحاب السوابق ممن لهم دراية بالجريمة والمجرمين طبقاً للاسلوب المتبع في ابتلاء المجرم بمن هو أشد منه اجراماً اتقاء لشره وللقضاء عليه بأيسر السبل.

(1) شارل فيرو. الحوليات 2: 407، 525، 586، 622، 1: 210، 172، 211، 3: 784، مصطفى عبد الله بدير. المختار في مراجع تاريخ ليبيا. الدار العربية للكتاب 1975 م ليبيا تونس 3: 33، أحمد بيك الانصارى. للنهل العدد في تاريخ طرابلس الغرب. مكتبة الفرجاني طرابلس ص 209، 211، 253، 402.

(2) شارل فيرو. الحوليات 2: 420، 622، 784.

(3) شارل فيرو. الحوليات 2: 407، 586.

(4) شارل فيرو. الحوليات 1: 79، 2: 712.

(5) د. أحمد صديق الدجاني. ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي ط 1. ص 113 كوستا انزيريبيا. طرابلس من 1510 إلى 1850 م. ص 103. ص 103. م. 1969/ 1 م 103.

(6) ر.د. عمر قويدر. تطوير نظام الشرطة في ليبيا م. س. - ص 36.

### 3 - الشرطة في عهد الاستعمار الإيطالي :

تبعا للنمو السائدة في مطلع القرن التاسع عشر بين الدول الاستعمارية والمقاتلة بأن هناك مشاكل اقتصادية واسكانية لدى بعض الدول الأوروبية تحتم عليهم ضرورة إيجاد حل لها ولعل من طرق استعمار دولة أخرى صغيرة ونتيجة لضعف الامبراطورية العثمانية في ذلك الحين حتى سميت «بالرجل المريض» عقب انكسارها في معارك كثيرة. فلقد وضعت الأطماع الاستعمارية الإيطالية ورشحت الأراضي الليبية المقابلة لشواطئ بلادها لتكون خير مكان لحل مشاكلها الاقتصادية والبشرية المزمنة.

وبعد تحضير دام قرابة رفع قرن من الزمان تمكن الإيطاليون من إحتلال ليبيا سنة 1911 م بالرغم من المقاومة العنيفة والباسلة للشعب العربي الليبي والتي استمرت طوال فترة الإحتلال أى مدة تزيد عن ثلاثين عاما. وفي سبيل أن يحقق المستعمر مطالبه وضع خطة استعمارية متطرفة ولا إنسانية قرر فيها اثناء الشعب الليبي تماما وبالجمل وأحلال مستوطنين إيطاليين مكانهم بل وإصدار قراراً يقضى باعتبار ليبيا اقليما من الأقاليم الإيطالية <sup>(1)</sup>.

وتففيذ لتلك السياسة الفاشية كان لا بد أن تقيم السلطات الإيطالية لنفسها جهازا بوليسيا في مظهره عسكريا في حقيقته يتمكن من قمع وقهر وارهاب المواطنين الليبيين بما يحقق رغبة المحتل في اثناء المنصر الوطني وتشريدكم خارج البلاد <sup>(2)</sup> ليخلو لهم الجو فيما عدا بعض الليبيين المأجورين والخونة الذين أفلحت معهم الأجهزة الاستعمارية بتجنيدهم عن طريق الارهاب تارة وبالأغراء والوعود الزائفة تارة أخرى حتى ارتموا في احضانهم وتمادوا في تعاونهم معهم ضد بنى وطنهم مقابل حياة اللل والهوان تحت نير الاستعمار البغيض.

ويمكن أن نصف أجهزة الأمن الإيطالية في ليبيا خلال فترة الإحتلال الى ثلاث قوات رئيسية للشرطة حسب طبيعة الأعمال المناطة بها الواجبات الملقاة على أفراد هذه القوات.

(1) رائد عمر قنيدر - تطوير نظام الشرطة في ج. ع. ل. م. - ص 37.

(2) رائد عمر قنيدر - تطوير نظام الشرطة في م. م. - ص 36، رائد منصور أحمد عون دور القيادة في تطوير في ج.

ع ل م. م. - ص 35 رائد العربي الملكي - اعادة تنظيم مديرية أس سها في ج. ع. ل. م. - ص 4

وهذه المجموعات الثلاثة وأن تتحد في أهدافها وغاياتها المتمثلة في خدمة الدولة الإيطالية بما يحقق استقرارها واستمرارها على أراضي ليبيا العربية عن طريق القمع والإرهاب فإنها تختلف بواجباتها والأدوار المخولة لها وذلك على التفصيل التالي <sup>(1)</sup>.

أ - قوة الأمن الوطني.

ب - قوة حملة البنادق.

ج - قوة حرس الخزنة.

أولاً : قوات الأمن الوطني ، وهذه القوة في حقيقتها هي جزء لا يتجزأ من قوات الجيش الإيطالي ومهمتها الأساسية حفظ الأمن وصيانة النظام العام وحماية الأرواح والممتلكات ومنع الجريمة وقمعها وتنفيذ القوانين وأوامر السلطة العامة المتمثلة في مخططات هذا المستعمر والتي تتحقق غايته وأهدافه في ربط هذا البلد العربي بإيطاليا الفاشية. وكانت هذه القوات تنقسم على نفسها إلى ثلاثة أقسام بالنظر إلى واجباتها المناطة بها وهي :

1 - قوة عامة.

2 - قوة متحركة.

3 - قوة خاصة.

1 - القوة العامة : وهي الشرطة القائمة بالواجبات المتصلة بأعمال المراكز ونقاط

(1) راند عمر قريدر. تطوير نظام الشرطة في ليبيا. م. س - ص 37 وما بعدها. غير أننا وجدنا في تقرير لجنة التحقيق في المستعمرات الإيطالية السابقة عن ليبيا المرفق بمذكرة لعضوية لقرار مجلس الجامعة العربية بشأن ليبيا. مارس 1951 م. جامعة لندن العربية. الأمانة العامة الإدارة السياسية ص 17 ، للمذكرة ص 49؛ الباب السادس. فإن الشرطة في عهد المستعمر الإيطالي تنقسم إلى البوليس الإيطالي الأجنبي، والشرطة الملكية، والبوليس الليبي حيث قدرت أعدادها على النحو التالي :

قوات البوليس الأجنبي الإيطالي	1200 إيطالي	200 ليبيا.
الشرطة الملكية	514 إيطالي	1.032 ليبى.
البوليس الليبي	204 إيطالي	—
المجموع	1.918 إيطالي	1 232 ليبى

## الشرطة<sup>(1)</sup>.

2 - القوة المتحركة : وتختص هذه القوات بدعم الشرطة العاملة بمراكز الشرطة في حالات الطوارئ والاضطرابات وهي مسلحة تسليحا ثقيلًا ويتم اختيار عناصرها من أفضل العناصر ويدربون تدريبًا خاصًا وعنيفًا حتى يكونوا أقدر على أداء واجباتهم الوحشية. وكانت هذه القوة مقسمة إلى فرعين قطاع سريع يستدعى عند الحالات المفاجئة. أما القطاع المتحرك الثقيل فإن واجباته في فترات الطوارئ الأطول أمداً والأكثر عنفاً.

3 - الشرطة الخاصة : وقد تسمى أحياناً الشرطة الخصوصية بالنظر إلى الواجبات المسئوليات المتخصصة التي تسند إليها وتعمل هذه القوات في مجالات المرور والسلك الحديدية والحرس البلدى. وما إليها.

ثانياً : قوة حملة البنادق أو شرطة «الكارينيرى اريالى» :<sup>(2)</sup> وهذا النوع من الشرطة أيضاً جزءاً من الجيش الإيطالى بالرغم من تكليفه بواجبات تحصل بحفظ الأمن العام

---

(1) معطى عبد الله بهو. المختار في مراجع تاريخ ليبيا م. ص 3: 95 قلا عن تاريخ مروط تكليف فيكوسن كوسن الطولى. إشارة إلى وجود مراكز للشرطة في مصر وليبيا.

(2) شرطة الكارينيرى «أى للمسلمين بالكارينين البندقية القصيرة البسطة» احتلت هذه القوات في عهد فكتور إيمانويل الأول سنة 1814 م، ملك سردينيا في ذلك الوقت وكان الهدف من انشائها هو إقرار النظام وفرض سلطان القانون في المظاهرات الرهيبة.

ولما وصلت إيطاليا عسكت هذه القوات على كاتلة البلاد الإيطالية. يتكون الخلب أنزادها من أفضل جنود الجيش الإيطالى حتى كانت تعد هذه القوات من أفضل وحداته. وفي سنة 1861 م، أوشكت الدولة الإيطالية على نهاية خاصة فرفضت من شأنها في جميع المجالات وسلحتها بأحدث الأسلحة المتوفرة لديها حتى أصبحت عنصر أساسيا في حملات القوات المسلحة الإيطالية في الداخل والخارج. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن فإن العمليات التي تؤديها هذه القوات تتسم بطابع عسكري سواء في وقت السلم أو الحرب.

وقد اضطلعت بدور قسوى في كبح الحريات والفرج بالأهياء في شيايب السجون ونشر الدرع والارهاب بين المواطنين وسلب ونهب الأموال ونهب الأوسر واختصص بحيرات البلاد.

وكانت الحكومة تمددهم ملائكة منزلة لا ينطقون عن الهوى وقرلهم هو الفصل في قضايا الأعالى العرب حتى أن المحاكم لا تباشر قضية ولا يسمع المدعى العام من العرب شكوى ما لم تأليه عن طريق «الكارينيرى» وتضمد الحاكم تقاريره ولا تتقد له قرل ولا تدى عليها اعتراضا وكم من قتل أو سعى مؤيد لم يرى الحاكم إلا لتصدق قرل الذى جاءه في حقه للمحاكمة من طرف الكارينيرى

المفيد : محمد حسين محمود. الشرطة في إيطاليا. الأمن العام المصرية العدد 38 / 1967 م ص 118 - 120 ، محمد على الحداد الطرابلسى - حاصر طرابلس الغرب - نسخة مصورة بمكتبة جهاد الليبى بطرابلس 1. 70.

حيث أنه تنظيم عسكري يضم أفضل جنود الجيش الإيطالي ويكلف بالقيام بالعمليات العسكرية داخل البلاد وخارجها ويتولى أمن المنشآت والأسرار العسكرية ومتابعة المهندسين ومراقبة سلوك العسكريين ومعاونة السلطات العسكرية فى عمليات التمجة والتطوع . وهى تماثل الشرطة العسكرية فى وقتنا الحاضر ويشرف عليها وزير الحرية إشرافا عاما واسما وتتعاون مع وزارة الداخلية فى مهام حفظ الأمن وصيانة النظام<sup>(1)</sup>.

ثالثا : حرس الخزانة : وهذه القوة تتولى مسائل الأمن المتصلة بالاقتصاد والنواحي المالية وحماية الحدود من عمليات التهريب. وضبط التزيف والتزوير للعملة المتداولة أو التهريب من دفع الضرائب... وما إليها من واجبات وهى تقوم بما يماثل عمل حرس السواحل والحدود والجمارك والجوازات.

ومما تقدم نرى أن إيطاليا الفاشية قد استعملت جزءا من قواتها العسكرية للقيام بواجبات الشرطة وأنشأت بذلك جهازا بوليسيا رهيبا أوكل إليه اضفاء العنصر الوطنى اللبى وإحلال مواطنين ايطاليين محلهم وتوفير الأمن والحماية لهم بما يضمن لهم الاستفادة من خيرات هذا الوطن. وقد عانى شعبنا العربى اللبى الكثير من الويلات وفقد الكثير من ابتائه على أيدي هذه القوات الفاشية التى ما كانت تحرص على الأمن قدر حرصها على تنفيذ سياسة الاستعمار المدونية<sup>(2)</sup>.

#### 4 - الشرطة فى عهد الإدارة البريطانية :

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وخرج الحلفاء «بريطانيا - أمريكا - فرنسا» منتصرين على دول المحور «ألمانيا - إيطاليا - اليابان» دخلت جيوش الحلفاء ليبيا سنة 1942 م فسيطرت بريطانيا نفوذها على كل من برقة وطرابلس فى حين سيطرت القوات الفرنسية على الجزء الجنوبى الغربى من البلاد المعروف بمنطقة فزان.

ومنذ اللحظة الأولى لدخول القوات البريطانية واحتلالها لأقلبى برقة وطرابلس عمد القائد العام للجيش الثامن الجنرال «برنارد لومنتجرى» إلى إعادة تنظيم مرفق الأمن وتشكيل قوتين للشرطة فى كلا القطرين وقد أطلق على الأول اسم «قوة شرطة

(1) راجد : العربى للكي الامم م. م. ص 4.

(2) راجد : عصر قنبر م. م. ص 37.



برقة، وعلى الثانية «قوة شرطة طرابلس» وقد أصدر في برقة بهذا الخصوص اعلاناتين تحت رقم 4، 10 لسنة 1942 م<sup>(1)</sup> بتاريخ 11/11/1942 م وطبق هذين الاعلانيين أيضا على منطقة طرابلس بتاريخ 15/12/1942 م.

هذا ولقد صدرت عدة لوائح واعلانات أخرى عن الحاكمين العسكريين بالمنطقتين «طرابلس» وبرقة حتى وصلت في مجموعها إلى ثمانية اعلانات وسبه لوائح تعد هي الأساس في تنظيم جهاز الشرطة وتحديد واجباته بما يخدم مصلحة الإدارة العسكرية البريطانية<sup>(2)</sup>.

وفي الوقت الذي كانت الإدارة البريطانية تدير شؤون منطقتي طرابلس وبرقة عن طريق قوة الشرطة المحلية كانت الإدارة الفرنسية تدير الجزء الجنوبي الغربي من البلاد «فزان» وخلال سنوات الاحتلال لهذا الجزء لم تسد أمر المحافظة على النظام والأمن لغير القوة العسكرية اللهم إلا عدد بسيط من العملاء الوطنيين المتعاونين مع الاستعمار. بل ورطت هذا الاقليم إداريا وعسكريا بالإدارة الفرنسية في القطر الجزائري الشقيق الذي كانت تمتيره في ذلك الحين جزءا لا يتجزأ من الدولة الفرنسية<sup>(3)</sup>.

ومن ذلك نرى أن الاستعمارين البريطانيين والفرنسي لم يوجدوا أى جهاز منظم

- 
- (1) وتجدر الإشارة إلى مضمون ومحتوى الإعلان رقم 4/ 1942 م حيث حدد القائد العام للقوات البريطانية أهداف الشرطة في ليبيا في المادة التالية منه في أربعة بنود هي :
- أ - تنفيذ اعلاناته وغيرها من الأوامر والأنظمة الصادرة بمقتضى سلطته.
- ب - منع الجرائم وإظهارها وتفتيها والتفتيش على مرتكبيها.
- ج - حفظ النظام وصيانة الأمن للناس وضمان أموالهم.
- د - تنظيم حركة المرور.

كما نصت المادة السابعة منه على الواجبات التي يجب على رجل الشرطة أن يؤديها خدمة للإدارة العسكرية البريطانية. من بين هذه الواجبات الزام الناس بالمطاعة كاتبة الأوامر والأنظمة والقرارات التي تصدر من السلطات العسكرية. بل وأصلى للبريس فوق سلطات واسعة لله حق القبض والتفتيش دون أمر قضائي.

أما الإعلان رقم 10/ 1942 م فقد تضمن الجرائم التأديبية التي يمكن أن يرتكبها رجل الشرطة ضد النظام والمقويات التي يمكن ارتكابها بالتهتم عند ارتكابه والطرق التي يجب اتباعها عند المحاكمة العادية أو أمام مجلس التأديب والمراحل التي تمر بها القضية قبل أن يصبح الحكم نهائيا ومن ذلك ما جاء في المادة الأولى منه «أن كل مفوض شرطة أو ضابط صف منظم أو يشترك في تدبير فتنة أو يساعد أو يشجع عليها إذا ثبت ارتكابه أمام محكمة عسكرية عامة يكون عرضة للعقوبة بالاعلام أو بالسجن. وإذ - للملكى الامام «م. س» ص 5 - 8.

(2) راجد : المرعى الملكى ص 5

للشرطة في ليبيا. حيث سلكا نفس النهج الاستعماري الذي سبقه في الاستعانة ببعض العناصر التي كانت تتعاون وتخدم الاستعمار الإيطالي في مهمة حفظ الأمن. وكانوا يختارون من القبائل والعصبيات التي لها تأثير اجتماعي كبير دون مراعاة لعلم أو ثقافة أو أخلاق<sup>(2)</sup> مع الاحتفاظ بوظائف الأمن الرئيسية لضباط وجنود الاحتلال الذي كان يطبق قانون الأحكام العرفية العسكرية<sup>(3)</sup> هذا ولقد كانت أجهزة الأمن في الاقاليم الثلاثة تتباين في أمور كثيرة من حيث العدد والمدة والتجهيز والمعاملة والتدريب... إلخ مما أوجب فروقا كبيرة بقيت مؤثرة في جهاز الشرطة إلى وقت قريب.

## 5 - الشرطة في عهد الملكى :

بعد أن تمكنت البلاد من طرد الاستعمار عن أرض الوطن والحصول على الاستقلال في 17 أكتوبر 1951 م<sup>(4)</sup>.

ومنذ ذلك الحين ونظام الشرطة أخذ يتشكل ويتنظم وتحددت اختصاصاته تبعاً لنظام الحكم القائم. وقد مرت بلادنا في ذلك العهد بمرحلتين متميزتين لكل منها سماتها وميزاتها وتأثيراتها على كافة الأوضاع والأنظمة السياسية والاقتصادية

(1) راجد : منصور أحمد عود ص 37.

(2) راجد : صبر فهد ص 40.

(3) محمود المنهجي بشاره - قضية ليبيا - مكتبة النهضة المصرية 1951 م ص 182. تقرير لجنة التحقيق في المستعمرات الإيطالية عن ليبيا مكتبة الجهاد رقم 82، 960 - ج 252. حيث جاء فيه «نظم البوليس الطرابلسي على قرار برئيس المستعمرات الإيطالية. وبقي عدد بسيط من الشرطة الملكية. أما قوات البوليس الافريقي الإيطالي فوضعت في المعتقلات في وقت الاحتلال الإيطالي وشكلت قوات البوليس عن النظام الألى»

ضباط إيطاليون	32
مفتشون إيطاليون	47
الشرطة الملكية	150
ليبيون	1.492
المجموع	1.721

ويوجد ضمن القوات الليبية مفتشا واحدا «46» مساعد مفتش من الفتيين ومن الموظفين.

وقد بلغت تكاليف هذه القوات «225، 844» جنيه إجمالى في عام 47/ 46 م.

(4) الملقبنا بحركة الاستقلال على تلك الفترة لأنه تم فيها طرد للمستعمر الإيطالي والبريطاني عن أرض الوطن. ولأنه لا بد لاستقلالنا تماما حيث ان الاستعمار الإيطالي خرج من الباب ليود من النافذة في صورة قواعد عسكرية ومكاتب استشارية في كل مرفق تدعم هذا الاستعمار بقواعد أخرى للقوات الاستعمارية الأمريكية ولم يتجسد الاستقلال الحقيقي إلا في عهد ثورة الفاتح من سبتمبر المطبقة التي ما فتئت تسمى غلبت القواعد الاستعمارية حتى أجلتها في 28 مارس 11 يونيو من سنة 1970 م إلى عقب قيام الثورة بصفة لا تتجاوز سنة واحدة لم دعمتها بطرد بقايا الاستعمار الفاشستي من للستورطين الطليان في 7 أكتوبر من نفس السنة

والاجتماعية فى الدولة. فقد قامت الدولة فى البداية على أساس النظام الاتحادى الذى يضم تحته الاقاليم الثلاثة المكونة لنظام الولايات فى ليبيا إلا وهى ولاية طرابلس وولاية برقة وولاية فزان ويتم إدارة كل منها بصفة استقلالية، حيث كان لكل منها وال يعينه الملك ويتبعه فى إطار ولايته مجلسان أحدهما المجلس التشريعى، والآخر المجلس التنفيذى الذى يتكون من عدة نظار يتولون مهمة الحكم والإدارة فهناك مثلاً ناظر للتعليم وناظر للزراعة وناظر للعمل وناظر للداخلية وهذا الأخير كانت تتبعه قوة الشرطة فى الولاية التى يتولى إدارتها لخدمة النظام الحاكم بصفة استقلالية تامة عن قوى الشرطة فى الولايات الأخرى. واستمر الحال كذلك حتى أعلن فى مستهل عام 1963 م عن قيام الوحدة بين كافة ولايات المملكة حيث تم إلغاء نظام الولايات وأصبح يتم تسيير كافة أمور الدولة بصفة مركزية نوعاً ما. فكان لذلك كله تأثيراته على نظام الشرطة فى الدولة حسب المرحلتين اللتين وجدنا فيهما على التفصيل التالى :

**أولاً : الشرطة فى ظل النظام الاتحادى.**

**ثانياً : الشرطة فى ظل النظام الوحدة.**

**أولاً : الشرطة فى النظام الاتحادى :** تبعاً لتقسيم البلاد إلى ثلاث ولايات لكل منها استقلاليتها عن الأخرى من حيث إدارتها وتسيير دفة الحكم فيها فإنه قد تم إيجاد جهاز بوليس لكل ولاية، ففي ولاية طرابلس عرف «بقوة بوليس طرابلس»، وفى ولاية برقة عرف «بقوة دفاع برقة»، وفى ولاية فزان عرف «بقوة دفاع فزان». وقد استمرت هذه الفرق البوليسية تقوم بواجباتها الأمنية وفق الأسس والقواعد التى وضعها الاستعمار الإيطالى والبريطانى والفرنسى. لذلك فقد اختلفت مكونات كل نظام عن غيره من الأنظمة الأخرى من حيث عمليات التدريب والاعداد والتأهيل المنتسبى البوليس فى ذلك الحين إلى جانب الاختلاف فى الزى والاشارات والعشارات التى يحملها رجال البوليس والأسلح الذى يستخدمونه. هذا بالإضافة إلى الاختلاف فى القوانين واللوائح والتعليمات التى يتم بموجبها تسيير العمل الأمنى فكان لكل جهاز منها مسارها واسلوبها المتميز فى أداء واجباتها. ولبت الأمر وقف عند هذا الحد من الانقسام - إذن لهان الأمر - ولكننا وحدنا أن هناك أجهزة أخرى عديدة للبوليس

بالإضافة إلى ما تقدم تتمثل في البوليس الاتحادى والحرس الملكى والبوليس الإضافى وكان لكل منها نظامها وقانونها وواجباتها وقيادتها المستقلة.

فالبوليس الاتحادى <sup>(1)</sup> له اختصاص عام على كافة أرجاء المملكة وله مهام محددة تتمثل فى القيام بشئون المهاجرة ومراقبة الأجانب والمباحث الجنائية وشعبة الاستعلامات «أمن الدولة» ويتخذ مقره الرئيسى بعاصمة البلاد وله فروع فى المدن الهامة فى الدولة وحددت تبعيته نظرا لأهمية الدور الذى يقوم به برئاسة مجلس الوزراء.

كما أوجد لحراسة الملك وأسرته وحاشيته ومرافقته فى تنقلاته ولتولى خدمته فرق عرفت باسم «الحرس الملكى» يتبع الديوان الملكى وكان يتم اختيار عناصره من أفضل رجال البوليس ممن عرفوا بالولاء للملك والنظام الحاكم يضاف إليها فريق آخر من رجال البوليس عرفوا «بالبوليس الإضافى» <sup>(2)</sup> الذى أنيط به مهمة حراسة القواعد الأجنبية - الجامعة على أرض الوطن - والمرافق التابعة لها، وبهذا التعدد الذى فاق كل حد أصبحت هذه الأجهزة تتضارب فى تحركاتها وتتزاحم فى اختصاصاتها لعدم وجود وضوح فى الرؤيا فى أنظمتها وقواعد العمل بها من ناحية إضافة إلى ذلك كون أغلب منتسبيها من الضباط ومن الرتب الأخرى عناصر جاهلة أمية أو شبه أمية. قد استغل النظام هذه النقطة فى توجيه قوى البوليس بكافة تنظيماته وأجهزته إلى قمع أبناء الشعب وقهرهم خاصة تلك الفئة الوطنية المؤمنة التى تسعى للتعبير عن مطالب الجماهير فى التخلص من القواعد الاستعمارية ومن النظام الملكى الرجعى المميل. ولم يترك النظام وسيلة لإهدار آدمية المواطن العربى اللبى - إلا واستعملها - حماية للنظام القائم وتحقيقا لمصالح الاستعمار والرجعية.

ثانيا : الشرطة فى ظل النظام الوحىوى : بعد أن تم توحيد البلاد صوريا فى مطلع

(1) القانون رقم 3 لسنة 1961 م. الجريدة الرسمية للمملكة العربية المتحدة العدد الخامس الصادر بتاريخ 25 مارس 1961 م.

(2) الشرطة الإضافية عرفت عاميا «بوليس الحمرله» وذلك نسبة إلى القيمة التى كان يرتديها منتسبى هذه الفرقة وكان لونها أحمر رائد. منصور أحمد عون دور القيادة فى تطوير جهاز الشرطة فى ج. ع. ل. معهد الدراسات العليا ضباط الشرطة. القاهرة - مصر الدورة 26 لسنة 1975 م ص 39.

عام 1963 م، وإلغاء النظام الاتحادى الذى كان أساس تقسيم البلاد إلى ولايات. أدمجت كافة أجهزة البوليس التى كانت قائمة فى نظام واحد وأصدر أول قانون للبوليس تسرى أحكامه على جميع منتسبى البوليس فى ليبيا<sup>(1)</sup> واستبشر الجميع به خيراً ولكن عند التطبيق فرغ من محواه واضمح أنه عبارة عن دمج صورى ليس إلا حيث قسمت قوى البوليس إلى ثلاث وحدات كما كانت فى الماضى مع تغيير فى المسميات.

الأولى : فى منطقة طرابلس تعرف برئاسة قوة الأمن العام للمحافظات الغربية.

الثانية : فى منطقة برقة تعرف برئاسة قوة الأمن للمحافظات الشرقية.

الثالثة : فى منطقة فزان تعرف برئاسة قوة الأمن العام للمحافظات الجنوبية.

وتنطوى هذه القيادات البوليسية تحت لواء وزارة الداخلية وفق البناء التنظيمى المرفق<sup>(2)</sup>.

ونظراً لعدم ملاءمة القانون الجديد ووجود العديد من الثغرات به لم تقيد به قيادات البوليس. فصدر فى السنة التالية لصدوره قانون جديد معدل يحمل رقم 18 لسنة 1964 م، وقد استمر به حتى قيام ثورة الفاخ من سبتمبر العطيمة.

ويمكن استجلاء بعض أحكام هذا القانون وتلمس نزعته وما يتميز به عن القوانين السابقة فى البنود الآتية :

1 - إنه نص فى مادته الأولى على اعتبار قوة الأمن وقوة نظامية مسلحة تابعة لوزارة الداخلية، فى حين أن القوانين السابقة عتبرتها هيئة مدنية نظامية تابعة لوزارة الداخلية.

2 - أعيد منصب المدير العام لكل قوة أمن بعد إلغائه بموجب القانون السابق

(1) القانون رقم 33 لسنة 1952 م بشأن قوة البوليس ادمجت فيه هيئات البوليس الأربعة وهى بوليس طرابلس، قوة دفاع برقة، قوة دفاع فزان، وقوة البوليس الاتحادى فى حين بقيت فرق الحرس الملكى تتبع الديوان الملكى فى عملها والبوليس الاضافى تتبع القواعد الاستعمارية التى يتولى حراستها قائد الحرس الملكى الإمام. اعادوا تنظيم مديرية الأمن محافظة سبها فى ج.ع. ل معاهد الدراسات العليا لضباط الشرطة. القاهرة مصر الدورة 21 لسنة 1973 م ص 15

(2) انظر تفصيل ذلك فرس 84 من هذا الكتاب.

رقم 33 لسنة 1962 م، وبعد كل منهم مسئولاً أمام وزير الداخلية عن صيانة الأمن العام وشؤون المباحث الجنائية في المحافظات التي تدخل في دائرة اختصاصه.

3 - تم إيجاد مجلس أعلى لشؤون وزارة الداخلية وشكل من المدرسين العاملين لقوة الأمن في الإدارات والمحافظات تحت رئاسة الوكيل وفي حالة غيابه يتولى إدارة المجلس أعلى الأعضاء درجة. وتكون مهمة المجلس تنسيق الأعمال فيما يتعلق بأمن الدولة والمجرمين الدوليين وتوحيد وسائل التدريب والأسلحة والمهمات واعداد مشروع الميزانية الخاصة بقوة الأمن وغير ذلك من المسائل التي يرى وزير الداخلية عرضها على المجلس لابتداء الرأي فيها <sup>(1)</sup>.

وبالرغم من وضوح رسالة قوة الأمن واختصاصاتها إلا أنها انخرفت عن رسالتها الأساسية المتمثلة في المحافظة على الأمن ومكافحة الجريمة وقمعها الى التركيز على حماية النظام القائم بحيث كانت قوات البوليس تنكل بالقوة الوطنية وترهبها حتى أصبحت بحق يد الحاكم القوية الباطشة وعصاء الطويلة التي يهزها لإخافتهم ويسخرها للملاحقة أعداءه في كل مكان. ومن جراء ذلك حصلت العديد من المصادمات بين رجال البوليس والقوى الوطنية خاصة الطلبة والتنظيمات الشعبية التقدمية. وفي سنة 1953 م، عند توقيع المعاهدة الليبية البريطانية حصلت اصطدامات دامية بين الشعب وقوات البوليس <sup>(2)</sup> وفي سنة 1964 م، 1967 م، تعرض البوليس للمظاهرات الضخمة التي نظمت في كل من طرابلس وبنغازي مما نجم عنه قتل العشرات وإصابة المئات بالجروح والاصابات الخطيرة <sup>(3)</sup>.

ولكن هذا لا يعنى عدم وجود عناصر وطنية في قوى البوليس في العهد المباد فانهم كانوا يقاتلون الكثير حينما تحصل المصادمات مع الشعب ولكن ما استطاعوا فعل شئ خشية التعرض للمسئولية ولكن ظهرت مساهماتهم واضحة جلية في

(1) الرائد : المرعى للملكى الامام. م. س - ص 17، 18.

(2) سالم الصالحين المجرى. ليبيا حول الحركة الوطنية والنظام الملكى دراسات عمية العدد 12 لسنة 1969 م ص 39.

(3) سالم الصالحين المجرى م. س - ص 30، 37، ساسى حكيم. حقيقه ليبيا. مكتبة الانجلو المصرية ط 2 1970 م ص 173، 306، 307. جون رابت تاريخ ليبيا منذ زقنم الحصور. ترجم عبد الحفيظ الميار. وأحمد البازورى دار الفرجاني طرابلس ليبيا ط 1- 72 ص 210.

قيامهم بتوزيع المناشير المعادية للنظام الحاكم وتنادى بالتحرك من الاستعمار والرجعية فى أحداث 5 يونيو 1967 م، حتى يمكن لليبيا المشاركة فى المعركة القومية ضد العدو الصهيونى. بل وشاهدنا الاستجابة السريعة لنداء الثورة فى لحظاتها الأولى حين سلموا أسلحتهم وعتادهم ولم يقاوموا بل انهم قد اتحموا بها على عقيدة راسخة وإيمان وإيق لعلمهم بأن هذه الثورة أتت لتخليص الشعب العربى الليبي مما يعانيه من ظلم وعسف وجور<sup>(1)</sup>.

وكما كان النظام يخشى الشعب وتحركاته الوطنية والقومية فإنه يتخوف كثيراً من الجيش وانتفاضاته لذا فإنه قد ابقاء هزلاً فى عدده وعدته لا هدف لديه إلا إجراء الاستعراضات والبقاء فى الشكناك بعيداً عن الشعب لا إمكانيات بشرية لديه ولا سلاح متقدم يقويه.

وركز الاهتمام بقوى البوليس حيث كانت تدعم بالقوة البشرية والإمكانيات المادية التى حرم منها الجيش حتى أصبح من الصعب إجراء أى مقارنة بينهما ويمكن أن نشير إلى مسألتين فى مجال العدد البشرى والميزانية السنوية المالية المخصصة لكل منهما وإمكانيات التسليح على النحو التالى :

- ففي التعداد البشرى العام للجيش الليبي قبل الثورة كان لا يجاوز 6500 جندي، بينما بلغت قوات البوليس ضعف هذا العدد ولم يكن مألوفاً فيما يسمى بدولة ديمقراطية أن تكون قوة الشرطة أكبر من القوات العسكرية ويمكن رد ذلك إلى شكوك الملك وخوفه من الجيش نظراً لأن تكوينه جاء من قطاعات الشعب المريضة ولم يكن يخضع لسيطرة الملك مباشرة. فى حين أن قوات البوليس كانت تتكون من وحدات الأمن القومى وهى قوات شبه عسكرية<sup>(2)</sup>. متقلة أفضل تسليحاً من الجيش حيث كانت مزودة بالذبابات والصواريخ الموجهة ومدافع الهاون والمدافع المضادة للطائرات إلى غير ذلك من المعدات التى لا تمت بصلة إلى عمل البوليس<sup>(1)</sup>.

(1) راجد، عمر قنبر م. س - ص 41، 42 وراجد المرعى للملكى الامام م. س - ص 20.

(2) د. هنرى حبيب، ليبيا بين الماضى والحاضر ترجمة شاكرا ابراهيم منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان المطابع ط 1 لسنة 1981 م ص 43

- أما عن المخصصات المالية السنوية فيكفى أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر ميزانية سنة (65 - 66 م) و (67 - 68 م) لنرى الفارق الواضح في العناية والدعم بين القوات المسلحة وقوة البوليس.

أ - ففي سنة 65 - 66 م بلغت مخصصات الشرطة في الميزانية العامة للدولة مبلغ (13.769.000) مليون جنية ليبي في حين كانت مخصصات الجيش لنفس السنة (9.250.000) مليون جنية ليبي.

ب - وفي سنة 67 - 68 م بلغت مخصصات الشرطة (23.650.000) مليون جنية ليبي في حين كان مخصصات الجيش لنفس السنة (14.559.000) مليون جنية ليبي (٥).

وبالرغم من الامكانيات المتاحة من حيث القوة البشرية والتسليح والمخصصات المالية إضافة إلى الدعم اللامحدود من النظام الملكي المنهار إلا أن هذا الجهاز لم يستطيع استغلالها على الوجه الأمثل نظراً لعدم قدرة قيادة البوليس على التحرك السليم فكثرت الفوضى وكان التخطيط الإداري ضاراً أطنابه والأمية متفشية على مستوى منتسبي الجهاز كله ولذلك تتلمس بوضوح عيوب عديدة منها ما يتصل بالبناء التنظيمي ومنها ما يتصل بالقيادة البوليسية ووضيعتها يمكن أن نجملها فيما يلي :

- 1 - افتقار البناء التنظيمي إلى أجهزة متخصصة ومتفرغة لأعمال التخطيط والتنظيم والتوجيه والتنسيق على مستوى ديوان الوزارة مما يؤدي إلى اختلاف نظم وأساليب العمل البوليسية في كل منها كعدم وجود نظام موحد لعمل شئون الضباط في مختلف الإدارات العامة والحكومات في كافة أنحاء المملكة مما ترتب عنه عدم وجود أساس ثابت لخدمة ملفاتهم من حيث الشكل والبيانات وتوحيد دليل الملفات وتحديد أقدمية الضباط العاملين في البلاد بأسرها... إلخ
- 2 - عدم وجود أجهزة استشارية ورقابية لمعاونة الإدارة العليا بالوزارة كأجهزة التفتيش

---

(1) والد : منصور أحمد عون. دور القيادة في تطوير جهاز الشرطة في ح. ع. ل بحث مقدم للدورة 26 - 75 م. بمعهد الدراسات العليا بـضباط الشرطة بالقاهرة ص 42  
(2) والد : منصور أحمد عون م. س - ص 43.



العام والتنظيم والإدارة والشئون العامة وأجهزة الخدمة والتدريب على مستوى عام موحد.

3 - عدم اعتماد مبدأ التخصص فى مختلف الأعمال والمجالات الأمنية كوسيلة لخلق الكفاءة والخبرات فى أجهزة مركزية سواء على مستوى الوزارة أو مستوى رئاسة قوة الأمن فى أى جهة لتقديم خيراتها التى تخصصت فيها لكافة أجهزة الشرطة التى تنطوى تحتها إشرافها

4 - قيام بعض الأجهزة باختصاصات تخرج عن نطاق مهامها نظرا لعدم وضوح الاختصاصات من ناحية وللتضارب الحاصل فى التعليمات الشفوية والكتائية من ناحية أخرى.

5 - عدم الاتساق فى التقسيم الجغرافى الذى استخدمته قوى البوليس فى تقسيم الحكماء مع التقسيم الإدارى للدولة فى المجالات الأخرى <sup>(1)</sup>.

6 - بالرغم من ظهور مسحة من التكامل على البناء والتنظيمى الذى يبرز نوعا من الوحدة على الجهاز البوليسى إلا أن الواقع يظهر الاختلاف فى أمور كثيرة منها القيادة والتدريب وأساليب العمل واللوائح التنظيمية وكيفية معالجة الأمور التى تعرض أثناء العمل ... إلخ.

7 - الاعتماد فى اختيار منتسبى البوليس وترقيتهم على أساس قبلى حسب الولاء للنظام القائم دون اعتبار للأقدمية ولا الكفاية فى العمل ولا المستوى التعليمى.

8 - توجيه البوليس الى القيام بأعمال لا صلة لها بالمحافظة على الأمن مثل تزوير الانتخابات والاشتراك فى المسيرات المزيفة لتحقيق مآرب معينة باسم الشعب رغم أن فرق البوليس هى التى قامت بها مرتدبة الملابس المدنية.

9 - عدم إعارة أى اهتمام لإنشاء أى علاقات وثيقة بين منتسبى البوليس أو بين هؤلاء وجماعات الشعب اللبى بل وجه النظام هذا الجهاز المريب إلى القمع والتكبل مما سبب حقدا وكرامية لا حدود لها.

---

(1) مذكرة البناء التنظيمى لأجهزة الأمن بوزارة الداخلية «مقدمة من الإدارة العامة للتنظيم والإدارة» بدون تاريخ من 1 بتصرف، والله عمر قوتلو. م. س - ص 47.

هذه بوجه عام وبصفة أجمالية العميوب التي يمكن الإشارة إليها في البناء البوليسى فى العهد الملكى. فإنا ترى عل استمر وضع الشرطة كما هو عليه أو تم تطويره إلى أهداف وغايات جديدة وتزويده بإمكانيات وقدرات فعالة هذا ما سنمرض له حالا.

## 6 - الشرطة فى عهد الثورة :

حينما قامت ثورة الفاخ من سبتمبر العظيمة وجدت نظام الشرطة كغيره من أنظمة الدولة الأخرى يمانى من عدم التنظيم وسوء التخطيط وفساد الإدارة والانحراف عن غاياته وأهدافه.

وحيث أن مفهوم الثورة هو التغيير الجدى للواقع الموجود لقلع بذور الفساد والتعفن الملكى المنهار وإقامة صرح بناء جديد يتم فيه تلافى جميع جوانب النقص والقصور التى كانت فى النظام السابق. وقد سارت الثورة فى هذا المجال بمرفق الأمن على مرحلتين :

الأولى : تقوم على أساس إعادة تنظيم جهاز الشرطة وفقاً للأسس العلمية الإدارية الحديثة لتحديد مفهومها ومنطلقها الثورى الجديد باعتبار أن «الشرطة فى خدمة الشعب».

الثانية : تدعم جهود شرطة الثورة بالمساهمة الجماهيرية فى تحمل الأعباء والمسئوليات الأمنية «الأمن الشعبى، والأمن الذاتى».

### أولاً : مرحلة إعادة تنظيم الجهاز الشرطى :

نظراً لأهمية مرفق الأمن وحيويته بالنسبة للبلد فإن الثورة أولته اهتماماتها منذ اللحظة الأولى لانبلاجها حيث اسندت مهمة إدارة مرفق الأمن على مستوى الجمهورية كلها إلى أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة وكونت لجنة متخصصة للنظر فى تنظيم الشرطة بتاريخ 25 أكتوبر 69 م<sup>(1)</sup> وفق المفاهيم والمنطلقات الثورية الجديدة بحيث أوكل إلى اللجنة دراسة الأوضاع الإدارية والإرساء قواعد البناء التنظيمى الجديد بما يضمن تحديد الاختصاصات وتقسيم الأعمال والمسئوليات على النحو الذى يكفل دقة الإشراف، وحسن التوجيه، وسرعة الاداء وتبسيط الاجراءات بما يخدم صالح المواطنين.

وقد عكفت اللجنة على مهمتها بكل صبر وإخلاص وتفانى مستهدية فى عملها

(1) رائد عمر قنبر الشرطة فى ليبيا م.م. ص 49

باحثت القواعد العلمية فى المجالات الشرطية والادارية مع تطوير هذه القواعد وفق الأوضاع الادارية والاجتماعية التى تتمشى مع ظروف بلادنا وامكانياتها وقدراتها البشرية والمادية وتقسيماتها الجغرافية قدر الامكان وقد توصلت اللجنة الى وضع بناء تنظيمى جديد لجهاز الأمن فى ج. ع. ل يقوم على المبادئ والأسس التالية :

أ - توحيد القيادة التى تمثلت فى السلطة العليا فى وزارة الداخلية وذلك توحيدا للاشراف والتوجيه والتنسيق والمراقبة.

ب - انشاء اجهزة متخصصة ومتفرعة لأعمال التخطيط والتنظيم والتجهيز وذلك لخدمة الاجهزة التنفيذية بمراقبات الأمن على مستوى الجمهورية كلها.

ج - الأخذ بمبدأ التقسيم النوعى والتخصصى للعمل عند تحديد الأشراف.

د - الأخذ بمبدأ مركزية التخطيط واللامركزية فى التنفيذ بالنسبة لأعمال الشرطة المتخصصة كالجوازات والسجون وشئون الأمن وغيرها. فقد روعى أن تعمل على أساس مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ.

هـ - تقسيم الجمهورية العربية الليبية إلى ثلاث عشرة وحدة إدارية متمشية مع التقسيم الادارى للدولة وتحقيق متطلبات الأمن بالبلاد. واطلق على كل منها اسم «مراقبة أمن»<sup>(1)</sup> وقد انطلقت جميع الادارات والمراقبات تعمل كل فى اداء واجباتها الجديدة بكل اندفاع وحيوية مما وفر للمواطن الطمأنينة والاستقرار كما لم يشعر بها من قبل.

وقد استطاعت الشرطة أن تقف على قدميها ثانية لاداء مهامها الإنسانية التى لا يتصور الاستغناء عنها طالما وجدت حضارة تقوم على مجتمع واعى ودولة قائمة.

وقد لقيت الشرطة رعاية وعناية تامة فى عهد الثورة وقيادتها الحكيمة وبالاخص فى الفترة التى تولى فيها الرائد الخويلدى الحميدى مسئولية تسيير مرفق الأمن والشرطة.

تمثلت فى البنود التالية:

(1) البناء التنظيمى لاجهزة الأمن بوزارة الداخلية «مذكرات» (م. م) ص 2.

٢ - توفير الإمكانيات المادية اللازمة لاداء العمل الشرطى من اسلحة ومعدات واليات ومهمات مختلفة ومبان ومقار مناسبة.

ب - بعد القضاء النهائى على النظام البوليسى الرهيب الذى كان متسلطا على الشعب وقواه الوطنية تحقيقا لمصالح اسباده المستعمرين والحكام العملاء الرجعيين فإنه قد أعيد تنظيم الشرطة فى عهد الثورة لخدمة الشعب ولصون أمنه واستقراره وقد توافرت له جميع امكانيات العطاء المختلفة فى هذا الميدان خاصة بعدما منحت الشرطة ثقة الشعب والقيادة فى عناصرها الجديدة وأهدافها وغاياتها ومنطلقاتها الإنسانية الرائدة كل ذلك جعل جميع وحداتها تسعى جاهدة للقيام بواجباتها الأمنية بكل حرية فى حدود مكناتها القانونية وفى اطار مهامها الجديدة. فهذه الثقة التامة فى جهاز الشرطة والاحساس بضرورته وأهمية الدور الذى يقوم به تتطلب منح جميع الصلاحيات والوسائل الكفيلة بتحقيق العديد من النجاحات فى مجالات الأمن والشرطة.

ج - تم تدعيم جهاز الشرطة على مدى السنوات الأولى من عمر الثورة باعداد هائلة من الضباط الشبان الملتزمين ثوريا والمؤهلين بفكر الثورة قولاً وعملاً الذين استطاعوا أن يعيدوا لمرفق الأمن أهميته حتى استطاع أن يؤدى دوره كاملاً غير منقوص بما لديهم من امكانيات البذل والعطاء فى هذا الميدان الحيوى الهام تعليمياً وثقافة وخبرة خاصة تلك الدفعات من خريجي كلية الحقوق<sup>(١)</sup> وخريجي كلية الشرطة وقد اعتمد مبدأ تدعيم الجهاز وتطعيمه باستمرار بإنشاء كلية الشرطة فى بلادنا لضمان تخريج اعداد مناسبة من الضباط الاكفاء والمؤهلين لقيادة كفاية مرافق ووحدات الأمن فى الدولة بعد اعدادهم اعداداً جيداً وفق الأسس والمنطلقات الجديدة لمرفق الأمن والشرطة.

د - اصدر العديد من القرارات التنظيمية لكافة وحدات الشرطة بما يتمشى والأهداف المتوخاة منها<sup>(٢)</sup> توجت باصدار القانون رقم 6 لسنة 72 م، والقوانين

(١) د هري حبيب. ليبيا بين الماضي والحاضر - ترجمة شاكور ابراهيم منشورات للنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلام والمطابع ط 1 - 1981 م ص 44.

(2) رائد عمر قهدير تطوير نظام الشرطة فى ليبيا ص ٥٠ م. ص 68.

المعدلة له والذي جسد وحده جهاز الشرطة في الدولة الليبية لأول مرة وتلافى العيوب التي كانت في القوانين التي سبقتها وحقق العديد من النتائج من أهمها.

- تغيير مسمى البوليس بالشرطة نحيينا بهذه التسمية العربية واضفاء الصفة المدنية على الجهاز مع احتفاظه بروح الضبطية والنظام.

- ضمان حقوق العاملين.

- تحديد المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتق رجال الشرطة.

- الأخذ بنظام الحوافز عن طريق العلاوات والمكافآت والترقيات التشجيعية على اختلاف أنواعها.

- التثقيف والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية بما يمنع التضارب ويحقق مصلحة الوطن والمواطن.

ومن ذلك نرى أن إعادة تنظيم مرفق الأمن في ج. ع. ل بعد قيام الثورة مباشرة خطوة إيجابية تطلبتها طبيعة المرحلة ومصصلحة الوطن وضرورات الأمن القومي عما كان عليه مرفق الأمن بالماضي ولخلق شرطة جديدة تتحمل مسؤوليات وإمضاء المحافظة على الأمن في عهد الثورة وتحمي المكاسب الثورية والقيم الاجتماعية كما لا نبالغ إن قلنا أن أجهزة الأمن لم تعرف التنظيم الإداري التي توضح الأخطاء العلمية والعملية للتنظيم السابق<sup>(1)</sup>.

وبالرغم مما تقدم فإنه يمكن أن نجد بعض المأخذ التي تمتدح هذا التنظيم الجديد نجملها فيما يأتي :

1 - يلاحظ على البناء التنظيمي الجديد التعدد والتضخم والمبالغة في انشاء العديد من الإدارات العامة والإدارة الفرعية والأقسام والوحدات الإدارية الأخرى على نسق النظام الشرطي في مصر مما أدى إلى الاحتياج إلى أعداد هائلة من القوة البشرية من كافة الرتب للعمل بهذه الوحدات الإدارية على اختلاف أنواعها وأن كان مثل هذا النظام يجد مبررات تطبيقه في مصر في توفر القوة البشرية من ناحية وعراقلة النظام الشرطي من ناحية أخرى فإننا لا نرى داعيا لذلك فيكفي

(1) د.د. عمر قنبر. تطوير نظام الشرطة في ليبيا م. س. ص 68.

الاستعانة بعدد من الادارات المتخصصة للتنظيم والتخطيط والمتابعة مع التركيز على الأعمال الشرطة الميدانية في مراقبة الأمن لتستوعب أغلب أفراد القوة بما يعود على الأمن والبلاد والمجتمع بالخير العميم.

2 - إن مقصد الثورة من إعادة تنظيم جهاز الشرطة هو خدمة الجماهير وتبسيط الاجراءات وتسهيلها والذي يلاحظ أن تعدد الإدارات وتعقيد الإجراءات حتم ضرورة مرور أى معاملة للجمهور على عدة جهات وهذا يستغرق جهدا ووقتا يؤثر على أجهزة الأمن والمواطنين على السواء.

3 - بالرغم من تطهير جهاز الشرطة من بعض العناصر الغير صالحة للعمل الشرطى نظرا لتفشى الأمية بينها إلا أننا نلاحظ أنه حتى الآن لا يزال العديد من هذه النوعيات الغير منتجة على رأس هذا الجهاز مما سبب عرقلة فى أداء الأعمال، ونحن لا نجد مبررا لهذه المهادنة خاصة بعدما توفرت أعداد هائلة من شباب الثورة المتعلم والمؤهل والملتزم والذي اكتسب خبرة لا يستهان بها فى عهد الثورة<sup>(1)</sup>.

وقد تكون هذه الشغرات وغيرها هى التى استدعت إجراء تعديلات فى كيان التنظيم الادارى فى جهاز الشرطة حيث تم دمج أجهزة الأمن والقضاء والنيابة فى جهاز واحد عرف باسم «أمانة اللجنة الشعبية العامة للمدلى» وعلى انقاض مراقبات الأمن تم انشاء «امانات اللجان الشعبية النوعية للمدلى بالبلديات» يتم اختيارهم من المؤتمرات الشعبية ليتولوا تنفيذ السياسة التى تقرها الجماهير فى مجال الشرطة والأمن، كل فى نطاق أمانته - على أن يتم التنسيق والتعاون بين كافة هذه اللجان الشعبية للمدلى عن طريق ديوان الامانة بطرابلس الذى يمثل أداة استشارية ونية أكثر منها سلطة رئاسية كما هو الحال عليه فى كافة التنظيمات الوزارية المعتمدة فى العالم فى الأنظمة التقليدية.

(1) نحن لا نختص التهميم على أحد بقدر ما نسى إلى صالح الجهاز والمجتمع فى أداء العمل والمسؤوليات الأمنية. ويمكن أن يتم الاستثناء عن هذه العناصر بالأحالة إلى القضاء أو الخدمة المدنية والاستفادة منهم فى مجالات أخرى كالأشراف على الأسواق والمشاريع العامة والمشاريع الزراعية أو قيادة فرق الأمن الشعبى ونحش اللد كل بما يستدعيه مع ضرورة تكريم هؤلاء واستمرارية عملهم نظير عملهم السابق من ناحية باعتبارهم مواطنين لبنين من ناحية أخرى.

## ثانياً : مرحلة تدعيم جهود الشرطة بالمساهمة الجماهيرية :

لم تكتف الثورة بمجهوداتها في إعادة تنظيم الشرطة وتطويرها في كافة المجالات البشرية وامكانياتها المادية واساليبها العلمية الفنية حتى أصبحت بحق تجسد المبدأ القائل بأن «الشرطة في خدمة الشعب» وحظيت برضا الجماهير التي عبرت عن ذلك أكثر من مرة في مؤتمراتها الشعبية الأساسية وتوجت ذلك بقرارها العظيم في مؤتمر الشعب العام الذي قضى بضرورة دعم الشرطة بكافة الامكانيات التي تحتاجها اقتناعاً بدورها الهام وتقديراً لجهود متسيبها المتواصلة والمخلصة في خدمة الوطن والثورة.

لم تكتف بذلك كله بل أنها أحست بالمسئولية الكبرى الملقاة على عاتق الشرطة خاصة بعد ما تولت القيام بالوظيفة الاجتماعية اضافة إلى الوظائف التقليديةتين «الادارية والقضائية» والتي تختم عليها التدخل في العديد من الامور حتى لا نكاد نجد عملاً إلا والشرطة لها فيه أصبع أو عين أو أذن تعمل وترى وتسمع خدمة للشعب والثورة في حياة الوطن والمواطن.

وتقديراً من الثورة للشرطة وتدعيماً لها حثت الجماهير على التعاون مع الشرطة وموازنتها بكل ما تملك من إمكانيات وقدرات سواء بالمشاركة في القيام بأعمال الحراسة الليلية في المنشآت الاقتصادية والمرافق العامة «الأمن الذاتي» أو بالانطواء تحت لواء الأمن الشعبي في المحلات والأحياء السكنية (1).

هذا بالإضافة إلى التعاون مع الشرطة في أمور كبرى كثيرة.

- كالتبليغ عن الجرائم عند وقوعها والأدلاء بأى معلومات تفيد التحقيق مهما كانت بسيطة في نظر المواطن (2).

- القبض على المجرم المتلبس بجناية أو جنحة إذا أمكن ذلك وتسليمه إلى أقرب مركز للشرطة أو رجل من رجال السلطة العامة.

- الإدلاء بالشهادة أمام المحقق في مركز الشرطة أو النيابة أو أمام المحكمة.

---

(1) ألزمت التبرش لهذا الموضع في الفصل السادس «المساهمة الجماهيرية في تحمل التبعات الأمنية الجزء الخاص بالشرطة الليلية - لمبحث الثالث ص 173.

(2) مساهمة الجماهير في مكافحة الجريمة. مجلة الأمن الرضى. الجرائر العدد 14 لسنة 1980 م ص 2 نقلاً عن مجلة الدفاع الاجتماعى.



- معاونة رجال الشرطة فى عمليات القبض متى ما طلبوا منه ذلك.
- الالتزام باحترام القواسم واللوائح والقرارات ومساعدة رجال الشرطة فى ضمان تطبيقها ومراعاتها.
- ونظرا لحداثة التجربة وجدتها حيث أنها لم تتجاوز فترة تطبيقها سنين معدودة فأتنا نحب أن ننوه إلى بعض الملاحظات التى لسنها عن قرب نجلها فيما يلى :
- جنوح العديد من أمانات اللجان الشعبية للعدل بالبلديات نحو الاستقلالية التامة عن ديوان الأمانة وعدم احترامها للقرارات والتعليمات التنظيمية التى تصدرها بل وفى غالب الأحوال تمتنع عن تنفيذها.
- توزيع أغلب المخصصات المالية للأمانة على امانات اللجان الشعبية للعدل بالبلديات مما خلق ضعفا فى قدرات ديوان الأمانة على توفير احتياجاتها من السيارات والمعدات الفنية وصيانة المبانى وترميمها.
- الرغبة التامة لدى امانات اللجان النوعية للعدل فى تغيير نظم واساليب العمل الشرطى وتطويره دون اعطاء أى اهتمام لبحث وتحميص ما سبق العمل به للاستفادة منه فى الوصول للأحسن والأفضل أو على الأقل الاسترشاد به باعتبارها تجارب امنية عايشتها اجهزتنا الأمنية.
- قصر تصعيد أسماء اللجان الشعبية للعدل بالبلديات على مواطنين من خارج جهاز الأمن والقضاء والنيابة جعل هذه المسئولية الكبرى قد تسند لاشخاص غير اكفاء مما جعلهم يرتكبون فى تسيير الأعمال الأمنية والقضائية بما فيه أضرار لمصالح المواطنين وتدمير للاجهزة الأمنية القائمة حيث تبقى حائرة بين القرارات والتعليمات الغير مدروسة والمتناقضة والمتعددة ونحن إذ نوضح هذه الملاحظات التى أترنا ذكرها هنا من وجه نظر شخصية فأتنا نحب أن نؤكد أن تجربة اللجان الشعبية النوعية للأمن قد حققت فى الفترة الأخيرة نتائج باهرة حيث أنه قد تم تلافى العديد من الاخطاء. ونأمل أن يكون الوضع أفضل مستقبلا بما يحقق الأمن ويعم الطمأنينة والاستقرار فى ربوع جماهيرتنا الحبيبة.



## الفصل الرابع



طبيعة العمل الشرطى وأنواعه



## المبحث الأول

### طبيعة العمل الشرطى فى النظم الإسلامية

ذكرنا فيما تقدم لمحة تاريخية عن نشأة نظام الشرطة وتطوره عبر المراحل التاريخية التى مرَّ بها باعتباره أحد الأجهزة التى برزت من ضمن المكونات الإدارية للدولة الإسلامية منذ انبعاثها الأول فى المدينة المنورة وتكوينه لتنظيم الدواوين الذى يمثل بحق المحور الأساس للإدارة الإسلامية بالمعنى الحديث<sup>(1)</sup>.

وقد كان ذلك سرداً تاريخياً أقتضاه ما رأنا بالأطوار والمراحل التى سبق ذكرها ونود فى هذا المبحث عرض الموضوع عمودياً لسير غوره وتفحص كنهه لمعرفة طبيعة الأعمال التى يقوم بها صاحب الشرطة وأعواله «ديوان الشرطة» وبالتحديد بيان الواجبات والمسئوليات المناطة بهذا المرفق الهام فى الدولة الإسلامية.

### الإسلام والعمل الشرطى :

أحس الإنسان منذ ظهوره على وجه البسيطة بأهمية الأمن وبضروره لانتظام الحياة وأطرافها.

فالتمس ذلك فى إطار مجتمعه الصغير داخل الأسرة والعشيرة والقبيلة حيث كان رب الأسرة أو العشيرة أو القبيلة فى المجتمعات الأولى يضطلع بمسئولية الحفاظ على الأمن فى نطاق سيطرته على المناطق والأفراد التابعين له<sup>(2)</sup>.

وكان كل منهم يجد فى الاحترام والتقدير الذى يكتنه له مجتمعه الصغير هذا ما يجعل النظام الذى يقرره يلقى ترحيباً أو استحساناً من الجماعة التى يفرض عليها بل

(1) على بن منصور - نظم الحكم والأطراف ص 351.

صحيح مكينى - القفرون الأدرى فى ج. ع. ل. مسخرات مطبوعة على امتداد كلية الحقوق 74/ 73 م ص 45.

(2) جيمس كريبس - نظم الشرطة فى العالم - ترجمة عبد كمال الحيدى - القاهرة ط 1 1969 م - ص 27 - عبد القادر عودة - التشريع الجالى الإسلامى مقارناً بالقانون الوضعى - دار الفرائد للطبع والنشر القاهرة - ج 1، 14، 15.

ويجد التزاما حقيقيا به وكل من يخالفه يلقي استنكارا عاما من الجماعة التي يعيش فيها على اختلاف بنياتها.

ومع تنقل الافراد والجماعات طلبا للعيش أو للتجارة أو هربا من جماعة بشرية أخرى تطاردها نشأت التحالفات وتكونت التجمعات في المدن والقرى ومنها تكونت الدول التي تمثل أهداف وغايات ومنطلقات واحدة تفرض ضرورة وجود مجموعة متخصصة تتولى مشولة المحافظة على الأمن والنظام<sup>(1)</sup> وتعمل على تطبيق القوانين والقرارات والأوامر والتعليمات التي تصدرها السلطات الحاكمة بما يضمن استقرار البلاد وهدوءها ليتصرف الناس إلى معاشهم والدولة إلى القيام بواجباتها الأخرى في الاهتمام برء الاعتداءات الخارجية والاستعداد لها وبناء مكوناتها المختلفة وإنشاء حضارة انسانية راقية.

وتشهد صحائف التاريخ أن العمل لا يثمر والحضارة لا تزدهر والرخاء لا يسود إلا في ظلال الاستقرار وأنه لا استقرار بغير أمن ورجال الشرطة هم الذين يقع على كاهلهم عبء الأمن العام في جميع الدول المتحضرة قديما وحديثا<sup>(2)</sup> ولما كان الأمن عنصرا ضروريا للإنسان في هذه الحياة حتى يتقدم العمران يوما بعد يوم وحتى تيسر الخلافة في الأرض فيسمى الإنسان في جميع جوانب الحياة لبيدع ونتيج ويخترع كما أراد الله له أن يكون. تكفلت جميع الدعوات الإنسانية الراقية سواء منها ما كانت دعوات من السماء أو دعوات المصلحين من الناس بمحاربة الفساد والتعطيل والتعويق ورفعت كل هذا من طريق الإنسان حتى تزدهر الحياة وتأنس بمن فيها وما فيها من مخلوقات وحتى تتحرك الأرض حركتها المثمرة.

ولما كان الإسلام هو الرسالة الخاتمة لكل الرسالات السماوية، وهو الدعوه العامة

---

(1) د. والف لتون، شجرة الحضارة - ترجمة د. أحمد فخرى - المكتبة الانجلو المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكن  
1. 205. عندما ظهرت للندن أصبح من الضروري ليهاد نظم جديده لحفظ الأمن والنظام تقوم على أسس رسمية لقهر  
والإملاء الخارجيين على نظام المجتمع. وقد عرفت في وقت مكر جفا من التاريخ قوى البوليس وسكينة البوليس في صور  
لا تختلف عن صورها التي ما زالت عليها حتى الآن.

(2) ذكرها محي الدين - كلمة اتهاها بمناسبة صدور أول عدد من مجلة الأمن العام المصرية موجهة للشرطة العربية في  
جمهورية مصر العدد 1 أبريل 1958 م ص 3



للناس كافة. هو الصالح للتطبيق في كل زمان وكل مكان، فانه أولى الأمن في المجتمع الانساني غاية فائقة، ولا اعدو الصواب أن ذهبت إلى القول بأن كل تعاليم الإسلام تهدف نحو غاية واحدة وهي تحقيق معنى عبودية الإنسان الخالصة لله سبحانه وتعالى وهذه العبودية هي منطلق الأمن الحقيقي لا من الناس لان الإنسان الذى يخشى ربه سرا وعلانية يلتزم بما كتبه الله عليه لا يمكن أن يحدث بالأرض فسادا أو يعيش فى المجتمع ألما مجرما، فهو قد وجد بين نفسه وعوامل الإنحراف سياجا متينا من المبادئ والتعاليم والقيم الخالدة. أن الإسلام فى معالجته لموضوع الأمن ركز اهتمامه على الفرد المسلم حيث ربه ونشأ على أخلاق الإسلام ومبادئه الفاضلة المتمثلة فى حثه على القيام بأمر دينه من اعتراف بوحديات الله وتلقيته تعاليم الإسلام عن نبيه الكريم محمد ﷺ واقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا<sup>(1)</sup>.

اضافة إلى تحليله بالصفات والمبادئ والمثل التى يجب أن يتحلى بها الإنسان المسلم فى هذه الدنيا وبما ينفع به نفسه فى دنياه وآخره بحيث يلتزم بالأوامر والنواهى العديدة<sup>(2)</sup> والمتكررة التى وردت فى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ويمتدع عن كل ما من شأنه الإخلال أو المساس بأمن المجتمع إعمالا للحديث النبوى الشريف : **«لا ضرر ولا ضرار»**<sup>(3)</sup>.

وكما اهتم الإسلام بالفرد عنى أيضا بالجماعة الإسلامية وكان حريصا على أن تكون متآلفة متحاببة متعاونة على الخير حائاة الجميع عناصرها على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مقدمين العون لكل من اراد خيرا بالجماعة وأخذين بشدة كل من أراد أن يمس هذه الجماعة بشر أو يخل بالمبادئ والقيم الإسلامية التى تحرس عليها

(2) النورى - من الأربعين النبوية - دار القرآن الكريم ص 35.

(2) د. أحمد المجدوب، مظاهر اهتمام الشريعة الإسلامية بالظاهرة الإجرامية مجلة الشرطة تصدر عن وزارة الداخلية - الامارات العربية المتحدة. المجلد 123 مارس 1981 م ص 1918 وفى هذا المعنى يقول : «زعمت الشريعة الإسلامية بالمعبد من الأوامر والنواهى التى تهدف إلى تحقيق المجتمع الفاضل وتكوين للوطن الصالح الذى يعرف ماله من حقوق وما عليه من التزامات ويميز بين الخير والشر فيلتزم بالأول ويتصك به ويصعد عن الثانى ويكرمه.

والتي توفر للمجتمع الطمأنينة والهدوء والسلام.

ولذلك فإن كل اخافة للمسلمين واختلال لأمنهم والعدوان على أموالهم ودمائهم وسلبتهم والتهمرد على أوامر الله ورسوله وتعطيلها من الجرائم التي تستحق أشد العقوبات<sup>(1)</sup>.

ولأن الإسلام دين الفطرة ودين الواقع المعاش لم يقتصر في حماية الأمن وتحقيقه على الوازع الداخلي الذي أثمرته التعاليم والفرائض وإنما اضاف إليه الوازع الخارجي المتمثل في العقوبات الصارمة التي توقع على العابثين المستهترين وليس هنا مجال التفصيل لكل ما جاء به الاسلام من مبادئ تحمي الحياة وتوفر الأمن، وكفى الاشارة إلى أن الإسلام اعتبر الاعتداء على فرد واحد اعتداء على المجتمع كله. وفي ذلك دلالة على جسامه الاعتداء وعلى تكامل الأمة كلها لمقاومة المفسدين.

وليس أدل على ذلك من أن الله تعالى يقول : ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾<sup>(2)</sup>.

والعدل لا بد منه على طريق الإنسان بساند الأمن يتضمنان معه حتى لا يكون على طريق الحياة أمام الإنسان ظلم يعرفه سير القافلة وفي ذلك يقول الله تعالى : ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا﴾<sup>(3)</sup>.

وقد فرض الإسلام العقوبات المناسبة للمخالفات كل حسب ما اقترف من جرم وتبعا لما جنت يده من رذيلة بدعا من التوجيه والتوعية والتأنيب إلى الحبس على اختلاف مدده ويصل في أقصى حالاته إلى اقامة حد الجلد والقطع أو القتل والصلب حاسما بذلك طرق المفساد وسادا لاوبواب الإجرام والانحراف.

وحتى يضمن التطبيق العادل والسليم لهذه العقوبات على من وجبت عليه شرعا

(1) محمد حرة دروزة - الدستور القرآني في شرع الحياة - دار احياء الكتب العربية ص 223.

(2) المائدة الآية 35.

(3) المائدة الآية 48.

دون ظلم أو تجاوز فلقد أوجد في إطار مكونات الدولة الإسلامية أجهزة متعددة منها أجهزة أمنية تتولى المحافظة على الأمن والنظام العام وتتنج المجرمين والمنحرفين والمشاغبين وتقوم بضغطهم والتحقق معهم بأساليب وطرق مختلفة فمن ثبت عليه شيئا يحال الى أجهزة قضائية أخرى متخصصة في الحكم بمقتضى الشريعة الإسلامية يضاف إلى هذا وجود جهاز للقضاء العالى أو مما يعرف بقضاء المظالم ويشبه إلى حد كبير دوائر القضاء الادارى للنظر فى جرائم ومخالفات الأمراء والولاة وعليه القوم.

أما المسائل الصغيرة والمخالفات اليومية فى مجال الآداب والأخلاق والقيم العامة للمجتمع والمخالفات الاقتصادية فلقد أوجد لها جهاز الحسبة ليتولى تقيوم الناس وحشمهم بأساليب متعددة إلى اتباع طريق الإسلام القويم والبعد عن الاضرار بالجماعة الإسلامية فى أى مضممار<sup>(1)</sup>.

وهذه الأجهزة مجمعة كانت تعاون الإمام فى إيجاد سبل الاستقرار والطمأنينة التى سعى الإسلام إلى تحقيقها باستمرار فى مبادئه وتطبيقاته العملية على سائر الدوام.

وخلاصة القول فإن الإسلام أقام المجتمع الإنسانى على أسس من الترابط الوثيق الذى جعل منه بنيانا مرصوصا أو جسدا واحدا ومن شأن هذا المجتمع المتكامل المتعاون على الخير والبر والمعروف أن تسوده حياة الطمأنينة ولا يعرف الخوف إلى أحد من أفراده سيلا.

ومع ما فرضه هذا الدين القويم من عقوبات لمن يعتدى ويفسد فى الأرض أعطى لأهل الذكر والاختصاص حق الاجتهاد، والبحث فى اتخاذ النجج الوسائل لمقاومة الاجرام والمجرمين ومن ثم بحث العلماء قديما وحديثا فيما يحقق المصلحة العامة وفيما يد فزائع الفساد وغير ذلك من الأمور التى تلور فى نطاق كفالة الأمن الذى هو عصب الحياة وعمودها الفقرى وأساس الابتكار والتطور الحضارى.

(1) نظر الفصل التاسع بباحته الثلاثة التى توضح هذه الأجهزة. ونسلى فكرة عن ارتباطها بجهاز الشرطة ص 235 وما بعدها.

## طبيعة عمل الشرطي وأهميته :

إن الإنسان مدني بطبعه وتطبعه يسمى إلى الجماعة الإنسانية وإنما وجدت ليكون ضمن أفرادها تحقيقاً لغزيرته الاجتماعية التي تدفعه إلى العيش في كيان المجتمع وبالتالي لا يتصور أن يكون خارجة. وينجم عن هذا الحاجة إلى تبادل المنافع والخدمات مع الغير وما يلحق ذلك من ضرورة إيجاد نظام اجتماعي راقى يقوم على قوانين محددة وضوابط لهذه العلاقات وتوقع العقوبات على من يخالفها وتبعاً لذلك يحتاج المجتمع إلى جماعات متخصصة تتولى المتابعة والتطبيق لهذه القوانين والنظم<sup>(1)</sup> ومنع حصول أي منازعات تهدد الاستقرار والهدوء الذي تحتاجه الجماعة البشرية حتى ينصرفوا كل إلى القيام بدوره في إدارة عجلة الانتاج والمحافظة على خلافة الإنسان في الأرض.

- وإن الفاحص لكافة الحضارات منذ فجر التاريخ وحتى عصرنا هذا لا يستغنى عن الوجود الشرطي ضمن مكونات الدولة الأساسية وقد لمسنا ذلك واضحاً جلياً في الطرح التاريخي الذي قدمنا به<sup>(2)</sup> بل أن البعض يرون أن واجبات الدولة كلها يمكن أن تنحصر في أمرين أساسيين وهما : عمران البلاد وأمن العباد<sup>(3)</sup>.

- فالأمن شجرة جميلة زاهية تروى بالعدل وبالحكم الصالح للبلاد فالحكومات الرشيدة العادلة التي تهتم بمقتعة الشعب تزهر إياها بالأمن فتتقدم عمرانها وثقافتها واقتصادها وزراعتها. إذ أن النفوس تهدأ والأمور تستقر فيركن الشعب إلى أعماله فتكثر التجارة وتنمي الزراعة وترعرع الصناعة وبذلك نجد للأدب دولة زاهية وللمعلوم مملكة زاهرة<sup>(4)</sup> وفي هذا المعنى نقل عن الفرس «الملك أساس والعدل حارس، فما لم يكن له أساس فهدوم، وما لم يكن له حارس فضائع».

(1) د. عبد السلام سالم - الشرطة قبل وبعد الإسلام م. م. ص 74 ، الشهاري الموسوعة م. م. ص 236 .

(2) انظر مقدمة البحث ص 49 وما بعدها.

(3) وقد قيل في هذا المعنى من نصائح الملك «أن من ولي الأمر من يحتاج ألف غنطة ولكنها مجموعة في غصنتين إذ عمل بهما كان عدلاً وهما : عمران البلاد وأمن العباد فمن قتيبة الدينوري حيون الأخبار - دار الكتاب العرب - بيروت 1 : 13 ، خير الدين الترنسي مقدم كتاب أئمة الملوك في معرفة أحوال الملوك وتحقيق ودراسة د. حسن زيادة دار الطليعة بيروت ط 1 78/ م ص 1117 .

(4) د. يوسف عز الدين - فنون بناء نهضة للملك في العراق م. م. ص 28 .

- وما قيل في أهمية الأمن والعدل في الحكم والأمثال أيضا «لا تنزل بيلد ليس فيه خمسة أشياء :

سلطان قاهر، وقاضى عادل، وسوق قائمة، وطبيب عالم، ونهر جار» .

وكانت الحكماء تقول : «عدل السلطان أنفع للريعية من خصب الزمان» وقيل أيضا، شر المال ما لا ينفق منه وشر الأخوان الخاذل وشر السلطان من خافه البرئ، وشر البلاد ما ليس فيه خصب ولا أمن»<sup>(1)</sup>.

وحاصل ما تقدم أن الإنسان منذ وجوده عني بتوفير أمنه واستقراره بطرقه وسائله البسيطة والمتواضعة داخل كيان الأسرة الصغيرة والكبيرة «العشيرة والقبيلة» كما أن الحضارات قديمها وحديثها اعترفت بصفة عملية وتطبيقية بأهمية الأمن كأساس ضروري من مقومات سلطة الدولة حيث أنه لا يتصور وجودها دون تواجد جهاز قادر على تنفيذ أوامرها وفرض سلطاتها.

على أنه يمكن أن تتبين أن تلك الوظيفة رجدت بصورة ما في كافة المجتمعات حتى أكثرها بدائية لانه بمجرد وجود أى قدر من الاستقرار والأمن فانه لا بد من وجود هيئة أو فئة تكفل لهذا النظام قدرا من الاستقرار والأمن<sup>(2)</sup>.

وقد حرصت كافة الشرائع السماوية ودعوات المصلحين<sup>(3)</sup> قديما وحديثا على مكافحة الجريمة وقمعها قبل ارتكابها واخذ مقترفيها بأقصى العقوبات والعمل على ايجاد سبل لمعالجة هؤلاء وأبعادهم عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو الأمن والاستقرار والطمأنينة التي يسعى المجتمع على ايجاده ليحيا الناس جميعاً في سعادة وهناء.

ومن ذلك نرى أن الأمن عنصر ضرورى في حياة الفرد والجماعة لا يمكن تصور

(1) ابن تيمية الدغوري ص 8. م. ص 1 : 3 - 14.

(2) الفرائد شرف، محمد السامى - التخطيط للتصريب على الرعية في الشرطة. الأمن العام المصرية العدد 78 يوليو 1977 م ص 13.

(3) أحمد عبد الحسن المشاوي. الإنسان والملازمة في الإسلام ص 14، 15. محمد ناصر - الكفاح ضد الجريمة في الإسلام - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية للغة التصريب بالإسلام بأشراف محمد توفيق عيسى - الكتاب 72 لسنة 1977 م ص 20.

وجود مجتمع دون وجود جهاز يتولى توفير أمنه واستقراره وهدوئه تحت اسم الشرطة أو أى مسمى آخر بل أنه قد برر فى هذا القرن تطور جديد لمفهوم الأمن اضاف الى الشرطة وظيفة اجتماعية جديدة بحيث لا يقتصر دورها فى منع الجريمة قبل وقوعها والبحث عن مرتكبيها والتحقيق معهم عند ارتكابها بل صار دورها يحتم عليها الخوض فى مسائل البحث عن وسائل تبتز الجريمة وتزيل مسبباتها عن طريق التوعية والمحاضرات والدراسات الاجتماعية والتعاون مع الهيئات الأهلية والقانونية ومؤسسات الإصلاح والتربية لتأهيل المنحرفين والأخذ بأيديهم الى مستقبل أفضل حتى يتم انقاص معدلات الجريمة إلى أدنى حد ممكن.

### المركزية واللامركزية فى العمل الشرطى :

تعدد وتنوع أنظمة الشرطة فى العالم يعدد الدول والحكومات كل حسب المسار والنهج الذى تأخذه فى طريقة تكوين هيئة الشرطة وكيفية ممارستها لسلطاتها وقيامها بوظائفها وهو الذى يحدد مدى سلطة متبسى هذا النظام فى مباشرة اختصاصهم.

ولذلك لا بد لكل دولة من أن تختار لنفسها نوع نظام الشرطة الذى يلائمها حسب ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية <sup>(1)</sup> وأن توضح الدور الذى تقوم به الشرطة ووظيفتها فى المجتمع وعلاقتها مع بقية الاجهزة الأخرى فى الدولة خاصة تلك الواقعة فى الولايات والأقاليم التابعة للدولة ومن ثم تضع القانون الذى ينظم هيئة الشرطة ويحدد واجباتها.

ويمكن رد جميع أنواع أنظمة الشرطة السائدة قديما وحديثا إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

- 1 - الأنظمة الشرطية المركزية.
- 2 - الأنظمة الشرطية اللامركزية.
- 3 - الأنظمة التى تأخذ بنظام وسط بين المركزية واللامركزية.

---

(1) عميد محمود السبعى - الشرطة بين المركزية واللامركزية - مجلة الأمن المصرى العدد 20 يناير 1962 م ص 138 لواء د. محمد نيازى حناة الشرطة بين المركزية واللامركزية - مجلة الأمن العام العدد 32 لسنة 1966 م ص 4 لواء سليمان السرى - مرض الأمن بين المركزية واللامركزية مجلة الأمن العام العدد 78 لسنة 1977 م ص 20.

وفيما يلي توضيح للمقصود بكل منها على حده ثم نحدد الطريق الذى أتبعته الدولة الإسلامية فى تسييرها لجهاز الشرطة المناط به حفظ الأمن والنظام فى عاصمة الخلافة وغيره من الأنظمة الشرطية فى بقية الأمصار الأخرى ومدى الارتباط والانفصال الذى قد يوجد بينها.

### أولاً - الأنظمة الشرطية المركزية :

يقصد بنظام المركزية فى الشرطة نولى الحكومة المركزية فى الدولة سلطة الشرطة واختصاصاتها تحت قيادة واحدة دون مشاركة ما من أى هيئات أخرى.

وغالباً ما تتجمع هذه السلطات فى يد الوزارة بعاصمة الدولة أى فى يد وزير الداخلية<sup>(١)</sup> ومعاونيه. ويقوم النظام على تكوين جهاز واحد للشرطة فى الدولة يعرف «بالشرطة الوطنية» أو شرطة الدولة.

نستخلص من التعريف السابق أن المركزية تستند على القواعد والأسس التالية :

١ - تركيز السلطة فى يد الحكومة المركزية فى الدولة، وهى ذلك أن يكون للوزير ومروؤسيه بالوزارة الهيمنة التامة والإشراف الكامل على أعمال جميع رجال الشرطة الذين يباشرون سلطاتهم فى جميع أنحاء الدولة بطريق التفويض من قيادتهم الموحدة بالوزارة وفق نسق وبرنامج عام يلتزم الجميع بتطبيقه والسهر بمقتضاه.

ب - تبعية جميع منتسبى الشرطة فى الدولة لقانون واحد : فى ظل النظام المركزى يخضع جميع العاملين بالجهاز فى العاصمة وكافة أقاليم الدولة إلى نظام قانونى واحد يتم تطبيقه فى مسائل النقل والترقية والتعيين والتدب كما يقومون بنفس الواجبات ويتمتعون بنفس الامتيازات.

ج - الاختصاص العام للشرطة فى أنحاء الدولة : بمعنى أن يمتد نشاط الشرطة ليشمل أقاليم الدولة برمتها ولا يقتصر على جزء منه دون باقى القطر.

د - وحدة القوانين واللوائح المعمول بها فى الدولة : تتولى الشرطة فى كافة أنحاء الدولة مهمة تطبيق قوانين ولوائح موحدة حيث إن جميع هذه القوانين واللوائح تصدر عن السلطة المركزية بالعاصمة لكى تنفذ ويخضع لها كافة مواطنى الدولة.

ويتيح هذا النظام لجهاز الشرطة تقديم خدمات أمنية على مستوى أفضل وأوسع على مستوى الأقليم كله، كما أنه يبعد رجال الشرطة من أى نفوذ سياسى أو ضغوط اقليمية قبلية. ويضمن مستقبل أفضل لرجال الشرطة واكتساب خبرات ومهارات تؤهلهم تولى أعلى المناصب فى جهاز الشرطة.

**ثانياً - نظام الشرطة اللامركزى :**

يقصد باللامركزية فى نطاق الشرطة توزيع سلطاتها واختصاصاتها بين الحكومة المركزية فى العاصمة والحكومات المحلية فى الولايات الأخرى وبحقنضى هذا النظام تكون الحكومات المحلية المختلفة داخل الدولة هى المسئولة عن هيئة الشرطة فى نطاق حدودها الإقليمية وهى التى تعين أفرادها وتصرف لهم المرتبات، وتمنحهم سلطاتهم وتحدد لهم واجباتهم ويتبع ذلك تنوع الشرطة القائمة فى الدولة فيكون للحكومة المركزية اجهزة خاصة للشرطة لها اختصاصها الشامل فى جميع أرجاء الدولة وبحوار هذه الأجهزة توجد أجهزة شرطة أخرى تتبع الحكومات المحلية فى الولايات أو الاقاليم الأخرى تختلف أنظمتها واختصاصاتها وسلطاتها عن اجهزة الحكومة الاتحادية أو الرئيسية.

وبخلاصة القول فى هذا الموضوع أن اللامركزية تعنى عدم تركيز سلطات الشرطة فى يد الحكومة المركزية ومن ثم استقلال هيئات الشرطة فى الدولة الواحدة بعضها عن بعض كل حسب الولاية أو الاقليم الذى تعمل فيه.

### **ثالثا : نظام الشرطة بين المركزية واللامركزية :**

اتجهت بعض الدول فى تنظيماتها الامنية إلى الأخذ بنظام وسط بين المركزية واللامركزية لاختد محاسن النظامين والبعد عن «العيوب التى تتحور كل منهما».

ويستند هذا النظام الى منح هيئات الادارة المحلية الحق فى مشاركة الحكومة المركزية فى سلطات الشرطة واختصاصاتها بشرط الا تستقل هذه الهيئات استقلالاً تاماً عن الحكومة المركزية فى ممارسة هذه السلطات بل يكون للحكومة المركزية حق السيطرة والاشراف عليها والرقابة على أعمالها بالحد الذى يضمن تناسق الأعمال بين أجهزة الشرطة فى جميع أقاليم الدولة مع ضمان التعاون بينها وعدم التضارب



فى اختصاصاتها

بالنظر إلى طبيعة التنظيمات الادارية السابقة التى تحدد العلاقة بين الحكومة المركزية فى عاصمة الدولة وبين الأقاليم والأمصار الأخرى التى تدخل فى إطار الدولة يلاحظ من سير المراحل التاريخية للحضارة العربية والإسلامية التمييز بين مرحلتين طبق فى كل منها نوع من أنواع التنظيم الإدارى ولو أنه لم يتم تطبيقه بصفة مطلقة وإنما كان التطبيق لهذه التنظيمات بصورة مرنة حسب الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية.

- ففى المرحلة الأولى وبالتحديد فى عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين نلمس بوضوح الأخذ بنظام المركزية فى إدارة شؤون الدولة حيث أن الدولة فى بداية التكوين وإدارة البلاد المفتوحة ومن ذلك تنقل لنا كتب التاريخ على اختلافها أوامر وتعليمات وتوصيات واستشارات تخرج من دار الخلافة إلى كافة الأمصار فى كل أمر له شأن وتأثير على الدولة الإسلامية ومستقبلها<sup>(1)</sup>.

وقد طبقت المركزية فى علاقة الولايات والأقاليم الإسلامية بالمدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية بمرونة تامة وذلك بين فى عدم تدخل الخلافة إلا فى المهم من الأمور وترك باقى التصرفات والواجبات للوالى ليمضى ما يراه بشأنها فى حدود أحكام الشريعة<sup>(2)</sup>.

أما المرحلة الثانية وبالتحديد فى عهود الدولة الأموية والعباسية وما تلاها من دويلات أخرى نلاحظ أن العلاقة التى تربط الولايات الإسلامية بالسلطة المركزية كانت علاقة قوة بمعنى أنه فى العصر العباسى الأول كان الخلفاء أقوياء ففرضوا على الولايات إيجاد علاقة وثيقة وفى حالة خضوع وتبعية أى بعبارة أخرى نظاما

(1) ومن ذلك ما أمر به الخليفة عمر بن الخطاب فى الإبقاء على سواد العراق وعدم تقسيمه حتى تبقى ثقله لكفة المسلمين من عائلته السنوية - البقوى 2 151، 152.

- توصيات وتوجيهات الخليفة عمر بن الخطاب فى القرن الرابع واستبداله القائد ومهم استبدال خالد بن الوليد - البقوى 139: 141.

- فليم القنسى، وإجراء السلم بحضور الخليفة حسب طلب أهلها. البقوى 2 147.

(2) صحيح سكونى - القنوت الإدارى فى الجمهورية العربية المتحدة م. 31 - 29.

مركزيا قويا كان مطبقا بأوضح مظاهره.

وما أن تغيرت وضعية الخلافة من القوة إلى الضعف حتى تزايد نفوذ الولاة مما ادى الى فتور وتراخي العلاقة بين الولايات والعاصمة وبالتالي الجنوح من المركزية إلى اللامركزية وتتمتع كل ولاية باستقلال شبه ذاتي.

وقد اتخذ هذا التطور انصاه بالاتجاه نحو اللامركزية عندما تحقق الاستقلال الفعلي والرسمي لبعض الولايات عن الخلافة كما حدث في مصر عند قيام الدولة الطولونية وفي المغرب بقيام دولة الأغالية ونجم عن ذلك أن الولايات أصبحت تسيير أمورها ذاتيا ولا يربطها بالخلافة سوى الخلافة باعتبارها منصب ديني<sup>(1)</sup>.

وتبعا لما تقدم وفي إطار التحدث عن الإدارة الإسلامية وعلاقتها مع الخلافة في العاصمة نرى أن الشرطة قد خضعت والتزمت بنظام المركزية في تعاملها أيام الخلفاء حين كان يعين أصحاب الشرطة من الخليفة نفسه أو أنه يضع شروط لمن يختار لهذا المنصب وعلى الوالي مراعاتها عند الاختيار.

ثم نحا في عهد الدولة الأموية والعباسية منحى آخر حيث استقل الوالي في ممارسته لواجباته في حدود ولايته ومن ضمن واجباته مسؤولية الأمن حيث كان يتولى تعيين صاحب الشرطة في ولايته ويحدد له واجباته ويزوده بملاحظاته وإرشاداته باستمرار.

(1) د. صبيح مسكوني - القانون الإداري في ج. ع. ل. د. ص. 47. عقيد ، محمد علي الطاهر - تنظيم الشرطة بين المركزية واللامركزية - مجلة الشرطة الإمارات - العدد 99 السنة الثامنة - مارس 1979 م ص 20 - 21.

## المبحث الثاني أنواع العمل الشرطى فى الإسلام

قامت الشرطة فى الدولة الإسلامية بواجب المحافظة على الأمن والنظام العام إضافة إلى كونها أداة تنفيذ لأحكام القضاء منذ نشأتها الأولى ثم تمددت وظائفها واختصاصاتها حتى شملت واجبات متعددة ومهام متنوعة لا تختلف فى شئ عن اختصاصات الشرطة الحالية<sup>(1)</sup>.

ويمكن تحديد واجبات الشرطة وأعمالها بصورة تفصيلية على النحو التالى :

### أولاً : حفظ الأمن والنظام :

من أولى مسئوليات الشرطة وواجباتها حفظ الأمن والنظام وذلك بمنع الفوضى والتجمعات فى الطرق والأسواق والساحات العامة بشكل يخل بالنظام والأمن العام ومراقبة الأشرار والدعار والمصوص والمنحرفين من متشردين ومشتبه فيهم بصورة تجعلهم عاجزين عن القيام بأى سلوك إجرامى. أو تمكن رجال الشرطة من إلقاء القبض عليهم عند اقترافهم لى جريمة كانت.

— فالمحافظة على الأمن تتضمن شقين الأول : اتخاذ إجراءات وترتيبات أمنية من شأنها منع الجريمة قبل وقوعها وتوفير الهدوء والطمأنينة والاستقرار لينصرف الناس الى معاشهم ومباشرة نشاطهم الاقتصادى والاجتماعى والحياتى وغيرها من المجالات الأخرى دونما خوف أو قلق أو اضطراب. ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تواجد رجال الشرطة فى كل مكان لحراسة الأماكن والأهداف الحيوية أو فى صورة دوريات ليلية

(1) القانون رقم 6 لسنة - 1972 م، بشأن الشرطة للمعدل بالقانون رقم 25، لسنة 1974 م والقانون رقم 8 لسنة 1977 م حيث نصت المادة الثالثة منه على اختصاصات الشرطة «الحص هجة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأخص منع الجريمة وضبطها وتنظيم المرور وإدارة السجون وأعمال اللقاع المبنى وشئون الجوازات والجنسية وشئون البطاقات الشخصية وغير ذلك مما يفرضه القوانين واللوائح» وقد تما للشرع المصرى نفس النص فى المادة الثالثة من القانون رقم 109 لسنة 71 م فقرر الموسوعة الشرطية القانونية عقيد ، د. عبد الفتاح قنبرى الشهارى. عالم الكتب. القاهرة 1977م من 236.

ونهارية لمنع كل من يفكر فى ارتكاب جريمة أو أحداث شغب من جنى ثمار تعديه وجرائه الإجرامية. وإذا ما ارتكب سلوكه الإجرامى فى أى صورة كان فإن تواجد الشرطة يمكن من ضبط العابثين بالأمن والمخلفين باستقرار الناس والهادرين لانهم وطأ أيتيهم حيث يساقون إلى ساحة القضاء ليتولى فرض العقوبة المناسبة والردعة الجاههم ومن لم تقوم الشرطة بتنفيذها. فتتحقق بالتالى معاقبة الجانى جزاء جريمته وينجم عن ذلك حصول ردع عام لكافة أفراد المجتمع ويحجم الجميع عن ارتكاب الجرائم ويصبح المجتمع من نتيجة لقيام الشرطة بواجباتها من ناحية وللقدرة الردعة للعقوبة من ناحية أخرى.

وحينما تتكرر هذه الصورة يمي جميع أفراد المجتمع مساوى الجريمة ومضارها وما يلقي مرتكبها من عقاب.

والشق الثالثى : للمحافظة على الأمن يتمثل فى الإجراءات التى تتخذ عقب القبض على المجرم العابث بالأمن وما يتبع ذلك من إجراء تحقيقات وتجريات وجمع معلومات لمعرفة كافة الظروف والملابسات التى احاطت بالجريمة والباتها بالادلة والقرائن القانونية ومن ثم احالتها الى القضاء ليتولى دراستها مجددا وإصدار حكمه العادل فيها لتتولى الشرطة تنفيذه حيثئذ ليرتدع المجرم وأمثاله من العابثين بالأمن.

فالمحافظة على الأمن تتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لمنع الجريمة قبل وقوعها وإجراءات أخرى ضيقية لمعالجة الجريمة حين وقوعها <sup>(1)</sup>.

- أما المحافظة على النظام العام فيقصد به رعاية جميع الأسس والمبادئ والقيم والمكونات التى تقوم عليها الدولة أو يحرص عليها المجتمع فتشمل نظام الحكم وأساسه الدستور والقوانين وكافة العادات والتقاليد والأعراف المرعية. فأى إخلال بها يعد إخلالا بالنظام العام فالفتن والمؤامرات السياسية أو الاضطرابات وأعمال الشغب خاصة حين يتسع نطاقها يعد مساس بالأمن والنظام الذى أوضحه لنا كبار القانونيين بكافة جواربه على التفصيل التالى <sup>(2)</sup>.

(1) د. خالد عبد العزيز عريم. القانون الإدارى القيسى. منشورات البعثة القيسية كلية الحقوق. طر صابر بيروت 2: 368 عقيد .  
عبد الفتاح الشهاوى للموسوعة الشرطية القانونية م. س. - ص 237.

(2) د. خالد عبد العزيز عريم م. س. 2: 370 - 373، عقيد عبد الفتاح الشهاوى م. س. - ص 261.

النظام العام يتضمن من ناحية قانونية ثلاثة عناصر رئيسية لا تتحقق صيانة النظام العام إلا بتوافرها جميعا وهي :

أ - إشاعة الأمن العام : وتكون باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع الحوادث وما يتبع ذلك من وقوع عدوان على الأشخاص والأموال والمنشآت والمرافق العامة ووسائل النقل كما في حالة المظاهرات أو الهياج أو عندما تبدو خطورة المجانين أو الكوارث الطبيعية أو الاخطار العامة كالغريق أو الحريق أو الفيضانات والزلازل وحوادث السطو درء الفتن الداخلية والمؤمرات المسلحة وتحركات التمرد المضادة... إلخ.

ب - توفير السكنية العامة : وتتمثل في حفظ النظام والهدوء في الطرقات والأماكن العامة ومكافحة الضوضاء والعمل على إزالة كل ما من شأنه إحداث ما يعكر صفو الراحة العامة للمواطنين.

ج - المحافظة على الصحة العامة : العمل على تطبيق القوانين الصحية ومنع مخالفتها حتى لا تنتشر الأمراض والأوبئة من مراقبة مياه الشرب وحماية للبيئة من التلوث إلى مراعاة الشروط الصحية الخاصة ببيع وعرض المواد الغذائية وكيفية نقلها بالصورة الصحيحة... إلخ.

ومن تطبيقات المحافظة على الأمن والنظام العام نجد العديد من الوقائع التاريخية التي تنيط بصاحب الشرطة وأعوانه القيام بهذه المهمة وهذا ما قام به كل من زياد ابن أبي سفيان والحجاج بن يوسف الثقفي لتوفير الأمن والسكنية في بلاد العراق وإقرار النظام فيها بعد الفوضى والاضطرابات التي كشرت عن أنيابها في مختلف الأقاليم عقب انتهاء الفتنة الكبرى وتولى معاوية ابن أبي سفيان الخلافة.

- حيث استعمل زياد على شرطته عبد الله بن حصن وكان حين قدم البصرة قد وجد أن الأمن مضطرب والناس تتحارس من اللصوص والسراق فخطب في الناس حاثا لهم على عدم الخروج ليلا وأمهلهم فيما ينذهب الخبر إلى الكوفة ويمود أي يعد صلاة العشاء وقراءة سورة البقرة أو مثلها ثم يأمر صاحب شرطته بالخروج فيخرج فلا يرى إنسانا إلا قتله (1).

(1) ابن الأثير. الكامل في التاريخ. دار صادر - بيروت 85 هـ / 653 م ، 450 ، الطبري. تاريخ الأم والملوك 167:4 .

وجعل الشرطة أربعة آلاف منهم خمسمائة لا يفارقون المسجد حتى لا يتحدث فيه فتنة أو اضطراب وقد سئل عن عدم اهتمامه بأمن السبل والطرق خارج المدينة فقال لسائله : « لا أعاني شيئا سوى المصر حتى أغلب على المصر وأصلحه فان غلبني المصر فغيره أشد غلبة. فلما ضبط المصر تكلف ما سوى ذلك فاحكمه »<sup>(1)</sup> حيث عمد إلى صلحاء كل ناحية ومن يطاع فيها فضمنه الطريق وحد لكل رجل منهم حدا وحمله مسؤولية تلك المنطقة التي تحت أشرافه هو وقبيلته وحقق هذه الطريقة الايمان والهدوء التام مما جعل زياد يقول بكل ثقة « لو ضاع جبل بيني وبين خراسان عرفت من أخذ به »<sup>(2)</sup> وقد توفر الأمن في عهده كما لم يتوافر لاحد من قبله حتى أمن الناس بعضهم إلى بعض وحتى كان الشيء يسقط من الرجل والمرأة فلا يعرض له أحد حتى يأويه صاحبه فيأخذه وتبيت المرأة فلا تغلق بابها اطمئنانا وثقة في توافر الأمن واستجابة دون خوف من أى اعتداء »<sup>(3)</sup>.

- أما الحجاج فلقد حذو زياد في اجراءاته لتوطيد الأمن وقمع الفتن التي شبت في العراق ضد الأمويين وتمكن بحزمة حيناً وقسوته حيناً آخر من التغلب عليها جميعا ودانت له العراق كلها »<sup>(4)</sup>.

- وكان مؤنس الخازن على شرطة بغداد وتحت يده برسمها تسعة آلاف فارس وراجل فكان يركب إذا اشتدت الفتنة وزاد النهب فيسكن الناس ويكف النهب هيبه له وإذا نزل من ركوبه عادت الحالة إلى ما كانت عليه »<sup>(5)</sup>.

- وكانت واجبات صاحب الشرطة في عصر أمرة الأمراء 324 - 334 هـ حفظ الأمن والنظام والقضاء على محدثي القلاقل والفتن والعيارين واللصوص وأصحاب المذاهب المتطرفة وأعداء أمير الأمراء. وكان يقوم بمهمة التطواف لتسكين الفتن

(1) الطبري 4 : 168.

(2) الطبري 5 : 323.

(3) الطبري 5 : 222.

(4) جملته غماش الاطرفة في المصر الأموي. طر النكر ط 1 80 م ص 233.

(5) سكونية. تجارب الأم م. ص 2 38.

خاصة عندما يتسلم أمير الأمراء الجديد منصبه. وكذلك يكلف بمهمة القضاء على قطاع الطرق<sup>(1)</sup>.

- ولما خرج ابن رائق من بغداد سنة 237 هـ/ 939 م شغبت العامة وفتحت السجون وهدمت أخذ جماعة من العيارين وطاف في جانيي بغداد فسكن البلد بعد فترة عظيمة<sup>(2)</sup> وكان أصحاب الشرطة كثيراً ما يساهمون في القضاء على المؤامرات السياسية فقد قام صاحب الشرطة محمد بن بدر الشرايبي بإحباط مؤامرة أريد بها الإطاحة بالخليفة الراضي في زمن إمامة ابن رائق<sup>(3)</sup>.

ولما ظهر ابن رائق في بغداد بغياي الراضي وأمير الأمراء بحكم في الموصل حاربه ابن بدر الشرايبي ومن معه<sup>(4)</sup>.

وكان الخليفة أو الأمير على حسب الأحوال يتولى المحافظة على الأمن والنظام العام في نطاق دولته أو ولايته عن طريق شرطته وقد نوع الشرطة إلى شرطتين<sup>(5)</sup> «كبرى وصغرى» لكل منها واجباتها وفتات معينة تعمل في اطارها فالشرطة الكبرى تختص بالحكم على الخاصة من ذوى النفوذ والجاه من عليه القوم في حين تختص الشرطة الصغرى بالحكم على العامة - وطبيعة الحال - كان النوع الثاني أكثر مشاكل لانها تحكم الغالب الأعم من المواطنين في حين تتميز قضايا الشرطة الكبرى بحساسية مشاكلهم لذلك كان يحسن اختيار صاحب الشرطة المتولى بكل منها حسب مواصفات وشروط معينة.

كما أنه كانت توجد شرطة مركزية في عاصمة الخلافة مكونة من صاحب الشرطة وأعوته من الضباط وأفراد الشرطة مهتهم حفظ الأمن والنظام داخل المدينة والاشراف على عمل الشرطة الأخرى الواقعة في الاقاليم القريبة من عاصمة الخلافة في حين تبقى مهمة القيام بحمل الشرطة وقياداتها مهمة مسندة لمن يرتضيه والى أو

(1) تقي الدين عارف الدويري. عصر امراء الامراء في العراق م. س. - ص 236.

(2) تقي الدين عارف الدويري. عصر امراء الامراء في العراق م. س. - ص 237.

(3) تقي الدين عارف الدويري. عصر امراء الامراء في العراق م. س. - ص 238، 239.

(4) د. حسن ابراهيم حسن د. على ابراهيم حسن. النظم الإسلامية. مكتبة النهضة المصرية ط 3: 62 م 219.

(5) تقي الدين عارف م. س. - ص 238.

الأمير وتختص بالعمل في نطاق تلك الولاية ولا تتعداها إلى غيرها من الولايات الأخرى.

ثانياً : حراسة اخليفه والسير في مواكبة <sup>(1)</sup> :

منذ نشأت الدول وظهرت الممالك كون كل حاكم فريق من رجاله المخلصين كحرس له لحمايته وتأمين سلامته الشخصية <sup>(2)</sup>. إضافة إلى ضمان الاستمرارية لدولته بعيداً عن المؤامرات والاضطرابات والفتن والقلاقل.

وحين انبثقت دولة الإسلام وبالتحديد في عهد الرسول الكريم ﷺ كان بعض الصحابة يتولون حراسته الشخصية في سفره وإقامته حتى في تنقلاته داخل المدينة ومن ذلك ما نقله لنا الترمذى عن عائشة رضى الله عنها انها قالت : «سمر رسول الله ﷺ في مقدمة المدينة ليلة. فقال : ليت رجل يحرسنا فبينما نحن كذلك إذ سمعنا خشخشة السلاح فقال : من هذا ؟ قال سعد بن أبي وقاص له الرسول ﷺ ما جاء بك قال سعد : وقع في نفسى خوف على رسول الله ﷺ فبجئت أحرسه. فدعا له» <sup>(3)</sup>.

وقد استمر العديد من الصحابة الأجلاء في حراسة الرسول ﷺ حتى نزول قوله تعالى : «والله يعصمك من الناس» <sup>(4)</sup> فعدل عن ذلك. وقد سار الخلفاء الراشدون من بعدهم سيرتهم الطاهرة الزكية دون حراسة <sup>(5)</sup> حتى ظهور الدولة الأموية وتولى

---

(1) نظام حراسة الشخصيات الهامة في الدولة لا يزال معمولاً به في عصرنا هذا في كافة دول العالم ويتم حراسة الأشخاص الذين يشغلون مراكز قيادية رسمية كانت أو غير رسمية في الدولة أو في الدول الأجنبية في أثناء زيارتهم للبلاد سواء بصفتهم الشخصية أو الرسمية. انظر لولاه محمد السامى. تخطيط وإدارة عمليات الشرطة. يونيو 1968 م القاهرة ص 168.

(2) ف. بارنولد. تاريخ الحضارة الإسلامية . ترجمة الطاهر. ط 3 دار المعارف بمصر ص 68 ، د. جواد على المنفل في تاريخ العرب قبل الإسلام 5: 318 ، أمين الخولى وآخرين. تاريخ الحضارة المصرية، المؤسسة المصرية العامة. مكتبة مصر 350: 2.

(3) عبد الحى الكشى. الترابيب الاطرية م. ص 292 - 294.

(4) الفرقان الكريم. سورة المائدة الآية 70.

(5) سار الخليفة عمر بن العزيز على نهج الخلفاء الراشدين حيث استغنى عن الحراسة التى ترافق الخليفة في مواكبه. أنور الرقاعى. تاريخ العرب والإسلام. دار الفكر العربى 77 م ص 260.



معاوية الحكم وتعرضه للاغتيال أكثر من مرة مما دفعه إلى اتخاذ الحرس والشرطة تمشى بين يديه بالحراوب وتقف حول مقصورته إذا سجد في صلاته <sup>(1)</sup> فكان بذلك قد استحدث للخلافة أمراً لم يكن فيها من قبل. بل أن البعض يعتقد بأنه أول من أوجد الحرس والشرطة <sup>(2)</sup> ومنذ ذلك الحين اتسع نطاق استخدام الشرطة لحراسة الخليفة والولاة والعمال وكبار رجال الدولة وكافة المؤسسات والهيئات الحكومية «الدواوين» وخاصة ديوان الخراج الذى يعد مثابة الخزنة العامة للدولة وديوان الرسائل الذى يحفظ فيه السجلات والرسائل الرسمية وفى عهود الدولة الأموية والعباسية والفاطمية وما تلاها من الدولات نرى تنافس الخلفاء فى الإكثار من الشرطة والحرس حول قصر الخلافة وبدخله وفى كافة الأماكن التى يتردد عليها الخليفة أو السلطان حتى أن وجدنا بعضهم قد وصل عدد حرسه الخاص أثناء تنقلاته وإقامته بدار الخلافة إلى خمسة آلاف فارس مختارين من خيرة رجال الشرطة، وأشدهم بأساً وأكثرهم إخلاصاً يضاف إليهم أربعمائة حارس - هذا غير الفلمدان الذين وصل عددهم فى أيام الممتد أحد خلفاء بنى العباس إلى عشرين ألف غلام حراسة وهم المختصون بملازمة دار الخلافة وحماية الخليفة وخدمته <sup>(3)</sup> وعندما أرسل المقتدر مؤسس القائد وآخرين لمهاجرة القرمطى تخلف ببغداد برسم الشرطة سبعة آلاف فارس ورجل ممن ترك لحراسة دار الخلافة <sup>(4)</sup> وكان يعتمد فى غالب الأحيان على العناصر غير العربية من الفرس <sup>(5)</sup> والأتراك <sup>(6)</sup> وغيرهم من المعتنقين والعبيد فى القيام بأمور الحراسة الشخصية للخليفة ومرافقته فى حلة وترحالة كما أسند إليه أمر حراسة القصر وكافة المنافذ والأبواب المؤدية له.

(1) اليهودى 2، 274، ابن سعد - الطبقات 1/4 ص 21، ابن الأثير 3، 193، بدر الدين البنى - السيف للهند فى سيرة الملك المهدى ص 129.

(2) اليهودى 2، 275، ابن الأثير - الكامل فى التاريخ 3، 193، د. عبد النعم ماجد التاريخ السياسى 2، 22.

(3) الصائى دلى الحسين هلال بن محسن الصائى، رسوم دار الخلافة - المكتب التجارى للطباعة والنشر.

من دوائر التراث العربى 1، 8.

(4) التنرى - نشوار القاهرة - منشورات المكتبة الأهلية بفسطاط. مطبعة الإرشاد 1966 م 8، 181.

(5) مولوى ص أ. فى حسمى - الأندلس العربية «م» - ص 308، د. عبد الحبيب الجسافى. المغرب الإسلامى ص

31، 30

(6) زكريا كجاشى الترك فى مؤلفات الجاسط دار الثقافة بيروت ص 105

ونقل أنه في بناء المنصور لمدينة بغداد جعل لها سور يحيط بها من كل جانب أربعة أبواب خارجية على كل منها برج كبير ملئ بأعداد كافية من رجال الشرطة والحرس في حين غطت الدهاليز المؤدية للقصر بفرق من رجال الشرطة والحرس بخيلهم<sup>(1)</sup>.

وعلى مقربة من القصر توجد ثكنات الحرس والشرطة وكان لكل منهما رئيس يطلق عليه صاحب الشرطة أو صاحب الحرس<sup>(2)</sup> وعادة ما يكون كل منهما منفصلا عن الآخر وله واجبات محددة ولكن لا يوجد ما يمنع اتحادهما<sup>(3)</sup> ويمكن حصر واجبات صاحب الشرطة أو الحرس المكلف برئاسة الأجناد القائمين لحراسة في الأمور التالية :

- منع أى كان من الدخول على الخليفة إلا بعد الاستئذان له. ويتم دخوله بالترتيب الذى عينه الخليفة فى أوامره. ويخضع لهذا الإجراء كل الداخلين مهما كانت صلة قرابتهم ومودتهم للخليفة لأن فى ذلك حماية للخليفة وضمانا لعدم حصول مالا يحمد عقباه.

- منع حصول أى اعتداء على الخليفة سواء كان ذلك فى صورة أذى شخصى له أو إهانة مباشرة أو غير مباشرة.

- القيام بين يدى الخليفة وتنفيذ أوامره من تعزيز وتكريم أو قتل ومصادرة وحبس أو نفي أو إبعاد.

- حراسة القصر بكافة مرافقه سواء كان الخليفة بداخله أو خارجه وبالتالي يدخل فى حراسة الحراس أسرة الخليفة وكافة الدواوين الملحقة بدار الخلافة.

- وضع خطة أمنية لقيام الحرس بواجباتهم وتوزيع العمل بينهم بشكل يضمن أدائهم لواجباتهم على أكمل وجه وأحسن صورة.

(1) ى. هل - الحضارة العربية. المكتبة الايجلو المصرية. القاهرة. سلسلة الألف كتاب رقم 88 ص 83.

(2) نقولا زيادة - م. - ص 107، خليفة بن خياط. تحقيق د أكرم شهاب المصري ط 77/2 م. جلسة العراق ص

211، 212، 217، 319، 335 ... إلخ.

(3) نقولا زيادة (م م) - ص 108

وكان في غالب الأحيان يكلف صاحب الشرطة برعاية المدينة في غياب الخليفة أو الوالي والقيام بالصلاة بالجماعة وتسيير كافة أمور الدولة وصعد أي عدوان قد تتعرض له عاصمة الخلافة وهذا ما حصل فعلاً عندما ظهر ابن رائق في بغداد بغياب الراضى وأمير الأمراء يحكم في الموصل وحاربه صاحب الشرطة بدر الشرايى ومن معه ومنعوه من تحقيق هدفه <sup>(1)</sup> كما احبط نفس القائد محمد بن بدر الشرايى مؤامرة أريد بها الإطاحة بالخليفة الراضى في زمن إمارة ابن رائق <sup>(2)</sup>.

وقد نحا الولاة في أمصارهم منحى الخلفاء حيث كان ينزلون في المسكر تحيط بهم الجند لتسهيل المحافظة عليهم فلا يفتالهم مفتال وقد ينتقلون في عملاتهم تحت الحراسة المشددة من الشرطة والحرس، فقد كان زياد يقيم في الكوفة ستة أشهر وفي البصرة مثلها وكان يسير بين يديه بالحرايب والعمد واتخذ خمسمائة من الحرس لا يفارقون مكانه <sup>(3)</sup>.

### ثالثاً : حراسة الدواوين <sup>(4)</sup> :

لم تقتصر مهمة الشرطة على حراسة الخليفة أو السلطات أو الوالي وكبار رجال الدولة بل تعدتهم إلى الاهتمام بحراسة وتأمين الدواوين والإدارة وكافة مؤسسات الدولة الأخرى سواء منها ما كان يوجد في عاصمة الخلافة أو في غيرها من المدن والقرى في الأمصار والأقاليم الأخرى المنظوبة تحت لواء دولة الإسلام حيث كانت شرطة العاصمة تتولى مهمة حراسة الدواوين المركزية كديوان الخراج <sup>(5)</sup> وديوان الرسائل <sup>(6)</sup> وديوان الشرطة <sup>(7)</sup> وديوان البريد <sup>(8)</sup> وغيرها من المرافق العامة الأخرى

(1) تقي الدين حارث الديوري، عصر أمراء الأمراء في العراق - م - ص - 238.

(2) تقي الدين حارث الديوري، عصر أمراء الأمراء في العراق - م - ص - 239.

(3) محمد كرد علي - الإسلام والحضارة العربية - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ط 3 لسنة 1968م.

(4) الطبري 6: 204.

(5) ديوان الخراج أول ديوان انشأ في الدولة الإسلامية لحصر موارد الدولة وتوزيعها على مستحقيها.

(6) ديوان الرسائل من أهم الدواوين في الدولة ويعد صاحب هذا الديوان بمثابة قلم أو كاتب للخليفة في إصدار الأوامر - ومتابعتها وحفظها.

(7) ديوان الشرطة مقر قيادة - تولى الأمن والشرطة للملكة بمهمة على النظام والأمن العام.

(8) ديوان البريد يتولى نقل المراسلات من وإلى الخلافة وجرى الأخيار واستقصاء للمعلومات من كافة أرجاء الدولة وإبلاغ الخليفة بها ليكون على علم بجميع مجريات الأمور

كالمساجد وبيوت العلم ومخازن التموين والسجون والأسواق والساحات والمتنديات العامة ومداخل المدينة ومخارجها وأسوارها.

وكانت أقسام وحدات الشرطة فى عواصم الأقاليم الأخرى تتولى القيام بنفس الدور فى حراسة دار الامارة والدواوين الفرعية وكافة المؤسسات والمرافق الحكومية الموجودة بها.

وكان صاحب الشرطة يتولى توزيع الأعمال وتحديد الواجبات لكافة قوى الشرطة على شكل مجتموعات أو فرق يكلف كل منها بواجب معين تحت إشراف أحد أعوانه من ضباط الشرطة. ومن مطالعنا للعديد من المصادر التاريخية (1) نجد أن قسما من هذه الشرطة كانت مكلفة بواجب الحراسة الثابتة للأهداف الحيوية ومؤسسات الدولة الهامة التى سبق أن نوهنا عليها فيما تقدم.

وكان أفراد الحراسة يخلصون فى أداء واجباتهم إلى أبعد الحدود وقد نقل أن فرقة من الشرطة قوامها أربعمئة شرطى كانوا مكلفين بحراسة بيت المال والسجن فى البصرة لم يمكنوا الزبير وأصحابه من الاستيلاء على هذه المرافق حين دخوله للبصرة تمسكا بواجباتهم حتى بين لهم احقية دعواه مما يدل على ارتباطهم بالمؤسسات دون الأمير (2). كما كانت توجد مجموعات أخرى من رجال الشرطة تقوم بالدوريات داخل المدن والقرى أما فى صورة دوريات راجلة سير على الأقدام أو راكبة على صهوات الجياد «فرسان» لحفظ الأمن ومطاردة اللصوص وقطاع الطرق والاشقياء والمتمردين والثوار.

هذا ويحتفظ صاحب الشرطة بأعداد احتياطية من رجال الشرطة لدعم الحراسات الثابتة والدوريات المتحركة عند اللزوم وتبقى هذه القوات على أهبة الاستعداد فى معسكرات ونقاط تجمع الشرطة.

وكانت جميع هذه الوحدات والفرق فى كافة المواقع الأمنية تخضع لتفقد صاحب الشرطة وكبار أعوانه من الضباط الذين عادة ما يقومون بجولات ليلية

(1) الطبرى 6/ 204، ابن خلدون المقدمة 175، ابن الأثير 3/ 193.

(2) الطبرى 6/ 204 - 207 - أثر الرقاعى - الإسلام فى حنبلته ونظمه م ص 149

لملاحظة أفراد الشرطة والتفتيش عليهم للتأكد من قيامهم بواجباتهم على الوجه المطلوب وتزويدهم بالتوجيهات والإرشادات وإصدار أى تعليمات جديدة قد يتطلبها الوضع الأمنى فى تلك الساعة.

وفى هذا الباب يورد ابن عبدون <sup>(1)</sup> ما يجب على حرس الدورية أن يقوم به «يجب أن يحذ للحرص أن يمشوا دورا كثيرة وأن يدلوا الطرق. فإن السراق والذعرة والطائفين بالليل يرتقبون مشى الحرس وينطلقون بعد ذلك لطلب الشر والفجر فيجب أن يشتد على السراق والفجرة فى الحكم والنكال أكثر من غيرهم. فإنما غرضهم أخذ الأموال وإتلاف المهج.

وفى هذا المعنى أيضا وجدنا فى عهد الطائع إلى وزيره فخر الدولة ابن ركن الدولة ابن بويه <sup>(2)</sup> حث له على حسن اختيار من يلى شرطته وزوده بنصائح من واجبه أن يتنبه إليها حتى يكون رجال شرطته واعوانه متيقظين لأعمالهم مؤدين لواجباتهم بما يحقق أمن البلاد والعباد وفى ذلك يقول : «وامره أن يولى الحماية فى هذه الأعمال أهل الكفاية والفناء من الرجال، وأن يضم إليهم من خف ركابه وأسرع عن الصريح جوابه، مرتبا لهم فى المسالك وسادا بهم ثغر المسالك، وأن يوصيهم بالتيقظ وأخذهم بالتحفظ... وأن يحرسوا السابلة باده وعائده، ويتداركوا القوافل صادرة وواردة، ويحرسوا الطرق ليلا ونهارا وينفضوها رواحا وابكارا، وينصبون لأهل البعث الأرصاء، ويتمكنون لهم بكل واد ويتفرقون حيث يكون التفرق مضيقا لقضائهم ومؤديا إلى انقضاضهم، وجمعهم حيث يكون الاجتماع مطفئا لجمرتهم وصارعا لمروءتهم وأن لا يخلو هذه السبل من حماة لها وسيارة فيها يترددون فى جوليتها ويتعضون فى عوادها حتى تكون الدماء محقونة، والأموال مصونة، والقتن محسومة، والغارات مأبونة، ومن حصل فى أيديهم من لص مخايل وصملوك ضارب ومخيف لسبيل ومتتهك لحريم امتثل فيه أمير المؤمنين المرافق لقوله تعالى ﴿إنما جزاء الذين يحاربون

(1) ابن عبدون - ثلاث رسائل إنجليزية فى أدب الحسبة والمنسب. تحقيق ودولة الاستاذ أ. ليلى بروفسال مطبعة المعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة - 1955 م ص 18.

(2) د محمد ماهر حماد - الوثائق السياسية المأداة للمصور المباشرة للتأني. مجلة وثائق الإسلام رقم 3 مؤسسة الرسالة ط 1 لسنة 78 م ص 369 المقتضى - صبح الاعشى 10: 23، 24.

الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم  
من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم غزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب  
عظيم» (١).

- وفيما تقدم نتلمس عن قرب قواعد أساسية لعمل واجبات الشرطة في مجال الحراسات والدورية لم تتوصل إليها الشرطة إلا حديثا وأهم هذه القواعد ما يلي :
- أن يحدد لكل حرس أو دورية منطقة يعمل فيها تحديدًا للمسئولية وتقسيمًا للعمل كل في حدود إمكانياته وقدراته.
- على الدوريات أن تكثر من المرور في الطرقات والشوارع وكافة السبل المطروقة وغير المطروقة لتحقيق غرضين : الأول : إشعار الناس بجهود رجال الشرطة وأحاسيسهم بالهدوء والأمان والاستقرار والثاني : عدم منح أى فرصة للصوص والمجرمين وقطاع الطرق لارتكاب جرائمهم التي فيها تعدى وأخافه للناس.
- تغيير خط سير الدورية بطريقة عشوائية حتى لا يعرف المجرمون ساعة مرور الدورية فيخفون وحين ذهابها يتجهزون للفرص للإخلال بالأمن.
- اختيار أفراد الدورية من العناصر القوية جسيما والمتزمنة اخلاقيا ودينا حتى يؤدون أعمالهم بكل كفاية وعفاف ونزاهة.
- توزيع الحراسات والدوريات بشكل يضمن تغطية كافة الأماكن الحيوية والمسالك والسبل والأبواب والمداخل دون ترك أى ثغرات قد تستغل من اللصوص والعمالين وقطاع الطرق وغيرهم.
- توعية الشرطة وتوجيههم باستمرار إلى أهمية أعمالهم بالنسبة للمجتمع الإسلامى وما يحققه من فائدة في عمران البلاد وأمن العباد. وحشهم على التزام اليقظة والحذر في التعامل مع المجرمين العتاة وعدم الركون إليهم أو التغافل في معاملتهم.
- التشدد في معاملة المجرمين على اختلاف مشاربهم وأنضجهم أخلا قويا لأن في أعمالهم أضرارا بالأرواح والأعراض والأموال وإهدار لقيم ومبادئ الدين والمجتمع الإسلامى.

(١) القرآن الكريم - سورة المائدة - الآية 36.

#### رابعاً تنفيذ أوامر السلطة التنفيذية والقضائية :

يعد جهاز الشرطة جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية فهو الاداة الفعالة الضامنة لتنفيذ القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات والأوامر الصادرة من الخليفة أو الوالي من تعزيز وتكريم وقتل ومصادرة وحبس ونفى وإبعاد<sup>(1)</sup>.

- فالخليفة يدخل من ضمن واجباته ومسئولية حماية البيضة وأمن السبل والمسالك وتهذيب الطرق والمقارن ليتشرب الناس في مسالكهم آمين على أنفسهم وأحوالهم مطمئنين لأن في ذلك صلاح البلاد وخصبها<sup>(2)</sup> فالخليفة أو السلطان هو القائم على رعاية العباد وحفظ أحكام الله وحراسة دينه ولذلك اختص بالحكم وثمرة هذا الحكم وتلك الخلافة أو السلطنة هي حراسة البلاد وسلامة النفوس وحفظ الأموال وتنمية الأرزاق ونشر العلم وإظهار الدين وقمع الظلم ومنع المفسدين وأمن السبل<sup>(3)</sup>.

- وإن كان اختصاص الخليفة أو السلطان في هذه المسألة يتسع ليشمل كافة إتحاء الدولة الإسلامية التي تخضع لسلطانه فإن الولاية والعمال يقومون بنفس الدور على مستوى امصارهم وولاياتهم التي كلفوا بإدارتها وتسيير مصالحها فالأمير يعد أعلى سلطة تنفيذية وهو يمثل الخليفة في ولايته وهو مسئول عن تطبيق أوامر الخليفة وتنفيذ القواعد التي تقرها الخلافة وعن الإشراف على الادارة وسير الأمور فيها وضمان استتباب الأمن والنظام ومنع كل ما من شأنه أن يهدده أو يعكر صفوه أو يحدث الاضطرابات والفتن.

وفي تنفيذه لواجباته هذه له أن يستعين بصاحب الشرطة وأعوانه كمعرف من المرافق التنفيذية التابعة باعتباره المسئول الأول عما يجرى في حوزته<sup>(4)</sup>، فله أن يواجه

(1) د. منير السبلاوي - عميقة الإسلام في أصول الحكم - دار الكتاب الجديد ط 2 لسنة 65 م ص 370.

(2) المارودي - تسهيل النظر وتسجيل الظفر - تحقيق محيى حلال السرحان. مراجعة د. حسن الساعى. دار النهضة العربية بيروت ص 29، 168، 258، 259.

(3) د. محمد الحبيب الهيلة - النظم الادارية بمصر في القرن التاسع الهجرى من خلال كتاب (روضة الأديب وروحة الأريب) لعماد ابراهيم بن ظهير الحنفى الحموى - بحث نشر في ابحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة 3: 1067، 1068.

(4) د. صالح أحمد العلي - فدارة الحجاز في السهود الإسلامية الأولى - الأبحاث - الجامعة الأمريكية - بيروت السنة

21 الاجزاء 2، 3، 4 لسنة 68 م ص 22

صاحب الشرطة وأمره بأن يسلك نهج معين فى تأدية واجباته أو اختيار عناصره  
كيفما شاء بل ويجوز له الاستغناء عن عملية تجنيد أفراد الشرطة والاكتفاء باستخدام  
حرسه الخاص فى القيام بمهام الأمن وتنفيذ أوامره وضبط البلد بالكيفية التى يراها  
مناسبة.

وتعليمات وأوامر الخليفة أو الوالى الموجهة الى صاحب الشرطة لا تخرج عن  
تكليف للقيام بواجبات معينة يمكن حصرها فيما يلى :

- ضبط المدينة وأطرافها ونواحيها وكافة المناطق التى تدخل تحت اختصاص صاحب  
الشرطة بحفظ الأمن فيها وتمقّب المصروح والمبارين وقطاع الطرق بما يضمن  
للرعية سلامة أرواحهم وأعراضهم وأموالهم وممتلكاتهم وتوفير عامل الاستقرار  
والطمأنينة لينصرف الناس إلى معاشهم آمنين ويحفظ للدولة هيبته ووقارها ولا  
تظهر بمظهر الدولة العاجزة المنهارة.

- مناقشة الثائرين والخصوم السياسين وتبعية محدثي القلاقل والفتن من العناصر  
الهدامة المضادة للدولة والمعمل على القضاء على أى حركة أو مؤامرة من هذا  
النوع فى مهدها قبل أن تستشرى ويستفحل أمرها ويكثر أتباعها أو المؤيدون لها.

- التنفيذ الفورى والسريع للأوامر والتعليمات التى تصدر عن دار الخلافة أو الامارة  
فيما يتصل بالنواحي الأمنية والعسكرية.

- إخطار الخليفة أو الوالى بتقارير يومية عن حالة الأمن فى البلاد من قتل أو اعتداء  
أو سرقة أو حريق.. إلى غير ذلك من الجرائم الخطيرة. مشفوعة بالأخبار والمعلومات  
التي جمعها من الجواسيس والمخبرين المنتشرين فى أنحاء البلد حتى يكون رأس  
الدولة على علم بكل مجربات الأمور. حتى يتخذ لكل موقف ما يلزم من تدابير  
حتى لا يفاجأ النظام الحاكم بما قد يحاك وينسج خيوطه فى ليل من أى فئة  
ظالمة أو مفسدة أو مخربة للمعاس بأمن الدولة أو النظام.

- من واجب صاحب الشرطة وأعوته أيضا تقديم كل عون ومساعدة لكل من  
القاضى والمحتسب وصاحب الخراج وغيرهم من الدواوين الأخرى حتى يتمكن  
كل منهم من القيام بواجباته على الوجه المطلوب وذلك على النحو التالى :

أ- مساعدة صاحب الخراج بأكرامه المكلفين على دفع ما يستحق فى ذممهم وتأديبهم



عن الامتناع. واحضارهم بين يدي الأمور طائعين أو مكروهين ليرى فيهم رأيه<sup>(1)</sup> وهذا دور بارز ومهم للشرطة تقوم به بقاعدية تامة لصالح بيت مال المسلمين (الخزانة العامة) حتى يستوفي حقوقه الشرعية ليستطيع أن يقدم دخلا جيدا للدولة لتتولى انفاقه في كافة أوجه الصرف لصالح الجماعة الإسلامية.

٢- مساعدة المحتسب الذي يختص كما يذكر الماوردي<sup>(2)</sup>. بالأمر بالمعروف إذا ظهر تركه والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله وتتبع كافة المخالفات الدينية والدنيوية والسعي إلى إزالتها بالحسن بطريقة التوعية والتوجيه والإرشاد ما أمكن ذلك وإلا فيلجأ إلى استخدام العنف وتوقيع العقوبات الرادعة للمخالفين عن طريق أوعاته وفي غالب الأحيان يحتاج إلى دعم مستمر من صاحب الشرطة وإبلاغه من الشرطة والحرس حيث يتولون مساعدته إذا احتاج لذلك<sup>(3)</sup> وقد تلزم الشرطة بتقديم هذه المساعدة تنفيذا لأوامر المحتسب باعتبارها أداة للحسبة لتنفيذ التعزيز<sup>(4)</sup>.

ونظرا للتقارب والتكامل في الواجبات المناطة بكل من الشرطة والحسبة فانه في بعض الأحيان تقوم الشرطة بعمل المختص<sup>(5)</sup> كما أننا وجدنا أنه نادرا ما تكون ولاية الحسبة مستقلة لوحدها فكثيرا ما يتم ضمها الى ولاية القضاء<sup>(6)</sup> أو الى ولاية الشرطة<sup>(7)</sup> وقد يتم اسناد هذه الولايات الدينية الثلاثة الى شخص واحد<sup>(8)</sup>.

(1) د. منير السلاوي، عقيدة الإسلام في أصول الحكم، دار الكتب الجديد ط 2 - 65 م ص 370.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص 240.

(3) بدر الدين البيني - السيف للمهند، ص 344، الفلقشندي صبح الاعشى 5: 451.

(4) د. عبد الحليم ماحد، دولة السلاطين للمالك، ص 133.

(5) بيرنارد لويس، امپيرول وحضارة الامبراطورية العثمانية، ترجمة د. سيد رضوان علي، ص 137.

(6) د. أحمد شلي، موسوعة الحضارة الإسلامية، ص 117، لبب السائر الحضارات، دار المشرق بيروت ص 261.

(7) الفلقشندي صبح الاعشى، ص 3: 483، 5: 451، 452، القرشي معالم القرية في أحكام الحسبة، نقله وصححه ربيع البيون، مطبعة دار القنون مكتبة المتي بنناد 1937 م ص 13، عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية ونظام الدولة الإسلامية في الشئون الدستورية والخارجية والمالية، مكتبة الفلاح الكويت - دار الانصار القاهرة 1977 م ص 52، على حسن فهدى، الحسبة في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة بالانظمة للشريعة في القرون الوسطى، المجلة الجائبة القومية، يصدرها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر العدد الثالث نوفمبر 1961 م ص 386.

(8) د. سليمان محمد الطمرازي، السلطات الثلاث، ص 377، ابن حيان المختصر ص 123.

جـ - مساعدة القاضى فى أدائه لواجباته بتنفيذ أحكامه بالحد والقصاص والتعزير من حبس وغرامة وأوامره بالضبط والاحضار للخصوم الذين يأبون الحضور من تلقاء أنفسهم وحضور مجالسة إضافة إلى واجب رجال الشرطة أن يكونوا فى خدمته وفرض الاحترام الواجب لجلساته للحكم ونظر قضايا وخصومات الناس والفصل فيها.

ومن أجل ذلك وجدنا اشارات إلى استخدام عون من أعوان الشرطة يعرف باسم الجلواز<sup>(1)</sup> أو صاحب المجلس ووظيفته حفظ النظام فى الجلسة وبمسك فى يده الدرة أو السوط لاستعماله ضد كل من يخل بنظام الجلسة. ومن أعوان القضاء ايضا فى الجلسة الحاجب أو المباشر ويقف قريبا من القاضى ومهمته الا يسمح لغير المتقاضين بالاقتراب من القاضى كما يتولى مرافقة القاضى وحراسته وينتمى إلى هذه الطائفة أيضا المشخص أو المحضر ومهمته اعلان الخصوم الحضور أمام القاضى ولو اقتضى الأمر الاستعانة بالقوة لاجبارهم على الحضور<sup>(2)</sup>.

ومع ذلك يتضح أن الشرطة قد وجدت أساسا لخدمة القضاء فهى تابعة له وقد بقيت كذلك حتى نهاية الدولة الأموية وبداية عهد الدولة العباسية وفى هذا المعنى يقول ابن خلدون<sup>(3)</sup>: «وكان أيضا النظر فى الجرائم واقامة الحدود فى الدولة العباسية والأموية بالاندلس والعبيديين بمصر والمغرب راجعا إلى صاحب الشرطة، وهى وظيفة أخرى دينية كانت من الوظائف الشرعية فى تلك الدول توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلا، وهى وظيفة أخرى دينية كانت من الوظائف الشرعية فى تلك الدول توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلا، فيجعل للهمة فى الحكم مجالا ويفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ويقيم الحدود الثابتة فى مجالها فى القود والقصاص ويقيم التعزير والتأديب فى حق من لم ينته عن الجريمة... ولم تكن سلطة الشرطة عامة للتنفيذ فى طبقات الناس وإنما كان حكمهم على الدماء وأهل الرهب، والضرب على أيدي الرعايا والفجرة. ثم عظمت نهايتها فى دولة بنى أمية فى

(1) د. مصطفى كامل كبر. قنن المرافعات الجلى ص 34.

(2) ابن خلدون د. ص 16

(3) ابن خلدون - للخدمة ص 175، 176، للاروى الاحكام السلطانية ص 77

الاندلس ولوعت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى وجعل حكم الكبرى على الخاصة وجعل له الحكم على أهل المراتب السلطانية والضرب على أيديهم فى العلامات وعلى أقاربهم ومن إليهم من أهل الجاه، وجعل صاحب الصغرى مخصوصا بالعامه .

ومن ذلك يتضح لنا أن المهمة الاساسية لصاحب الشرطة وأعوافه هى تنفيذ أحكام القضاة وفرض العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم وإقامة التعزير والتأديب فى حق من لم ينته عن الجريمة. ومساعدة القاضى فى اثبات الذنب على مرتكبه وإقامة الحدود كحد الزنا وحد شرب الخمر وحد القذف... وغيرها من العقوبات الأخرى وكانت الشرطة تتولى أيضا تنفيذ العقوبات الخاصة بتقييد الحرية كمقربة تعزيرة فى مختلف السجون الموجودة فى الدولة وذلك اثناء مرحلة التحقيق أو عقب اصدار الحكم وهى تخضع لاشراف القاضى فى أدائها لهذه المهام حيث يتولى إجراء تفتيش شهرى أو أسبوعى من حين لآخر لمعرفة أسباب الحبس والتأكد من الاجراءات التى تتخذ من طرف الحراس ضد المسجونين وإخلاء سبيل من أنهى عقوبته أو قارب على انهائها وتبين له صلاحه وتهذيبه وله أن يصدر ما يراه من أوامر شرعية فيما يتصل بالسماح للمسجونين بالصلاة أو فيما يتصل بمنحهم حقوقهم من المأكل والمشرب والملبس والرعاية الصحية.

والشرطة فى قيامها لواجباتها هذه فى تنفيذ العقوبات الصادرة عن القضاة كانت لا تستطيع تطبيق ذلك إلا على عامة الناس دون غيرهم حتى تم إيجاد نوعين من الشرطة اختصت الكبرى بتنفيذ أحكام القضاة على علية القوم فى حين أختصت الصغرى بذلك على العامة. وحين ازدادات اعمال ومسؤوليات صاحب الشرطة وتعددت انفصلت الشرطة عن القضاء واستقلت عنه مع استمرارها فى تنفيذ أحكامه وتعليماته اضافة إلى قيامها بواجباتها الأخرى فى المحافظة على النظام والأمن العام ومنع الجرائم وضبط المجرمين وتأديب الشائرين وإخماد الفتن وغيرها من الأعمال الأخرى التى لا تدخل تحت حصر (1).

---

(1) ابن عثرون. المقدمة ص ١٠٠ - ص 175 ، أبرز الرقاعى الإسلام فى حضارته وثقافته ص ١٥٠ من 150.

## خامساً : إدارة السجون<sup>(1)</sup> :

إن أول من استحدث نظام السجون في الإسلام الخليفة الثاني عمر بن الخطاب عندما اشترى دار صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم وجعلها سجنًا<sup>(2)</sup>.

ونقل في العديد من المصادر التاريخية أن عمر بن الخطاب سجن الحطيئة على الهجو<sup>(3)</sup> وسجن ضبيعة على سؤاله عن الذاريات والمرسلات وشبههن<sup>(4)</sup> وحبس من شهد زورا. كما سجن عثمان صابى بن حارث وكان من لصوص بن تميم وفتاكهم حتى مات في سجنه وتبعه في ذلك الخلفاء والولاة في جميع العصور والامصار حيث أسست العديد من السجون في أرجاء الدولة الإسلامية خاصة بعدما انتشرت رقة الإسلام حتى شمل الكثير من الأمم والبلاد فدخل في الإسلام من قل دينه وضعف الوازع لديه مما أدى لانتشار الجرائم والجرمين وقد تطلب الأمر مطاردتهم عن طريق أجهزة الشرطة والقضاء والحسبة وتوقيع العقوبات الرادعة ضدهم على مختلف أنواعها والتي منها - بطبيعة الحال - عقوبة السجن.

والرغم من أن عقوبة السجن كانت معروفة وشائعة قبل الإسلام في شبه الجزيرة العربية وفي غيرها من الممالك القديمة حسب الاشارات الواردة في القرآن الكريم في

(1) السجن : الحبس والسجن بالفتح للمصدره بمعنى واحد سجنه سجن أي حبسه. والسجن والحبس... والسجان صاحب السجن ورجل سجين سجون وحبه يحبه حباً فهو محبوس. واحبسه وحبه : اسكه عن وجهه والحبس ضد التعلية. ابن سيدة في المحصر وقال سيوطي : حبسه ضبطه واحبسته اغلقه حبس. والحبس الحبس والحبس اسم للوضع. ابن منظور. لسان العرب 6 : 44 = 13، 46 : 203 للمقريزى. الخطط مكتبة احياء العلوم. الشياح لبنان 1 : 99- 102.

(2) ونقل أن السجون قد أسست في عهد مطوية وليس في عهد عمر ولكننا لا نميل إلى هذا الرأي لثبوت الرواية المذكورة أن عمر اشترى دار صفوان وجعلها سجنًا. ومن هنا تبلورت الفكرة وتطورت على يد من تلاه من الخلفاء حتى أصبحت نظامًا متكاملًا كما سنرى في هذا البحث. كما أنه لم يعرف الحبس كعقوبة في عهد الرسول ﷺ وإنما عرف في عهده الترسيم والملازمة حتى ساء الدين وقد يصل الأمر إلى فرض إقامة جبرية على الشخص داخل به أو في المسجد كتقيد على حرية الشخص لا أكثر الطهطاوى. الأعمال الكاملة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر 4، المقريزى الخطط 1 : 99، د. أحمد على المندوب، تطور نظام السجن في الدولة الإسلامية مجلة الشرطة. وزارة الداخلية. الامارات العربية المتحد 89 لسنة 78 م ص 45 فبراير ورونتال. مفهوم الحرية في الإسلام ترجمة وتقديم د. من زيادة ود. رضوان السيد. معهد الانماء العربى. الدراسات الإنسانية في الفكر العربى طرابلس الجماهيرية ط 1 لسنة 78 م ص 44. (3) عبد جعفر سلمان - الحبس والسجن في الزدب العربى - مجلة الشرطة وزارة الداخلية - الامارات العربية - العدد 127 لسنة 81 م ص 49.

(4) د. أحمد على المندوب، تطور نظام السجن في الدولة الإسلامية «م. س» ص 45

سورة يوسف «إِلَّا أَنْ يُسَجَّنَ أَوْ عَذَابَ أَلِيمٍ» وما نقل على لسان فرعون قوله لموسى «لأجعلنك من المسجونين» وقوله أيضا : «قَرَّبَ السَّجْنَ أَحَبَّ إِلَىَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ»<sup>(1)</sup> ولكن ذلك كله لا يمكن اعتباره عقوبة بالمعنى القانوني للكلمة لأنها تحمل معنى الاعتقال وهي معنوية أكثر من كونها عقوبة لأن الأصل في العقوبة أنها تصدر عن جهة قضائية ومثلها محددة في الحكم<sup>(2)</sup> أما عقوبة السجن التي وضعها المشرع الإسلامي كمعقوبة تعزيرية قد طبقت إلى جانب العقوبات التعزيرية الأخرى كأحسن ما يكون التطبيق ووضعت لها تنظيماتها سواء من حيث تحديد مدتها وأماكن تنفيذها - وما يجب أن يتوافر فيها - وكيفية رعاية المسجونين في إقامتهم ومأكلهم وكسائهم - وما يترتب على ولي الأمر من واجبات الرعاية والعناية بالمسجونين وأحوالهم والأشرف عليهم بدءا من الإشراف الرئاسي المباشر من قبل صاحب الشرطة واعوانه من الضباط إلى الإشراف القضائي من القاضي والمحتسب وانتهاء للإشراف العام من طرف الوالي أو الأمير أو الوزير أو الخليفة. كل هذه الضوابط والتنظيمات التي سنعرض إليها وجدت في التشريعات والتطبيقات الإسلامية التي تدل بلا شك على عظمة هذه الأمة في كافة مكوناتها والتي تميز عن التقدم والتحضّر الذي لم تصل إليه الحضارة الحديثة في الدول الغربية إلا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين<sup>(3)</sup>.

ومن هذا المنطلق يرى فقهاء المسلمين بأن السجن عقوبة لها شروطها وأركانها التي لا يصح إلا بها - بل توصلوا إلى أن للمسجونين حقوقا لا يجوز إنكارها وهي أولى بالرعاية من التضييق والاضطهاد والأرهاب وإفراغ السجن من محتواه كمعقوبة إصلاحية وجعله وسيلة للانتقام والقهر.

وفي هذا المعنى يرى ابن القيم الجوزية «أن الحبس عقوبة، والمقومة إنما تسوغ

(1) لقراءان الكريم- سورة يوسف الآية الكريمة رقم 25، 33، الشعراء 29.

(2) د. أحمد المجدوب «م. س» ص 45، د. مصطفى الموجي، دروس في العلم الحلال «التصدى للجرمة مؤسسة نوافل بيروت ط 1 - 80 م 155.

(3) د. أحمد على المجدوب «م. س» ص 45، المقرئ، الضبط للقرينة «م. س» 2، 629، د. خير المجامى، عقوبة الإسلام في أصول الحكم «م. س» ص 457، د. مصطفى الموجي «م. س» 2، 155.

بعد تحقق سببها، وهي من جنس الحدود فلا يجوز ايقاعها بالشبهة، بل يثبت الحاكم ويتأمل حال الخصم ويسأل عنه ويذهب إلى أبعد من ذلك عندما يعرف الغرض من الحبس، فهو ليس التكيل بالمسجون أو تعذيبه أو حرمانه من حاجاته كإنسان وإنما الحبس للشرعى ليس هو الحبس فى مكان ضيق، وإنما تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه<sup>(1)</sup>. ولعله لا يختلف فى قوله هذا مع الإمام «مالك» الذى يرى أنه بالنسبة لهؤلاء الذين عرقوا بالفساد والجرم أن يحبسهم السلطان ويقتلهم بالحديد، ويفهم من هذا أنه إذا كان المحبوس ممن لم يعرفوا بالفساد والجرم فإنه لا يقتل بالحديد.

ونظرا لأنه فى بعض الأحيان يتوسع فى استعمال القيود لجميع المسجونين دون تفرق فان الخليفة الجليل عمر بن عبد العزيز هـ 101 / 720 م أصدر أمرا عاما إلى جميع ولاته وعماله بالآي يفل مسجون حتى يتمكن من اداء صلاته من جهة وحفظا لأدميته من جهة أخرى<sup>(2)</sup>. وقد توصل المسلمون فى تنفيذ هذه العقوبة إلى ضرورة الفصل بين المجرمين لأول مرة وفى قضايا تافهة بسيطة والمحبوسين فى دين وبين معتادى الاجرام ومحترفيه من اعنى المجرمين واطهرهم حتى لا يتشبع المجرمون الجدد أو المجرمون بالصدفة من خبرات وتجارب المجرمين العتاه وبالتالي تكون الطامة الكبرى ويحيد الحبس عن الهدف المقصود منه ألا وهو ردع المجرم واصلاحه وتهذيب سلوكه بعد التكتفير عن ذنبه وجريمته التى ارتكبها واعادته للمجتمع وهو أكثر قدرة على الانسجام والتكيف معه. وفى هذا المعنى نقل عن الخليفة عمر بن عبد العزيز أمره إلى ولاته «بالآي يجمع فى السجون بين قوم حبسوا فى دين... وبين أهل الدعارات فى بيت واحد ولا حبس واحد» بل أنه زاد على ذلك بأنه جعل للنساء

(1) د أحمد على المذهب هـ. م. ص 45، ادم ميز الحضارة الإسلامية فى عصر النهضة هـ. م. ص 2، 201. تأييد اساميل الرولى. تاريخ الدولة العربية «علاقة الرشدانيين والامويين» مطبعة الارشاد بغداد 76 م ص 200.

(2) ابن عسرون - ثلاث رسائل فى القضاء والحكمة هـ. م. ص 10 ويرى ذلك ايضا حيث يقول «لا يحمل أحد فى العيشة إلا من استوجبه من الدرهم». ويجب أن يأمر السجن أن يطلق من فى العيشة أوقات الصلوات ولجاجة الإنسان

حبسا منفصلا عن حبس الرجال <sup>(1)</sup> حيث كن يسجن في البيوت أو في سجون خاصة بهن لأن الإسلام لا يبيح الجمع بين النساء والرجال في مكان واحد لما في ذلك من الفساد والمضار التي لا يحمد عقباها على أنه أجيّز للمساكين الالتقاء بزوجاتهم إذا كانت مدة الحبس طويلة الأجل حتى لا يؤدي حرمانه من إشباع حاجته الجنسية إلى انحرافه بل واجيز أيضا حبس الزوجين معا إذا كان قد حكم عليهما بالحبس شريطة أن لا تمنع الزوجة في ذلك. وقد اعترض على ذلك القاضي الفاضل سحنون وبهجة أن المقصود من السجن التضيق على المسجون ولا تضيق عليه مع تمكنه من لذته <sup>(2)</sup> وقد تميزنا في ذلك عما ساد الكثير من الحضارات الأخرى خاصة تلك التي تدعى التقدم والتي لم تصل إلى هذه التنظيمات وتترك فائدتها وجداوها في تحقيق أهداف العقوبة إلا أخيرها.

حيث تنقل العديد من المصادر التاريخية أنه إلى عهد قريب جدا كانت السجون في أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص تجمع المدينين ومركبي الجرائم الخطيرة والرجال والنساء والحدث والبالغ والمجرم المعتاد مع المجرم لأول مرة <sup>(3)</sup>.

وما تجدر الإشارة إليه أنه في المصور الإسلامية كان يفرق بين المسجونين في الجرائم العادية والمجرمين السياسيين حيث كان يعامل الفئة الأولى معاملة حسنة فيها نوع من الرحمة خاصة إذا كان جرمهم بسيطا. أما السياسيون فكانوا يعاملون أسوأ معاملة حيث خصص لهم سجن منفرد يودعون فيه دون محاكمة أمام القضاء فقد كان يكتفى بشأنهم بصدور أمر من الخليفة أو السلطات أو الأمير حتى يبقى المسجون طيلة حياته في سجن مليء بالرطوبة وشدة الظلمة والروائح الكريهة وتتخذة الرطوبات والجردان مقرا لها وقد عرفت هذه السجون أيام الحجاج بن يوسف الثقفي وفي عهود الفاطميين والمماليك على وجه الخصوص <sup>(4)</sup>.

(1) ثابت إسماعيل الرزى د. ص 200، 201، د. أحمد على الجندوب د. ص 46، ابن عبدون د. ص 10.

(2) المقرري المخطط د. ص 2: 929، د. أحمد على الجندوب د. ص 46، ابن عبدون د. ص 10.

(3) د. أحمد على الجندوب د. ص 49، ابن عبدون د. ص 9 - 11.

(4) السموذى مروج الذهب، دار الانتللس بيروت 3: 166، 167، عبد على حمزة. الحجاج في التاريخ مطبعة جامعة بغداد ط 78 ص 194.

وقد كان الولاة يفعلون ذلك خوفا من خصومهم السياسيين الذين لو اتاحت لهم الفرصة لأنقضوا على الولاة وسلطانهم فلم يدعوا هؤلاء أى وسيلة قاسية وهرابية للتكيد بهم وتعذيبهم لم يستعملوها معهم. وقد كان هذا الأسلوب هو السائد فى العالم فى ذلك الوقت فى المشرق والمغرب على السواء<sup>(1)</sup>.

وكان المساجين الماديون بوجه عام يلقون كل عناية واهتمام فى توفير احتياجاتهم الضرورية من مأكل وملبس ومسكن حيث ردت العديد من الاهتمامات للخلفاء والسلاطين فى هذا الشأن.

- ففى عهد عمر بن عبد العزيز كتب إلى ولاته وعماله أمرا بشأن رعاية المساجين وتوفير احتياجاتهم جاء فيه «لا تدعن فى سجونك أحد من المسلمين فى وثاق لا يستطيع أن يصلى قائما ولا تبيت فى قيد إلا رجلا مطلوبا بدم. واجبروا عليهم من الصدقة ما يصلحهم فى طعامهم وادمهم»<sup>(2)</sup>.

وفى أيام هارون الرشيد رأى الفقهاء وعلى رأسهم أبو يوسف «ت 182 هـ» صاحب الخراج الذى أورد فى كتابه هذا تنظيما جيدا للاتفاق على السجون ومن فيها حيث يقول «فمر بالتقدير لهم - أى المساجين - ما يقوتهم فى طعامهم وادمهم وغير ذلك دراهم تجرى عليهم فى كل شهر يدفع ذلك إليهم. فانك إذا أجريت عليهم الخبز ذهبت به ولادة السجون والقوام والجلابة «الشرطة» رول ذلك رجلا من أهل الصلاح والخير ثبت اسماء من فى السجون ممن تجرى عليهم الصدقة وتكون الاسماء عنده ويدفع إليهم ذلك شهرا بشهر يقف ويدعو باسم رجل يدفع ذلك إليه فى يده فمن كان منهم قد اطلق واخلى سبيله. رد ما يجرى عليه ويكون للاجراء عشرة دراهم لكل واحد، وليس كل من فى السجن يحتاج إلى أن يجرى عليه وبالنسبة للكساء ففى الشتاء قميص وكساء. وفى الصيف قميص ولإزار ويجرى على النساء مثل ذلك وكسوتهن فى الشتاء قميص وكساء ومقنعة وفى الصيف قميص

(1) محمد كرد على الإسلام والحضارة العربية ط 68/3 م 182:2.

(2) أحمد فضى بهنسى المقرئ فى الفقه الإسلامى دار الرائد العربى بيروت 1979 م ص 208، الشيخ محمد الحضرى تاريخ الأمم الإسلامية. المكتبة التجارية الكبرى مصر 1970 م ص 155، 156.



وازار ومقنعة. واغناهم عن الخروج فى السلاسل يتصدق عليهم الناس فان هذا عظيم أن يكون قوم من المسلمين قد زذبوا واخطأوا وقضى الله عليهم ما هم فيه فحبسوا يخرجون فى السلاسل يتصدقون.

وما أظن أن يفعل هذا من أهل الشرك بأسارى المسلمين الذين بأيدهم فكيف ينبغي أن يفعل هذا أهل الإسلام ؟ وإنما صاروا إلى خروج فى السلاسل يتصدقون لما هم من جهد الجوع فرجما اصابوا ما يأكلون وربما لم يصيبوا. أن ابن آدم لم يمر من الذنوب فتفقد أمرهم ومر بالأجراء عليهم مثل ما فسر لك ومن مات منهم ولم يكن له ولي ولا قرابة غسل وكفن من بيت مال المسلمين وصلى عليه ودفن فانه بلغنى واخبرنى به الشقات أنه ربما مات منهم الميت فيمكت فى السجن اليوم واليومين حتى يستأمر الوالى فى دفعه وحتى يجمع أهل السجن من عندهم ما يتصدقون به ويكثرون من يحمله إلى المقابر فيدفن بلا غسيل ولا كفن ولا صلاة عليه. فما أعظم هذا فى الإسلام وأهله. ولو أمرت بأقامة الحدود لقل أهل السجن ولا تخاف الفساق وأهل الدعارة وتناهوا عما هم عليه، وإنما يكثر أهل الحبس لقلة النظر فى أمرهم. أنما هو حبس وليس فيه نظر. فمر ولاتك جميعا للنظر فى أهل الحبس فى كل يوم فمن كان عليه أدب وأدب واطلق ومن لم يكن له خلى عنه <sup>(1)</sup>.

- وفى عهد المتضد 279 - 289 هـ جعل فى ميزانيته خمسمائة دينار لنفقات السجن ولثمن أقوات المحبوسين ومائهم وسائر مؤنتهم. فعد ذلك بمشاة تخصيص ميزانية ثابتة للسجون ينفق منها على المسجونين <sup>(2)</sup>.

- وقد أورد الثعالبي <sup>(3)</sup> فى تحفة الوزراء <sup>(3)</sup> ما يراه أبى فوايه الوزير فى العناية بالسجون وما أوصى به ولاته وهو لا يخرج عما أوصى به أبو يوسف. خاصة فيما يتصل بالمساجين الفقراء الغير قادرين على توفير مؤنتهم وكسالتهم

(1) أحمد ضحى بهنسى. الخوة فى الثقة الإسلامى دم. س. ص 208 - 210 مولوى الإدارة العربية دم. س. ص 310.

(2) آدم ميتز. الحضارة الإسلامية دم. س. 2: 201، د. أحمد على المنجوب دم. س. ص 46.

(3) الثعالبي. تحفة الوزراء. تحقيق د. إينام مرهون الصفا وحبيب على الرزوى إحياء التراث الإسلامى وزارة الأوقاف العراق. مطبعة المائى 1977 م ص 21، 22، 150، 151.

ولم يقصر الاهتمام بالمساجين على العناية بهم فى مجال المأكل والملبس والسكن والمشرّب بل أن نظام السجون قد تطور فى أوائل القرن الرابع الهجرى حين عين الوزير لمن فى السجون أطباء افردوا لذلك فكانوا يدخلون إليهم ويحملون معهم الأدوية والأشربة<sup>(1)</sup>. وكثيرا ما تجدد فى الأخبار بأن المسجونين كانوا يشتغلون بعمل التشكك وهى لا تزال إلى اليوم أجمل ما يصنع فى بغداد وفى ذلك يقول ابن المعتز :

تعلمت فى السجن نسيج التشكك      وكنت أمرا قبل حبسى ملك  
وقيلت بعد ركوبى الجياد      وما ذلك إلا بطور الفلك<sup>(2)</sup>.

ونمثل صناعة التشكك وحفر الممائر وبنائها ومزاولة أعمال الزراعة نوعا من الأعمال التى يباشرها المساجين والتى لا تدخل تحت حصر تبعات للمنطقة التى يوجد بها السجن. لذلك فلقد كانت السجون تضمن حيث يعهد بها الى شخص يقدم مبلغا مقابل استغلاله السجون وإدارتها. ونظرا للفائدة المتحققة من ذلك فان ضمان السجون كانت أحب شئ يضمن من أمور الحكومة يتزايدون فى ضمانها لكثرة ما يتحصل منها حيث كان يؤخذ من كل من يدخل السجن ستة دراهم بمجرد دخوله ولو لم يتم فيها إلا لحظة<sup>(3)</sup>. هذا بالإضافة إلى بيعه للسلع والمنتجات المتحصلة من النشاط الانتاجى للمساجين. كل ذلك - بلا شك - عائدا مجزيا بالنسبة للمضامن يعوضه عن المبالغ التى دفعها للحكومة.

وحى يكتمل بناء التنظيم العقابى الإسلامى المقيد للحرية «السجن» فانه قد انيط لكل من القاضى وصاحب الشرطة الأشراف على المساجين والنظر فى أحوالهم من حيث اعداد سجلات لتقيدهم وتحديد الجريمة التى ارتكبها كل منهم ومدة العقوبة المقررة له ورجعة صدور الحكم وتاريخ بدء العقوبة وموعد انتهائها بحيث أنه لا يمكن أن يسجن بدون وجه حق ولا يصدر أمر لذلك إلا من السلطات المختصة سواء كانت

(1) آدم ميتز هم. س. 2: 201، د. أحمد على المندوب هم. س. 46

(2) آدم ميتز هم. س. 2: 202، عبد جعفر سلمان. الحبس والسجن فى الادب العربى هم. س. 49

(3) آدم ميتز هم. س. 2: 202، د. المندوب م. س. 46، للقريزى كتاب السلوك فى معرفة الملوك هم. س. 2 ح 2 ق

2 س. 519، محمود رزق سليم. عصر السلاطين والملوك مكتبة الاذلة القاهرة ط 2 72 2 282

هذه السلطات ادارية أو قضائية وكذلك يجب أن يتم تنفيذ العقوبة في الأماكن المعدة لهذا الغرض. ولم يكتفى بهذا في التأكد من حسن سير السجون وانتظامها بل كان الولاة والخلفاء يتولون ذلك سواء بمباشرة هذا الاشراف بأنفسهم أو باصدار تعليماتهم إلى وزاراتهم وعمالهم للتأكد من ذلك.

- ففي عهد الامام علي ابن ابي طالب «ب 40 هـ» كان يمر على السجون كل يوم جمعة فمن كان عليه حد اقامه ومن لم يكن عليه حد أدخل سبيله<sup>(1)</sup>.

- ومن ذلك أيضا ما ورد في كتاب عهد الطالع إلى فخر الدولة بن ركن الدولة بن بويه سنة 366 هـ «حيث أمر الخليفة وزيره بأن يعرض من في حبوس عمله على جرائمهم وإمعان النظر في جنائياتهم وجرائمهم فمن كان اقراره واجبا أقره ومن كان اطلاقه سائنا اطلقه»<sup>(2)</sup>.

- وما كتبه ابن ثوابه إلى أحد الولاة على لسان الخليفة وفيه يتحدث عن عقاب المجرمين وإبداعهم السجون وينبه إلى ضرورة أشرف الوزير على حال السجناء وتبعضهم لاخبارهم ومعرفة من اظهر التوبة منهم والمغفو عنهم وفي هذا المعنى يقول : «يجب العلم بحال أهل الجرائم المحبسين في السجون بأصناف عملك - سجونك المتعددة - وقد اظلمهم الشتاء أو البرد إلى ما هم فيه من الضنك والجهد. وهم وإن كانوا ذوي جرائم قدموها - وجرائم اقترفوها واحداث ارتكبوها فإن الأمير قد يرى بهم رافة ما اقامه الواجب عليهم. وقد أملك بأحصاء من في السجون من أرباب الجرائم الذين لا يسوغ اخراجهم ولا مال لهم ينفقونه فتثبت اسماءهم وتبتاع. لكل رجل منهم قميصا وسراويل وقلنسوة والمرآة وداء وقميصا وخمار واحضار امينين من جهة القاضي عارفين بذلك مباشرين له وإبث كتابك وكتاب القاضي بتفصيل ذلك وبصحة»<sup>(3)</sup>.

- ويضيف الثعالبي في هذا المجال<sup>(4)</sup> «ولا ينبغي للوزير أن يعاقب بالتخليد في

(2) د. أحمد علي المنجوب «م. م» ص 46، مولوي الادارة العربية «م. م» ص 307.

(2) القلقشندي صحح الاعشى «م. م» ص 10، 22، 23، محمد ناصر حسادة الوثائق السياسية الادارية «م. م» ص 367.

(3) الثعالبي. تخفة الوزراء «م. م» ص 151، وجيئة هابنكرة. دراسة وتحقيق كتاب نسب إلى أبو المنصور الثعالبي.

مجلة الابحاث. الجامعة الأمريكية بيروت السنة 25 الأجزاء 1 - 4 لسنة 72 م ص 39.

(4) الثعالبي «م. م» ص 150 - 151.

السجن، فانه نوع من الامانة... وينبغي للوزير أو لمن ينوب عنه أن يتفقد حال أهل السجن في كل شهر فيخرج من حصل تأديبه وزجره، ويتطلف في إخراج من خف ذنبه أو كان له غريم يمكن رضاه. ومن كان فقيرا قام بمؤنته من بيت المال».

- ووقع بعض الوزراء في رقعة إلى والي المظالم جاء فيها «لا تطل سجن ذوى الجرائم سوى - عدا - من تكررت جنايته وأبست توبته، والصل شره، ولم توجب الشريعة قتله فيخلد في السجن ويحان<sup>(1)</sup>، ويحال<sup>(2)</sup> إلى أن تقتضى المصلحة أن يقال»<sup>(3)</sup>.

- ونقل عن المارودي «ت 450 هـ قوله «من واجب الامام النظر في أحوال المسجونين والتبصر في أمرهم والفحص عما سجن بسببه، وعرضهم في كل حين فمن وجب اطلاقه فيخلو سبيله ولا يتبع في الاعراض عنهم فضل»<sup>(4)</sup>.

- وكان ولادة الأمور إذا لم يتمكنوا لظروف الدولة الاقتصادية من توفير التموين اللازم للمساكين وكسائهم فانهم يتولون إطلاق المساجين حرصا على حياتهم وخوفا من موتهم جوعا ففي أيام المماليك بالشام عرض السلطان جميع من في السجون وأفرج عنهم بأسرهم حتى أرباب الجرائم من السوابق وقطاع الطرق، ورسم أن لا يسجن القضاة والولاة أحدا. وأن من قبض عليه من السراق يقتل أو تقطع يده فغلقت السجون ولم يبق بها أحد<sup>(5)</sup>.

- وفي القاهرة أيضا عرض لأرباب السجون يفرج عنهم من شكواهم الجوع ثم أعيدها إلى سجونهم لما يترتب على اطلاقهم من مفساد ورسم لاربابه أن يقوموا بمؤونة مسجونهم أيام الغلاء<sup>(6)</sup>.

(1) بيان : بجهز بالمؤونة.

(2) يقال : يكلى عياله.

(3) يقال : اتال حره إذا على عنه.

(4) المارودي. الصفحة للركبة في الأبواب السياسية. من ترك الفكر السياسي الإسلامي تحقيق ودراسة د. فؤاد عبد الحميد. مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ص 101.

(5) المؤرخ شامي مجهول - حواريات دمشق. نشر وتحقيق د. حس حيشي. مكتبة الانجلو المصرية. المطبعة الفنية الحديثة ص 160.

(6) المؤرخ شامي مجهول - حواريات دمشق د. م. ص 160.

- وفي الأندلس طبقت نفس القواعد المتعلقة بتفقد كبار المسئولين للسجون حيث يقول ابن عيودون في رسائله : «يجب أن يتفقد السجن في الشهر مرتين أو ثلاثا لينظر في أحوال المسجونين إذا كثر الخلق فيه. يجب أن يخرج منه من كان ذنبه خفيفا ويتفقد عليه الحكم الذى يليق به ويلزمه. ويجب أن يستبرأ السجن في كل عام في شهر رمضان أو في عشرة ذى الحجة أو في النصف من شعبان فانها أيام عظام... ومن سجن لا يطول سجنه حداً بل يتفقد عليه الحكم أو يطلق الا في اجمال المحكومات. فان لها اجمال طويلة أو قصيرة على ما يوجبه الحكم»<sup>(1)</sup> وقد زاد ابن عيودون على ذلك في اهتمامه بالمساجين حيث أوجب أن يكون لأهل السجن إمام راتب يدخل إليهم في أوقات الصلوات فيصلى بهم ويقتطع له القاضى أجره مع الأئمة من بيت مال المسلمين. ويكون مأجوراً في ذلك<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من التنظيم الجيد للسجون والعناية الفائقة بالمسجونين أسوء بكافة النظم الاجتماعية والقانونية التى ابتدعتها الدولة الإسلامية وعملت على تطويرها بالصورة التى أوضاعها فيما تقدم إلا أننا نلاحظ أنه فى أوقات الاضطرابات السياسية والحروب والصراعات المذهبية نجد أن الحاكم وكافة أجهزة الدولة توجه جل اهتماماتها الى رد العدوان الخارجى أو قمع الفتن والاضطرابات والقلال الداخلية وتدع كل ما عداه من المصالح الأخرى مهما كانت أهميتها والثى من بينها السجون دون رعاية واهتمام حتى تسوء الحالة إلى أبغى مدى وهذا ما نوهت عنه العديد من المصادر التاريخية خاصة فى الفترة الانتقالية من عهد الخلافة إلى عهد الأمويين وفى أيام دولة الفاطميين والمماليك ومن تلاحم.

- ففى فترة حكم الحجاج بن يوسف للمراق أيام الأموية وصف حبسه بأنه جهار لا شئ فيه يمكن السجناء من حر أو برد وسقون الماء مشوها بالرماد. ويحشر النساء والرجال فى موضع واحد، ولم يكن للجيس متر يستر الناس من الشمس فى الصيف ولا المطر والبرد فى الشتاء. وكان غير ذلك من العذاب. فكان إذا ركب يوم الجمعة وسمع ضجعة. فقال ما هذا ؟ فقيل له .. المحبوسون يضجون ويشكون ما هم فيه من

(1) ابن عيودون ثلاثة رسائل فى القضاء والحكمة م. س. ص 18

(2) ابن عيودون ثلاثة رسائل فى القضاء والحكمة م. س. ص 19

البلاء. فالتفت ناحيتهم وقال «اخسؤا فيها ولا تكلمونه»<sup>(1)</sup>.

- وفي عهد الفاطميين والمماليك كانت السجون أشبه بنار جهنم الحمراء حيث كان السجناء يحشرون في مكان ضيق غير مسقوف وهم مغلغلين في الحديد يؤذيهم حر الصيف وزمهرير الشتاء ويتركون دون ما طعام أو شراب إلا ما يتصدق الناس عليهم أما المحكوم عليه بالاشغال الشاقة فانهم يسخرون في الحفر وبناء العمار ونحو ذلك وفي آخر النهار يعادون إلى السجون بمعرفة الأعوان المكلفين بحراستهم. وقد ذكرت أسماء العديد من السجون الرهيبة والمخيفة خاصة تلك التي أسست في مصر والتي نورد منها على سبيل المثال لا الحصر : حبس الممونة، حبس العيار، خزانة البنود، خزانة شمائل، حبس الديلم، حبس الرحبة، حبس الجب، حبس القلعة<sup>(2)</sup>. وقد استغلت هذه السجون وغيرها أيام تفكك الدولة الإسلامية وفي عهد الصراعات الطائفية وملكت بالآلاف المؤلفة من المسلمين المشتبة في أمرهم سياسيا وكانت معاملتهم أشد وأقسى من معاملة الأسرى مما جعل العديد من الفقهاء المسلمين ينتقدون ذلك وبطالون بإجراء اصلاح عام لوضعية السجون في الدولة الإسلامية وكان على رأسهم الفقيه أبو يوسف في كتابه «الخراج»<sup>(3)</sup>. نخلص مما تقدم بأن النهضة التي شهدتها الحضارة التي قامت على الدولة الإسلامية لم تكن تقدما في مجال معين دون آخر فلقد تضمنت وشملت كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وكل ما من شأنه اقامة صرح المجتمع والنهوض به على أسس علمية عمادها روح الدين الإسلامي وتطلعاته نحو خلق الجماعة الإنسانية السعيدة التي لا توجد فيها طائفة مهملة ولو كانت في غياهب السجون من أرباب الجرائم ممن جعلوا من الاخلال بالامن أهم أهداف حياتهم حتى سلبوا المجتمع أمنه واستقراره. بالرغم من ذلك كله كان التشريع الإسلامي رحيما بهم وحرصا على اعادتهم الى البيئة الاجتماعية وهم أكثر صلاحا وتهذبا وقدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي طرأت على المجتمع مدة سجنهم. والتي لاقوا فيها

(1) عبدة على حمزة نجم - الحاج بن يوسف في التاريخ ٥- م. م. ص 194

(2) مولوى - الأذرة المرية ٥- م. م. ص 310 د. عد النعم ماجد. تاريخ الحضارة الإسلامية ٥- م. م. ص 58، 59.

(3) مولوى - الأذرة المرية ٥- م. م. ص 310.

كل عناية واهتمام من حيث :

أ - الاهتمام بتوفير المأكل والمشرب والملبس ومحل الإقامة المناسب حسب ما تسمح به الظروف والامكانيات المتاحة.

ب - إيجاد فرص العمل والانتاج لهم في العديد من الحرف والصناعات كوسيلة تأهيلية للحصول على الرزق الشريف من جهة وشغل أوقات الفراغ من جهة أخرى دفعا للسامة والملل.

ج - توفير العناية الطبية المستمرة للمسجونين.

د - الحرص على إيجاد الموجه الديني للصلاة وإرشاد المسجونين إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم.

هـ - حسن اختيار القائمين على السجن من الأمناء والجلالوزة ورجال الشرطة ممن عرفوا بالتقوى والصلاح.

و - الإشراف الجيد والفعال من طرف صاحب الشرطة والقاضي والمحاسب وتفقدتهم لاحوال المعتقلين اضافة إلى الاشراف العام من قبل الوزير أو الوالي أو الخليفة الذي يحصل من حين لآخر إما فى صورة تفقد مباشر أو غير مباشر عن طريق الأوامر والتعليمات التى توجه بهذا الشأن.

حاصل القول أن هذه النتائج الطيبة التى أبرزها تنظيم السجون فى الكيان القانونى الإسلامى والتى عبرت عن صورة مشرفة ووضاءة لحضارتنا العربية والإسلامية فى وقت كانت فيه كافة التنظيمات الأخرى تهلر فيها حرية وكرامة الإنسان ويمثل فيها السجناء معاملة الوحوش الضاربة التى تخرج عن كيان الجماعة حيث كان يزوج بالمديد من المسجونين على اختلاف جرائمهم وسنهم فى سجن واحد يختلط فيه النساء بالرجال وتستعمل فيه كافة وسائل التعذيب والتنكيل والإرهاب التى لا تدخل تحت حصر اضافة إلى سوء الوضعية العامة للمسجون من الناحية الصحية مع انعدام الرعاية الطبية أو الاجتماعية. وقد ظل الحال على هذا النحو فى أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا وكافة الدول التى تدعى التحضر اليوم حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين حتى توصلوا إلى مبادئ الإسلام وتطبيقاته فى مجال السجون التى نادى بها وطبقها منذ أكثر من أربعة عشر قرنا مضت.

## سادسا : إخماد الفتن والثورات الداخلية :

تمت دولة الإسلام في كافة أدوارها التاريخية باستقرار الأمن والنظام فيها خاصة في الفترات التي كانت فيها الخلافة قوية قادرة على أداء واجباتها المختلفة والتي لم تكن تعطى الفرصة لأي فكة مفسدة أو دساسة للتأمر وتهديد أمن الجماعة العام وذلك لاجتماع الفتن والقلاقل والثورات الداخلية<sup>(1)</sup> حيث احدثت العديد من الأجهزة والمكنات القادرة على تتبع ورصد هذه الجماعات ومعرفة أهدافها وغاياتها والعمل على القضاء عليها قبل أن تشتد ويزداد ابتناعها وتوسع نطاق عملها مما يجعل من الصعب القضاء عليها في مهدها أو أحداث خسائر كبيرة فادحة حتى ينتصر عليها.

ونظام الشرطة يمد من أهم الأجهزة المختصة التي أُنيط بها توفير الأمن الداخلي عن طريق القضاء على الفتن والثورات الداخلية ومنع ما كل من شأنه الإخلال بالنظام العام. وكانت وظيفة الشرطة في الأساس تتمثل في تتبع المجرمين من اللصوص وقطاع الطرق والسطار والجماعات المشبوهة وغيرهم ممن يحدون أعمال الشغب والفتن الداخلية وكانت تقف عاجزة عن مواجهة أي فاعليات كبرى تخل بالأمن العام وتعمل على تقويض أركان الدولة وتهدم كيان المجتمع. مما اضطر الخلفاء والسباطين والولاة الأمويين إلى تطوير نظام الشرطة وتقويته - كما وكيفا - من حيث عدده وإعدادة وعدته بحيث أصبح قادرا على القيام بواجباته في هذا المضمار على أحسن وجه وأطلق عليه «نظام الأحداث» وهي وظيفة نصف حربية ونصف بوليسية<sup>(2)</sup> فكان عليه المحافظة على الأمن والنظام والقيام بكافة الواجبات الشرطية وإذا لزم الأمر مناوشة الثائرين في معركة قد تطول أو تقصر تبعا لقوة الخارجين على سلطان الدولة<sup>(3)</sup> ونظراً لطبيعة المهام الجديدة المناطة بجهاز الأمن فلقد وصلت عدد قوات الشرطة الحربية إلى «40.000» أربعين ألف رجل في مدينة

(1) سيد قطب. العدالة الاجتماعية في الإسلام دم. ص 75 د. صالح أحمد العلي. إدارة الحجاز في العهود الإسلامية الأولى دم. ص 22، 23.

(2) المقرئ. صراط الحفا في أمصار الخلفاء دم. ص 239، سيد أمير على مختصر تاريخ العرب دم. ص 181 - حسن إبراهيم حسن ود. على إبراهيم حسن. النظم الإسلامية ط 3 - 62 م مكتبة النهضة المصرية. القاهرة ص 212 حيث أورد بشأن «نظام الأحداث» وكان صاحبه يضطلع بالأعمال العسكرية التي تعتبر وسطا بين أعمال صاحب الشرطة والقائد.

(3) موريس لوربار - الإسلام في عظمته الأولى. ترجمة ياسين الحافظ دار الطليعة ط 1 - 77 م ص 136



الكوفة وحدها في عهد زياد بن أبيه دعم بها الأمن في ولايته حيث وزع هذه القوات الضاربة في صورة فرق كلف كل منها بمهام محددة تتولاها وتكون مسئولة أمامه عن أي تقصير أو أي اختلال بها <sup>(1)</sup>. وقد بلغ من استتباب الأمن في عهده أن أحدا لم يجرأ على التغطا أي شيء متروك في الطريق حتى يمود صاحبه ويسترده وكان في استطاعته النساء النوم بمفردهن في منازلهن دون غلق الأبواب. والسفر دون رفيق. وأعلن زياد أنه يعد نفسه مسئولا عن أي شيء يفقده أي مواطن عن طريق السرقة <sup>(2)</sup>.

- وقد اتبع الحجاج بن يوسف الثقفي في العراق نفس الإجراءات العازمة التي اتخذها زياد في القضاء على الفتن والثورات الداخلية التي أثارها الخوارج والشيعة وغيرهم من أعداء الحكم الأموي <sup>(3)</sup>. كما تولي تتبع المخالفين من الذين يتخلفون عن الخروج للحملات الحربية فلقد أمر الحجاج صاحب حرسه وصاحب شرطته بقتل من يتخلف عن الذحاق بجيش قائده المهلب ابن أبي صفرة خلال ثلاثة أيام <sup>(4)</sup>.

- وفي عهد العباسيين كان مؤسس الخازن يلي شرطة بغداد وتحت يده برسمها تسعة آلاف فارس وراجل فكان يركب إذا اشتدت الفتنة وزاد النهب فيسكن الناس فيكيف النهب هيبة له فان نزل من ركوبه عادت الحالة إلى ما كانت عليه وفي أواخر عهد العباسيين حينما ضعفت الخلافة وفقدت كافة جوانب قواها استأثر أمير الأمراء بالسلطة وكثرت الصراعات بينه وبين كبار القادة في الجيش وسامى رجال الدولة من الوزراء والكتّاب وغيرهم من أصحاب المناصب الكبرى فعمت القلاقل والفتن وأضحى للجيش دور بارز فيها.

ولما كان من أهم واجبات صاحب الشرطة في ذلك العصر حفظ الأمن والقضاء على محدثي القلاقل والفتن من الميارين وأصحاب المذاهب المتطرفة وأعداء أمير الأمراء. فلقد كان يقوم بمهمة التطواف وتسكين الفتن عندما يتسلم أمير الأمراء

(1) الطبري 4: 168، ابن الأثير 3: 451.

(2) الطبري 4: 167، ابن الأثير 3: 450.

(3) المبرد الكامل لتاريخ محمد أبو الفضل إبراھيم والسيد شجاع دار النهضة مصر 3: 363.

(4) المبرد م. 3: 363، محمد كرد علي، خطة الشام ط 2 بيروت 71 م دار العلم للملايين 5: 13.

الجديد منصبه. وفي أحيان حينما تكون قوات الشرطة كافية ووفيرة بشكل تهرب التوار ومحدثي الاضطرابات وأعمال الشغب يكتفى صاحب الشرطة بالتحذير والمناذرة على اللصوص والدعار بأنهم سيؤخذون بقوة إذا ما استمروا في غيهم وإخلالهم بأمن البلد فتهدأ العامة ويسود النظام خاصة بعدما يأخذ جماعة منهم إلى السجون وتقوم الشرطة بدورياتها المعتادة في أنحاء المدينة<sup>(1)</sup>.

وحينما تعجز قوات الشرطة عن القيام بهذه المهام نظرا لاتساع نطاق الفتن والاضطرابات أو للقوة الضاربة للثائرين فإنه يمكن الاستعانة بالجيش سواء عن طريق وضع قوات منه تحت تصرف صاحب الشرطة<sup>(2)</sup>، وإما بتكليف قوات و فرق حربية منه لتولى مسئولية الأمن بالكامل في مناطق معينة خاصة في الامصار والولايات الواقعة في أطراف الدولة النائية والتي تتعرض باستمرار للشورات والفتن والحركات الانفصالية التي تسعى إلى الاستقلال عن الدولة الإسلامية الكبرى مما استدعى خاصة في عهد السلاجقة لايجاد فرق لحفظ الأمن اطلق عليها «الشحنة» وهم من اقامهم السلطان لضبط المكان وفرض هيمنة الدولة وتطبيق القانون<sup>(3)</sup>، وعادة ما يفرضون على تلك المنطقة التي تحت تصرفهم أحكاما متشددة تشبه إلى حد كبير نظام الأحكام العرفية - الذي يطبق في عصرنا الحاضر عند تسلم القوات المسلحة مسئولية الأمن في البلاد - لحسم المفاصل والقضاء على مسببات الفتن وأعمال الشغب.

وتم دعم جهود التنظيمات السابقة في مواجهتها للإخلال بالخطر بالأمن والنظام برذكاء العميون والجواسيس في كل أرجاء الدولة لتسقط أخبار الثائرين والمشاغبين والمعادين لنظام الحكم لمعرفة نواياهم وخططهم والعمل على الاستعداد لها واجباؤها في مهدها قبل أن تستشري. كما تم الاستعانة أيضا في المناطق التي تقطنها القبائل

(1) تقي الدين الدورى، عصر أسرة الأمراء، ص 236.

(2) تقي الدين عارف الدورى، ص 236.

(3) القساي 1 - الوزراء، ص 18، يبر الدين المني السيف للمهند، ص 192، المقريزى كتاب السلوك، ص 1، ج 1 القسم الثالث ص 979 عبد القادر المامضى التنظيمات الادارية في العصر المملوكى، ص 531: د. عصام الدين عبد الرؤوف، بلاد المغرب في لؤلؤ مصر المملوكى ط 1 - 75 م دار الفكر العربى ص 226، د. نافع توفيق البورد، الدولة الممركية، مطابع جامعة بغداد ط 78/1 م ص 200، 201.

العربية بهذه القبائل عن طريق تحميلها مسئولية المحافظة على الأمن والنظام في مناطقها وهذا ما عمل به في العراق في عهد زباد والحجاج أيام الحكم الأموي<sup>(1)</sup> وعمل به في المغرب أيضا لتأمين طرق القوافل التجارية التي تمر في جبال اطلس بين تلمسان وفاس<sup>(2)</sup>.

### سابعا : تحقيق الجرائم والتحري عن المجرمين :

يدخل في اطار الواجبات الملقاة على عاتق جهاز الشرطة التحقيق مع المجرمين الذين يتم ضبطهم لاثباتهم في ارتكاب جرائم تخل بأمن البلاد والعباد. وما يسبقه أو يلحقه من أعمال التحريات وجمع المعلومات عن الجريمة المرتكبة وغيرها من الظواهر الاجرامية.

ففي مجال تحقيق الجريمة كان يتوجب على صاحب الشرطة واعوانه عند الإبلاغ عن جريمة ما أو علمه بها بأي وسيلة كانت أن يتولى ضبط مرتكبها أو الاشخاص المشتبه فيهم أنهم قد اقترفوها ويتولى استجوابهم بصور تفصيلية ربوابعهم بما عنده من ادلة وقرائن وشهود لاثبات ما ارتكبوا من جرم. وله ايضا سماع أقوال الاشخاص المعتدى عليهم والشهود الذين صادف وجدهم ساعة حصول الواقعة.

ويذكر المارودي<sup>(3)</sup> أن الصلاحيات التي غولت إلى صاحب الشرطة الذي كان يعرف «بوالي الجرائم» تتسع عن تلك التي أنيطت بالقاضي. فقد أجاز لصاحب الشرطة اتباع الأساليب التالية في التحقيق :

1 - لا يكتفى المحقق بمعرفة فحوى الجريمة من اعوان الشرطة من غير تحقيق للدعوى مباشرة من المتهم ورجوع في معرفة حال المتهم وهل هو من أهل الرب؟ وهل هو معروف بمثل ما قرف - اتهم - به أم لا ؟ فان برأه من مثل ذلك خفت التهمة ووضعت وعجل اطلاقه ولم يفلظ عليه، وأن قرفوه - اتهموه

(1) الطبري 4 : 169 ، ابن الأثير 3-540.

(2) عبد العزيز عبد الله. مظاهر الحضارة المغربية سنة 1958 م 38/2.

(3) المارودي - الاحكام السلطانية م. س ص 219 221 ، ابن الأثير الاصل بنقل السلك في طبائع الملك. دراسة

وتحقيق محمد عبد الكريم الدار العربية للكتاب. ليبيا تونس 2-644-660

- بأشأله وعرفوه بأشباهه غلظت وقويت واستعمل فيها من حال الكشف ما  
سند كره.

2 - على المحقق أن يراعى شواهد الحال وأوصاف المتهم في قوة التهمة وضعفها فإن  
كانت التهمة زنا وكان المتهم مطيعا للنساء ذا فكاهة وخلابة قويت التهمة وأن  
كان بضدها ضعفت، وأن كانت التهمة سرقة وكان المتهم ذا عيارة أو في بدنه  
آثار ضرب أو كان معه حين أخذ منقب قويت التهمة وإن كان بضده ضعفت.  
3 - للمحقق أن يجعل حبس<sup>(1)</sup>. المتهم للكشف والاستبراء «حبس احتياطي» لدفعه  
إلى الاعتراف بهجرمته أو لإكمال التحقيق.

4 - أجزئ للمحقق - مع قوة التهمة - ضرب المتهم ضرب تقرير ليصدق عن حالة  
فيما قرف به، وانهم حتى يعترف فإن أقر وهو مضروب ليقر. لم يعتبر اقراره تحت  
الضرب، وإن كان يصدق عن حالة قطع ضربه. واستعادة اقراره، فإن أقر بخلاف  
الأقرار الأول أخذ بالثاني - ويجوز العمل بالأقرار الأول مع كراهه.

5 - لصاحب الشرطة في من تكررت منه الجرائم ولم يردع عنها بالحدود أن  
يستديم حبسه إذا اضرب الناس بجرائمه حتى يموت أو يتوب<sup>(2)</sup>، ويَقَوَّتْ وَيُكْسَى  
من بيت مال المسلمين.

6 - للمحقق من أعوان الشرطة أن يحلف المتهم استبراء لحاله وتغليظا عليه في  
الكشف عن أمره في التهمة<sup>(3)</sup>.

7 - وله أيضا النظر في أمر الموثبات «المشاجرات» على أن يبدأ في سماع أقوال من  
به أثر أو إصابة في الأول وعند عدم وجود أثر سمع أقوال من أدعى أولا وله أن  
يتولى معاقبة المعتدى منهما أو الأشد اعتداء أو الأسبق في الاعتداء وله في  
تأديهما معا والتشهير بهما بما يراه أولى بهما.

(1) المارودي وابن الأزرقي نفسه ذكر بعضا الفقهاء بأن مدة الحبس الاحتياطي للكشف والاستبراء لا يجوز أن تزيد عن  
شهر واحد وليل أن ليس مقدر بمدة وللإمام أن يحدد المدة التي يراها حسب اجتهاده وما تتطلبه مصلحة التحقيق.

(2) المارودي. نفسه ص 220 لصاحب الشرطة أن يظهر الرعيد لأهل الجرائم حتى يثبته على التوبة وله استخدام كافة  
وسائل الخنط حتى يفرعده بالقتل على أن لا يتعد إلا في مرجباته الشرعية.

(3) المارودي وابن الأزرقي. نفسه. لصاحب الشرطة أن يحلف للمتهم أيضا بالطلاق والعتاق والصدقة خاصة فيما يتعلق  
بالبيعة السلطانية.

8 - وله أيضا سماع الشهادات من الحاضرين وأن كثر عددهم خاصة أهل المهن من ذوى الخبرة <sup>(1)</sup>، وفي هذا المعنى يقول القلقشندي <sup>(2)</sup> حالاً رجال الشرطة على مراعاة الدقة في أحكامهم وتحقيقاتهم حيث يورد الآتي : «يجب قبل توقيع أى عقوبة حد أو تميز بحيث لا يكون عليهم فى الذى يأتون به محجة ولا يمترضهم فى وجوه شبهة، فإن الواجب فى الحدودان تقام بالبينات وأن تدرأ بالشبهات فأول ما يتوخاه رعاة الرعايا فيها أن يقدموا عليها مع نقصان، ولا يتوقفوا عنها مع قيام دليل وبرهان، ومن وجب عليه القتل احتاط عليه بما يحاط به على مثله من الحبس المعين والتوقيف الشديد. ويكتب إلى أمير المؤمنين يخبره وشرح جنائته، وثبوتها باقرار يكون منه أو شهادة تقع عليه وليتظنر منه جوابه ما يكون عمله بحسبه فان أمير المؤمنين لا يطلق سفك دم مسلم أو معاهد إلا احاط به علماً واقفنه فهما. وكان ما يمضيه عن بصيره لا يخالطها شك ولا يشوبها ريب.

ومن ألم بصغيرة - من الصغار ويسيره من الجرائم من حيث لم يعرف بمثلها ولم يتقدم منه اخنوخ - وعظه وزجره ونهاه وحذره وأستتابه وأقاله، مالم يكن عليه خصم فى ذلك يطالب بقصاص منه وجزاء له فان عاد تناوله من التقويم والتعذيب والتعزير والتأديب كما يرى أنه قد أكفى فيما اجترم ووفى بما قدم، فقد قال تعالى : «ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون» <sup>(3)</sup>.

وحينما ينتهى صاحب الشرطة أو أحد أعوانه المكلفين بالتحقيق يتم التصرف بالدعوى أما بإحالتها الى القضاء ليتولى الفصل فيها بمد استيفاء جوانبها الشرعية وثبوت التهمة على مركبها وحينما انفصلت الشرطة عن القضاء وأصبحت مختصة بالنظر فى القضاء الجنائى أصبح الفصل فى هذه القضايا من اختصاص صاحب الشرطة وفى ذلك يقول ابن خلدون :

وكان أول وضعها فى الدولة العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم فى حال استبدالها

(1) ابن الأوزق 2: 646.

(2) القلقشندي صبح الاعشى م. 10، 22، 23، محمد ناصر حسانة الوثائق م. 367.

(3) القرآن الكريم سورة البقرة الآية 229.

أولاً ثم الحدود بعد استيفائها - فإن التهم التي تعرض في الجرائم لا نظر للشرع إلا في استيفاء حدودها، وللسياسة النظر في استيفاء موجباتها باقرار يكرهه عليه الحاكم إذا احتفت به القرآن لما توجه المصلحة العامة في ذلك.

فكان الذى يقوم بهذا الاستبداء واستيفاء الحدود بعده إذا تنزه عنه القاضى يسمى صاحب الشرطة وربما جعلوا إليه النظر في الحدود باطلاق «وافردوها من نظر القاضى»<sup>(1)</sup>.

ويضيف أيضاً «وكان النظر في الجرائم وإقامة الحدود... واجمعا إلى صاحب الشرطة وهي وظيفة أخرى دينية كانت من الوظائف الشرعية في تلك الدول توسع النظر فيها عن أحكام القضاء قليلا فيجعل للتهمة في الحكم مجالاً يحكم في القود والقصاص وقيم التعزير والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة»<sup>(2)</sup>. وجملة القول أن الشرطة كانت تستأثر بالقضاء الجزائى كله، وفي جميع ادواره من تهمة وتحقيق وحكم ولها فوق ذلك التنفيذ ثم أخذوا منها النظر في الحدود الشرعية الثابتة بكتاب وشهود وتركوا لها ما عدا ذلك من الجرائم لأنها تستعمل في التحقيق وإظهار الجرائم أساليب مخصصة كالجس والضرب والتعذيب والشتم ونحو ذلك مما نزهوا القضاء عنه. وفي أحيان أخرى يتم سلب الشرطة من كل صفة قضائية وتعاد إلى واجباتها الأولى كأداة تنفيذ في يد القاضى والأمير وصاحب الخراج والمحاسب ولمن يحتاج إليها من رجال الدولة<sup>(3)</sup>. وقد وجدنا العديد من الاشارات إلى بعض التحقيقات الجنائية التي لا يخلو من الطرافة والتي أجراها بعض الخلفاء والولاة واصحاب الشرطة<sup>(4)</sup>. والتي توضح بضورة جليلة واضحة الامكانيات العقلية والقدرات الفنية التي كان يتمتع بها المسلمون الأوائل التي مكنتهم من استجلاء غوامض القضايا وتحديد المسؤولية فيها وإقامة صرح من العدالة والامن مكن دولة الإسلام من

(1) ابن خلدون - المقدمة - مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللتان ص 67 م. س ط 3 ص 1: 446، 445.

(2) ابن خلدون - المقدمة - مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللتان ص 67 م ط 3 ج 1: 394، 393.

(3) د. مير المجلاي - عبقريّة الإسلام في اسوال الحكم م. س - ص 368 - 370.

(4) التوسعي - نشوار الحضارة وأخبار للذاكرة - تحقيق عود القاسمي سنة 72 م ج 3: 214 - 220 موضوع رقم 141 بعنوان «كيف كان يحق للأوامر صاحب شرطة بغداد مع للهمين».

تشر هديها الى مختلف اصقاع المعمورة.

ولم يقتصر أصحاب الشرطة وأعاونهم فى البحث عن أدلة الجريمة على التحقيق بل اعتمدوا فى نجاح تحقيقاتهم على اجراء تحريات واسعة لضبط تحركات المجرمين من أهل السوابق ومعرفة نواياهم الاجرامية والعمل على منهم من تنفيذها وضبطهم والضرب على ايديهم بيد من حديد.

وكان يعتمد فى اجراء هذه التحريات على العديد من العناصر مما جعل لهذه التحركات فائتها وجدواها فى إرباك المجرمين وضبطهم عند أول تحرك لهم وأهم هذه العناصر.

- المخبرون السريون الثابعون لصاحب الشرطة الذين يرتادون الأسواق والأحياء الشعبية والمساجد والمنتديات العامة ويقدمون تقارير يومية عن أى اختلال بالأمن خاصة من جانب الأشخاص المشبوهين من أرباب الجرائم.

- المخبرون السريون المتطوعون من عامة الناس الذين يقدمون لأصحاب الشرطة وأعرانه ما يلاحظونه من أشياء ومعلومات بمقابل أو بدونه.

- أصحاب البريد الذين يرتادون كافة أنحاء البلاد فى اناء أدائهم لواجباتهم فى نقل البريد من دار الخلافة الى الولايات والامصار البعيدة وما يأتون به من تقارير ومعلومات مفيدة تكشف تحركات قطاع الطرق والثوار ومجذنى القلاقل وغيرهم.

وبما يجيب التنويه إليه أن صاحب الشرطة يرفع تقرير يومى عن حالة الأمن فى المنطقة التى يعمل بها وفى ذلك يذكر لنا القلقشندى «والى الشرطة فى مصر كان يستعلم متجددات ولايته من قتل أو حريق كبير أو نحو ذلك فى كل يوم من نوايه ثم تكتب مطالعة جامعة بذلك وتحمل إلى السلطان صبيحة كل يوم فيقف عليها»<sup>(1)</sup>.

**ثامنا : إصدار البطاقات الشخصية وجوازات السفر :**

فى عهد مؤسس الدولة الأموية الخليفة معاوية ابن أبى سفيان أعد سجلا لدى رجال الشرطة لحصر جميع المشبوهين وأعد لهم بطاقات سميت فى ذلك الحين

(1) منير السبلى - عقيدة الإسلام فى أصول الحكم ص 370 ، أنور الرافعى - الإسلام فى حضارته ونظمه م. س - ص 152 ، عبد العزيز النورى - المؤسسات العامة فى اللدنة الإسلامية م. س - ص 17 .

سجلات وأكزم الجميع بحملها وتم تعميم هذا النظام على جميع الأهالي وكل من لا يحمله خاصة في الليل يعرض نفسه للقبض عليه من قبل دوريات الشرطة الليلية التي كانت تجوب مختلف أرجاء المدينة أو الولاية لتتبع أهل الريب <sup>(1)</sup> بل يتوجب على كل مواطن إبرازه عند الطلب. وفي حالة تلفه أو ضياعه كان من الممكن استخراج بدل فاقد نظير غرامة مالية.

بل إن الدقة وصلت بهم إلى استخدام جوازات المرور الليلية من وإلى داخل المدن خاصة بالنسبة للغرباء. ولم يكن هذا النظام معروفا بالشرق العربي في القرن الثاني الهجري.

ولكن أحد الرحالة المسلمين في القرن الثالث الهجري تكلم عن عملية تنظيمية لضبط أسماء الأغراب قبل دخولهم إلى المدينة وذلك عن طريق جوازات المرور المعروف في الصين. وكان يعتبر شيئا جديدا لا عهد له به.

وقد أخذ به السلطان عضد الدولة في شيراز عاصمة بلاده حتى قال المقدسي في حقها «ومنع الخارج منها إلا بجواز وحس الداخل والمجتاز» <sup>(2)</sup> وإذا كان المقصد من إعداد السجلات مراقبة المشبوهين والسيطرة على التجول داخل المدينة لئلا فإن المقصد من جوازات المرور هو التحرز من دخول اللصوص وقطاع الطرق والمشبوهين إلى داخل المدينة والبحث بأمنها والخروج منها بعد تحقيق غرضه. فالمسألة في كلتا الحالتين إجراء وقائي للتحرز من وقوع الجريمة.

ولكن النظام الذي استحدثه أحمد ابن طولون في مصر والشام كان خاصا باستعمال جوازات السفر ولو أنه ظل في بداية الأمر يستعمل على نطاق ضيق ثم تدرج في التطور فيما بعد <sup>(3)</sup>.

ويحتمل أن يكون هذا النظام موجودا في بعض أنحاء الدولة العباسية في عهد الخليفة «المعتضد بالله» وعرفت جوازات السفر في زمن المماليك أيضا <sup>(4)</sup>. وقد

(1) الرائد عمر قنبر. تطور الشرطة في ج. ل. م. م. - س. 20، عهد السلام سالم م. - س. 75.

(2) آدم متر. الحضارة الإسلامية في عصر النهضة م. - س. 2 - 281، 424، 425.

(3) الرائد عمر قنبر. م. - س. 20.

(4) الرائد إبراهيم الفحام. تاريخ الشرطة من الدولة الطولونية إلى الدولة الزيرية مجلة الأمن العدد 14 لسنة 61 م 49.



وردت إشارات إلى وجود جوازات خاصة لذوى الصفة من السفراء وأصحاب الأخبار وكبار رجال الدولة<sup>(1)</sup>.

### تاسعا : القيام بأعمال المباحث «الشرطة السرية» :

لم تحتاج الدولة الإسلامية فى بداية تكوينها وتكامل أركانها ومقوماتها الرئيسية فى عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده الى استخدام أجهزة الأمن السرية داخل الدولة لمعرفة ما يدور بين الناس من ناحية وما يقوم به الولاة والعمال من مخالفات أو تصرفات توحى بعدم ولائهم للدولة القائمة عليها حيث كانت النزعة الدينية قوية والإيمان متوطد فى النفوس ومبادئ الإسلام وتعاليمه السامية السمة تحكم تصرفات وأفعال الحاكمين والمحكومين بعيدة عن كل حقد أو مطمع شخصى فى السلطة حيث كان الجميع عند الاختلاف يرجعون إلى الكتاب والسنة فيجدون الحل الأمثل الذى ترتضيه كافة المسلمين بدون تنازع فكان الحاكم يتقبل النقد والمواجهة الصريحة ويميل على السور بمقتضى أحكام الشرع مما يرضى الخالق والمخلوق.

وعامة المسلمين كانوا يوجهون حكامهم وينبهونهم لاي مخالفة أو شبهة مخالفة لأحكام الشرع. وقبلا لذلك فلم نجد ما يدل على استخدام مثل هذه الأجهزة الأمنية السرية لأن الحاجة لم تكن تدعو إليها. فلقد كان يكتفى بأجهزة الأمن والشرطة والعسس التى تعمل علنا للمحافظة على أمن الوطن والمواطن وذلك بالكيفية التى سبق بيانها فى المباحث السابقة<sup>(2)</sup> ونجد الإشارة إلى أنه وأن لم نجد ما يدل على استخدام أجهزة الأمن والمباحث السرية فى الداخل فإنتا وجدنا إشارات عديدة لاستخدام هذه المكثات الشرطة السرية فى مواجهة اعداء الدولة فى الخارج أى اعداء الجماعة الإسلامية منذ بداية تكوينها حيث ثبت أنه عرف فى عهد الرسول الكريم ﷺ التحسس<sup>(3)</sup>، والتجسس<sup>(4)</sup>، وراخزل<sup>(5)</sup>، وهى طرق تتبع عن ذكاء وفضة فى

(1) موريس لوسبار - الإسلام فى عظمته الأولى ج. ١ - ص 136، د. يوسف مرعش عروقة. شرق الأردن فى عصر الممالك الأولى - ج. ١ - ص 10. الفيلسندى صبح الاعشى 7: 231

(2) انظر مقدمة البحث

(3) التجسس منه ما يسمى بالرؤية وهو الرجل الذى يتجسس فى بلاد العدو عما يبحث عن برهان الأمور ويكتب بالسيارم إلى الامام والتجسس للإخبار بالقاء المهمة أن يلقى الشخص عن الأخبار بقوله الطهطاوى ج. ٢ - ص 652:4

(4) التجسس بالهجوم ويقصد بها أن يلقى الأخبار بالبره وجاء فى الحديث دغسرو ولا تجسروا الطهطاوى 4: 653

(5) انحرل فتوريل العدو وتبعته وتفتتت شمله بأمر سياسة الطهطاوى 4: 653

مقارعة أعداء الإسلام مكنت الجيش الإسلامي الصغير من محاربة جيوش الكفر والضلالة التي كانت أعدادها يربو في الكثير من الأحيان على جيش المسلمين بضعاف مضاعفة. وقد نحا الخلفاء والقادة العسكريون المسلمون هذا المنحى في غزواتهم ففى عهد الأمويين دأب الخلفاء على الاهتمام بالاستعلام والتطلع على أخبار الروم وغيرهم من الممالك المجاورة ممن كانوا يودون ابداً أن يكيدوا للإسلام والمسلمين<sup>(1)</sup>. أما فى عهد العباسيين فقد عتوا بالجاسوسية وأحكموا أمرها حتى إنهم قد كانوا يستخدمون لذلك الرجال والنساء الذين كانوا يلهبون للبلاد المجاورة متكررين فى زى التجار والاطباء والرحالة والسفراء ويجمعون الأخبار خاصة منها تلك التى تتعلق بالاستعدادات الحربية والحركات الفعلية لقوات العدو نحو الحدود الإسلامية ونوابهم وخططهم المستقبلية وإرسالها إلى دار الخلافة لتتولى تنقيحها ومقارنتها بالمعلومات التى ترد من المصادر الأخرى ومن ثم تتولى اتخاذ كافة الاحتياطات الكفيلة برد كيد الأعداء إلى نحورهم وضمان بقاء راية الإسلام عالية خفاقة وحمايتها من كل غدر أو مؤامرة دثية قد تدبر فى الخفاء وتنقل لنا العديد من المصادر التاريخية<sup>(2)</sup> إلى أن هؤلاء الجواسيس والعميون قد أدوا مهماتهم هذه بكل نجاح وإخلاص يدعوان إلى الإعجاب.

ولم يكتف العرب فى كافة مراحل تاريخهم بالقيام بأعمال الجاسوسية ضد أعداء الدولة الإسلامية عن طريق إرسال العميون إلى الأقاليم المجاورة للتصنت والاستطلاع لمعرفة نوايا العدو ومخططاته وإنما نرى العديد من القادة العسكريين العرب يركزون على استخدام الجواسيس ليكون على دراية تامة بأعداد قوات العدو وأسلحه ومكان من قوته وضعفه ليحاط من الأول ويحسن مواجهتها بخبره جنده ويوجه ضربته القوية القاصمة إلى مواقع ضعفه.

وقد كان وراء الانتصارات التى حققها القائد العربى الكبير خالد بن الوليد على

(1) المنبرى. تسهيل النظر وتبجيل الظفر فى اخلاق الملك وسياسة الملك م. س - ص 251، محمد كرو على الإسلام والحضارة العربية. ص 2 197

(2) دى - حل - الحضارة العربية م. س - ص 86 مولوى الاشارة العربية م س - ص 429 سيد امير على - محاصر تاريخ العرب ص 345

جيوش الروم والفرس اتقانه الجيد واعتماده الكامل على عمليات الاستطلاع والجوسسة على العدو لتحقيق النصر لصالح قواته الحاربة<sup>(1)</sup>.

وقد نحا هذا المنحى أيضا القائد العربي عبد الله بن قيس الذي كان لا يكتفى بالاطلاع على اخبار العدو عن طريق جواسسه الكثيرين بل كان يؤثر أن يتأكد من صحة هذه المعلومات بنفسه ويعاين مواقع قوات العدو عن قرب حتى اكتشف أمره وقضى عليه<sup>(2)</sup>.

وكان قتيبة بن مسلم يعد دائما خريطة للبلاد التي يرغب في الاغارة عليها بمساعدة التقارير التي ارسلها الجواسيس ليحرك بموجبها قواته بعد دراسة كاملة لكافة احتمالات المعركة بحيث يدير دفعتها لصالح جيوش المسلمين.

اضافة إلى ذلك كله كانت الدولة الإسلامية تعتمد على العديد من المسالح والثغور التي تقام على الأماكن المرتفعة ومفارق الطريق التجارية البحرية والبرية لمعرفة تحركات العدو وتتبع اختباره من المسافرين والمارة بتلك الأماكن وارسل المهم منها إلى دار الخلافة.

وكان يقوم بهذه المهمة أيضا صاحب الخبر عن طريق أعوانه المنشين في كافة أرجاء الدولة واطرافها المكلفين بنقل الاخبار ومتجددات الاحداث الداخلية والخارجية حتى يكون الخليفة على علم تام بما يدير في الداخل أو الخارج حتى يحتاط ويتخذ جانب الحذر.

وإذا كان استخدام الجاسوسية قد أخذ هذا المنحى ضد الأعداء في الخارج فإنه وإن لم يهتم به في الداخل عند بدء تكوين الدولة في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين نظرا لعدم الحاجة إليه فإنما نجد العديد من الاعتبارات التي جرت والتي جعلت أمر الاستمانة يمثل هذه الاجهزة داخليا سواء في مراقبة أعداء الخليفة أو السلطان أو الأمير أو من ناحية تتبع الرعية بوجه عام ليكون لدى السلطة الحاكمة الدراية بأحوالهم من حيث معاشهم والتزامهم بالدين ومعاملة الولاة لهم اضافة إلى

(1) أحمد عادل كامل - الطريق إلى اللعان، دار النفائس، بيروت ط 3 لسنة 1973 م ص 341، 342.

(2) مولوي - الاطراف المريبة، ص - ص 419.

تتبع تصرفات الولاة ومدى التزامهم بالتعليمات التي تصدر عن دار الخلافة وحسن تطبيقها بما يضمن استمرارية الدولة وعلم المساس بها. ومن ذلك ترى أن استخدام أجهزة الأمن والمباحث السرية قد طبق في الدولة الإسلامية لتحقيق الأغراض التالية :

أولاً : في مراقبة أعداء الدولة السياسيين والثوار الخارجين على سلطان الدولة الذين اتخذوا عدة طرق للمساس بنظام الدولة بقصد اسقاطها أو اضعافها وذلك عن طريق التآليب وتأجيح الثورات والفتن ضد الدولة.

فهؤلاء يحتاجون إلى متابعة سرية داخلية لمعرفة ما يريدون وما ينوون القيام به تمهيداً لسطحهم عند أول فرصة مواتية.

ومن ذلك ما قام به الخلفاء في الدولة الأموية<sup>(1)</sup> والعباسية<sup>(2)</sup> والفاطمية<sup>(3)</sup> والطولونية<sup>(4)</sup> وما تلاها من الممالك والدويلات التي قامت على انقراض دولة الإسلام الكبرى.

ثانياً : في معرفة أحوال الوزراء والولاة والقضاء وكافة عمال الدولة ذوي المناصب العليا<sup>(5)</sup> خاصة وإن دولة الإسلام كانت مترامية الأطراف متعددة الأقاليم والأمصا

---

(1) استعان الحجاج أمير العراق في العهد الأموي بمجموعة كبيرة من العيون والمخبرين لصيانة أمن الدولة من المخربين بها ومدبري الفتن والقتال والدماسي ضدما فكان المخبرون يوافونه بكل ما يحتاج لكشف أولئك الأعداء وأصحاب عظمهم في الوقت المناسب وكان يقول دواله إلى أحد للامر عسى ألا يكون أبداً ويرى أن الفتنة تلتق بالذكوى وتم بالنجوى أي يكتمل التدبير لها بالسر والخفاء إحسان صفقى الممد - الحجاج م. س. - ص 392.

(2) بلغ احتصام المباسين بهذا الموقف شأواً كبيراً حيث أنهم لم يكتفوا بما أتاهم به الجواسيس من الرجال المجندين لهذا الغرض بل وجدوا أن بعض خلفائهم قد جند العديد من السجائر والسوة ليرقدن سجالاً القوم ويعلمن ما يدور ضد الدولة ويبلغ إلى الخيلة يوماً - الفقام - الأمن العام الممد 12 لسنة 62 م ص 34 د. أحمد فهد رفاعي - عصر المؤمنين - مطبعة دار الكتب المصرية - 46 هـ - 28 - 1: 327, 328.

(3) في عهد الفاطميين كثر التأثير على الدولة والفتاكسين عليها من خلفاء ووزراء وقضاة وقواد خاصة في عهد الحاكم بأمر الله الذي أوجد جهازاً للاستعلام سمح تجاهها ولما في تزويد بكافة المعلومات التي يحتاجها للكشف عن كائنة المؤامرات التي تتحرك ضد حقه على يد الأمن من دقة جواسيسه ودرابتهم وفتشهم لمتلهم أمدعاه العلم بالديب. ابراهيم الفقام - الأمن العام الممد 14 لسنة 61 م ص 53.

(4) حتى ابن طولون مد إلى حكم البلاد يتكهن جهاز للشرطة السرية بحيث كانت له عيون تبت في كل مكان حتى السجون وثقته باخبار المخبرين وسطره سبيلته أولاً بأول د - ابراهيم الفقام م. س. - ص 53.

(5) الماوردي - تسجيل النظر م. س. - ص 237 وفي ذلك يقول (ولكن كثير الاعتناء بسير حسنة البلاد وولاة الأطراف الذين فوض إليهم أمثبات ره برستخلفهم على رعاية خلقه. فيدب لذلك من أئنه من حاز خصال التفرغى واستحق بحرمه وشهائمه الولاية واقتبله.

بحيث كان من الصعب على الخليفة أو السلطان أن يلم باخيارهم من حيث التزامهم بالولاء للدولة من عدمه إضافة إلى تقيدهم بالتعليمات والأوامر التي تصدر إليهم من دار الخلافة.

فكان الخليفة يعتمد على صاحب الخير<sup>(1)</sup> وأعرائه المنتشرن في كافة الأصقاع الذين يتولون نقل البريد من دار الخلافة إلى جميع الأمصار إضافة إلى كونهم عيوناً تراقب الأمراء والولاة وقواد الأجناد دون أن يشعر بهم أحد حيث كانت ترد التقارير اليومية على صاحب البريد الذى يتولى تنقيحها وتلخيصها وعرض المهم منها على الخليفة ليتخذ ما يراه بشأنها.

وبما لذلك انتشرت الجاسوسية فى قصور الخلفاء ودواوين الوزراء والكتاب وأصبح لكل منهم جواسيس على الآخرين ينقلون إليه أخبارهم فتسابق اسافل الناس إلى الوشاية بأفاسلهم يرفعون إلى الخليفة أو صاحب النفوذ فى دولته كتباً - يخلقون بها المطاعن على الأبرياء للانتفاع بأذاهم وأكثر ما يكون وشائهم بأهل الدولة فى حال عزلهم أو فيمن يخافونهم إذا ألقيت إليهم مقاليد الحكم. وقد يجمع عند الخليفة أو الوزير صناديق ملوئة بثلث الكتب فإذا تكاثرت أو ذهبت الحاجة إليها أحرقوها<sup>(2)</sup>.

ومن الطرق التي اتبعت للحصول على المعلومات والأسرار من بيوت الأمراء أن السلطان كان يهذى للأمراء الاقطاعيات ويسلمهم مماليكه ويخدمه لكي يطلعونه بجميع أخبارهم ونواياهم وما يتكلمون به. وقد اتبع نفس الأسلوب فى متابعة السلطان لأولاده حيث ورد على أحد الأمراء أحد قصاده ومن كان عليه اعتماده يكتب من عيونه يخبرونه عن أولاده بما قرئت به عينه<sup>(3)</sup>.

ومن ذلك نرى أن الخلفاء والسلطين يمولون كثيراً على هذه الأجهزة السرية حتى قال أحدهم «بأن دعائم الحكم أربعة رجال قاضى عادل وصاحب خراج أمين

(1) سعى صاحب البريد بصاحب الخير لأنه كان ينقل الأخبار ويتحدث الأحداث إلى الخليفة فكان يمد يده بصلحة للمخبرات وإذرة للاستعلام طبقاً للتعليمات الحديثة من طابلاً - الفخرى فى الأدب السلطانية ص 106، 107، سيد أمير على المختصر ص 361، الصباي - رسوم دار الخلافة 2: 72،  
(2) جرجى زيدان - تاريخ الملة الإسلامى 2: 465، 466.  
(3) الدردارى دأى بكر عبد الله كثر الدور وجامع الضرر. ص 251.

وصاحب شرطة مقتدر وصاحب بريد ماهر يأتي بصدق الأخبار على هؤلاء وغيرهم من الولاة دون تحريف ولا تبديل»<sup>(1)</sup>.

ثالثاً : في تتبع عامة الناس لمعرفة أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية وآرائهم السياسية الولاة وتصرفاتهم لامكانية اجراء أى تغيير أو تعديل فيهم يخدم صالح المسلمين. وأن كان هذا هو المنطلق في بداية العمل بهذا الجهاز السرى الرهيب إلا أنه طور بشكل صار يجس على الناس حريتهم ويضبط حركاتهم وسكناتهم<sup>(2)</sup>.

ولم يكتفى في القيام بهذا العمل على الرجال المكلفين به بل جند عدد من النساء المجائز حتى بلغ عددهم يرسم الأخبار في بغداد وحدها في عهد المأمون ألف وبسمائة عجزوا تأييد بالأخبار بواقع مرتين في اليوم والليلة<sup>(3)</sup>.

وأدى انتشار العميون والجواسيس والأرصاد بشكل مهول في كل مكان إلى حذر الناس من الخوض في شئون السياسة والحكم والارتياح بكل غريب يطرقهم<sup>(4)</sup>.

وليت الأمر يقف عند هذا الحد في تتبع أحوال الناس ورصد أنفاسهم عن طريق الأعروان المكلفين بذلك بل وجدنا في العديد من المصادر<sup>(5)</sup> أن بعض الخلفاء والأمراء كان يقوم بجولات ليلية ونهارية في أرجاء دولته خاصة في المواسم الهامة متخفياً يستطلع أحوال الناس ويتسقط أخبارهم جماعاً وبعيداً عن الطرق والأسواق والمتنديات العامة والمساجد والأحياء السكنية.

ومن هؤلاء الخلفاء عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وهارون الرشيد والمأمون ومن السلاطين والأمراء والولاة ابن طولون والحجاج بن يوسف وغيرهم.

---

(1) أبي فرج علي الجوزي «الاصباح المصنوع في خلافة الناصر» تحقيق ناجية عبد الله ابراهيم - مطبعة الأوقاف بغداد 76 م سلسلة التراث.

(2) دد طمسية الجوف - نظرية الدولة - ص 374.

(3) د. أحمد فريد رفاعي - عصر المأمون 1: 327، 328. لبراهيم الفلم - م. س، العدد 12 لسنة 61 م ص 34 وبذلك أن أنتم تطبق عربى لفكرة استخدام المرأة في أعمال الشرطة السرية والمباحث.

(4) البند للحجاج ص 393.

(5) الفلم - الشرطة في الأندلس ع 13 لسنة 61 م ص 44، البند - الحجاج ص 394.

الفلم - الشرطة في الدولة الطولونية ع 14 لسنة 61 م ص 53.

وقد عانى الناس كثيرا من هذه الأجهزة السرية حتى أن «الظاهر» حينما ولى أنه المظالمات والتقارير على العادة فأمر بقطعها. وقال أى غرض لنا فى معرفة أحوال الناس فى بيوتهم فلا يكتب لنا إلا فيما يتعلق بمصالح دولتنا. فقليل له العامة تفسد بذلك ويعظم شرها قال : أنا ندعو الله أن يصلحهم <sup>(1)</sup>.

وكان القصد من تتبع الناس وتسقط أخبارهم ضبط اللصوص والعيارين ومثبرى القلاقل وأعمال الشغب بالدرجة الأولى. يروى العديد من القصص والحكايات التى تدل على مهارة الميون والجواسيس فى التعرف على المجرمين واصطيادهم بحيل ومكايد تدل على خلق ودراية تامة <sup>(2)</sup>.

وبلغ من استتباب الأمن نتيجة انتشار رجال الشرطة السرية فى مصر فى عهد الفاطميين وعلى الأخص أيام الحاكم بأمر الله الفاطمى ان اختفت الجرائم تماما خاصة جريمة السرقة حتى كان الرجل يسقط منه كيس دراهمه، فيظل الكيس بموقعه أسبوعا كاملا حتى يعثر عليه. وقيل إن الناس كانوا يخشون أن يلتقطوا النقود التى تسقط منهم حتى لا يظن أفراد الشرطة أنها ليست لهم <sup>(3)</sup>.

وقد تحققت نفس النتيجة فى الأندلس من جراء عناية كبار رجال الدولة بأنفسهم بأجهزة الأمن السرية <sup>(4)</sup> حتى تم سد النقص فى أعداد قوى الشرطة الرسمية من جهة وعلاج مشكلات الأمن الموهمة التى عجزت عن تحقيقها سلطات الشرطة العادية من جهة أخرى.

---

(1) الديب محمد الحضرى تاريخ الأم الإسلامية - المكتبة النجارية مصر 1930 م ص 477.

(2) حلى محروس اسماعيل - الحالة الاجتماعية فى مصر م. س. - ص 964. د. فرستاف ليهان حضارة الهند - د. احياء الكتب العربية ط 1 لسنة 1948 م - ص 310.

(3) د. ابراهيم القسام - الدولة الطولونية حتى الدولة الأيوبية الآن العالم ع 14 لسنة 61 م - ص 53.

(4) د. ابراهيم القسام - الشرطة فى الأندلس الأمن العالم ع 13 لسنة 61 م - ص 44.

وأخيراً : كما استخدمت أجهزة الأمن والمباحث السرية فى إجراء رقابة محكمة على الأجانب <sup>(1)</sup> الذين يدخلون الى دولة الإسلام الكبرى من كافة المنافذ البرية والبحرية حيث أقيمت العديد من المساحق والثغور والبوابات التى تضم رجال الأمن العاديين ومجموعات أخرى من رجال الشرطة السرية والمباحث تتولى التأكد من هوية الداخلين والخارجين وتفحص ما يحملونه من أشياء ومهمات أو أوراق عليهم يعثرون على جواسيس أو عملاء لتلك الدول.

وكانوا لا يكتفون بهذه الإجراءات عند الحدود بل أنهم بثوا العيون والأرصاد فى طريق القوافل القادمة من خارج الدولة الإسلامية لتسقط الأخبار وتتبع الأغراب.

ووصل بهم الأمر فى عهد الخليفة الأموى معاوية إلى فرض رقابة دقيقة على أفراد الجاليات الأجنبية <sup>(2)</sup>، وأماكن مساكنهم ومتاجرهم ولهجوم لتحديد نشاطاتهم الغير مشروعة والتى فيها أضرار بالإسلام والمسلمين .

واستمر هذا النظام قائماً فى عهد العباسيين ومن تلاهم من الدول والممالك المختلفة ونظراً للدور الحيوى الملقى على العناصر القائمة بهذا العمل الذى يخطط للدولة كيانها ضد أعدائها فى الداخل والخارج فإن الدولة تعطى جل اهتماماتها إلى هذا المرفق وتختار بعناية فائقة الرجال الذين يحملون فيه خاصة باعتبارهم عناصر مولوق بها ويجزل لهم العطاء بكل سخاء وبلا حدود.

وكانت تعتمد على نوعيات متعددة للقيام بهذا العمل لتضمن صحة المعلومات ودقتها وورودها من عدة مصادر لتعلم كافة جوانبها - ويمكن حصر هذه العناصر فيما يلى :

١ - الأشخاص المكلفين للقيام بهذا العمل بصفة دائمة من أعوان صاحب الشرطة وبخضوع لإشرافه وتوجيهه باعتبارهم يقومون بعمل من الأعمال المناطة

(1) أوصى الفقهاء ومنهم أبو يوسف بالقائمة المساحق على المواضع التى تتلذ إلى أهل الشرك فيفتنون من يمر بهم من التجار فمن كان معه سلاح أخذ منه ورد ومن كان وجد معه الكتاب قرئت كتبه فإن كان فيها خبر من أخبار المسلمين قد كتب بها أخذ الذى وجد معه الكتاب وبث إلى الامام ليرى فيه ربه مقدم إبراهيم الفلم - تطور الأمن العام للصصة 47 لسنة 69 م.

(2) مولوى - الاذرة العربية ص 419.



بالشرطة أساساً كأي عمل آخر من صميم واجباتها.

ب - أشخاص يكلفون بمهمة محددة في مجال الاستعلام وتتبع الأخبار سواء من الخليفة أو السلطان أو الوالي أو صاحب الشرطة على حسب الأحوال وتنتهي المهمة باكتمالها وهؤلاء قد يكونون من رجال الدولة أو من غيرهم من أفراد الشعب.

ج - صاحب البريد وأعوانه المنتشرين في كافة أرجاء الدولة الإسلامية والمدرجين في ديوان الأخبار الذين يتولون بالإضافة إلى نقل البريد من وإلى دار الخلافة تدوين ملاحظاتهم ومعلوماتهم وأخبارهم في تقارير تقدم بصفة دورية مستمرة إلى الخليفة أو الوالي وتشمل هذه التقارير معلومات عن الولاة والعمال والقضاة وصاحب الشرطة والقائد وكافة رجال الدولة وعظمائها وعامة الناس وما يتناولونه في أحاديثهم اليومية.

د - الأشخاص المتطوعون من عامة الناس لتزويد كبار رجال الدولة بالأخبار والمعلومات أما طلباً للمكافأة الجزيلة أو للأضرار بالآخرين حتى ولو تمت بدون مقابل فهذه المجموعات التي كانت متواجدة في عاصمة الخلافة وفي غيرها من الولايات تكون في كل مصر وعند كل والٍ أو عامل أو أمير حتى كان لهذا الجهاز فاعلية كبرى وحقق فوائد لا تحصى في حفظ كيان الدولة من أي اضطراب قد تلحق بكيانها أو بالقائمين عليها سواء من الداخل أو الخارج ومن هذا نستخلص أن الجهاز في حد ذاته جيد ومهم وضروري لكل دولة ما لم يحد عن أهدافه وغاياته المشروعة إلى غايات أخرى يكون مصدرها الحقد والكراهية الشخصية لا المصلحة العامة للدولة الإسلامية ولذلك يرى البعض بأن (الأنظمة الجاسوسية وعمالها المسمون بعمال الأمن إنما هي أنظمة إبليس غاطة، تبسط العار والدمار والبرار في الشعب) إلا في حالات معينة :

- من يحظر منه للناحية العقائدية والخلقية.

- من يخاف منه الحاق ضرر بالأمن العام في أرجاء الملك العادل وفي هذه الحالة أجاز التجسس لقضحه وكشفه ومعاقبته<sup>(1)</sup>.

(1) د. محمد الصانفي - على وحاكمه - مؤسسة الأمل للطبوعات - بيروت ط 1 سنة 69 م - ص 208.

## عاشرا : مراقبة المشبوهين والمنحرفين :

تقدم العمل الشرطي كثيرا في صدر الإسلام حيث استحدثت به العديد من الأنظمة الجديدة وأسندت للقائمين عليه عدة واجبات اضافية تطلبتها ضرورة التطور الكبير في الظروف السياسية والاجتماعية وما زالت بعض تلك الأنظمة تجد لها شيئا يطبق في عصرنا الحالي منها «نظام مراقبة للمشبوهين» حيث كان يوجد بدمشق عاصمة الخلافة الأموية سجل خاص للمشبوهين من ذوى النشاط الإجرامى <sup>(1)</sup> كما كان يوجد نظام لمراقبتهم وتحديد نشاطهم الضار بكيان المجتمع الإسلامى. حيث أعدت لهم بطاقات سميت في ذلك الحين سجلات والزم الجميع بحملها وإبرازها عند الطلب من الدوريات الليلية التي كانت تجوب المدينة حفاظا على الأمن وكان كل مشبوه يتم استيقافه ولا تجد معه هذه السجلات يعرض نفسه للقبض عليه وفي حالة تلف هذه السجلات أو ضياعها كان من الممكن استخراج بدل فاقد نظير غرامة مالية يدفعها المعنى بالأمر <sup>(2)</sup>.

وقد ورد أنه كان يلجأ أيضا في تمييز المجرمين والمنحرفين والصعاليك وكافة المشبوهين بعلامات خاصة في أجسادهم وأختام على الأذرع والأهدى أو بوضع اشارات حديثة تعلق بالرقبة <sup>(3)</sup>.

وكان كل من يخالف التعليمات الصادرة عن صاحب الشرطة وأعوانه للمشبوهين بعدم التردد على أماكن معينة أو الخروج في أوقات معينة كالليل مثلا وعدم العودة إلى نشاطهم الإجرامى السابق أو تقديم أى مساعدة لغيرهم من المشبوهين أو القيام بأى عمل يترتب عليه الإخلال بالأمن أو المساس بالنظام فانهم عادة ما يؤخذون بأشد العقوبات التي عادة ما تصل إلى حد السجن المؤبد أو الاعدام وفي ذلك يقول المارودي <sup>(4)</sup> يجوز للأمر فيمن تكررت منه الجرائم ولم يزدجر عنها بالحدود أن يستبدل حبه «إذا استضرَّ الناس بجرائمه حتى يموت في الحبس».

(1) عبد السلام سالم - الشرطة قبل وبعد الإسلام - م. س. - ص 75 ، مولوى - الإدارة ص 209 .

(2) رائد عمر فيدر - تطور الشرطة في ج. ع. ل. م. - ص. 20 عبد السلام سالم نفسه .

(3) موريس لومبار. الإسلام في عظمته الأولى ص 136 .

(4) المارودي - الأحكام السلطانية ص 220 ، ابن الأوزق - دفاع السلك 2 ص 645 .

وبعد فى حكم المشبوهين أيضا الأشخاص من ذوى النشاط السياسى المعادى لكيان الدولة أو النظام الحاكم أو من يخشى منه نظرا لكونه قد برز كزعيم سياسى أو طائفى أو قبلى.

وقد اتخذ الخليفة الأموى الأول معاوية بن سفيان العديد من الإجراءات لمراقبة المشبوهين من هذا النوع حيث خصص عددا من الرجال لمراقبة خصومه السياسيين ومتابعة نشاطهم سواء فى دمشق عاصمة الخلافة أو فى غيرها من الأقاليم.

وكان لا يكتفى أحيانا بتركهم يقيمون حيث هم دائما ينقلهم ليقبضوا فى دمشق ليكونوا تحت بصره أو ينقلهم من مساكنهم ليقبضوا فى مساكن أخرى أعدّها لهم مما يشبه كثيرا نظام المراقبة الحالى باعتباره إجراء أمنى وقائى فقط وليس باعتباره عقوبة<sup>(1)</sup>.

كما عرف أيضا فى هذا العهد نظام أشبه ما يكون بنظام التردد على مراكز الشرطة بالنسبة للأشخاص المشبوهين حيث ألزم زباد والى المراق عدد من الثوار المناوئين للحكم الأموى ومنهم حجاز بن عدى وعمرو بن الحنفية على حضور صلاة الجماعة باستمرار فى كل الأوقات وعلى سائر الأيام ليكونوا مع زباد وتحت بصره ليتأكد من عدم خروجهم إلى الثائرين وتأييدهم على الدولة<sup>(2)</sup>.

كما أنه لا يسمح لهؤلاء المشبوهين بالخروج من المدينة أو الولاية الموجودين بها إلى مكان آخر إلا باذن مسبق من الجهات المعنية وعادة ما يكون الخليفة أو والى وكثيرا ما كان يرفض تقديم الأذن حرصا على عدم إيقاع الدولة فى المخطو وأن اذنت فى ذلك فانه يتخذ كافة الترتيبات للمراقبين وحصر نشاط المشبوهين.

#### حادى عشر : حراسة الثغور وتأمين الحدود :

كما عنت أجهزة الأمن والشرطة فى الدولة الإسلامية بتوفير الهدوء والسكينة والاستقرار داخل الدولة أولت أهمية قصوى لتأمين كافة الثغور والحدود البرية

(1) د. أحمد على الجندوب - نشأة وتطور نظم مراقبة الشرطة فى القنارون المصرى والحاضر - المجلة الجالية القومية مصر - العدد 3 نوفمبر 74 م المجلد 17 ص 352.

(2) عمرو ابو النصر البانى - الدعاء الثلاثة - مكتبة مصر ونطحتها - لجنة النشر للجاسمين - 1945 م ص 84.

والبحرية والنهرية على مر العصور - خاصة في الفترة التي أعقبت الفتوحات الإسلامية الكبرى في المشرق والمغرب - حيث أنشئت العديد من «المسالح» أو «المخافرة» أو «الرباطات» أو «المراصد» التي كانت أشبه شئ بنقط ومراكز الحدود بالنسبة للشغور البرية وبأقسام ونقط شرطة الموانئ وحرس الجمارك بالنسبة للشغور البحرية النهرية (1).

وكانت تقام لها في الشغور النائية أبنية أشبه بالحصون يخفها حراس مسلحون بالتناوب مع قيام العديد من الدوريات في المناطق الحدودية المخادبة لهذه المخافر. وتتولى هذه المرافق الأمنية الحدودية عدد من الواجبات نجملها فيما يلي :

أ - توطيد الأمن في أطراف البلاد خاصة في المناطق الحدودية مع الدول المعادية حيث تضعف سلطة الحكام والحكومات المركزية.

ب - التحقق من شخصيات المسافرين ومقاصدهم وذلك بالاطلاع على بطاقات إثبات الشخصية التي يحملها المسافرون أو جوازات السفر والموافقات التي أقرها الجميع بحملها منذ العهد الأموي عند الانتقال من مكان لآخر.

ج - تفتيش المسافرين وما يحملونه معهم من أشياء ومهمات أخرى بحيث يتم ضبط الأشياء المحرمة شرعاً ومنعها من الدخول كالخدراوات وأدوات اللهب كما تتم مصادرة الأسلحة وأى أشياء أخرى تشكل خطراً على الأمن العام للمجتمع.

د - التأكد من عدم نقل أى معلومات أو بيانات إلى بلاد العدو بأى طريقة خفية وضبط كل من يشتبه فيه في هذا المضمار وإحالة إلى صاحب الشرطة ليتولى التحقيق والتحري وأن ثبت في حقه شئ من أعمال الجاسوسية يعرض على الإمام ليرى رأيه فيه حماية لأمن الدولة.

وفي ذلك أوصى الفقهاء «ونهم الامام أبو يوسف» بإقامة المسالح على المواضع التي تنفذ لأهل الشرك فيفتشون من يمر بها من التجار والمسافرين فان كان معه سلاح أخذ منه ورد ومن كان معه رفيق رد ومن كان معه كتب قرئت كتبه فان كان فيها خبر من اخبار المسلمين قد كتب بها أخذ الذي

(1) مقدم - إبراهيم الفحام - تطور حفظ الأمن في المولى - الأس العام للمصرى المدة 47 أكتوبر 1969 م ص 84.

أصيب معه الكتاب ويحث إلى الامام ليرى فيه رأيه<sup>(1)</sup>.

هـ - جمع المعلومات والبيانات عن الدول المجاورة واستطلاع أى تحركات عسكرية قد تقع على الحدود ومحاولة معرفة نوايا العدو ومخططاته نحو الدولة الإسلامية والإبلاغ عن ذلك بوجه السرعة للإمام عن طريق أعوان صاحب البريد أو صاحب الشرطة بتقارير تقدم بصفة دورية ومنظمة.

و - تقديم يد العون والمساعدة إلى التجار والمسافرين خاصة فى المناطق النائية والصحراوية حيث تم تزويد هذه المسالح والحصون بخزانات المياه وأماكن للإيواء يمكن الاستفادة لمن يمر بها ودفعت الحاجة إليها.

ونظرا لطبيعة الأعمال الناطقة بهذه المواقع لقوات الأمن وأهميتها باعتبارها إداة لتقديم الخدمات للمسافرين وتوفير معلومات دقيقة لحماية أمن الدولة لذلك فلقد كانت تدعم بدون حدود بالرجال والمال والسلاح. وفى هذا المجال يكفي أن نذكر أن الخليفة العباسى المعتصم بالله قد أنفق على تعزيز الثغور الشامية وحدها ما مقداره «مائة ألف دينار» ودعمها بأعداد كافية من المراتب والحرس والفوثير والركاضة والموكلين بالدروب والمهاوض والحصون وغيرهم من الشحنة والشرطة من الجند المنظم وغير المنظم<sup>(2)</sup>.

وفى أيام الدولة الحفصية بالمغرب ذكر أنه كان يحرس السواحل المغربية بصفة دائمة عشرة آلاف رجل مسلح من رجال الشرطة<sup>(3)</sup> كما وجدنا إشارات لوجود المساكن والحصون والقلاع<sup>(4)</sup> قد استخدم فى بلاد المغرب للمحافظة على الأمن ضد المشايخين من الجند العرب وقبائل البربر الثائرة وحماية القوافل التجارية أثناء مرورها بسلسلة جبال الأطلسى حيث شحنت كل منها بأعداد من الشرطة تتراوح بين 300 إلى 400 جندي تمكنت ييقظتها وإثقانها لواجباتها من إيجاد مد منبع

(1) مقدم - إبراهيم الفحام - «م. م.» - ص 84.

(2) محمد كره على - الإسلام والحضارة العربية ط 3 لسنة 68 م 237.

محمد كره على - مخطط الشام ط 2 لسنة 71 م 17:5.

(3) حمد بن طاهر - الدولة الحفصية - دار الكتب للفرقة - تونس ص 17.

(4) يهد عمل الشرطة فى القلاع والحصون لحماية وأمن الطرق فى عهد ملوك الطوائف من أجل أعمال الشرطة ولأنه كان يتسم بطابع عسكري. مقدم - إبراهيم الفحام للشرطة فى الانطلس المند 13 ابريل 61 م ص 42.

أمام زحف هؤلاء وحقت جوا من الاستقرار والهدوء والطمأنينة <sup>(1)</sup>.

نظرتنا فيما تقدم إلى أهم الواجبات والمسئوليات الملقاة على عاتق جهاز الشرطة بشئ من التفصيل وتعرضنا إلى كيفية قيام هذه الأجهزة الأمنية في الكيان الإسلامي بواجباتها في هذا المضمار وذلك لا يعنى بطبيعة الحال أننا بحثنا جميع أعمال الشرطة ومسئولياتها حيث وجدنا إشارات على قيام الشرطة بالعديد من الأعمال الأخرى التي تأخذ طابع ثانوى أو تأتى في مرحلة ثانية من حيث الأهمية بالنسبة للواجبات التي ركزنا عليها فيما سلف. فهي تقوم إضافة إلى ما تقدم ذكره بحماية الآداب العامة <sup>(2)</sup>، والقيام بأعمال المطافى <sup>(3)</sup>، وجمع الضرائب <sup>(4)</sup>، وتشارك في حفر وبناء العمائر والجسور والكبارى وكافة الأبنية الحكومية <sup>(5)</sup>، كما تتولى تأمين الجبهة الداخلية في أوقات الحروب بل تقوم بمساعدة الجيش في أدائه لواجباته في الذب عن كيان الدولة <sup>(6)</sup>.

(1) سليمان مصطفى ابنين - آثار المغرب العربي - كتاب البحث رقم 28 مايو 1958 ط 1 الجزائر ص 34. عبد العزيز عبد الله - مظاهر الحضارة المغربية 1958 ط 2 ص 38.

(2) عبد السلام سالم - الشرطة قبل وبعد الإسلام ص 77، إبراهيم الفحام الشرطة في عهد المسالك ع 15 لسنة 61 م ص 49.

(3) للفريرى - ألقاظ الخطا في إصدار الخلفاء ص 239، إبراهيم الفحام الشرطة في عهد المسالك ع 15 لسنة 61 م ص 49.

عبد السلام سالم ص 77، د. حسن إبراهيم حسن، د. علي إبراهيم حسن - التنظيم الإسلامية ص 219 حيث أورد أنه صاحب المس في القاهرة وكان يتولى الاشراف على مطافى الحريق بها. فليس بعد صلاة المشاة أصيلا بمسحة المطافى. وكان يوضع اسمه مشعل تشتعل فيه النار طوال الليل. ومنه التبايون والتجارون وغيرهم من صال الحقاء الحريق الذى يحدث في الليل، بل وذكر أيضا أنه قد أزم جميع للتاجر والحرايت يوضع أولي وأوعية ملأه بالماء للاستعانة بها في الاطفاء عند الحاجة إليها.

(4) عبد السلام سالم ص 77، إبراهيم الفحام ص 77، عبد القادر سليمان للماضيدن - التنظيمات الادارية في مصر المبلى - مجلة الاستاد ص 77، تقي الدين عارف الدوى - عصر لمرأة الأمراء في العراق ص 236 - 238.

(5) عبد السلام سالم ص 77، إبراهيم الفحام ص 77، ص 47/2.

(6) مؤلف مجهول - الميون والحدائق في أخبار المتفائق - المكتب التجاري للطباعة والنشر 1: 36، 51، الطبرى - تاريخ الأم والملوك 4: 174 عقيد - إبراهيم الفحام - الكتلة بين رسالتى الشرطة والجيش، الأمن العام 64 لسنة 74 م ص 25 - 32، ابن حيان - اللقبى في لشبار بلد الأندلس ص 44، 45، 68، 78، 80، 116، 216، 225، 226... إلخ، جورج كستلان - تاريخ الجيوش ترجمة كمال دلوئي، لسة الألف كتاب رقم 74 مكتبة النهضة المصرية 1956 م ص 32، 31 لواء د. محمد نيازى حنلة - الشرطة في الحركة. الأمن العام 39 لسنة 1967 م ص 4 - 8 حيث يذكره بأن لم يكن في الحضارات القديمة في سطم الأحوال خط واضح يميز بين الشرطة والجيش إذ كانا يكونان أصيلا هيئة عسكرية واحدة تتولى حماية الأمن الداخلي وأمن الدولة في وقت واحد وأحيان أخرى يكونان هيتين متساقلين في القواعد العسكرية التي تحكمها إلا باختلاف الاختصاص الموكل إلى كل منهما.

ومن ذلك نرى أن وظيفة الشرطة كانت متعددة المفاهيم في العصور المختلفة متنوعة الاختصاصات <sup>(1)</sup> يصعب إدخالها تحت حصر.

ومن تتبعنا لطبيعة الأعمال والواجبات التي قامت بها أجهزة الأمن والشرطة في الدولة الإسلامية نجد أنها قائمة على قواعد ونظم ومعايير محددة تماثل أفضل النظم الحديثة <sup>(2)</sup> كما أنها لا تقل منذ انبثاقها الأول عن أى ديوان من الدواوين المكونة للإدارة الإسلامية إن لم تكن أفضلها سياقاً وأحسنها انتظاماً <sup>(3)</sup> خاصة بعدما نظمت على يد الإمام على بن أبى طالب الخليفة الرابع ومن بعده خلفاء بنى أمية وبنى العباس وروعى فيها الضبط والربط العسكى حتى أصبحت من وجهة النظر الإدارية ذات مكانة مكنية في الدولة باعتبارها إحدى عناصرها ومكوناتها الرئيسية وأكثر أعمالها تطوراً لأن نظمها وقوانينها المبينة على العقل والمتقنة الوضع في نظام شرطى منظم تنظيماً كاملاً. مطبق بطريقة إنسانية على أيدي أناس غاية في النزاهة حتى قيل على لسان أحد الغربيين واصفاً الناحية الأمنية لبلاد الأندلس في عهد المسلمين «إن بلاد الأندلس لم تعرف أبداً هذا اللون من الهدوء والعدل والحكمة مثلما عرفته في ظل الفاتحين العرب» <sup>(4)</sup>.

ومن الثابت أيضاً أن الجهاز الشرطى قد تحقق تفوقه المبكر بصورة لم تتوافر لأى حضارة قديمة ومعاصرة له حتى يمكن اعتباره أول نموذج متكامل لجهاز الشرطة في العالم كما وإنه يضاهي الأنظمة الحديثة المتعارف عليها في عصرنا الحاضر ونلمس ذلك واضحاً فيما يلى :

أولاً : نظام الشرطة في الكيان الإسلامى حاز قصب السبق في إيجاد بعض الأنظمة الشرطية وابتداعها قبل أن يتوصل إليها الغير ولم يتم التعرف إليها إلا حديثاً مثل نظام الوضع تحت مراقبة الشرطة بالنسبة للأشخاص المشبوهين سواء من المجرمين

(1) د. جمال الدين الرمادى - سلسلة الشرطة في العصور الإسلامية - مجلة الأمن العدد 4 لسنة 1959 م ص 45

(2) على حشى الحريرى - العرب والحضارة - مكتبة الانجلو المصرية سنة 1966 م ص 265.

(3) د. فرستاف لوبان - حضارة العرب - ترجمة عادل زعتر - دار احراء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه القاهرة 1956 م ط 3 - ص 173.

(4) جاك م. ويلسر - الحضارة العربية - ترجمة نعيم عيرون. الدار المصرية للتأليف والترجمة 153، 74.

العاديين أو المجرمين السياسيين إضافة إلى أنظمة البطاقات الشخصية وجوازات السفر والمرور هذا الى جانب استخدام المرأة في أعمال المباحث والاستعلام كما أنه عرف أيضاً في الأندلس استخدام كلاب الحراسة.

ثانياً : اتباع جهاز الشرطة لأساليب جيدة ودقيقة، لم تكن معروفة في ذلك الحين في بقية الدول ولم تتوصل إليها إلا الآن الأنظمة الحديثة وخاصة في مجال العناية بالسجون والمساكين وإيجاد تنظيم متكامل ورعاية متناهية في التعامل مع المجرمين وذلك بأخذ العوامل الاجتماعية والنفسية بعين الاعتبار كما تم إيجاد ضوابط ومعايير للتحقيق الجيد وكيفية التعامل مع الأجهزة المتصلة بالمعدلة كالقضاء والمطالم والحسبة.

ثالثاً : قيام صاحب الشرطة إضافة إلى مهمة العادة التي تماثل مهام وزير الداخلية في العصر الحالي المتصلة بإصدار الأحكام وتوقيع الجزاءات التي تخرج عن الأحكام الشرعية التي تدخل في اختصاص القاضي وبذلك ترى أن صلاحياته وسلطاته تزيد بكثير عن الصلاحيات الحالية المنوطة لمثله عندنا.

وأخيراً : التعاون المتبادل بين الشرطة والجيش في توفير الأمن الداخلي والأمن الخارجي وقد أردنا العديد من الحالات التي توضح ذلك مع وضع ضوابط لهذا التعاون لا زلنا نجد صدى له في أنظمتنا الحالية (1).

خامساً : توصل جهاز الشرطة الإسلامي إلى معرفة كافة الواجبات الشرطية التي تماثل الواجبات المناطة حالياً بأجهزة الأمن بل إنه عرف ما هو أروع مما هو موجود في الأنظمة الحديثة بالنسبة للجهاز الشرطي وعلينا ألا ننهر كثيراً بما عند العرب وإن الكثير مما عندهم أن هو إلا فروع لاصول عندنا (2).

(1) القانون رقم 38 لسنة 74 م في شأن استخدام القوات المسلحة للمحافظة على الأمن الداخلي عدد محاسن صادر بتاريخ 23 ربيع الثاني 94 هـ 15 لسنة 74 م السنة الثامنة عشر ص 58، عقيد د. قدير عبد الفتاح الشهاوي الموسوعة الشرطية القنصرية ص 56، 55.

(2) د. سليمان الطماوى - الشرطة في الدولة المصرية والنظام الإسلامي الشرطية - الامارات العدد 125 لسنة 1981 م ص 23.



## الفصل الخامس

ضوابط اختيار واعداد وتسليح رجال الشرطة



## المبحث الأول

### الشروط التي تراعى فى اختيار رجل الأمن قديماً وحديثاً

يغرض كافة الحضارات الإنسانية قديماً وحديثاً على حسن اختيار العناصر التي يوكل إليها أمر القيام بمهمة المحافظة على الأمن والنظام العام لما فى ذلك من أهمية فى توفير عوامل الاستقرار والطمأنينة للفرد والجماعة بحيث يمكن جميع عناصر المجتمع الإنسانى من الانطلاق فى كافة ميادين الحياة وهم آمنوا فعلاً بالشكل الذى يؤكد على تقدم الحضارة الإنسانية وبضمن استمراريتها وتطورها بما يحقق خير البلاد والعباد فى الدارين ومن لم فهى تهتم بوضع شروط ومعايير محددة يتم بموجبها انتقاء أفضل العناصر التي يمكن الاستفادة منها فى هذا الضمير لتعطي أحسن النتائج وتحقق دعامة العمران البشرى المنظم القائم على أسس من العدالة والمساواة بما يحفظ على الناس حقوقهم وبضمن حماية أرواحهم وأعراضهم وأموالهم ومصالحهم المختلفة<sup>(1)</sup>.

وهذه المعايير والشروط التي تراعى فى اختيار هذه النوعيات من البشر الصالح لاداء هذه المهمة الإنسانية المتمثلة فى القيام بالمهام الأمنية فقد كانت تختلف وتتوسع بما للبيئة التي يوجد فيها نظام الشرطة. فالوضعية التي كانت سائدة فى الحضارات القديمة التي سبقت الإسلام غير تلك التي نوهت عنها انظمة الشرطة فى البنية الإسلامية. كما أنها تطورت الآن فى قوانين للشرطة الحديثة التي تنظم أجهزة الأمن والشرطة فى دول العالم المتحضر. وكانت هذه الأوضاع تنحى المنحى الوارد فى التصنيف التالى :

(1) اللواء د. محمد نيازى حافة - الشرطة والمدينة - مجلة الأمن العام المصرية. العدد 40 يناير 68 م من 35 حيث ينقل قول للحكيم اليوناني «سقراط» وهو يتحدث عن عدل الدولة ووليها فى ألا تجعل الخير نصيباً لفرع دون قوم فى المدينة «لأننا لا نجلل لحرمان سعادة بئدعم عن أن يكونوا حراساً حاضرين للمدينة إن حراس القوانين والمدينة إذا كانوا حراساً فى ظاهر الأمر ولم يكونوا حراساً حقاً وصداً فذلك أن تقتصر المدينة جميعاً من أصولها. فهم وحدهم الذين يستطيعون أن يحسنوا سبلتها ويهيئوا لها السعادة ونحن لا نرى لا أكثر من أن نبيع للمدينة حراساً حقيقين لا يصيب للمدينة منهم سوء ومن ذلك نرى أهمية الأمن وضرورة انتقاء العناصر القائمة به.

## أولاً : الحضارات القديمة :

فى بدء ظهور الإنسان على وجه البسيطة. وقبل تكوين الدولة. ظهرت بوادر تنظيمات جماعية راقية نوعاً ما أُنشأت لزعماء هذه المجموعات المتمثلة فى رب الأسرة أو العشيرة أو القبيلة فرصة اختيار أفراد أقوياء من ضمن الجماعة المنظوبة تحت لوائه والخاضعة لسلطاته للقيام بمهام حراسة وتأمين الجماعة وتنفيذ أوامره المتعلقة بالأمن والنظام والتي يتولى وضعها بنفسه وتلقى كل احترام من الجميع وكل من يخالفها يلقى استنكاراً واستياء عاماً ويخضع لأقسى أنواع العقوبات وبالتالي فإنه يتوفر الاستقرار والطمأنينة والسلام ليتفرغ بقية الجماعة للبحث عن الغذاء عن طريق الصيد وجنى الثمار. وفى هذه الفترة من الحياة الإنسانية البدائية الأولى كان يكتفى بكون القائمين على الجماعة أقوياء جسمانياً بالشكل الذى يمكنهم من توفير أمن الجماعة فيما بينها وبين الجماعات الأخرى إضافة إلى واجب الولاء للجماعة والطاعة لرئيسها.

واعتُرف الحال حين تكونت الدول وظهرت التجمعات الإنسانية الكبرى والتي لم يعد مبدأ الأمن الذاتى للجماعات الصغيرة يفيد لتأمينها وحمايتها حيث تعددت المصالح وتنوعت وتطورت الحياة وتعقدت مما استدعى إيجاد قوة أو هيئة تكفل للدولة قدر من الاستقرار والأمن.

وكانت هذه القوة عادة ما تكون جزءاً من القوات العسكرية حيث كان من الصعب التمييز بين الجنود المكلفين بالمحافظة على الأمن والنظام وبين غيرهم من أفراد الجيش<sup>(1)</sup> المناط به مهمة الدفاع عن الوطن فى حالة وقوع اعتداء خارجى. وفى أحيان أخرى كان يكلف بهذه المهمة - حفظ الأمن فى الدولة - أفراد الجيش الذين انضموا فى الخدمة مدة طويلة تصل إلى خمسة وعشرين سنة بحيث يكون منهم فرق شرطية هزيلة تتولى مسؤولية حفظ الأمن<sup>(2)</sup>.

(1) مراد كامل حضارة مصر فى العصر القبطى مطبعة دار العالم العربى القاهرة 19 - 21 - سام الباقى الحضارة الإنسانية بين الشرق والغرب فى عشرة قرون مطبعة العالم العربى القاهرة ص 31 - جورج كاستلان - تاريخ الجيوش م. م. - ص 32.

(2) أحمد صقر - مدينة المغرب العربى. دار النشر بوسلامة تونس 1 : 321، جورج كاستلان ص 32.

وحاصل ما تقدم أن الحضارات القديمة توصلت بدون شك إلى أهمية الأمن كأساس ضروري للحضارة البشرية وأوجدت فئات وهيئات تتولى مسؤولية الأمن بها وغالبا ما تكون جزءا لا يتجزأ من الجيش وبالتالي كان لا يتطلب فيها أى شروط ولم توضع لها أى ضوابط أو معايير معينة غير تلك التى تتطلب فى اختيار الجندي المقاتل ضمن فرق الجيش ينعكس ما هو عليه الحال بالنسبة للعناصر الأمنية العاملة فى اطار نظام الشرطة الإسلامية وانظمة الشرطة الحديثة التى تفتتت فى وضع الضوابط المحكمة فى اختيار هذه النوعيات إحساسا منها بأهمية الدور الذى تقوم به والذي يعتمد عليه أساس قيام الدولة من عدمه كما سيتضح فيما يلى .

### ثانياً : فى الحضارة الإسلامية :

فى إطار العناية التى أولتها الدولة الإسلامية للتنظيم الإدارى عنت بتنظيم أجهزة الأمن والشرطة منذ أنبعاثها الأول فى المدينة المنورة. وتطورت هذه الأسس والمبادئ، بتطور الدولة وتبوعت تبعا لامتداد رقعتها باختلاف الأمم والشعوب التى طبقت عليها حيث وضعت معايير وضوابط تحدد الكيفية التى يتم اختيار صاحب الشرطة وأحواله. وقد ورد فى عدد لا بأس به من المصادر التاريخية <sup>(1)</sup>.

- حيث ذكر ابن الأوزق (896 هـ) <sup>(2)</sup> إنه يجب على الإمام أن يولى ذا لفة دينا صارما فى الحقوق والحدود متيقظا غير مغفل. ويضيف نقلا عن ابن حزم بأنه لا يجوز له أن يبحث عن شئ من الحدود إلا من يجاهر به أو يشكى إليه به وحيث جاز السؤال.

- أما ابن عسود <sup>(3)</sup> فيميز فى الشروط التى تتطلب فى الحاكم وصاحب المدينة ولو أنها فى مجموعها متقاربة حيث يتطلب الحاكم : أن يكون رجلا خيرا، عفيفا، عالما، متحكما فى علوم الوثائق ووجوه الخصومات، ورعا لا يرتشى ولا يحمل

(1) ابن الخزق 1 : 284 ، ابن عسود من 11 ، 12 ، 16 ، البقوى 2 : 235 ، ابن قتيبة العنبري. حيون الاعبار 1 : 16 ، القلقشندي صبح الاعشى 10 ، 23 ، 24 ، وفد القاضى النظرية السياسية لسلطان أبو حمو الزينى الثانى ومكائلا بين النظريات السياسية المعاصرة لها - مجلة الأصالة الجزائرية - وزارة التسليم الأسمى والفتوى الدينية، الجزائر السنة 14 العدد 27 لسنة 75 م عدد خاص بالملتقى التاسع للفكر الإسلامى من 261 .

(2) ابن الأوزق 1 : 284 .

(3) ابن عسود من 11 ، 12 ، 16 .

ويجوز في حكمه وأمره إلى الحق والاعتدال ولا يخاف في الله لومة لائم ويكون أكثر جرأة في حكمه إلى الإصلاح بين الناس. إما صاحب المدينة فيجب أن يكون رجلاً عفيفاً، فقيهاً، شجاعاً لأنه في موضع الرشوة وأخذ الأموال وربما فجر أن كان شاماً شريفاً.

- ويؤكد اليقوي (284 هـ) <sup>(1)</sup> على ذلك حيث نقل لنا عن زياد ابن أبي سفيان أنه قال : كرمعة لا يليها إلا المسن الذي عض على ناجله : الثغر، والصائفة، والشرطة، والقضاء، ويجب أن يكون صاحب الشرطة : شديد الصولة قليل الغفلة. إما صاحب الحرس فيكون منسأ، عفيفاً، مأموماً لا يطعن عليه.

- ويضيف ابن أبي الربيع في كتابه (سلوك المالك في تدبير الممالك) الذي ألفه للخليفة المتوكل بالله (217 - 277 هـ) ما ينبغي أن يكون عليه صاحب الشرطة من الخصال فقال : أما صاحب الشرطة فينبغي أن يكون حليماً، مهيباً، دائم الصمت، طويل الفكر بعيد الغرور، غليظاً على أهل الرب في تصارييف الحيل، شديد الفطنة ظاهر النزاهة، غير عجول، وأن يكون نظره شزواً قليل التبسم، غير ملتفت للشفاعات، وأن يأمر أصحابه بملازمة المهائيس وتفتيش الاطعمة وما يدخل السجن... ويجب عليه عمارة سور المدينة وأبوابها ولم شعثها ومعرفة من يدخلها، وإذا أفرج عن أحد من السجن ثم عاد بجرم فليجمل الحبس قبره. ويأمر العامة بالألأ يجبروا أحداً ولا يتهوه للهروب. بل يملغون عليه، وينبئ أن تكون عقوبة الخاص والعام واحدة كما أمرته الشريعة... خبير بمشئون المجرمين واللصوص وحيلهم والاعبيهم يفهم الشريعة ويدرك غاياتها ومراميها <sup>(2)</sup>.

وفي هذا المعنى أيضاً نقل عن الحجاج بن يوسف الثقفي وإلى العراق الأموي حيث قال لاصحابه دلوني على رجل للشرطة. فقليل له أي الرجال ترد ؟ فقال أركده داكم الميوس. طويل الجلوس. سمين الامانة. أعصف الخيانة. لا يحقن في الحق

(1) اليقوي 2: 235، أحمد فريد الرقاعي عصر المأمون 1: 27.

(2) د. منير المجلاي. عقوبة الإسلام في أصول الحكم ص 370، 374، أنور الرقاعي. الإسلام في حضارته ونظمه ص 135. ناهض عزام. الشرطة في الحضارة العربية. مجلة الشرطة. وزارة الداخلية - سوريا السنة 12 لسنة 77 م ص

على جره. يهون عليه سبال الإشراف فى الشفاعة. فقليل له : عليك بعيد الرحمن بن عبيد التميمي. فأرسل إليه يستعمله. فقال له لست أقبلها إلا أن تكفيني عيالك وولدك وحاشيتك. فقال يا غلام ناد فى الناس : من طلب إليه منهم حاجة فقد برئت منه الذمة. قال الشعبي. فوالله ما رأيت صاحب شرطة قط مثله. كان لا يحبس إلا فى دين، وكان إذا أتى برجل قد نقب على قوم وضع منقبته فى بطنه حتى تخرج من ظهره. وإذا أتى بنباش حفر له قبرا فدفعه فيه، وإذا أتى برجل قاتل يحدده أو شهر سلاح قطع يده وإذا أتى برجل قد أحرق على قوم منازلهم أحرقه، وإذا أتى برجل يشك فيه وقد قيل أنه لص ولم يكن منه شيء ضربه ثلاثمائة سوط. قال : فكان ربما أقام أربعين ليلة لا يأتى بأحد فضم إليه الحجاج شرطة البصرة مع شرطة الكوفة (١).

هذا قليل من كثير من حسن رعاية واهتمام أولى الأمر من الحكام المسلمين وتبعية ودراسة الفقهاء والساسة لهذه الضوابط والمعايير وتحديداتها بصورة تجعل كافة الجوانب الدينية والأخلاقية والسياسية والاجتماعية والأمنية بالشكل الذى يضمن الأمن والأمان التى حرص عليها الإسلام. ويمكن أن نستخلص مما تقدم الشروط التالية :

- 1 - يجب أن يكون صاحب الشرطة ملتزما دينيا وخلقيا. عالما بأحكام الشريعة متفهما لغاياتها ومراميها.
- 2 - يجب أن يكون صاحب الشرطة فطنا متيقظا. قليل الغفلة. ذو هيبة ووقار جدير الجميع على احترامه وتنفيذ أوامره.
- 3 - يجب أن يكون خليقا على أهل الرب، شديد الصولة، صارما فى الحقوق والحدود.
- 4 - يجب أن يكون رجلا خيرا، عفيفا نزيها، لا يلتفت إلى الشفاعات.
- 5 - يجب أن يكون خيرا بشئون المجرمين عارفا بحيلهم وألاعيمهم بما يمكنه من أداء

(١) ابن قتيبة المديني. عيون الأخبار 1: 16 د. جمال الدين الرمادى - الأمن والسلام فى الإسلام. طر للمعارف بصر. سلسلة الترا 252 من 31، 32، ابن أبى الحديد. شرح نوح البلاغة. منشورات طر مكتبة الحياة بيروت. تحقيق الشيخ حسن نعيم سنة 64 م 58.

واجبته على أكمل وجه.

6 - يجب أن يكون جدى فى عمله ومخلص له، يخصص كل أوقاته لأداء واجبات وظيفته.

7 - يجب أن يكون مأمونا ذا ثقة لا يطمع عليه.

8 - يجب أن يكون له خبرة إدارية وكفاية عسكرية حيث كان يختار لها عادة كبار القادة البارزين والمخلصين ممن ما عرفوا بالكفاية العسكرية والحكمة الادارية والعصبية والقوة.

9 - يجب أن يكون له القدرة على تنظيم أعمال الشرطة وكيفية أدائها بالصورة المثلى وبالتالي يمكنه متابعة أعرافه وتوجيههم باستمرار.

10 - يذكى الميول والخبرين والمرشدين لمعرفة ما يدور لدى أهل الإجمام والناس ويتولى الإبلاغ عنه إلى الخليفة أو الوالى بعد دراسته وتمحيصه.

ومن ذلك نرى أن وظيفة صاحب الشرطة تعد من أهم المناصب فى الدولة الإسلامية سواء على مستوى عاصمة الخلافة حيث كانت تسند هذه الولاية الخطيرة والعظيمة إلى المخلصين من كبار الدولة والقادة البارزين ممن عرفوا بقوة الشخصية والعصبية وكانوا موضع ثقة من الوالى والعامل وفى هذا يقول ابن خلدون «وقلدوها كبار القواد وعظماء الخاصة من مواليتهم»... وأما فى دولة الموحدين بالمغرب فكان لها حظ من التنويه ولم يجعلوها عامة. وكان لا يليها إلا رجالات الموحدين وكبرائهم... ثم فسد اليوم منصبها وخرجت عن رجال الموحدين وصارت ولايتها لمن قام بها من المصلطمين.

وأما فى دولة بنى مرين بالشرق فولايتهما فى بيوت من مواليتهم وأهل اصطناعهم. وفى دولة الترك بالشرق فى رجالات الترك أو أعقاب أهل الدولة قبلهم من الكرد يختارونهم لها بالنظر لما يظهر منهم من الصلابة والمضاء فى الأحكام لقطع مواد الفساد وصد أبواب الدعارة وتخريب مواطن الفسوق وتفريق مجامعهم مع إقامة الحدود الشرعية والسياسية كما تقتضيه رعاية المصالح العامة فى المدينة <sup>(1)</sup>.

(1) ابن خلدون - المقدمة 1: 445، 446



وكان هذا المنصب لأهميته يمكن أن يؤدي بصاحبه إلى أعلى وثائق كالحجابة والوزارة والولاية وقد أشارت العديد من المصادر إلى هذا <sup>(1)</sup> كما أومأت إلى طرف من ذلك في الحديث عن تاريخ الشرطة وتطورها.

وفي أحيان كثيرة كان يضم إلى صاحب الشرطة بالإضافة على عمله ولاية الحسبة أو ولاية القضاء أو قيادة الجيوش سواء لصد فتن أو قلاقل داخلية أو لرد عدوان خارجي وكان صاحب الشرطة نظرا لكونه أحد أهم الموظفين بالولاية فانه عادة ما يحل محل الوالي عند غيابه خارج الولاية فيعد بمثابة نائب له حتى عودته يقوم بتسيير كافة شئون الدولة. وكان ينوب عنه في الصلاة بالناس وتوزيع أعطيات الجند وغيرهم. وكثيرا ما كانت تسند إليه الولاية عند عزل الوالي أو في حالة وفاته. ومن هذا المنطلق نرى المنصور يؤكد على أهمية وظيفة صاحب الشرطة حيث تحدث عن دعائم الملك فقال : «دعامة الحكم أربعة رجال قاضي عادل، صاحب خراج أمين، صاحب شرطة مقتدر، صاحب برهه ماهر يأتي بصدق الأخبار عن الولاية دون تحريفه»<sup>(2)</sup>.

وكان الخليفة يتولى بنفسه في غالب الأحيان تقليد صاحب الشرطة في العاصمة وربما جعل ذلك لوزيره، أما في الأقاليم فكل أمر يولى صاحب شرطته <sup>(3)</sup> وقد أورد القلقشندي صورة تقليد لولاية المعونة - أي الشرطة - والحسبة بمدينة مصر من انشاء القاضي الفاضل ونحن نثبت منها ما يتصل باختصاص الشرطة بعد حذف المقدمة منها... اعتمد المساواة بين الناس... ولا تجعل بين الغني والفقير في الحق فرقا... اشمل أهل المدينة بطمأنينة تنيم الأخيار وتوقظ الأشرار وأتمه تساوى فيها بين ظلام الليل ونور النهار... وأنصف المظلوم وأقمع الظالم... وتوجد في الحدود، بالاعتراف أو الشهادة، ولا تعتمد حدها بنقص ولا زيادة وكما تقيمها بالبينات، فكذلك تدروها بالشبهات.

(1) ابن خلدون - المقدمة - ص 445، 446 ابن الأثير بدائع السلك في طباع الملك 1: 283.

(2) ابن فرج على الجوزي - لمصباح المنير في خلاصة المستضيء - ص 1.

(3) د. منير المجلاني - حقبة الإسلام في أصول الحكم - ص 368 - 374 الفخري - حبر الأمان 1: 16.

نائب ابراهيم القسام الشرطة في العهد العباسي - ص 33، 34.

وفي هذه المدينة من أعيان الدولة ووجوهها، وكل ما في الأقدار نبيها... والتجار الذين هم عين الحلال والحرام، والرعية الذين بهم قوام الجيش... من يلزمك أن تكون لهم مكرما لولايتهم محكما، ومن ظلمهم متحرجا متألما.

وأشد على المستخدمين بباب الحكم «أى القضاء» فى أشخاص من يتقاعس عن الحضور مع خصمه، ويتبع حكم جملة فيخرج عن قضية الشرع والحكم.

وأوعز إلى أصحاب الأرباع باطلاعك الخفايا، وإيانة كل مستور من القضايا، وأن يتيقظوا لسكنات الليل وغفلات النهار، وعظمهم فى الليل بما التزموه من الحرص من مكابد للصوص والدوار... وإذا ظفرت بجان قد أوقع به عمله... فاجمع له بين التكنيل والتوكيل أو ذى ريمة أن زاد ريمة بالحس الطويل... وواصل التطواف فى العدد الوافر والسلاح الظاهر، فى أرجاء المدينة وأطرافها، وعمر بسورك سائر أرجائها واكتافها... إلخ<sup>(1)</sup>.

ومن هذه الصورة الرائعة لتقليد صاحب الشرطة لوظيفته نرى أن التكليف كان مقررا ببرنامج عمل متكامل ونصائح وإرشادات وتوجيهات لا حصر لها لبه فيها الخليفة أو الوالى صاحب الشرطة إلى أهم واجباته وما ينبئ أن يكون عليه ولعمري إن هذه الضوابط وتلك التى تقدمت قبل فاتها تعد منارة وهاديا فى الشروط الواجب توافرها فى صاحب الشرطة وأعوانه من الضباط لم يتوصل إليها حتى فى قوانين وانظمة الشرطة الحديثة على ما سيأتى بيانه بعد هذا الموضوع.

وفى مقابل هذه التوجيهات والإرشادات التى يزود بها رجل الشرطة فى أدائه لواجباته كان عليه أن يرفع تقاريره اليومية بصفة دورية عن حالة الأمن بالولاية أو العاصمة أو المنظمة التى يعمل فيها. بحيث يشمل حوادث القتل والسرقة والحريق وغيرها من الجرائم الهامة مشفوعة بالإجراءات التى اتخذت أو الاقتراحات اللازمة لمواجهة أية ظاهرة إجرامية. كما يذكر فى التقرير أيضا ملخصا للمعلومات والأخبار التى ترد من أفراد الشرطة السرية المنشين فى أرجاء الدولة ليكون رئيس الدولة على

---

(1) د. منير السبلاوي. حقبة الإسلام فى أصول الحكم ص 373، أنور الرفاعي. الإسلام فى حضارته ونظمه ص 152.

علم تام بكل متجددات الأحداث وليتخذ ما يراه بشأنها<sup>(1)</sup>.

وكانت وظيفة صاحب الشرطة وأعوانه تتحدد تبعاً لأحد عاملين أساسيين :

الأول : الاختصاص المكاني .

الثاني : الاختصاص السكاني تبعاً لطبقات الناس.

أولاً : الاختصاص المكاني :

يتحدد اختصاص صاحب الشرطة أعوانه مكانيًا تبعاً للحدود الإدارية للمنطقة التي كلف بالعمل في دائرتها. فصاحب الشرطة في عاصمة الخلافة أو الدولة يحرص عمله في توفير الأمن والحفاظ على النظام والقيام بكافة أعمال الشرطة وواجباتها داخل نطاق العاصمة والمناطق المحاذية لها والتي تدخل تحت تبعيتها إدارياً كما يتولى تنفيذ ما يصدر إليه من أوامر وأحكام في حدود منطقتة ولا يمكن له تجاوزها إلى غيرها من المدن والولايات التي تخضع لغيره من أصحاب الشرطة الذين يقومون بنفس الدور في دوائر اختصاصهم. وإن كان هذا لا يمنع - بطبيعة الحال - من التعاون والتنسيق فيما بينهم وإجراء الاتصالات التي من شأنها القضاء على أهل الإجرام ومخترفيه الذين يعملون في المنطقتين.

ثانياً : الاختصاص السكاني تبعاً لطبقات الناس :

قد تكون ولاية صاحب الشرطة عامة يخضع لأحكامها ويدخل في نطاق اختصاصها كل الناس دون استثناء فيكون سلطانها شاملاً عليه القوم وسفلةهم من الطبقة الدون. فكل من ثبت عليه منهم ارتكاب جرم تلاحقه الشرطة وتتولى اتخاذ كافة إجراءات التحقيق والانهاك والمحاكمة في المسائل الجزائية التي تدخل في اختصاص صاحب الشرطة أو إحالته إلى القاضي إذا كان ما ارتكبه المجرم يدخل في مجال الأحكام الشرعية والحدود وسائر القضايا الأخرى التي تنطوي تحت لواء القضاء ويستقل بالفصل فيها.

أما إذا كان اختصاص الشرطة يتناول طائفة منهم فإن أحكام صاحب الشرطة

(1) د. وهاد القاضي - النظرية السنية للسلطان أبو حنيفة النعمان - ص 61.

وأعوانه لا تسمح لغيرهم وغالباً ما يكون اختصاص الشرطة إذا كان يسرى على فئة دون أخرى فإنه يكون على طبقة العامة وإسافل الناس ومعتادى الانحراف والإجرام ولا يخضع له عليه القوم ومادتهم من القادة وكبار رجال الدولة والتجار البارزين وغيرهم من الأشراف.

فبقدر ما يرد في أمر التقليد لولاية الشرطة يكون الاختصاص. وبما لذلك فإن في بعض الأمصار وفي بعض المهود قسمت الشرطة قسمين شرطة كبرى وشرطة صغرى. تختص الأولى بالنظر في جرائم القوم من كبار القادة والوزراء والتجار وغيرهم في حين يكون على الثانية تولى أمر عامة الناس من سفلة القوم والطبقة الدون.

وليس لأى من الشرطتين أن تتجاوز اختصاصاتها وحدودها لتفتت على الأخرى وقد عبر ابن خلدون عن هاذ المعنى فقال :

«ولم تكن عامة التنفيذ في طبقات الناس، وإنما كان حكمهم على الدهماء وأهل الرهب، والضرب على أيدي الرعايا والفجرة.

ثم عظمت نباهتها في دولة بنى أمية في الاندلس ونوعت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى وجعل حكم الكبرى على الخاصة والدهماء. وحصل له الحكم على أهل المراتب السلطانية والضرب على أيديهم في الظلمات. وعلى أيدي أغاربهم ومن إليهم من أهل الجاه وجعل صاحب الصغرى مختصاً بالعامة ونصب لصاحب الكبرى كرسي بباب دار السلطان ورجال يتبوأون المقاعد بين يديه فلا يرحون عنها إلا في تصريفه. وكانت ولايتها للأكابر من رجال الدولة حتى كانت ترشيحاً للوزارة والحجابه» (1).

وقد كان صاحب الشرطة يتخذ مجلساً في ديوان الشرطة الذى كان يعد بمثابة وزارة الداخلية في عصرنا هذا (2) وهناك كان يلتقى بأعوانه من كبار ضباط الشرطة

(1) ابن خلدون - المقدمة ١٠. ص ١ : ٤٤٥، ٤٤٦، ابن الأرق. بدائع السلك في طبائع الملك ١٠. ص ١ : ٢٨٣. د. منير المجاوي. حقبة الإسلام في أصول الحكم ١٠. ص ٣٧٢، ٣٧٣. د. حسن إبراهيم حسن. انظم الإسلام ١٠. ص ٢١٩.

(2) د. ابو زيد شلى / تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامى ١٠ ص ١١٤ مكتبة وعية ط ٣ لسنة ٦٤ هـ.

الذين يتولون مساعدته في القيام بمهامه الجسيمة في حين أن بقية افراد الشرطة كانوا قد قسموا على أقسام ووحدات الشرطة المنتشرة في كافة أحياء العاصمة أو الولاية على حسب الأحوال هذا بالإضافة الى تشكيلات الحراسة التي تتخذ مواقعها بصفة دائمة على أبواب المدينة وأسوارها وكافة المرافق الحيوية كالسجون وبيت مال المسلمين ودار الإمارة ومجلس القاضى والمحاسب وفي الأسواق والمنتزهات العامة.

هذا ولقد عرف صاحب الشرطة تبعاً لاختلاف العصور التي مر بها نظام الشرطة العديد من المسميات حسب المنطقة التي عمل منها والعصر الذي عاش فيه فقد أطلق عليه في عهد الخلفاء الراشدين وبالتحديد منذ عهد الإمام على لقب «صاحب الشرطة» وفي عهد الأموي عدل عن هذه التسمية إلى «صاحب الأحداث» ثم في عهد الدولة العباسية أعيد استخدام لفظ «صاحب الشرطة» وفي أفريقية عرف «بالحاكم» وفي «الأندلس» عرف «بصاحب المدينة» وعند الترك والمالكيك «بالوالي» وتارة تسمى والى الطوائف وتارة أخرى يسمى بصاحب الليل وفي عهد الموحدين عرف «بالحافظ» و «المزاو» وفي عهد السلاجقة عرف «بالشحنة»<sup>(1)</sup>.

ومهما يكن من أمر هذه التسميات فإن الشروط المطلوب توافرها في متولى الشرطة ومهامه كانت واحدة على مر العصور وتتمثل بدرجة أولى في حفظ الأمن والنظام. وقد أثبت هؤلاء جدارة وأمانة وإخلاصاً في أدائهم لواجباتهم على مر العصور بأنهم تولى أعلى المناصب كالولاية والحجبة والوزارة وقادة الجيوش.

وقد كانت اختصاصاتهم وصلاحياتهم تزداد اتساعاً أو تقل وتنقص تبعاً لموقع صاحب الشرطة ومركزه لدى الخليفة أو والى<sup>(2)</sup>.

والظاهر أن قوة صاحب الشرطة كانت مستمدة من شخصيته ومن قوة أتباعه وكثرة عددهم ففي الوقت الذي يلقي بعض أصحاب الشرطة الالهاتات من أحد الأمراء أو كاتبه. نجد البعض الآخر متنفذاً لدرجة تعيين وزير كان منوطاً بموافقه.

---

(1) ابن خلدون - المقدمة 1: 445، 446، ابن الأوزى - مدافع السلك في طبائع الملك 1: 282 د. منير المبرجاني - نفسه ص 368 وما بعدها. عبد العزيز الدوري - المؤسست العامة في المدينة الإسلامية «نظرة تاريخية إلى بتفاده مجلة الأبحاث لعدد 27 لسنة 29/ 68 م ص 16 وذكر أيضاً أنه يمكن أن يسمى صاحب الشرطة أحياناً صاحب البلد.

(2) تقي الدين عارف الدوري - عصر أسرة الأمراء في العراق د. م. ص 234 وما بعدها.

فقد قام ابن خلف كاتب أمير الأمراء بحكم بضرب صاحب الشرطة محمد بن بدر الشرايبي بسبب ضرب صاحب الشرطة ليهودي كان غلاما لجهيد ابن خلف - أحد الخواص - بينما كان الترجمان صاحب الشرطة متفذا، وله من السلطة بحيث حمل توزون على القبض على كاتبه واستكتاب غيره. وضرب كاتب توزون الأول ومطالبته بالأموال. كما بلغ الترجمان منزلة كبيرة إذ أصبح من يدفع له مالا يستطيع الحصول على أرفع المناصب حتى الوزارة. وهذا ما حدث عندما رشا أبو الحسين بن مقلة الترجمان فحصل على الوزارة.

ولم يسلم صاحب الشرطة الترجمان من أذى أمير الأمراء وأصحابه حينما نهبت داره وكان أصحاب الشرطة كثيرا ما يساهمون في المؤامرات السياسية فقط احبط صاحب الشرطة محمد بن بدر الشرايبي مؤامرة للإطاحة بخلافة الرازي في زمن اماره ابن رائق.

ولما ظهر ابن رائق ثانية في بغداد أيام غياب الخليفة الرازي عنها وكذلك أمير الأمراء بحكم حاربه صاحب الشرطة الشرايبي ومن معه ولم يمكنه من تحقيق غايته. كما أنه في سنة 328 هـ قام صاحب الشرطة ابراهيم بن اسماعيل بتدبير مؤامرة لقتل أمير الأمراء بحكم.

كما قام صاحب الشرطة الترجمان بأدوار مهمة في المؤامرات حيث كان يمنع تأييده للخليفة تارة ولإعدائه من القادة العسكريين تارة أخرى وكان تدخله هذا مؤثرا نظرا لكثرة عدد قواه<sup>(1)</sup>.

وقد تصل الحالة بصاحب الشرطة نتيجة ضعفه أن يفتات أمير الأمراء على اختصاصاته نظرا لعدم ثقته فيه ومن ذلك أن ناصر الدولة كان ينظر في قصص أصحاب الجنايات من العامة وفيما ينظر فيه صاحب الشرطة وتقام الحدود الواجبة عليهم من ضرب وقطع يد ورجل بحضرته وتعرض عليه الأيدي والأرجل إذا قطعت وتعتمد بحضرته ويستولى العدد حتى لا يرتقى أصحاب الشرطة بالجناة وطلقونهم من غير علمه نظير رشوة يتقاضونها<sup>(2)</sup>.

(1) تقي الدين عارف ص 239.

(2) تقي الدين عارف ص 240.

وكما أهتمت النظم الإسلامية بوضع الضوابط لاختيار صاحب الشرطة فإنه قد روعيت نفس هذه المعايير في اختيار أعوانه من الضباط وغيرهم من الرتب الأخرى وضباط الصف والأفراد<sup>(1)</sup>.

وقد أضاف إليها ابن عيرون في رسالته<sup>(2)</sup> صفات وشروط أخرى يمكن إجمالها فيما يلي :

- 1 - يجب أن يكون العون رجلاً متزناً بعيداً عن كل شبهة أو مخالفة لأحكام الدين ملتزماً بالأخلاق الفاضلة والسيرة الحميدة.
- 2 - يتم اختيارهم من ذوى القوة البدنية والجسمانية ممن لهم دراية تامة ومهارة عالية في صفوف القتال وكيفية الدفاع عن النفس بالسلاح وبدونه بصورة متقنة.
- 3 - عادة ما يتم الترشيع لوظائف أعوان الشرطة للعناصر المحايدة من خارج العاصمة أو المصر<sup>(3)</sup>. الذى يود تشكيل القوة فيه لضمان عنصر النزاعة فى العمل والفاعلية فى أداء هذه القوات لواجباتها الأمنية الحساسة.
- 4 - أن يكون عدد الأعوان فى حدود متطلبات الأمن والقدر اللازم فقط إذ بكثرتهم تفسد الأعمال والأحوال، ويكون ذلك لهم أحسن وأرفع.
- 5 - توضع لهم ضوابط وحدود للكيفية التى يؤدونها بها أعمالهم ويتم الاشراف والمتابعة بصفة مستمرة من قبل صاحب الشرطة وأعوانه من كبار الضباط.
- 6 - تنظيم الدوريات أو الاكثار منها بما يربك المجرمين وتفسد عليهم مخططاتهم الإجرامية التى تضر بأمن البلاد والعباد.
- 7 - لا يجرى تنفيذ عقوبة ولا إجراء أى أمر من أمور الشرطة إلا بالرجوع إلى صاحب الشرطة وأعوانه من الضباط لضمان صحة الإجراءات وعدم العسف والجور.

---

(1) تصم هيئة الشرطة بالروح العسكرية والنظامية التى تفرض ضرورة إبعادها فى درجات وترب العاملين فى جهاز الشرطة رقم 6 لسنة 72 م القترتين المعلقة له على أن هيئة الشرطة تتكون من : أ - ضباط الشرطة. ب - ضباط صف الشرطة. ج - أفراد الشرطة.

(2) ابن عيرون - تلخه ص 11، 12، 16 - 18

(3) عبد القادر الماشنى - واسط فى المصر الأموى - ص 9، 272، 273 تجلدة عثمانى - الإدارة فى المصر الأموى دار الفكر 1980 ط 1 ص 318 وذكر أنه عندما ولى مروان ابن الحكم المدينة ولى مصعب بن عبد الرحمن شرطته قتال ، أى لا أنشط المدينة بحرس المدينة فاعنى رجالاً من غيرها قاطعة.

8- أمرهم بأخذ المجرمين والمنحرفين بشدة خاصة من اشتهر بذلك أو تكرر منه الإخلال بأمن المجتمع حتى يردع ويكون عبرة لغيره.

وبما يدخل في باب تنظيم الشرطة حتى يكون لها فاعليتها بالنسبة لمهمتها حددت لرجال الشرطة رواتب جزيلة ووفيرة كانت تقدم اليهم على دفعات بواقع دفعتين أو أكثر في السنة <sup>(1)</sup> حتى يعفوا عما في أيدي الناس. بل إن ابن عبدون قد أورد أنه جعل لهم في الأندلس إضافة مبلغ مقدر مقابل كل ميل يخرج عون الشرطة خارج العاصمة <sup>(2)</sup> في سبيل أداء واجباته الشرطة وذلك إضافة إلى الراتب كمكافأة أو علاوة تدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد.

كل ذلك دفع صاحب الشرطة وأعواله إلى الاندفاع في أداء واجباتهم بكل أمانة وصدق ووفر للأمة فترات من الأمن نعمت فيها البلاد بأزدهار واستقرار لا مثيل له <sup>(3)</sup> وتحقيقاً لهذا الاستقرار والأمان والطمأنينة وإن كانت الشرطة هي التي وفرت ذلك مرده إلى قوة الدولة وصلاتها وما وفرت للشرطة من إمكانيات مادية وبشرية وما منحه لها من صلاحيات مكنتها من تحقيق ذلك.

وفي فترات ضعف الدولة وانهارها تجد أن ذلك يؤثر أيضاً على جهاز الشرطة بصورة تجعله عاجزاً في بعض الأحيان حتى عن القيام بأبسط الواجبات الأمنية فترى السرقات وأعمال النهب والقتل وهتك الأعراض والحرمان تستشري وتزيد حتى يتحارس الناس بالبوابات ويتولون القيام بأعمال الحراسة الذاتية نظراً لعجز أجهزة الأمن عن القيام بواجباتها.

وليت الأمر يقف عند حد الشرطة عن واجباتها فقط بل إننا نجد الشرطة أحياناً يبدلون المجرمين على أغنياء الناس ومواقع أموالهم ويساعدونهم في سلبها ويتسامحون بها معهم وفي أحيان أخرى يجندهم يفرضون على أصحاب المتاجر والمقاهي دفع رسوم

(1) ساسي الباني - الحضارة الإنسانية بين الشرق والغرب في عشرة قرون م. س. ص 31، إبراهيم الدمام الشرطة في العصر العباسي مجلة الأمن العام للمصرية العدد 12 لسنة 61 ص 43 د. غيليب حتى وأخبرين تاريخ العرب «مطولة» دار الكتاب للنشر والطباعة والخرزوع ط 4 لسنة 1965 م 1: 398، 399.

(2) ابن عبدون - وسائل في الحسبة والقضاء م. س. ص 11، 12.

(3) مولوي - الإدارة العمومية م. س. ص 341، سيد أمير علي - مختصر تاريخ العرب م. س. ص 362.



معينة مقابل الحماية إضافة إلى أخذهم الرشاوى. وقد عظم هذا الأمر وتزايد بصورة شديدة فى عصر أسرة الأمراء فى القرن الثالث الهجرى حينما ضعفت وسيطرت على الدولة شريحة من القادة العسكريين الأتراك وغيرهم من الموالى حتى إن الفساد قد عم كافة أجهزة الدولة الإدارية ومنها - بطبيعة الحال - الشرطة (1).

### ثالثاً : الحضارة الحديثة :

منذ منتصف القرن الثامن الميلادى وحتى وقتنا هذا تشهد كافة أنظمة الشرطة فى العالم تطوراً كبيراً فى مهامها الأمنية وتوسعا فى واجباتها البوليسية حتى أصبحت لا تدخل تحت حصر بالنظر إلى الوظيفة الاجتماعية التى أنيطت بأجهزة الأمن والشرطة والتى يدخل فى نطاقها كافة الأدوار والمساعدات التى تقدم من رجال الشرطة إلى كافة الوزارات والهيئات والمصالح العامة والخاصة لتحقيق أغراضها وما تقدمه للمجتمع من رعاية وخدمات تخرج عن إطار الأمن إذا تلمسنا أساسيتها الأولى (2).

وفى إطار هذا التطور والتقدم الذى شمل مفهوم الشرطة فى حد ذاته إضافة الاختصاصات والأساليب المستخدمة والمكتنات المتوافرة والأجهزة التقنية الحديثة أصبح من الضروري طلب نوعيات معينة من البشر للقيام بمهام الشرطة وذلك لعدة أمور أهمها :

1 - تزايد الوعي الشعبى لدى الجماهير نتيجة الأخذ بالاجتهادات الديمقراطية التى تضمن للمواطن حريته وكرامته وبالتالي فإن رجل الشرطة الحديث يجب أن يختار بعناية ودقة حتى يتسنى له استيعاب هذه المعطيات الجديدة. وهذه يتم إحداثها لدى المتدرب فى المجال الشرطى إذا كان لديه الاستعداد لذلك.

(1) تقي الدين عارف الدوى - عصر أمراء الأمراء فى العراق - ص 242، 381، 383 - ندوة رمون - ص 233، كارل هيركلمان - تاريخ الشعوب الإسلامية - ترجمة نبيه أمين فارس ونشر المجلد - دار العلم للملايين - بيروت ط 7 لسنة 77 م 478، د. حسن الساعلى - علم الاجتماع القفوى - ص 19 د. على حسنى الخويطلى - ص 271.

(2) جيمس كريس - نظم الشرطة فى العالم - ترجمة عقيد - كمال الحيدى القاهرة يناير 1969 م ط 1 ص 47 وما بعدها عقيد د. قدرى عبد الفتاح الشهاوى - الموسوعة الشرطية القفوية - علم الكتب 1977 م ص 301 وما بعدها.

2 - اختلاف دور أجهزة الأمن وتحولها من القيام بمهام غايتها حماية الحاكم ونظامه والضرب بيد من حديد كل من يخرق القوانين واللوائح بدون رحمة فمن أداة للحاكم وعصا رهيبة يألوح بها للمخالف والمعارض والمتذمر على السواء أصبحت المهمة اليوم قانونية تؤدي بكل عناية وتراعى فيها الجوانب الاجتماعية والسياسية التي يحرص عليها المجتمع.

3 - استخدام العديد من الأجهزة والأساليب العلمية الحديثة التي تساهم في أداء الخدمات الشرطية والتي تعد نوعا ما معقدة وبالتالي تتطلب نوعيات معينة من الأفراد من ذوى المستوى التعليمى المناسب. فقد مضى عهد العس والخنفاء الأميين الذين يمثلون أجهزة الشرطة الاضافية حيث أن الظروف والأوضاع قد تغيرت وأصبحت تتطلب قدرات جديدة تتمشى مع هذه المكونات العلمية الحديثة فى التعامل مع الجريمة والمجرمين.

هذه المعطيات، والأوضاع التي جددت فى العصر الحديث جعلت المطلع على أى قانون أو تنظيم للشرطة فى العالم يراه يركز فى انتقاله للعناصر الأمنية على عناصر أساسية معينة. فهذه الأنظمة الشرطية كلها تجمع على أساسيات لا بد منها. وفى تناولها لها قد تختلف من بلد لآخر من تنظيم شرطى فى بلد متقدم عن أى تنظيم شرطى فى بلد نام أو متخلف والشروط الأساسية التي تتطلب حديثا فى العناصر الأمنية تتحلل فى الآتى :<sup>(1)</sup>.

#### 1 - المستوى التعليمى :

عادة ما يتم اشتراط مستوى تعليمى معين فيمن يرغب فى الالتحاق بأجهزة الشرطة. وقد يختلف المستوى المطلوب من دولة إلى أخرى حسب امكانيات الدولة

---

(1) لواء خليل رضوان ادب وآخرين - قانون الشرطة ونظمها - ط 7 لسنة 1963 م مطبعة مؤسسة فليق محفوظ م 52, 51. عقيد محمود السباعي - أنظمة الشرطة الحديثة فى السويد وألمانيا الغربية - مجلة الأمن العام المصرية العدد 9 لسنة 1960 م كتاب العدد. آر ديلور. ويلسون. أصول إدارة الشرطة ترجمة اسماعيل الرائد ونؤاد جميل ط 1 سنة 1957 م مطبعة العالى - بغداد ص 504 وما بعدها. قانون الشرطة الملبى رقم 6 لسنة 72 م الملحق بالقانونين رقم 9, 25, لسنة 74 م والقانون رقم 28 لسنة 1977 م المواد 13, 14, 15, بالنسبة لتعيين الضباط والمواد 23, 24, منه بالنسبة لتعيين ضباط الصف والأفراد.

ومعطياتها البشرية ومدى تقدمها أو تخلفها وذلك بالنظر إلى نسبة الأمية فيها.

وإنظمة الشرطة تفرق بين عضو المرشح لأن يكون ضابطا وبين من يتم الحاقه ليكون فى رتب ضباط الصف والإفراد حيث يتم المطالبة بمستوى أعلى بالنسبة للمرشح لان يكون ضابطا.

ويتطلب فى المرشح للدخول إلى كليات وأكاديميات الشرطة عادة مستوى عال وجامعى أو ثانوى على الأقل أما الرتب الأخرى فانه يكفى الحصول على الشهادة المتوسطة وهى الاعدادية أو الابتدائية على اختلاف الأحوال.

يضاف إلى ذلك الحاق المرشح بكليات ومعاهد الشرطة ومدارس الأسس بها ليتلقى حسب الوظيفة المرشح لها دروسا ومبادئ فى النظم الشرطية والقانونية والاجتماعية والثقافية والدينية والقومية مع التدرجات العسكرية المختلفة.

هذا وتستمر ملاحقة رجل الشرطة العامل بالدورات الانعاشية والتخصصية باستمرار حتى يظل على علاقة وثيقة بكافة التطورات التى تحدث فى ميادين الشرطة والأمن فى العالم ليستفيد منها وبالتالي تكون لديه إمكانيات الافادة والمطاء فى مجال عمله<sup>(1)</sup>.

## 2 - اللياقة الصحية :

يتم التأكد من سلامة البدن للمرشح بإجراء فحوصات طبية مختلفة على جميع أجزاء الجسم وهذا يتضمن بطبيعة الحال أخذ هيئة الشخص وبنائه العام وسنه وطوله فى الاعتبار.

حيث أن الشرطى سيناط به العديد من المهام والواجبات التى تتطلب بدنا معافى قادرا على تحمل المصاعب وشق المخاطر هذا من ناحية ويمكنه من الظهور بالمظهر اللائق حيث سيعد مرآة تعبر عن الشرطة فى المجتمع تتصل بالمواطنين والأجانب على السواء ومن خلاله يبرز انتظام الشرطة وجوده ما تقدم من خدمات وما يظهر به متنبوها من حسن مظهر وقيافة ومقدره على إجراء التصرفات الجيدة يتم الحكم

---

(1) انظر خطة التدريب السنوية التى تعدها أمانة «اللجنة الشعبية للامن العام» سرا بصفة دورية منتظمة وتشمل التدريب بالنسبة للضباط والرتب الأخرى

على جهاز الشرطة ووصفه بأنه متقدم أم لا وبالتالي الحكم على حضارة الدولة ذاتها بما لذلك.

### 3 - الأخلاق والسيرة والحسنة :

القيام بأعمال الشرطة أمانة حملها المجتمع لمجموعة يتم اختيارهم انتقاء وامتحانا وتجربيا حيث يحول كثيرا على الالتزام الخلقي لأنه لا يمكن تطبيق القوانين واللوائح والالتزام بها من قبل مجرم عتيد ولا بنى صرحا من المثل والمبادئ، والأخلاق الفاضلة والتي لا يمكن المحافظة عليها باختيار مشبوه أو مشرد أو أفاق دجال.

لذلك تهتم كافة أنظمة الشرطة بهذه المسألة فتختار من يتحلى بسيرة حسنة وأخلاق حميدة وتطلب لذلك أن يبرز المرشح لعمل الشرطة شهادة من الجهة التي يقيم بها أو المدرسة التي يدرس بها أو العمل الذي كان يشتغل فيه تثبت ذلك ولا يكتفى بذلك بل يتوجب عليه أيضا أن يحضر وثيقة رسمية من إدارة تحقيق الشخصية بأنه لم يسبق له ارتكاب أى جرم جنائى خاصة الجرائم الخطيرة والمهلة بالشرف والتي تمنح عنه صفات يتوجب توافرها فيمن يتقدم للشرطة. هذا بالإضافة إلى أن التحرى المسبق على الانخراط فى الشرطة <sup>(1)</sup>.

### 4 - المواطنة وحمل جنسية الدولة :

يشترط عادة فيمن يرغب الالتحاق بالشرطة أن يكون حاملا لجنسية الدولة حيث أن العمل الأمنى حساس وخطير لأنه قد يطلع بحكم وظيفته على أمورها من أسرار الدولة كما أن طبيعة العمل الشرطى نفسه تفترض فيمن يقوم به عنصر الولاء التام للدولة ولشعب الدولة حتى يتم أدائه بكل ذمة وصدق.

هذه الشروط الرئيسية المعتمدة حديثا فى أغلب دول العالم وقد يضيفون إليها أو يزيلون عليها ولكنها تعد لثوبة بالنسبة لما تقدم.

وأغلب النظم الحديثة خاصة فى الدول المتقدمة فى مجال الأنظمة الشرطية تجرى مقابلة شخصية <sup>(2)</sup> لكل مرشح يرغب فى الالتحاق بعمل الشرطة وذلك لتحديد

(1) أو. دايو. - بيلسون - أصول إدارة الشرطة - ص 515.

(2) أو. دايو. - بيلسون - أصول إدارة الشرطة - ص 503 وما بعدها.

مدى صلاحية المواطن من حيث شخصيته ومظهره العام وإمكاناته التعليمية والثقافية وقدرته على الاقتناع ومدى إمكاناته لتحمل تدريبات الشرطة العنيفة والالتزام بطاعة رؤوساته - وعما اذا كانت لديه مشاكل قد تميّقه عن أداء واجباته في المستقبل كل هذه الأمور وغيرها قد تجرى من شخص قدير في عمل الشرطة ويفضل أن تكون من قبل لجنة مكونة من ثلاثة أو أربعة ضباط حتى يكون الأمر أقرب إلى العدالة والموضوعية.

وعادة ما يجرى مثل هذا الأسلوب لإختيار أفضل العناصر المتقدمة وفقا للشروط والمعايير الموضوعية من ضمن المتقدمين الذين يشكلون مجموعة تزيد عن العدد المقرر قبوله. لذلك فإن مثل هذه المقابلات يسمح لنا بالعمل لصالح الجهاز الأمنى والمجتمع لأنها تمكنا من دعم أنظمة الأمن بعناصر لديها إمكانات النجاح فى مهامها الجديدة داخل مرافق الأمن.

## المبحث الثاني

### إعداد وتأهيل رجال الشرطة قديماً وحديثاً

الإعداد والتأهيل <sup>(١)</sup> لرجال الشرطة أمر ضروري لإيجاد العناصر القادرة على القيام بالوظيفة الشرطية على أحسن وجه بالنظر إلى الواجبات الكبرى والجسيمة المسندة للقائمين على جهاز الشرطة وأعوانهم سواء في الماضي أو في الحاضر.

وتبعاً لما أوردنا فيما سبق من أنه في الحضارات القديمة كانت الجيوش والأنظمة الأمنية متداخلة في اختصاصاتها وتكويناتها حيث كان الجيش يقوم بمهام الأمن في حالة السلم أما في صورة معاونة ودعم لرجال الأمن إن وجدوا وإما قائماً هو بالدور المتاح بهم في حالة عدم وجودهم.

في حين أنه في حالة الحروب نجد حراس المدن والقرى والقصور الملكية والرئاسة يشتركون بفاعلية مع القوات الحاربة في صد العدوان وتأمين الدولة ضد أي اعتداء خارجي قد تتعرض له. هذا الدور المزدوج لوحدات الشرطة فرض نوعاً من الوحدة بين عمليات التدريب والتأهيل لرجال الشرطة حيث كانوا يخضعون لنفس التدريبات

---

(١) الإعداد والتأهيل لرجال الشرطة يقصد به عمليات التدريب والإعداد التي تتم بالنسبة للمرشح للاتحاق بالشرطة فإن كان المرشح مستواه التعليمي يؤهله لأن يكون في مستوى ضباط الصف والأفراد فإن أعداده وتأهيله يكون بمعايير ومدرس التدريب للمستجدين بالشرطة وعادة ما تكون فترة الإعداد قصيرة نوعاً ما وهي تتراوح بين 4 إلى 6 أشهر وقد تمتد في بعض الدول حتى إلى سنة كاملة ويخرج المتدرب بعدها برتبة فرد أو ضابط صف على اختلاف الأحوال بين مختلف التجهيزات الشرطية - أما من كان مستواه التعليمي جيداً يؤهله للاتحاق بكلية وأكاديميات الشرطة للدراسة مدة تتراوح بين سنتين إلى أربع سنوات يخرج عنها المرشح ضابط في أدنى الرتب عادة وليس هناك ما يمنع من منحه رتبة أعلى، وتجدر للملاحظة بأن التدريب هنا يختلف عن التعليم حيث أن التعليم يهتم بالمعارف كرسالة لتأهيل الفرد لغرض إكساب الحياة العملية أما التدريب فهو الوسيلة التي تمكن الفرد من ممارسة عمله بصورة أفضل وتوضيح له كيفية استخدام حصيلة من المعلومات والمعارف في مجال الحياة العملية. وبذلك لا يمكن التخليق باستثناء التعليم عن التدريب أو العكس لأن كل منهما يكمل الآخر ويدهمه انظر بحثنا عن «التدريب في حياة الشرطة القديم في دولة الأشراف والمرقعة التي عقدت بالمعهد القومي للإدارة العامة بطرابلس في الفترة من 7/14/77 م إلى 7/14/77 وأطلع مقدم البحث للحصول على التدريب الأول في الدورة بتقدير ممتاز.

المسكينة التى يمر بها الجنود المحاربون والتى عادة ما تشمل تدريبات اللياقة البدنية والفروسية وكيفية استخدام الأسلحة المتناولة فى ذلك الحين وبض الحيل والخطط الحربية والأمنية<sup>(1)</sup>.

ومع مرور الزمن اكتسبت الممارسة الفعلية لواجبات الحراسة والتمسك ليلا الشرطة مهارات جديدة من واقع التجربة العملية التى تطورت مع الأيام وأصبحت خبرات لا بأس بها فى مجال الأمن.

- أما عن الحضارة الإسلامية فقد مرت فى هذا المجال بنفس الوضعية حيث أخضع رجال الشرطة لنفس التدريبات العسكرية المعمول بها فى الجيش وتشمل لديهم الفروسية والمصارعة والتجهيز للرئاسة والقيادة فى ظروف غير عادية.

وكانت الشرطة تشارك فى الفزوات الحربية مع الجيوش وفى الاستعراضات التى كانت تجرى من حين لآخر خاصة فى عهود الدولة العباسية<sup>(2)</sup>.

والرغم من أننا لم نجد ما يفيد التمييز فى تدريبات الضباط عن غيرهم من الرتب الأخرى فإنا نجزم بأنه لا بد من وجود اختلاف فى التدريبات التى يجرىها الضباط والمراحل التى يمرّون بها فى إعدادهم خاصة بعدما رأينا فى الفصل السابق من ضرورة اشتراط شروط إضافية فى توليهم لمناصبهم والتى منها ما يتصل بالعلم والحرارة والحنكة الإدارية والمقدرة القتالية.

- وفى الحضارة الحديثة وبالتحديد فى مطلع القرن التاسع عشر ظهرت فكرة التدريب والإعداد والتأهيل كوسيلة لرفع القدرة الإنتاجية فى كافة الميادين خاصة فى المجالات الإدارية عن طريق الأخذ بأيدي العاملين فى هذا المضمار وتزويدهم بالمهارات والخبرات والمعارف التى تجعلها أكثر قدرة وفاعلية فى أدائهم لواجباتهم الوظيفية.

ونظراً لأهمية الدور الذى تقوم به هيئة الشرطة وطبيعة المهام الموكلة لتسيبها وما تحتجته من ضرورة الإعداد والتأهيل المسبق قبل الالتحاق بالخدمة ثم متابعة لكل تطور فى المعدات والوسائل والأساليب الشرطية بالتدريب اللاحق فى صورة دورات

(2) إبراهيم مصطفى محمود - العرب عند العرب - منشورات دار الثقافة والإرشاد القومى دمشق 75 م 38.

(2) إبراهيم مصطفى محمود - العرب عند العرب - م 38 ص 38.

تخصصية واتعاشية وتطويرية لزيادة قدرات وإمكانيات رجل الشرطة العلمية، والعملية حيث يظل باستمرار شعلة من النشاط والحيوية حتى يحظى باحترام الجميع وتعاونهم معه في أداء واجباته الأمنية بما يعود على المجتمع كله بالخير.

فالتدريب لأى جهاز شرطة فى العالم يجب أن يأخذ بالتجاهين رئيسيين هما: (1).

– الاتجاه الأول: التدريب قبل الالتحاق بالخدمة :

ويقصد بها عمليات إعداد الفرد المرشح للالتحاق بوظيفة الشرطة وذلك بتزويده بقدر من المعلومات والمهارات والخبرات التى تمكنه من استيعاب كافة جوانب العمل الذى سيلتحق به.

– الاتجاه الثانى: التدريب أثناء الخدمة :

لكى نحافظ على معلومات ومهارات وخبرات رجل الشرطة ونطورها باستمرار لتساير التطورات التى تحدث فى كافة مكثات وأساليب الشرطة لا بد من عقد برامج تدريبية فى صورة دورات تخصصية واتعاشية بصفة دورية منتظمة لزيادة قدرات رجل الشرطة حتى يكون أقدر على أداء واجباته الإنشائية الخطيرة.

---

(1) محمد إبراهيم الأصمى – التدريب فى هيئة الشرطة ص 19



## المبحث الثالث

### التسليح والملابس والمهمات قديما وحديثا

فى المجتمعات القديمة كان من الصعب التمييز بين فرق الجيش ووحدات الشرطة حيث كانت هذه المجموعات تعمل فى إطار واحد تتولى الدفاع عن المجتمع ضد أى اعتداء خارجى قد يتعرض له البلد. وفى فترات السلم تقوم نفس هذه المجموعات بواجب المحافظة على الأمن والنظام وتعقب المجرمين واللصوص ومسببى الفلاقل والفتن الداخلية. وتتشكل من الجنود فصائل تحرس أسوار المدن وأبوابها وجمرى الدوريات المختلفة داخل المدن وخارجها لحماية المسافرين ولتأمين الحركة التجارية والممرات من قطاع الطرق ومخترفى الإجرام.

هذا الاندماج والتداخل فى الاختصاصات والمسؤوليات والمكونات البشرية فرضا نوعا من الوحدة والانساق فى التسليح والملابس والمهمات والشارات التى يستعملها القائمون بهذه الواجبات الدفاعية والأمنية.

- فلقد تسلحت وحدات الشرطة بالسيوف والرماح والنبال والسياط والمصى وكافة الأسلحة المتداولة فى تلك العصور والتى كان يتسلح بها الجندى فى فرق الجيش. فالقائمون بأعمال الحراسة على الأسوار وأبراج ومداعل المدن ومنافذها الرئيسية كانوا يحملون الرماح والنبال. فى حين كانت الفرق التى تتولى حراسة القصور الملكية ودوائر الحكومة كانت تحمل السيوف والرماح والخنجر.

- أما عن الملابس والمهمات التى كان يرتديها رجال الشرطة فقد كانت ذات طابع عسكري ولا تختلف فى شئ عن تلك الملابس التى يرتديها رجال الجيش - أما الشارات والعلامات الأخرى فيعتقد أنها كانت تحدد بشكل يميز الشرطة عن غيرها من الوحدات العسكرية الأخرى وفى عهد الدولة الإسلامية برز نظام الشرطة بكافة مكوناته متكاملًا حيث استهل ظهوره مع قيام نظام المسس فى عهد الرسول الكريم ﷺ والخلفاء الراشدين معتمداً على اختيار عناصر من الأهالى للقيام بدوريات ليلية

في أنحاء المدينة لتأمينها وكانوا يتسلحون بالعصى والعمد وما إن انتظمت الشرطة في عهد الإمام علي وما تلاه من عهود الدولة الأموية والعباسية حيث كون لها ديوان خاص يعرف «بديوان الشرطة» وأصبح يختار عناصرها بكل عناية ودقة من الناحية الخلقية. وأصبح لها زى خاص وشارات يعرفون بها وكان من السهل التمييز بين مختلف وحدات الشرطة تبعاً للعمل المسند إليها والزى الذي ترتديه <sup>(1)</sup>. كما كان يميز بين هؤلاء وحراس الأسوار والأبواب الرئيسية للمدينة.

وقد ذكر أن ملابس الحرس كانت من القماش الفاخر والمطرز أما غيرهم فكانت ذات طابع عسكري صرف <sup>(2)</sup>.

أما عن التسليح فلقد كانت وظيفة الشرطة ومهامها المتمثلة في القيام بأعمال الحراسة وتبعية المجرمين تتطلب تجهيزها وتزويدها بعناصرها بالأسلحة التي تمكنها من أداء واجباتهم الملقاة على عاتقهم وحتى يحفظوا بالاحترام اللازم ويلزموا الغير طاعة أوامرهم والامتثال لأجراءاتهم القانونية.

**تسليح الشرطة :** بالنظر إلى نوعية السلاح الذي كانت تستخدمه عبر العصور قد مر بمرحلتين :

**الأولى :** في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية والعباسية وما تلاه من دول حتى العهد العثماني وفي هذه المرحلة قد زودت الشرطة بالأسلحة التقليدية مثل السيوف والرماح والنبال والخناجر والسيوف القصيرة والعصى والعمد وقد يشتهر منها نوع معين في عصر معين كما يذكر البعض <sup>(3)</sup> أنه في القرن الرابع الهجري كان يستعمل سلاح يعرف «بالطرازين» وهو سيف قصير يحمله رجال الشرطة في أوساطهم.

(1) د. جمال الدين الرمادي - الأمن والسلام في الإسلام - ص 30، مولوي - الإدارة العربية - ص 308

(2) مولوي - الإدارة العربية - ص 308، 309، الفلهم - الشرطة في العصر العباسي والأمن العام المصرية عدد 12 لسنة 61 ص 36.

(3) آدم مزر - الحصار الإسلامي في عشر النهضة - ص 2 : 281، القحاطي - الشرطة في العهد العباسي - ص 36.

وقد ذكر أنه كانت توضع رموز وإشارات على الأسلحة والأعلام ترمز لصاحب الشرطة وعادة ما يكون اسمه أو لقبه الذي اشتهر به وتتبدل هذه الرموز والشارات بتبدل صاحب الشرطة <sup>(1)</sup>.

الثانية : في عهد الإدارة العثمانية وحتى الاحتلال الاجنبي للعالية العظمى من الوطن العربي الإسلامي وفيه سلحت الشرطة بالبنادق والمسدسات والسيوف على مختلف أنواعها.

فتجد الشرطة في هذا العصر يحملون خلعها من الاسلحة من الخناجر والسياف والسيوف وغيرها. كما كانوا يحملون الأسلحة النارية كالبنادق والطبقات والمسدسات التي تحشى بالبرود من الأمام. وكان من المألوف أن يحمل الفارس عددا كبيرا منها يثبتها على السرج بحبال من الحرير وكان بعضهم خاصة كبار الضباط يبالغون في تطعيمها بالذهب <sup>(2)</sup>.

- أما في المجتمعات الحديثة فإن مسألة التسليح والملابس والمهمات فإنها قد نظمت بالكامل حيث جهزت كافة أنظمة الشرطة الموجودة في كافة الدول بمختلف أشكالها بأنواع عديدة من الأسلحة التي تحتاجها الشرطة لأداء واجباتها.  
من بنادق ومسدسات ورشاشات على اختلاف أنواعها وأحجامها وأصنافها.  
- أسلحة خاصة لاطلاق قنابل الغاز على اختلاف أنواعها.  
- معدات وتجهيزات لمكافحة أعمال الشغب والمظاهرات.

إلا أن عمليات التسليح في أغلب الدول خاصة في الفترة التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية - وبالتحديد أكثر في الدول النامية أو المتخلفة حضاريا نلاحظ ما يأتي :

أ - ارتباط التسليح بالجيش دائما وذلك بالحصول على ما يستغنى عنه من أسلحة بعد أن استخدمها مدة طويلة.

(1) محببات حمد - نظام الشرطة في الإسلام - مجلة الأمن الوطني - الشرطة نوفمبر 1980 م العدد 15 للدراسة العليا للشرطة - الجزائر ص 61.

(2) عبد العزيز محمد عوض - الاطراف العثمانية ص 158 م.

ب - ضعف التسليح بالنظر إلى احتياجات الشرطة من الأسلحة وبخاصة من نوعيات معينة حسب متطلبات العمل إذ اعتمدت أجهزة الأمن على ما يستخني عنه الجيش من سلاح مستعمل قديم إضافة إلى الأسلحة التي تضبط في الجرائم ويتم مصادرتها وتسلم إلى الشرطة للاستفادة منها في أداء واجباتها في مجال كبح الجريمة والتصدي لها <sup>(1)</sup> وقد بدأت أغلب الدول المتقدمة والتي تنحو نحو التقدم تنسب إلى هذه الاحتياجات التي تؤثر على كفاءة أجهزتها الأمنية فعملت على تزويدها بالأسلحة الحديثة التي تتناسب ومجال العمل الشرطي وفق المواصفات والخصائص التي يحددها اختصاص التسليح في أجهزة الأمن.

- أما عن الملابس والمهمات فقد أولت النظم الحديثة <sup>(2)</sup> موضوع القيافة والمظهر المناسب لرجل الشرطة باعتبار أن له تأثير في تعزيز هبة السلك وتقوية الروح المعنوية وبعث روح الجماعة في أي منظمة بما يجعلهم يراعون في تصرفاتهم وسلوكهم وأدائهم لواجباتهم بشكل تصور هيبة الشرطة وتلقى كل احترام وتقدير من الجمهور <sup>(3)</sup> مما يدفعه إلى الاندماج مع رجال الشرطة في علاقة قوامها التعاون والتآزر في قمع الجريمة وتبني المجرمين ومتى وجد مثل هذا الالتفات من الجمهور حول الأجهزة الأمنية وإيمانها بالدور الإنساني الحيوي الذي تقوم به الأجهزة الأمنية فإن ذلك يعود بالخير العميم على المجتمع بتحقيق عوامل الأمن والهدوء والاستقرار التي توفر فرص الوصول إلى المجتمع السعيد الخالي من الجريمة والمجرمين أو على الأقل الهبوط بالمستوى العام للجريمة إلى أدنى حد ممكن.

(1) الرائد شريف السامح - التخطيط التربوي على الرملة في الشرطة م.م. ص 113.

(2) الأوامر المستنبذة - وزارة الداخلية - مراقبة أمن بنغازي - وحدة العلاقات دار الأندلس للطباعة والنشر بنغازي - الأمر للاستخدام رقم 99 ملحق 44 قياس للملابس والمهمات لضباط الشرطة ملحق 45 قياس للملابس والمهمات التي تصرف للزيت الأخرى بالشرطة 1 53 وما بعدها

- الأمر للاستخدام رقم 26 لسنة 73 م في شأن قيافة رجال الشرطة 2: 46 - 58

- لواء خليل رضوان الدين وآخرين - قانون الشرطة ونظمها م.م. ص 123 159

(3) أ.و. ديلو. ويلسون - أصول إدارة الشرطة ص 474، 473

## الفصل السادس

إسهام ومشاركة الجمهور فى المحافظة على الأمن



## المبحث الأول

### إسهام ومشاركة الجمهور فى المحافظة على الأمن فى الدولة الإسلامية

لم تعرف المجتمعات البشرية فى بدء تكوينها أنظمة الأمن وأجهزة الشرطة الحديثة بقدر ما عرفت من التجارب الأمنية الشعبية التى أساسها قيام الفرد بحماية نفسه وأسرته وقيام القبيلة بتأمين كافة العوائل التابعة لها حيث إن الاحساس بأهمية الأمن وضرورته لاستقرار الحياة واطرادها بالشكل الطبيعى كما أن فكرة التمايش داخل الجماعة البشرية جعلها تسعى سعيًا حثيثاً لتأمين الفرد والجماعة ومنع كل ما من شأنه إلاخلال بحدوثها واستقرارها.

غير أنها لم تكتف بذلك بل سعت إلى وضع العديد من التقاليد والأعراف والعادات التى تأصلت بحرور الزمن فى نفوس الأفراد بما يضمن احترام هذه الرغبة فى الأمان والاستقرار والهدوء والسكينة. وكتب التاريخ على اختلاف مشاربها تنقل إلينا من عظم الحضارات القديمة وتاريخ البشرية التجارب الأولية الرفيعة لمساهمة الجمهور فى توفير أمانة وطمانينته بنفسه أو بتعبير أدق قيامه بكافة الأعباء الأمنية اللازمة لوجوده خاصة فى الفترة التى سبقت ظهور الدولة واحتوائها على كافة المرافق الحياتية بما فيها مجال الأمن. ويكفى أن نشير بصورة عابرة إلى بعض التجارب الأمنية الشعبية القديمة التى تفرض نفسها كتمهيد لموضوعنا وتوطئة.

— فى الحضارة الصينية التى قامت فى عصور ما قبل الميلاد وجدنا ما يشير إلى إشراك السكان فى المحافظة على أنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم عن طريق تقسيم النوبات والحراسة الليلية فيما بينهم أعمالاً للمبدأ السائد لديهم والقاتل بأن «كل رجل شرطى على نفسه»<sup>(1)</sup>.

(1) جيسى كريبز. نظم الشرطة فى العالم ص ٥٠. ص 37، رائد عمر قيدر م. ص. ص 9، 13.

- وفي شبه الجزيرة العربية - قبل ظهور الإسلام - كان المجتمع العربي قائماً في عمومه على التنظيمات القبلية البدوية التي كانت تتولى كل قبيلة منها خلق جو من الأمن من تلقاء ذاتها عن طريق إلزام الأفراد والجماعات داخل نطاق كل قبيلة بمراعاة الأعراف والعادات والتقاليد التي يضمن تنفيذها الاحترام الذي يمكنه الجميع لهذه الأعراف وتلك التقاليد إضافة ما يمثلها شيخ القبيلة ورؤساء العشائر ومجلس القبيلة من تأثير واضح كمصدر اجبار معنوي لكافة أفراد القبيلة بما يكفل للجميع العيش في أمن وسلام<sup>(1)</sup>.

- وفي عهد ازدهار الحضارة الرومانية وبلوغ مستعمراتها إلى مصر والشمال الأفريقي قبيل الفتح العربي لهذه البلاد وجدنا ما يدل على الأخذ بأنظمة الأمن الشعبي خاصة في القرى والمناطق الريفية النائية حيث كانت كل قرية تدار محلها بواسطة الشيوخ المسنين الذين كانوا مسؤولين عن الأمن في القرية كانت تساعدهم في ذلك الشرطة المحلية<sup>(2)</sup>.

وبعد ذلك بفترة أضمت سلطنة هؤلاء الشيوخ بالتدريج إلى أن انتهت وحل محلها في النهاية إثنان مختاران من كل قرية كانت وظيفتهما إدارة شؤون القرية<sup>(3)</sup> بما فيها الناحية الأمنية بطبيعة الحال.

ومن ذلك نرى أن تجربة الأمن الشعبي والمساهمة الجماهيرية في النواحي الأمنية قديمة قدم الحضارة البشرية - فيأثر ما مدى مساهمة الحضارة الإسلامية في هذا المضمار. ذلك ما سيتم توضيحه في الصفحات التالية .

**مشاركة العامة في حفظ الأمن لدى المسلمين :**

من تتبعنا التاريخي المرحلي لنشأة نظام الشرطة في الدولة الإسلامية في عهد الرسول الأعظم ﷺ والخلفاء الراشدين رأينا أن منشأ جهاز الشرطة أساساً كان نظام

(1) د. حسن إبراهيم حسن. النظم الإسلامية م. س - ص 167، د. محمد دسوقي م. س - ص 15 د. مصطفى الرافعي م. س - ص 10 د. إبراهيم الشهابي م. س - ص 17 د. صالح أحمد العلي. محاضرات في تاريخ العرب م. س - ص 159: د. أحمد عبد الحميد الشامي م. س - ص 117.

(2) د. حسن الساعلي. علم الاجتماع للقانوني. مطبعة دار نشر الثقافة الجامعية ط 1 - 1952 م ص 13.

(3) د. حسن الساعلي. علم الاجتماع القانوني م. س - ص 13.



العس الذي بدأ تطوعا كما أسلفنا من طرف بعض الصحابة الثيوريين على الإسلام والمسلمين نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر عمر بن الخطاب، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف... وغيرهم، لم تطور الأمر من قيام هؤلاء الأشخاص فرادى أو مع غيرهم في فترات مختلفة وفي أوقات قد تكون متباعدة وغير منتظمة بواجب العس «وهو التطواف بالليل لحماية أرواح وأعراض وأموال المسلمين من كل سوء قد يلحق بها والناس في غفلة من أمرهم» إلى تكليف مجموعات من المسلمين للقيام بها الواجب على نطاق أوسع وبشكل دورى ومنظم.

- ومن ذلك ما طالعنا به كتب السيرة من أن رسول الله ﷺ قد بحث سلمة بن أسلم في مائة رجل وزيد بن حارثة في ثلاثمائة رجل يحرسون المدينة حين كانت القبائل العربية المشتركة تترص بالمسلمين الدوائر وعلى رأسهم قبيلة قريش واليهود المقيمين بالمدينة <sup>(1)</sup>.

- وفي عهد الخلفاء أبي بكر وعمر وعثمان استمر العمل بنظام العس لحماية دار الإسلام والمسلمين بل وتوسع في تطبيقه تبعا لانتشار الفتوحات الإسلامية حتى صار هذا النظام مأخوذا به في كل مصر من الأمصار الإسلامية مع استمرار قيام عامة المسلمين بحماية أنفسهم وأعراضهم وأموالهم في النهاية حيث أن عمل العس كان قاصرا على الفترة الليلية فقط. ولقد ساعد على نجاح هذه التجربة المتمثلة في قيام الجمهور «الجماعة الإسلامية» بتأمين أنفسهم وضمان الاستقرار والطمأنينة والسلام في ظل الإسلام ومبادئه وكانت قوة الإيمان وصحة العقيدة التي يتحلى بها المسلمون الأوائل مما جعلهم في خوف من ربهم وتقوى قائمة على أخلاق ومثل عليا تربأ بهم عن الدنيا والصنائع وارتكاب الجرائم أو القيام بأى عمل من شأنه الإضرار بالمسلمين والاختلال بأمنهم وطمأننتهم.

- وفي عهد الإمام على بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين ثم تدعيم نظام العس القائم على جماعة المسلمين «الجمهور» بل وإعادة تنظيمه في قالب جديد

---

(1) اللواء محمد جمال الدين سفيوط. للدخول إلى المدينة والاستراتيجية العسكرية الإسلامية. أهبة المصرية العامة للكتاب - 1976 م ص 361.

أسماء «الشرطة» وجعل لهذا الجهاز شخصاً مسؤولاً عليه أطلق عليه لقب «صاحب الشرطة» وروّب لهم أعطيات وجرايات ثابتة من بيت مال المسلمين.

ومنذ ذلك الحين خرج نظام العسس عن كونه نظاماً قائماً على تطوع ومشاركة فعالة من قبل الجماعة الإسلامية في تحقيق الأمن والاستقرار نابع من إحماسهم بأهمية هذا الدور وتلك المسؤوليات. فالتنظيم الذي قام به الإمام على كان أول خطوة لقيام جهاز الشرطة الرسمي التابع للدولة الإسلامية - ولكن الأمر الذي - يجب أن يؤخذ في الحسبان هو أن الأسس التي قام عليها هذا النظام الجديد نابع من نظام العسس بل يعد تطوراً له. أي بمعنى أدق أن العسس نابع من الشعب ذاته فكراً وعملاً وليس مجرد مشاركة في تحقيق أمنه واستقراره.

وبهذه المرحلة ظهرت الشرطة النظامية التقليدية قائمة بمهمة المحافظة على النظام والأمن العام بمفردها خاصة في فترة قيام الدول الإسلامية القوية التي يذكرها لنا التاريخ وفي عهود ازدهار الحضارة والممران في العالم الإسلامي.

ولكن في فترات الضعف والانهيار في الخلافة والسلطان يسود الاضطراب وتطل الفتن برأسها وتعم الفوضى مما يلحق بالبلاد والعباد مضار وأذى لا يمكن وصفه أو تصوره مما دعاهم بعد طول صبر ومماناة وتحمل إلى تولي أمر حراسة أنفسهم وأسرهم وإعراضهم وأموالهم دون اعتماد على أي كان. فلقد بلغ السيل الزبى ووصل الأمر إلى منتهاه مما دعى إلى ظهور أنظمة معاونة للشرطة تعمل معها في إطار واحد كمساعدة لها في أداء واجباتها ومهامها الإنسانية المناطة بها وفي أحوال أخرى وحينما يساهم السلطان والدولة والشرطة في هذه الفوضى يلجأ الناس إلى صلحاء كل منطقة أو محلة ممن لهم قدرة على تحمل أعباء الأمن بمعاونة وبفعل جهود متكافئة من الأهالي أنفسهم عندما تعجز أجهزة الدولة الرسمية في تحقيق ذلك. وأهم الأنظمة التي يمكن عرضها في هذا الباب ما يلي :

1 - نظام الشرطة المتطوعة.

2 - نظام الفترة.

3 - نظام العريف.

#### 4 - نظام الأتور «الترور».

#### أولاً : نظام الشرطة المتطوعة (1) :

وأبنا فيما تقدم أن أول تنظيم للشرطة المتطوعة في الدولة الإسلامية برز بشكل واضح وجلي في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين من بعده متمثلاً في الأخذ بنظام العسس كأساس لحفظ الأمن وضمان استقرار الجماعة الإسلامية.

ولم تعد الحاجة تدعو إلى قيام مثل هذه المساهمة الجماهيرية في مجال الأمن في الفترة التي تلت نشأة نظام الشرطة وانتظامه تبعاً لانتظام الإدارة الإسلامية للمتمثلة في نظام الدواوين. ولكن في الفترات التي يسود فيها الاضطرابات والفتن والقلاقل تجد الدولة نفسها ملزمة بالاستعانة بالجمهور لمواجهةها والقضاء عليها. وفي أحوال آخر تعجز الدولة عن توفير أمنها وتكون هي ذاتها مستهدفة من قبل الثائرين والمجرمين واللصوص، ولم يجد المسلمون بداً من تحمل مسؤولية الدفاع عن أنفسهم وأعراضهم وأمواهم ضد اللصوص والعمالين وقطاع الطرق. وما إليهم فالاستعانة بنظام الشرطة المتطوعة قد يحصل لدعم السلطة الشرعية ويطلب منها لدعم أجهزة الشرطة النظامية ومعاونتها في أداء واجباتها الأمنية. وقد يحصل أن تقوم الشرطة المتطوعة بأعباء أمنية من تلقاء ذاتها لمواجهة ظروف وأوضاع متغيرة بصفة ذاتية.

ففي الدولة الأموية خاصة في منطقة العراق وفارس حيث قوى نشاط الخوارج والشيعية وكثرت الثورات والفتن والاضطرابات وجدنا في عهد زياد بن أبي سفيان والحجاج بن يوسف الثقفي ما يفيد أنه ألقيت مسؤولية الأمن داخل المدن والقرى

---

(1) الشرطة المتطوعة : القاعدة الأساسية في تاريخ الشرطة أن أجهزة الشرطة النظامية هي المسؤولة عن تحقيق الأمن والنظام في البلاد بما يحقق الاستقرار للبلاد. إلا أنه في فترات ضعف السلطة النظامية أو قهيارها لسبب من الأسباب يتم تحميل الرعية بعض أعباء الأمن عن طريق إشراك جماعة مختارة من أفراد الشعب في القيام بمهام أمنية سواء لتسقيت أمن الدولة أو لتوفير أمن الوطن والمواطن وذلك بالتعاون مع أجهزة الشرطة الأصلية وتحت إشرافها. وفي أحوال ينهض الأفراد والجماعات بهذه الواجبات الأمنية من تلقاء أنفسهم عند السجور للكمال للدولة في القيام بواجباتها في هذا المجال. انظر في ذلك ابن خلدون. تاريخ العرب وديوان المتأخرين. دار الكتاب اللبناني بيروت 1977 م - 3 : 551، ابن الأثير الكامل في التاريخ دار صادر بيروت 1965 م - 6 : 447 مكتوبه «ابن علي أحمد بن محمد تجارب الأمم مطبعة شركة المدن الصناعية بمصر. مكتبة للمتي بنفاد 1 : 388. في الدين عارف الدوري. عصر أسرة الأمراء في العراق مطبعة أحمد بنفاد ط 1 / 75 ص 315 وما بعدها.

على الشرطة النظامية في حين أوكل أمر المحافظة على الأمن المناطق النائية الواقعة خارجها إلى القبائل والعشائر القاطنة بتلك الأماكن واعتبر كل قوم مسئولين عن أى شئ يخل بالأمن أو يهرب السابلة يقع في المنطقة التي ينزلونها وأتذكروا بأنزال أشد العقوبات الجماعية بهم إذا وقع حادث في منطقتهم <sup>(1)</sup> حتى أنه روى أن زياد ابن أبى سفيان.

قال : « لو ضاع جبل بينى وبين خراسان علمت من أخذه » <sup>(2)</sup> وهذه العبارة توحى بأن السكان الأصليين لهذه المنطقة قائمون بمهمة الأمن الشعبى بانفسهم حفاظا على أرواحهم وأعراضهم وأموالهم - بل أنهم ملزمون أيضا بالمحافظة على المارئين بمناطقهم حتى لا يمسهم سوء أو يلحقهم أذى مما قد يمرضهم لعقاب الأمير أو الوالى. وكانت سياسية أولى الأمر فى إقرار النظام آنذاك تعتمد على معاونة القبائل والشخصيات القيادية البارزة بوجه خاص فى تأمين المناطق التي يعيشون فيها. كما كان يستعان بالجنود التي تستطيع تقديمها لتعزيز القوات المكلفة لقمع الفتن. بل وكان المتبع في ذلك الجبال أن تضرب القبائل ببعضها البعض وأن تزكى الخلافات بين جماعاتها المختلفة حتى يسهل السيطرة عليها وتوجيهها فى خدمة الدولة بما يحقق أمنها <sup>(3)</sup>.

- ويرى لنا ابن خلدون فى تاريخه <sup>(4)</sup> بعض مظاهر تحميل الرعية لأعباء الأمن أنه عندما شق «بابك الخرمى» عصا الطاعة فى زمن الخليفة المأمون «218 هـ» واستفحل أمره فى زمن «المعتصم» كان أبرز من ولاهم لقتاله قائد «الافتحين

---

(1) ما روى في هذا الجبل (أن بنى عمرو بن حنظلة قطعوا الطريق الذى يمر بهم فى عهد الحجاج بن يوسف كتب إليهم محمدا «قسم بالله إن عاونتم الظلم وسعتم فى الآثم لا يثنى إليكم شيلا تدع نساكم أبى» واطفأكم بتامى فابها رقة يروى قوم ماء قوم لكم فأمل الماء ضامنون لها إلى أن تجاوزهم إلى ماء غيرهم. تقدمت منى إليكم انذارا لكم بالانتقام بمقتب العفر والانذار لا بقية معه والسلام» مولوى الادارة المرمية. س - ص 208 د. احسان صدقي السند الحجاج بن يوسف الثقفى ص 389.

(2) ابن خلدون. تاريخ البربر. م. س 3: 18.

(3) البيهقى. الحامى والمسلوى. تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم. مكتبة وسطية نهضة مصر 2: 243 د. احسان صدقي السند. م. س - ص 389.

(4) ابن خلدون. تاريخ البربر. م. س 3: 551.

حيدر، بنكاوس» وقد ذكر عنه «أنه كان يأمر الناس بالركوب ليلاً للحراسة... حتى  
ضجر الناس من التعب».

- وحينما تولى القائد «أبو العباس اشكروج الديلمي» شرطة بغداد كان هناك لص  
يدعى «ابن حمدي» قد تصدى للأهالي وأثار الهلع والفرع بينهم حتى تخارس الناس  
بالليل بالبوقات وامتنع النوم خوفاً من كبائه<sup>(1)</sup> وقد تمكن من التغلب عليه في  
النهاية وقتله وأعاد الأمن إلى نصابه في المدينة ولكن سرعان ما عاد اللصوص إلى  
المدينة عندما عجزت الشرطة عن قممهم فاكثفت بمهادتهم والاستمانة بهم في  
خدماتها واعترفت بنفوذهم في المناطق التي يوجدون بها والتناضى عن جرائمهم  
حتى استفحل أمرهم وأخذوا الخفارة على الأسواق وتلقبوا بالقواد<sup>(2)</sup> ولما كثر الهرج  
ببغداد امتدت أيدي الدعار بإذلية الناس في أموالهم وإفشا المناكير فيهم وتعلز ذلك  
فخرجوا إلى القرى فاتهبوها واستدعى الناس أهل الأمر فلم يقدوا عليهم بشئ  
فتمشى الصلحاء في كل ريف «ربى ودرى» وتشاوروا فيما بينهم وقالوا : إنما في  
الدرب الفاسق والفساقان إلى العشرة وقد غلبوكم وأنتم أكثر منهم فلما اجتمعتم  
لقمعتم هؤلاء الفساق وبعجزوا عن الذى يفعلونه. فقام رجل يقال له «خالد  
الدريوش» فدعى جيرانه وأهل محلته على أن يعاونوه على الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر فأجابوه إلى ذلك فشد على من يليه من الفساق والشرار فمعتهم وامتنعوا عليه  
وأرادوا قتاله فقاتلهم فهزمهم وضرب من أخذه من الفساق وجسمهم ورفع أمرهم إلى  
السلطان وتمدى نشاطه إلى غير محلته<sup>(3)</sup> ثم قام من بعده رجل من الحرية يقال له  
«سهل بن سلامة الأنصاري» من أهل خراسان يكنى «أبى حاتم» فدعى الناس إلى  
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمعمل بالكتاب والسنة وعلق مصحفاً في عنقه وأمر  
أهل محلته ونهاهم فقبلوا منه ودعى الناس جميعاً الشريف والوضيع فتبعه خلق عظيم  
على ذلك وطاف ببغداد وأسواقها<sup>(4)</sup>.

(1) مسكويه تجارب الأمم م، ص 2، 54، 55.

(2) ابن ندري يردى. النجوم الزاهرة طبعة مصورة عن طبع دار الكتب - سلسلة دها. المؤسسة المصرية العامة. وزارة  
الثقافة والإرشاد القومي 4: 107، المسعودى. مروج الذهب 2: 239 - 241.

(3) إبراهيم الفحام. الشرطة المتروكة عند العرب. مجلة الشرطة السورية السنة 12 العدد 142 - 77 م ص 34، 35 الطبرى  
«الامام أبى جعفر محمد بن جبر» تاريخ الأمم والملوك مراجعة وضبط وتصحيح نخبة من العلماء. مطبعة الاستقامة  
مصر 39 م 7: 136، ابن الأثير 6: 447، ابن خلدون تاريخ العرب 3: 524.

(4) ابن خلدون 3: 524، ابن الأثير 6: 447، طبرى 7: 136.

وفى أيام الدولة الفاطمية نجد أثر للمساهمة الجماهيرية فى تحقيق الأمن والاستقرار حيث إنه عين لبعض الأحياء رجال مسئولون يتولون أمر حراستها وضبط ما يقع فيها من جرائم يطلق عليهم «أصحاب الارباع»<sup>(1)</sup> وهؤلاء كانوا يفرضون على أصحاب الحوانيت معاوتتهم فى القيام بواجبات الحراسة الليلية بصفة دورية منتظمة<sup>(2)</sup>، بل وأكزموا بوضع فوانيس خارجية أمام متاجرهم حتى تسهل عمليات الحراسة الليلية ومراقبة اللصوص والمشبهين للمارين بهذه الأماكن كما كلفوا أيضا بأن يحتفظوا بأوعية كبيرة مملوءة بالماء للاستعانة بها فى الإطفاء عند حصول حريق وقد طبق نفس هذا النظام على أصحاب المحلات الصغيرة فى الدروب الضيقة لتعم الفائدة ويحقق الأمن<sup>(3)</sup>.

- كما وجدنا فى هذا العهد أيضا ما يفيد استعانة الشرطة بالجماهير فى حالة حدوث الاضطرابات والفتن التى تثيرها بعض الطوائف المتمردة كما حصل سنة 415 هـ عندما ثار العبيد فى أطراف القاهرة وراحوا ينهبون الغلال فدعى كل قادر من الجمهور للمشاركة فى التصدى للعبيد المتمردين وقتلهم وخرج إليهم الناس بالسلاح وقاتلهم ورمتهم النساء من أعلى الدور بقطع الحجارة والجرار حتى هزموهم<sup>(4)</sup>.

وعند قيام الدولة العثمانية وسيطرتها على أغلب أراضي الدول والممالك الإسلامية وجد الأتراك العثمانيون صعوبة بالغة فى السيطرة على البدو والأعراب فى المناطق الصحراوية مما جعل سلاطين آل عثمان يحرصون غالب الأحيان على عدم الاصطدام بقبائل البدو بل آثروا مهادنتها واكتفى بالسطرة عليها بواسطة شيوخها الذين اعترف بهم أمراء عليها وعمل على استمالتهم بشتى الوسائل حتى يستفيدوا من نفوذهم فى إدارة شعونها وتحمل أعباء الأمن فى مناطقها<sup>(5)</sup> وبذلك تمكنت الدولة العثمانية من توجيه طاقات القبائل فى خدمة مصالح الدولة بدعا من المحافظة على طرق البريد

(1) إبراهيم الفحام الشرطة المتطوعة م. س ص 52.

(2) إبراهيم الفحام الشرطة المتطوعة م. س ص 52.

(3) إبراهيم الفحام الشرطة المتطوعة م. س ص 52 د. نقولا زيادة الحبة والغضب فى الاسلام المطبعة الكاثوليكية بيروت ص 29.

(4) إبراهيم الفحام. الشرطة المتطوعة عند العرب م. س - ص 35.

(5) وقد إبراهيم الفحام. نظم البدو الاثرية الأمن العام لمصرية العدد 13 أكتوبر 1965 م ص 43، 44.

وتأمين سلامة الحجاج وضمان الحماية اللازمة للقوافل التجارية إلى المساعدة في جمع الزكاة من العربان<sup>(1)</sup>، ولم يكتف السلاطين والولاة العثمانيون بقيام القبائل البدوية بهذه المهام بل استعين بهم عند الحاجة في مواجهة القبائل الأخرى عند حصول فتن وثورات وساهموا أيضاً في الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية عن طريق دعم الجنود النظامية من ناحية ومعرفة أخبار العدو من ناحية أخرى<sup>(2)</sup>، وحينما سيطر المماليك على الكثير من الولايات العثمانية عن طريق تدرجهم في صفوف الجيش الانكشارى حتى أصبحوا قادة وولاة فكان منهم من ضبط البلاد وأمن السبل وحفظ على الناس أرواحهم وأعراضهم وأموالهم إلا أنه في كثير من الأحوال ونتيجة لعوامل عدة سادت الفوضى والاضطرابات والفتن وأعمال اللصوصية والشنب ما جعل الناس تلجأ إلى الحكومات المحلية المتمثلة في الولاة تارة مستنجدة بهم وتترلى بنفسها حماية نفسها تارة أخرى. وأهم العوامل التي أدت إلى انعدام حالة الأمن في عهد المماليك يمكن أجمالها في البنود التالية :

- 1 - تنازع قادة الجند البارزين للوصول إلى السلطة واتحصار اهتمام الجند في الانحياز إلى هذا الطائفة أو تلك حسب المصلحة التي سيجنيها من وراء ذلك مما نجم عنه أعمال وتقصير في تحملهم لواجباتهم المتصلة بالمحافظة على الأمن.
- 2 - تأخر وصول أو صرف أعطيات الجند ومرتباتهم لمدة طويلة حتى يلحقهم من جراء ذلك عنت كبير مما يدفعهم إلى الاعتداء على الناس وسرقة أموالهم ونهبها نهاراً بل وصل الأمر ببعضهم إلى فرض فتاوات عالية خاصة على التجار الأغنياء والمزارعين الميسورين مقابل حمايتهم من اعتداء باقي الجند.
- 3 - تواطؤ السلطة الحاكمة في الولاية مع اللصوص والمجرمين. إما لما يشكله هؤلاء المرتزقة من قوة ترهب الوالى وعصبته الحاكمة التي لا تقدر إلا على عامة الناس المغلوبين على أمرهم وإما مقابل جزء من المنهوبات يتحصل عليه ولاة الأمر في الولاية نظير سكوتهم على أفعالهم المشينة.

(1) د مصطفى الحيارى. الامارة الطائفية في بلاد الشام - وزارة الثقافة والكتاب - عمان الأردن ط 1 - 77 م ص

86 - 89، 101.

(2) د مصطفى الحيارى م ص - 137.

4 - ضعف العمال والولاء نتيجة عدم اهتمامهم بشئون الدولة والعمل على اصلاح ما فسد منها لانتماسهم فى الشهوات والملذات الشخصية البهيمية وحاصل القول أنه من هذه العوامل وغيرها وجد الناس أنفسهم مضطرين إلى القيام بالمحافظة على الأمن والنظام وأخذوا يتعاونون ويسهرون متطوعين مع رجال الأمن<sup>(1)</sup> حيث تشكلت فرق شعبية من أهالى كل حى من الأحياء لتدعيم رجال الانكشافية القاطنين بواجب الحراسة الليلية. وفى أحيان كثيرة يقومون بهذا الواجب بأنفسهم باعتبارهم خفراء درك فى صورة مليشيا شعبية حيث كانوا يتولون غلق أبواب الدروب والحارات ولا يسمحون لدخولها إلا لأهالى الحى الذين يقدمون جملا متواضعا للخفير مقابل خدماته الأمنية هذه <sup>(2)</sup>.

وكان هذا النظام علاوة على أنه يمنع دخول اللصوص والعمالين إلى الحى وأرتكابهم للسرقات والاعتداءات المختلفة فإنه يمكن السلطات المختصة من مراقبة تحركات الأشخاص الذين يرتاب فيهم. وكذلك طبق نفس المنهاج لتأمين المحلات التجارية والأسواق الشعبية فكان التجار يتولون حراسة متاجرهم واسواقهم بأنفسهم أو يكلفون بذلك العديد من الأمناء الخصوصيين الذين يتقاضون أجورهم منهم مباشرة.

وبما تجدر ملاحظته أن هؤلاء وأولئك بالرغم من أنهم قائمون بمهمة الحراسة الحماية أنفسهم أو من تكلفهم بمهمة الحراسة من التجار أو من غيرهم فإنهم جميعا يخضعون لاشراف الوالى وأعوته الذين يتولون تفقد سير العمل باستمرار خاصة فى الفترة الليلية وكثيرا ما يتعرضون لبطشه وشذته عند حصول ضياع أو إهمال أو تقصير فى أدائهم لواجباتهم الأمنية <sup>(3)</sup>.

(1) انظر: رمون، القاهرة الشعبية ترجمة زهير الشايب، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 20 لسنة 1973 م، 221، طمس محروس اسماعيل، دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه، مطبوعة على منتسل سنة 1977 م، 2: 956، ابراهيم الفحام، الشرطة فى عصر للمالك الأمن العالم العدد كالتة 196 م ص 35، عبد الودود يوسف سجلات المحاكم الشرعية كمصدر أساسى لتاريخ العرب فى العصر العثمانى المجلة التاريخية المصرية الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المجلد 19 سنة 1972 م ص 333، القزوى كتاب السلوك ج 2 القسم الأول ص 301.

(2) انظر: رمون م. ص ص 221.

(3) ابراهيم الفحام، الشرطة فى عصر للمالك م ص 36.



كما رأينا فيما تقدم بوادر لتنظيم الأمن الشعبي واضحة جلية في مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الدولة الإسلامية في المشرق العربي فتجد المساهمة الجماهيرية في المجالات الأمنية في المغرب لا تقل عن تلك الجهود التي أوضحت بما لا مجال للشك في الاحساس الشعبي بضرورة المشاركة الجماهيرية في تحمل المسؤولية الأمنية. ولكن يجب ملاحظة أن أغلب هذه الجهود في دول المغرب العربي والاندلس ما هي إلا دعم للسلطات المختصة في مجال الأمن وليس قياماً بهذا الواجب نتيجة أحساس بالفوضى واتعدام للطمأنينة كما هو الحال في بعض الأحيان في المشرق العربي.

- فقي أيام الدولة الرسمية وبالتحديد في عهد الإمام «أبي اليقضان» ت 281 هـ أسند لقومه نفوسه مهمة حفظ الأمن في الأسواق ومقاومة الغش والسهر على النظام في المدينة<sup>(1)</sup>.

- ومن توابيع التنظيمات المحلية في دولة بني مرين «668 - 961 هـ» وجدنا قيام بعض القبائل بالسهر على تأمين طرق المواصلات خاصة تلك الطرق الواقعة بين فاس ومراكش وتلمسان وسبتة وغيرها من البلاد. وقد ضربت خيام على مقدار كل التي عشرة ميلا ليسكنها أهل الناحية المعنية بالأمر ويكلفون بحراسة المسافرين وشيطة أمتعتهم وبيع ما يحتاجون إليه من التموين لهم ولذوابهم وقد أقطع السلطان سكان هذه الخيام بكل ناحية أرضاً ينتفعون بها مكافأة لهم على سكن المواضع المذكورة<sup>(2)</sup>.

كما تشير العديد من المصادر التاريخية أنه خلال العهد العثماني لجأت السلطات إلى القبائل العربية والبربرية لتأمين السبل والحفاظ على الأمن بالمناطق الريفية والصحراوية النائية<sup>(3)</sup>، ولم يكنف الأتراك بل أنهم كونوا من المتطوعين من رجال القبائل الذين يماثلون الأتراك ويقفون في خدمتهم تجمعا كبيرا عرف بقبائل الخون<sup>(4)</sup>.

(1) د. الحبيب الجيجاني. للمغرب الإسلامي ص 126.

(2) عمر رضا كحالة. مباحث اجتماعية في عالي المغرب والإسلام مطبعة الحجاز دمشق 1984 م ص 207.

(3) حمدان بن عثمان. وغزوات الجزائر المرأة «هبة لدرية» وإحصائية على لالة الجزائر» لطبق وتقديم ولهرسة د. محمد عبد الكريم. منشورات دار مكتبة الحياة بيروت 1972 م ص 86 وما بعدها.

(4) ناصر الدين سميذوني لدعم الحكم التركي والجزائر سجلات الاصلية الجزائرية السنة 5 المجلد 32 ابريل 1976 م ص 51 =

منعهم أرضاً للإقامة عليها والاستغلال فيها بالزراعة وكافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى مقابل قيام هذه المجموعات بواجبات أمنية وعسكرية للمساعدة في بسط نفوذ الأتراك لتشمل الأرياف والدواخل وكذلك المناطق الصحراوية.

وقد قام بالفعل هذا التجمع بخدمات كبرى في هذا المضمار يمكن حصرها فيما يلي<sup>(1)</sup>

- حراسة الأبراج والحصون وتدعيم القوات التركية الموجودة بها.
- حماية الخوازيق الجبلية والممرات الصعبة والجسور والقناطر الرئيسية.
- تأمين المستودعات الرئيسية والطواحين الخاصة بالحبوب والغللات وكافة المحاصيل الأخرى ومعاونة الجيش الأتكنشاري على حراستها والتعرف على الأهالي المختلفين إليها قصد مراقبتهم وفرض الضرائب عليهم.
- تأمين طرق المواصلات بل تمتدتها إلى الطرق الثانوية التي تربط بين المدن والقرى والأرياف وعند المحطات التي يمر بها البريد ومحصيلي الضرائب والقوافل التجارية إليها وحمايتها والاستراحة فيها قبل مواصلة الطريق وبالفعل فلقد أدت قبائل الخزون هذه المهام الأمنية على خير وجه بل وساهمت أيضا في دعم الجيوش التركية عند مواجهتها لأي عمليات حرية من الخارج أو أي تهويش وقلقل في الدواخل<sup>(2)</sup>.
- ومن تطبيقات الأمن الشعبي في الأندلس ما استحدثه جيهور بن محمد ابن جيهور (422 - 453هـ) مؤسس دولة الجهاورة بقرطبة من تنظيم جديد للجهاز الأمني الموجود لديه لتأمين للمدينة عندما لاحظ حالة الشعب والفوضى التي سببتها

= ه. العزوي، تاريخ المغرب وسجله في التركيب، ترجمة دوكان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ص 284، د. محفوظ فنيش، الجزائر في العهد التركي الاصله السنة السادسة العدد 52 ديسمبر 1977 م ص 10، دروم لاند تاريخ المغرب في القرن العشرين ترجمة ثورلا زيادة، دار الثقافة ببيروت ص 38 روم لاند، أزمة المغرب الأقصى ترجمة محمد اسمايل علي وحسين العلوي مراجعة د. عبد العزيز الأهرابي مكتبة الانجلو المصرية 1961 م سلسلة الألف كتاب رقم (328) 1 - 32: 34،

(1) ناصر الدين سيدي، دور قبائل الخزون في تدعيم الحكم التركي بالجزائر م. س. - ص 57 - 61.  
(2) د. خالد الصوفي، تاريخ العرب في اسبانيا، دمشق للطبعة التنويرية ط 1 - 1959 م ص 50، ابراهيم الفحام، الشرطة في الأندلس، مجلة الأمن العام العدد 13 لسنة 1961 م ص 44، ابراهيم الفحام، نظام الشرطة المتطورة عند العرب م س. - ص 35

العناصر العسكرية البربرية وما يحدث من مشاكل بينهم وبين العرب من ناحية إضافة إلى عدم إخلاصهم في حماية وتأمين المدينة من ناحية أخرى لذا فإنه قد استبعد هذه العناصر وأحل محلها مجموعات منظمة من كافة طوائف الشعب وزرع عليها السلاح وأتاط بها مهمة الدفاع عن المدينة ضد أى اعتداء خارجي أو أى اختلال بالأمن الداخلى بل وأمرهم بحفظ السلاح فى منازلهم ومتاجرهم حتى إذا دعمهم أمر فى ليل أو نهار كان سلاح كل واحد معه فى متناول يده للدفاع به عن نفسه وعن مدينته<sup>(1)</sup>.

لذلك فإنه كان يوجد فى كل حى من الأحياء عدد من الرجال المسلحين المكلفين بالتجول فى الشوارع والدروب لتأمين راحة الجميع. أما فى الأحياء التى تضم المحازن والبضاعة فكان لكل منها بابها الذى يفتح فى ساعة معينة كما كان للأحياء أبواب تفتح عند اللزوم وبخاصة فى حالة حصول اضطرابات ليلية لئى يستطيع قمع الأشقاء ومنعهم من التنقل من مكان لآخر بسهولة وبالتالى يمكن ضبطهم. وكانت نوبة كل حارس تدرم يوماً كاملاً ثم حين تنتهى مهمته يسلم سلاحه لمن يأتى بعده كما ينبغى بما حدث خلال نوبته إن كان هناك شئ يذكر وتعد بحق هذه أول خطوة جريئة فى ميدان الأمن حيث تم الاستغناء نهائياً عن الشرطة النظامية وحل الشعب محلها كشرطة متطوعة ولضمان نجاح هذه التجربة التى ركز عليها ابن جهور كيان دولته فإنه كان يعهد لأخص وزرائه وأولئهم لديه بالإشراف على الأمن للتأكد من فاعلية نظام الأمن الشعبى وإصلاح أى عيوب فيه ويصف ابن عذرى المراكشى<sup>(2)</sup> حالة الأمن فى قرطبة فى ذلك الحين بأنها كانت «حرماً يأمن فيه كل خائف» ولذلك ساد الأمن والهدوء وتحققت رفاهية الشعب وروحاته حتى إنه نقل أن الشعب كان يردد اسم بن جهور والدعاء له بل ولقبوه بأبى الشعب وحامى الدولة<sup>(3)</sup>.

(1) د. خالد الصوفى «م. س» ص 50، النظم «م. س» ص 44.

(2) ابن عذرى المراكشى. البيان للغرب فى أخبار المغرب والاندلس تحقيق لطفى بروفسال، دار الثقافة بيروت 187، 186.

3.

(3) د. خالد الصوفى، تاريخ العرب فى إسبانيا، م. س - ص 55، إبراهيم النظم، الشرطة للمتطوعة عند العرب، م. س -

ص 35

## ثانياً : نظام العريف <sup>(1)</sup> :

يمكن أن تلحق بالشرطة المتطوعة كجهاز معاون للشرطة النظامية نظام العريف الذى يقصد به طبقة من الموظفين اعتمد عليهم الأمراء والولاة فى تثبيت سلطانهم فى الأمصار خاصة فى البلاد والمناطق النائية فى عاصمة الدولة حيث كان يتولى حفظ الأمن والنظام كل فى عرافته ومراقبة المشايخين والمتمردين ومشرى القلاقل والفتن وأخطار الحكومة بما يتوقع حدوثه لامتخاذ الإجراءات الكفيلة بتلافى ذلك قبل أن يحدث فائذا قصروا فى هذا الواجب الهام والخطير فانهم يكونون عرضة لمقومات صارمة على هذا الإهمال وما نقله لنا أبو مخنف أن عبيد الله بن زهاد 66 هـ حين ولاه يزيد الكوفة أخذ العرفاء والناس أعلا شديدا. وقال للعرفاء : «اكتبوا إلى فى الغرباء ومن فيكم من طلبة أمير المؤمنين ومن فيكم من الحرورية - طائفة فى الخوارج - وأهل الرب الذين دأبهم الخلاف والشقاق. فمن كتب لنا فبرئ ومن لم يكتب لنا أحدا فيضمن لنا ما فى عرافته ألا يخالف منهم مخالف ولا ييخى علينا منهم باغ فمن لم يفعل برئت منه الذمة وحلال لنا ماله وسفك دمه وأبما عريف وجد فى عرافته من بنية أمير المؤمنين أحد لم يرفعه إلينا صلب على باب داره وألقيت تلك العرافة من المعطاء <sup>(2)</sup>.

وكان لدى العرفاء سجلات يدون فيها أسماء الجند والمقاتلة وكذا النساء والأطفال والشيوخ وما إليهم ومقدار عطاء كل منهم كما يبين فيه ما يجد من أمور من ولادة أو وفاة وما يحدث من تقلبات الأفراد خاصة أولئك المشبوه فى أمرهم من ناحية سياسية <sup>(3)</sup>.

(1) العريف : هو القوم على أمر القبيلة أو الجماعة من الناس يلى أمرهم ويعرف الأمر منه على أحوالهم فهو بمثابة العين على القبيلة ويظهر من الأخبار على أنها كانت نوعا من الرقابة أو الرعاية أو الدرجة. ابن منظور. لسان العرب دار صادر بيروت 1968 م 238: 9 د. جواد على - تاريخ العرب قبل الإسلام 5: 293، 294 مقدم إبراهيم الفحام. نشأة وتطور انقسام الشرطة بالقاهرة. مجلة الأمن والحام العدد 54 يوليو 1971 م ص 44.

(2) نجد خصال. الأثرية فى العصر الأموى «رسالة ماجستير» دار الفكر. دمشق 1 - 1980 م ص 322.

(3) عقيد فخر عون والمقدم أحمد والى. الشرطة فى مصر م. س - ص 145 عبد العزيز عبد الله منظر الحضارة القرية. دار السلى. الدار البيضاء المغرب 1957 م 108: 1 د. احسان صدقى المسد. الحجاج م. س - ص 409.

ونظرا لأهمية عمل العرفاء وما يحتاجه من جهد كبير فانه كان تحت أسرة كل منهم عدد من أعوان الشرطة المتطوعة يعملونونه في القيام بمهمته. ومن ثم كان للعرفاء دور بارز وهام في ربط الصلة بين الوالى والناس لذلك كان الخلفاء والولاة والسلاطين يهتمون بمتابعة أعمال العرفاء بأنفسهم ويختارونهم من الأشخاص الذين يتحلون بالفطنة والذكاء والمقدرة القتالية إضافة إلى الصفات الأساسية الأخرى من أمانة وصدق وكفاءة في ادارة أعمال عرافته وما جاء في رسالة الخليفة الأموى عمر بن عبد العزيز «ت 101 هـ» التى بعث بها إلى أمير البصرة في عهده عدى بن أرتاه «إن العرفاء من عشائهم بمكان فانظر عرفاء الجند فمن رضيت أمانته لنا ولقومه فأئته ومن لم ترضه فاستبدل به من خير منه وأبلغ في الأمانة والورع»<sup>(1)</sup>.

وما تقدم لمسنا عن قرب أن للعرفاء دورا آمينا هاما خاصة في المناطق التى يحبو فيها سلطان الوالى أو الخليفة حيث نرى أن العرفاء قد تولوا السيطرة الكاملة على القبيلة أو الجماعة التى دوائرهم كممثلين للسلطة بما يضمن المحافظة على الأمن والاستقرار والسكينة وتجدد منهم فى ذلك المنزلة والمكانة الرفيعة التى كانوا يحظون بها كل فى عشيرته والثقة الكبرى التى منحها لهم إمام المسلمين فى تولى أمر تلك الناحية. وكتب التاريخ تنقل لنا كثيرا من الأدوار التاريخية التى قام بها العرفاء وهم يتولون إضافة إلى الواجبات الأمنية التى سبق الإشارة إليها توزيع العطاء وتجهيز المقاتلة وجمع الجند عند الحاجة إليهم بل وكان لهم أيضا أن يزودوا الأمير بمقترحاتهم بزيادة العطاء أو إنقاصه على حسب الظروف. كما كانوا يشاركون فى إنشاء الرأى فيما يتصل بالناحية الأمنية وما نقل فى هذا الباب أن زياد بن ابى سفيان «ت 45 هـ» بعث إلى رجال من بنى تميم وجميع العرفاء فقال لهم : أخبروني بصلحاء كل ناحية فأخبروه فاختار منهم رجالا فضمنهم الطريق وحد لكل منهم حدا<sup>(2)</sup>.

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى م. 5، 396: د. محمد ماهر حمادة الوثائق السياسية والإدارية الثالثة للنصر الأموى مؤسسة الرسالة. دار النفائس 1976 م ص 434.

(2) البيهقي «إبراهيم بن محمد» الخليلي والمسلمي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم م. 2، 243: ابن هلال السكري الأوائل م. 2، 42: ذكر أن أول من عرف العرفاء زياد بن ابى سفيان

وبالرغم من الخدمات الجليلة التي تقدمها وظيفة العرافة لكل من الدولة والناس حيث توفر للأولى ضمان السيطرة على هذه القرى وتلك النواحي بمتنصر قوية من داخلها تمكنها من تجميع القوات المحاربة عند الحاجة وتوزيع الأعطيات والحصول على المعلومات بخصوص كل ناحية والقبض على كل خارج ومطاردته وللثانية ضمان حقوقهم في العطاء ونقل ما يمانونه إلى أولى الأمر لأن العرفاء منهم يحسون بإحساسهم وينقلون ما يشعرون به بصدق وأخلاص حتى يمكن معالجته وبالرغم من ذلك فلقد نقل عن الرسول ﷺ قوله : «العرافة حق والعرفاء في النار»<sup>(1)</sup> ويقصد بذلك أن العرافة فيها مصلحة للناس وخدمة لهم ورفض بأموالهم وأصولهم. وأما قوله العرفاء في النار تخدير للتعرض لهذا المنصب لما فيه من الرئاسة خاصة مع عدم المقدرة والكفاية فيلحق الناس من جراء ذلك ظلم وعنت وعسف وجور.

ولذلك لا نزال نجد صدى لهذا النظام في عصرنا الحاضر سواء في وظيفة شيوخ ومختاري المحلات أو رؤساء القبائل والعشائر وما إليها حيث يعد نظام العريف هو الأساس لهذه المسميات والوظائف جميعاً<sup>(2)</sup>.

وكان شيخ مشايخ البلد أو العمدة أو مختار المحلة أيما كان المسمى يحظى باحترام وتقدير سكان القرية أو المحلة مما يساعده في أداء واجباته ونفاذ أحكامه وقراراته على مستوى التنظيم الشعبي الذي يرأسه فلقد كان لهؤلاء جميعاً دور في التوسط لفض المناجرات وإنهاء المنازعات التي تنشأ بين أبناء طوائفهم أو قبائلهم أو عشائرهم على حسب الحال بل كان لهم في بعض الأحيان حق معاقبة المسيئين على ما يركبون من أخطاء، تغض بمصلحة الجماعة أو الأفراد على السواء وهم بذلك يسهمون في إدارة المدينة وحفظ النظام بها<sup>(3)</sup>، فلهيخ الحارة مهام بوليسية عديدة تبدأ من فض

(1) ابن منظور - لسان العرب 9: 238 ، د. جواد علي - المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام 5: 293 ينقلها بشكل أدق «ان العرافة حق، ولا يد للناس من عرفاء، ولكن العرفاء في النار».

(2) حفيد قنر حون والقدم أحمد والى. الشرطة في مصر م. س. - ص 145.

(3) د. أنبئة رحمن - القاهرة المتنامية. بوصفها مدينة «شئون البلديات ومشكلات المرافق» ترجمة زهير الشايب. المحلة التاريخية للصرة. المجلد الهرون 1973 م ص 215، 216 بل وصيف «أن وظيفة شيوخ الحارات أو الطوائف أو المحلات تماثل - بلا شك - التزامات رجال الشرطة من حفظ للنظام ومراقبة العناصر المشبوهة أو الغريبة. وبحكم اتصالهم بالشارع بالأعلى فقد كانوا في مكان يسمح لهم بأن يلعبوا دوراً إدارياً وأمنياً هاماً. ص 224 أيضاً

المنازعات بطرق ودية إلى واجب إبلاغ أجهزة الدولة وخاصة الشرطة بما يخل بالأمن في منطقته إضافة إلى المشاركة في تأمين المحلة أو القرية التي تتبعه بتنظيم درويات وأعداد الخفراء والمساهمة في إطفاء الحرائق عند نشوبها وبذلك كان يزيد في تأكيد استقرار الأمن والنظام<sup>(1)</sup>.

وبما تقدم نلاحظ أنه مهما تغيرت المسميات التي تطلق على عريف القوم بدءا من شيخ القبيلة أو رئيس العشيرة إلى عريف القوم ونقيبهم ورؤسهم والمقدم عليهم وانتهاء بمختار المحلة وأمين اللجنة الشعبية للمحلة... إلخ هذه المسميات فإن واجباتها واحدة وأهمها المساهمة غير المحدودة في المحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة ومعاونة أجهزة الأمن النظامية في تحقيق ذلك.

### ثالثاً : نظام الفتوة :

برز هذا النظام في وقت الفوضى حين هلت أعراض الضعف تظهر على السلطة المركزية في الدولة وما ترتب على ذلك من ظهور طوائف مفسدة من الأشرار والسطار والفتاك والصقور «الصوص» والقتلة فإن أصحاب المهن والحرف والتجار في المدينة والسكان في المحلات والأحياء السكنية والقرى كانوا يكونون مجموعات من الفتيان المتطوعين الذين يعرفون «بالاحداث أو بالفتوة» الذين يكلفون بالقيام ببعض الأعمال للمعاونة للشرطة حيث كانوا يتصدون للفتن والاضطرابات الطائفية والقبائلية والقيام بواجبات الحراسة الليلية للأحياء والمحلات والأسواق بل ويتولون المساهمة في إطفاء الحرائق وما إلى ذلك من أعمال أمنية.

يضاف إليها أنهم كانوا يسهمون في أعمال الدفاع المدني الحربي وذلك بحماية الجهة الداخلية ودعم وإمداد فرق الجيش العاملة على صد العدوان الخارجي وقد كان هذا النظام<sup>(2)</sup> يتصف في عمومه بقدر من الصبغة النظامية التي لا ترقى - بطبيعة

(1) عامتون، هازوك بلون المجتمع الإسلامي والقرى ترسة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى، مراجعة د. أحمد عزه عبد الكريم دار المعارف بمصر 1 : 94، 95، 117.

(2) الفتوة في اللغة، من القضاء وهو الشباب، والفتاة في الأصل الشباب فالفتوة هي القوة لأن الشباب مصغرا عادة. ابن منظور، لسان العرب، 2 : 1050 التهمدي تاج والمروى 10 : 376، عمر الدسوقي الفتوة عند العرب طر نهضة مصر للطباعة والنشر ط 4 - 1951 م ص 11، 19، يجهل لنا صفة الفتوة للرجال التالية :

الفرز ، والسقاء، والرفاء بالرجد، والحلم، وحماية الضعيف، وإعانة المهلوب، والفرانج، والفسخ، والشجاعة وقوة الاحمال في حين أن بعض المستشرقين يجهلون هذه الصفات في صفتين أساسيتين هما : السقاء وحسب القرى، والشجاعة وكثافتها لا بد أن دلنا حد الاثر الأول حتى الاملاق والفتاة حتى الجرد بالنفس

الحال - إلى حد النظم العسكرية الصارمة التي يخضع لها رجال الجيش والشرطة <sup>(1)</sup> لاعتماده أساساً في تكوينه على العناصر المدنية. وقد كان لهذا النظام ولهذه المجموعات رؤساء محليون يختارون من الأسر الكبير العريقة في المنطقة التي يتواجد بها هؤلاء الفتيان أو الأحداث حيث يتولون تنظيمهم ووضع قواعد لعلاقة الفتيان ببعضهم وبغيرهم من عامة الناس إضافة إلى القيام بواجب تمثيل الفتيان أمام السلطة الحاكمة <sup>(2)</sup> عن طريق فرض نفسه كعمدة أو حاكم أو محافظ له وزنه في منطقته ولذلك تؤثر العديد من الدول التي قامت في منطقة الشام في تلك الفترة على الاستفادة من هذا التنظيم الشعبي وتسخره في تأمين البلاد من الداخل وعند اللزوم في صد أي عدوان خارجي. وبالرغم من الدور البارز الذي قام به هذا النظام خاصة في دمشق وحلب في الفترة بين القرنين الرابع والسادس الهجريين فإن نظام الأحداث أو الفتيان قد انحرف عن غاياته وأهدافه وانقلب الفتيان الذين كانوا حماة للأمن ودعاة للسلام ومعاونين لرجال الشرطة إلى عيارين يخلون بالأدباب العامة وينشرون الاضطراب ويخيفون السبل ويقلقون الأمة واجتمع كل طائفة منهم على أمير أو وزير فأخذوا أموال الناس جهاراً نهاراً وكانوا يكسسون الدور ليلاً ويأديبهم الشموع ويدخلون الحمامات وقت السحر فيأخذون أموال الناس ويتهدون أصحابها بالحرق وقتلوا جماعة من رجال الشرطة حتى صار لا يقف في طريقهم أحد إلا قتلوه وصار الناس لا يخرجون من دورهم بعد المغرب وأغلق الناس دكاكينهم وحاناتهم.

وبلغ من العيارين أن رتبوا لأنفسهم على الناس جواسيس يدلونهم على أصحاب الأموال لكي يغيروا عليهم <sup>(3)</sup>.

وكان من الطبيعي أن تلقى هذه الفتوة العيارة مقاومة شديدة من الولاة وأحكام

(1) إبراهيم محمد النجاشي، الشرطة المتطوعة عند العرب م. - م. ص 34.

(2) المقرئ، انباط الحفاه في أخبار الطغاة م 240.

(3) عمر رضا كحالة - دراسات اجتماعية في المصير الإسلامية، الطبعة الثمانية دمشق 1973 م ص 24، 26، 27 فرائد بختار، الملتقى من دراسات للمستشرقين م. - م. 1: 198 ينفذ بأن العيارين أسعدوا بغداد لبضاعة قس وقلائل في الفترة بين 529 - 539 هـ أي 1153 - 1144 م، ما أدى إلى أن يسود الاضطراب ويروج الأهالي من بطش هؤلاء الذين استخذروا نفوذهم وسلطانهم بلا تروى عما دعي إلى تسميتهم بالعيارين المصدر نفسه 1: 190



لاخلالها بالأمن وإزالتها الاستقرار ونهبها الأموال وسفكها الدماء باسم الدين أو المذهب أو الفتوة. بل أن بعض الفقهاء قد اتقى بتحريم الفتوة<sup>(1)</sup> وانكروا نسبتها إلى الامام علي بن ابي طالب<sup>(2)</sup> نظراً لأنها أصبحت كجماعة فوضوية خرجت عن كل حدود وأصبح الأذى الذى يلحق الناس منها أكثر من نفعها. وتشير كتب التاريخ إلى أن بعض الخلفاء حينما شاهدوا أعراض الضعف تدب فى دولتهم عاد إلى طريق ظاهرها بسيط وباطنها قوة لهم ليتقوا بهم عند الحاجة ضد owmlil فى الداخل أو اعدائهم من الخارج حيث تكون مجموعات الفتوة بحق جيشا يرتجل فى الحال مستعد لأداء أى مهام أمنية أو حربية. وهذا ما فعله الخليفة الناصر لدين الله العباسي سنة 604 هـ حيث أصدر منشورا لجميع اتباعه من الأمراء والولاة فى كافة أنحاء الدولة يبنى مجموعات الفتوة والاستفادة منها واعتبر الخليفة نفسه هو «فى الفتيان» والرئيس الأعلى لهذه المجموعات<sup>(3)</sup>، فأدى ذلك إلى انتشارها ودخول العام والخاص فيها إما عن اقتناع بها أو تقليد للخليفة وقد وضع لها هذا الخليفة الضوابط والقواعد التى جعلت هذا النوع لا يخرج إلا طيبا مقيدا بالبلاد والعباد وأبعد عنها جميع المفاسد ومن لا يصلح أن يكون فى هذه المجموعات وقد أغنت بالفعل الجيش فى الدفاع الخارجى واكملت دور الشرطة فى تحقيق الأمن الذاتى<sup>(4)</sup>.

#### رابعا : نظام التزور :

كما عرضنا لأنظمة الشرطة المتطورة التى كانت سائدة فى الماضى على شكل مجموعات قدمت دعما أساسيا لا بأس به لأجهزة الشرطة النظامية للمحافظة على الأمن والنظام وتحقيق الاستقرار والطمأنينة للناس، فإننا قد وجدنا بعض التطبيقات الفردية التى تمثل تعاونا حقيقيا على المستوى الفردى بين المواطن والشرطة فى صورة

(1) محمد كرد على. مخطوط الخام 5: 25.

(2) كانت الفتوة تنسب إلى الإمام علي بن أبي طالب للحديث المأثور «لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا علي» وتكونت مجموعات الفتوة بعده تقتدى به حتى حدثت عن أهدافها وغاياتها ذنق للصلحاء فكان نسبة العبارة إلى الإمام علي. ابن منظور. لسان العرب 2. 1050، القريدي. تاج المروس 10: 376. فرائز تينشر. م. س 1: 190، محمد كرد على المخطوط 5: 24. د. عبد القاسم ماجد.. تاريخ الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى م. س - ص 59.

(3) فرائز تينشر. م. س 1: 192، محمد كرد على. المخطوط 5: 24.

(4) اندول بربوي وآخرون. تاريخ المعاصرات للعام القرون الوسطى، منشورات عربيات بيروت ط 1. 1965 م 3: 128.

متابعة هؤلاء الأفراد للمجرمين ومثيرة القلاقل والفتن وتعقبهم والابلاغ عنهم وعن أماكن تواجدهم ومخططاتهم الاجرامية لامكانية إتخاذ ترتيبات أمنية لقمع المجرمين والقبض عليهم وحبس شرهم عن الناس.

ومن ذلك وظيفة التزور أو «التزور» أو «الأزور» وجميعها بمعنى واحد يقصد بها كما ذكر صاحب لسان العرب <sup>(1)</sup> بأنه غلام الشرطي أو هومن اتباع الشرطة <sup>(2)</sup> حيث كان يختاروا واحد منهم من أفراد الجمهور بمعاونة الشرطة دون أن يتقاضى أجرا مقابل ذلك أو يرتدى الملابس المميزة للشرطة <sup>(3)</sup>. وقد عرف التزور ايضا بأنه «العون يكون مع السلطان بلا رزق» <sup>(4)</sup> وفي ذلك أنشد بعض الشعراء :

والله لولا غشية الأمير      وغشية الشرطي والتزور <sup>(5)</sup>

كما أنشد أيضا :

أعوذ بالله وبالأمر      من صاحب الشرطة والتزور <sup>(6)</sup>

وقد نقل عن بعض اللغويين <sup>(7)</sup> استخدام التزور والتزور أو الأزور بمعنى كلمة «الشرطي» أو «الجلواز» <sup>(8)</sup> واعتبرت جميعها ألفاظ مترادفة تحمل مدلولاً واحداً.

لهذا النظام يمكن أجهزة الشرطة من اختيار عناصر من جميع الأوساط الشعبية للتعاون معها في مجال التعدي للجريمة والمجرمين ولتمدها بالأخبار فهم بمثابة عيون وجواسيس ومرشدين حسب المفهوم السائد لدينا في الوقت الحاضر. ويمكن أن نلحق

(1) ابن منظور. لسان العرب. دار صادر بيروت 4: 88.

(2) ابن منظور. لسان العرب. دار صادر بيروت 4: 88.

(3) إبراهيم محمد الفحام. الشرطة المتطورة عند العرب ص 34.

(4) ابن منظور م. ص 4: 88.

(5) يستد البعض هذا الشعر للدعاء امرأة المجاج الشاعر د. جواد على للفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام 5: 291، الفحام م. ص 34. حين ينسب ابن منظور البيت الأول للشاعر «ابن السكيت» انظر لسان 4: 88.

(6) د. جواد على 5: 291، الفحام م. ص 34.

(7) الفحام م. ص 34 يرى أن أصل هذه الكلمة نقلا عن كتاب «أغلاط اللغويين الاقدمين» لانساني ماري الكرملي - لاني وتعمل معنى الشرطي أو متولي العقاب.

(8) الجلواز بمعنى الشرطي وسمى بذلك لخفته بين يدي العامل في دحابه وإياه. الجلواز يحفظون الأمور - أي يحرصونهم - اللسان 5: 322 تاج العروس 4: 16

بهؤلاء الأفراد أيضا الطائفة التي عرفت «بالمستصنعين»<sup>(1)</sup> الذين وجدوا في القاهرة وفي غيرها من المدن العربية خاصة في عصر المماليك والأتراك العثمانيين الذين قاموا بأعمال شنيعة مستغلين ثقة الوالى بهم حتى إنهم كانوا يكتبون لأرباب الأموال كرواقاً للتهديد<sup>(2)</sup> فاشتد خوف أهل الريب منهم بل وصل شرهم إلى عامة الناس فصاروا لا يخرجون من بيوتهم ليلاً حتى إن الشوارع والحارات كانت مقفرة موحشة لا تسمع فيها سوى أصوات لفظ الخفراء والحراس التي تدور في الليل.

ولا زلنا نجد صدى لهذه التطبيقات في نظم الدول الحديثة حيث لا يزال يستخدم أسلوب المرشدين والمندوبين والجواسيس من قبل أجهزة الأمن حيث نجد أن كل رئيس مخفر للشرطة يث عيونه من غير أفراد الشرطة في دلتل منطقته للتعرف على أخبار المجرمين عن قرب ومعرفة نواياهم ومخططاتهم المستقبلية والأماكن التي يترددون عليها لإمكانية صدهم والقبض عليهم قبل ارتكاب الجريمة حماية لأمن البلاد والعباد.

---

(1) للمستصنعين : هم جماعة من الرجال الذين استصنعهم الرأى لو من سقه من الولاة وجعل منهم أعرافا له على ما يره من وسائل التشديد والمراقبة والتهديد.

(2) المقريزى. كتاب السلوك فى معرفة دول الملوك المجلد 2 القسم الأول من 301.

## المبحث الثانى

### المساهمة الجماهيرية للمحافظة على الأمن فى الأنظمة الحديثة

رأينا فيما تقدم نشوء العديد من الأنظمة الشعبية التى تتولى معاونة أجهزة الأمن والشرطة فى الدولة الإسلامية على القيام بواجباتها الأمنية التى فيها خير البلاد والعباد نتيجة لما يترتب عليها من استقرار وطمأنينة.

بالرغم من تطور أجهزة الأمن الحديثة بحيث أصبحت وظيفتها لا تقتصر على الجوانب الوقائية والقمعية للمشكلة فى أداء الوظيفتين الإدارية والقضائية بل تجاوزتها إلى أداء الوظيفة الاجتماعية التى ظهرت حديثا.

إضافة إلى تعدد إمكانياتها البشرية وتنوع وسائلها العملية التى تستعين بها فى أداء واجباتها رأيت أنه لا يمكنها أن تؤدي هذه المهام والمسئوليات الجسام التى أنيطت بها والتى أصبحت تتزايد يوما بعد يوم حتى إنها أقحمت فى كافة ميادين الحياة نتيجة تطور مفهوم الأمن ذاته حيث إنه لم يعد يتمثل فى المحافظة على الأرواح والأعراض والأموال بل تجاوزها إلى ضمان الحريات وتأييدها وتقديم الخدمات الاجتماعية وكافة المعونات الإنسانية وحماية أخلاق المواطنين ورعاية سلوكهم وخلق قيم جديدة بالتعاون مع كافة عناصر المجتمع وفعالياته المختلفة وتجسيد الوعي الجماهيرى بالأمن والإحساس به وأهميته والتعريف بأن الجريمة لم تعد علاقة بين فردين أى بين الجاني والجاني عليه وأقارها لا تنحصر بينهما بل تجاوزتها إلى جميع أطراف المجتمع بحيث لا يسلم من ضرورها أحد. وهذا يتطلب منا جميعا أن نتكاتف لقمع الإجرام. ولا نكتفى بما تقوم به وحدات الشرطة والأمن الرسمية أو شبه الرسمية لأنها وحدها لن تحقق مطلقا الأمن المنشود وما تجدر الإشارة إليه أن فكرة المساهمة الجنائية أساسا لم تكن وليدة العصر الحديث كما ألقينا إلى ذلك فى المبحث السابق بقدر ما كانت تعد الأساس الحقيقى لأنظمة الشرطة التى وجدت فى الحضارات القديمة والتى من طورها منذ تلك العصور الموعلة فى القدم حتى عصرنا هذا وجدت أنظمتها الشرطة

الحديثة بصورتها الحالية. ففي المدن الإغريقية القديمة كان المواطنون يناقشون ويحسمون الشئون العامة التي على رأسها بطبيعة الحال الأمور المتعلقة بمنع الجريمة ومعاملة المذنبين وكذلك الأمر في عهد الرومان قد أشارت نصوص عديدة وفي أماكن متفرقة إلى مساهمة الجمهور في هذا الميدان<sup>(1)</sup>.

ونحن نرى أن هذه الأنظمة في حد ذاتها لم تكن دعما ومساهمة للأجهزة الأمنية نظرا لعدم وجود مثل هذه الأجهزة في ذلك الحين بل قياما وتحملا بالدور الأمنى بصفة أصلية. وهذا يخالف ما هو موجود اليوم في عصرنا الحالي حيث أنه توجد أجهزة أمنية متخصصة لها إمكانياتها البشرية والمادية ووسائلها الفنية وخبراتها وقدراتها التي لا تضاهي ووحداتها التي لا حصر لها ولكن رغم ذلك كله تبقى عاجزة عن القيام بواجباتها على الوجه الأكمل. فهي حين تلبل جهودها بمفردها قد تنجح أو لا تنجح وحتى وإن نجحت فإنها لا تحقق كل غاياتها وأهدافها بل تقف عند حد الوصول إلى بعضها فقط ولكن مع الدفع الشعبي والدعم الجماهيري نتيجة الوعي الكامل من كافة فئات الشعب يصبح نجاحها في المهام المناطة بها أمراً أكيداً ووصولها إلى غاياتها وأهدافها شياً حتمياً وطبيعياً.

فالمساهمة الجماهيرية مطلوبة ومرغوبة لأنها تحقق إلا من الحقيقي بكافة معانيه ويتحقق ذلك بتغيير شعور المواطن العادي تجاه الشرطة من موقف المهادى واللامبالى بتصرفاتها وافعالها إلى موقف المؤمن بدورها لأنه يحقق صالحه وصالح الجماعة التي يعيش فيها ويقتنع بضرورة تقديم الدعم والعون الكامل لها ولو في صورة مؤازرة ودعم معنوي وتفهم لدورها الإنساني النبيل.

ويكون لهذا الوعي والفهم والإدراك جدواه ويؤتي ثماره بتحقيق أمرين :

**الأول :** تفهم الشرطة لدورها الاجتماعي الجديد وذلك باستيعاب كافة منتسبي الهيئة المكلفة بالأمن لهذا الدور وتعاملهم على أساسه مع كافة المواطنين بما يجعلهم محل ثقة المواطن واحترامه وتقديره وبالتالي الظفر بمعونته ومساعدته.

---

(1) د حيد السدي - مساهمة الجمهور في مكافحة الجريمة والوقاية منها بحث مقدم للعلقة الدراسية العربية عن دور الجمهور في منع الجريمة والوقاية منها طرابلس - ليبيا 15 - 11 أكتوبر 1971 م ص 1

**الثاني :** إحساس المواطنين بأهمية دور الشرطة في توفير الأمن والطمأنينة والاستقرار للمجتمع واعتبارهم بأنهم أيضا مواطنون صالحون من نفس المجتمع أنيط بهم القيام بهذا الواجب الهام الذي يحقق للفرد والجماعة ما يشدونه من حماية وأمان كاملين. والوعي التام بأن عملهم المتصل بالوقاية من الجريمة ومكافحتها لا يحقق أهدافه كاملة إلا بتعاون ومؤازرة قوية من بقية أفراد المجتمع الذين لم يتخلوا عن ذلك طالما أنها تحقق لهم وللمجتمعهم كافة مقومات الميش الهانج والسعيد.

فإذا تحقق وعي المواطن بدوره على هذا النحو فإنه بإمكانه أن يساهم في قمع الجريمة قبل وقوعها وفي مكافحتها بعد وقوعها.

وفي إطار هذين الأسلوبين في التعامل مع الجريمة يتوجب على أفراد الشرطة أن يتحورا للمواطن القيام بهذا الدور الاجتماعي الذي يسعى إليه لأن فيه تحقيق نفس الغايات والأهداف التي يسعى إليها رجال الشرطة فالكل ينحصر همهم الأكبر في القضاء على الجريمة وقمع جنودها من المجتمع قبل وقوعها وإن وجدت فإنه يتولى الإسهام في مكافحتها بإمكانياته المتوسطة التي تعطى دعما للشرطة لا حدود له.

وستولى توضيح هذه المساهمة على التفصيل التالي.

**أولا : دور الجمهور في الوقاية من الجريمة.**

**ثانياً : دور الجمهور في مكافحة الجريمة.**

**ثالثاً : تطبيقات لهذا الدور في مختلف الأنظمة الحديثة.**

**أولاً : دور الجمهور في الوقاية من الجريمة :**

يتمثل دور الجمهور في الجهود التي يقوم بها الأفراد والجماعات لمنع وقوع الجريمة وإزالة عواملها والقضاء على مسبباتها. وقد يكون الفرد مؤديا لهذا الدور بنفسه في إطار المجتمع وقد تقوم به جماعات تضمها هيئات وجمعيات مدنية تتخذ صبغة اجتماعية غايتها حماية المجتمع وتنقيته من الشوائب والأدران ووسائل الجمهور لأداء هذه المهمة عديدة ومتشعبة نتيجة كثرت الدراسات والتحليلات والاتجاهات السياسية والاجتماعية العقابية. ويمكن ردها إلى العناصر الرئيسية التالية:

- أ - تجاوب الجمهور مع سياسة الدفاع الاجتماعي.
  - ب - تجاوب الجمهور مع اتجاهات السلطة في التحريم والعقاب.
  - ج - تطوع الجمهور في أداء الخدمات الاجتماعية.
  - د - تطوع الجمهور في القضاء على عوامل الإجرام.
- وستولى توضيح كل جانب منها على حدة بشيء من الإيجاز قدر الإمكان على النحو التالي :

### أ - تجاوب الجمهور مع سياسة الدفاع الاجتماعي :

تدعو حركة الدفاع الاجتماعي كما يقول البرفسور «جراماتيكا» إلى أحداث تغييرات جذرية في النظم العقابية لكي تصبح اجتماعية تفهم حقيقة الإنسان بشكل أفضل في حدود إدراك مطلوبة ضمن إطار المجتمع الإنساني<sup>(1)</sup>.

وتقوم هذه الحركة على المبادئ التالية :

- 1 - دفع الدولة للسعى إلى إزالة الأسباب التي من شأنها جعل الفرد قلقا ومضطربا ومناهضا للمجتمع.
- 2 - يجب أن يكون هدف الدولة بالدرجة الأولى العمل على تكيف الفرد مع المجتمع بشئ السهل لا معاقبته بأشد أنواع العقوبات.
- 3 - إن عملية التكيف بين الفرد والمجتمع لا تتألى عن طريق التفنن في العقوبة بل عن طريق إيجاد أساليب وقائية وترهوية وعلاجية.
- 4 - إجراءات الدفاع الاجتماعي يجب أن يؤمن بها الجميع. الدولة وكافة المنظمات والهيئات المدنية ويسعون إلى إيصالها إلى جميع التنظيمات الأخرى الموجودة داخل المجتمع كالمصنع والمدرسة والحي والبيت.
- 5 - أن مذهب الدفاع الاجتماعي يهدف إلى معرفة طبيعة انحراف الفرد وتحديد درجة الانحراف وأسباب مناهضته للمجتمع وبالتالي يمكن تقرير الإجراء اللازم حياله على المستوى القضائي بحيث يكون الإجراء محددا وينتهى بعودة الفرد

(1) د. حميد السدي - م. ص 5.

إلى المجتمع وقد أصبح قادرا على التكيف والاندماج فيه.

وتتولى المناداة بهذه المبادئ الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعي العديد من المنظمات والهيئات الرسمية وغير الرسمية وذلك عن طريق دراسة شخصية المجرم ومعرفة أسباب انحرافه وعلاجه ورعايته. لكي يصبح مواطنا صالحا. إضافة إلى القيام بنشر الفضيلة داخل المجتمع وإزالة أسباب وعوامل الجريمة عن طريق البحوث والدراسات التي يطلع عليها الجمهور عن طريق وسائل الدعاية والنشر كالإذاعات المرئية والمسموعة والصحف والمجلات والجرائد... وغيرها.

فهذه الحركة تنحو إلى إيجاد فرصة للفرد المنحرف للعلاج والتأهيل للمودة للمجتمع في أقرب وقت ممكن وهو أكثر قدرة على التكيف وتعمل على عدم توسع دائرة الانحراف وحصرها وذلك بالاهتمام بتربية النشء الجديد ورعاية الأحداث والشباب وإيجاد أماكن للتسليه وشغل أوقات الفراغ وتدريبهم على التمسك بالأخلاق الفاضلة والنبيلة من البداية حتى ينشأوا عليها ويسيروا وقفها وتصبح من مكونات سلوكهم العادي اليومي.

#### ب - تجاوب الجمهور مع اتجاهات السلطة في التجريم والعقاب :

عادة ما تصدر السلطة الحاكمة في المجتمع القوانين التي تحدد الجرائم وعقوباتها المناسبة لها في إطار المصالح العليا للمجتمع والتي فيها تحقيق لحماية المبادئ الأخلاقية والتقاليد المرعية داخل المجتمع في كافة المجالات.

ولكي تؤدي مثل هذه القوانين ثمارها في قمع المجرمين وحماية المجتمع من ويلات الجريمة فإنه يتوجب أن يحتضن الجمهور هذه القوانين ويعمل على تنفيذها وعدم مخالفتها وهذا لن يحصل إلا بوعي جماهيري أصيل وعميق. ولذلك تأخذ العديد من المنظمات الشعبية وكافة المؤسسات الرسمية على السواء على عاتقها أمر بتعميق كافة طبقات المجتمع لايضاح معاني ومفاهيم الاجرام ومضاره وتأييد مظاهر العقاب المناسبة والنافذة وذلك بالوسائل التالية :

1 - إشاعة الوعي بين الناس بأن القوانين غاياتها الرئيسية وأهدافها الأساسية حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي يسبغ عليها القانون حمايته بواسطة التجريم



والجزاء. ويمكن انجاز هذه المهمة بكافة الوسائل المادية والمعنوية التي تملكها تلك المنظمات الأهلية وبالتالي يمكن أن يحضن المد الإجرامى ويمنع استفحاله نتيجة الشعور العام الذى يسود الكافة بضرورة مراعاة قواعد الضبط الاجتماعى وعدم خرق النظام الذى وضموه لأنفسهم تحقيقا لمصالحهم وحماية لها من كل عيث أو إخلال بها.

2 - المشاركة فى تطوير الأفكار التى تقوم عليها فكرة المصلحة الاقتصادية والاجتماعية مما يجعل المشرع يسعى إلى تعديل القوانين السائدة - بما يتلاءم مع أوضاع المجتمع المتطورة بما يحقق المزيد من الوقاية من الانحرافات وإزالة مسبباتها المختلفة.

3 - نشر العلم بالقانون الجنائى عن طريق التوعية المكثفة بالتدوات والمحاضرات واللقاءات الجماهيرية المفتوحة والمناقشات التى تثار فى كافة الهيئات التى يتواجد فيها أعداد هائلة من الجمهور حتى يتحقق العلم التام بإحكام القانون الجنائى الذى يفترض أن كل شخص قد ألم به منذ نشره فى الجريدة الرسمية وأن الجهل به يعد هذا غير معتد به.

#### جـ - تطوع الجمهور فى اداء اخذخدمات الاجتماعية :

ان الباحث عن مسببات الجرائم يرى أنها عادة ما تكون قائمة على أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو بيولوجية وقد تكون تقوم على عامل واحد منها أو عاملين أو أكثر. ولذا يترجى على المجتمع النظر فى هذه العوامل والمسببات ودراساتها عن طريق منظماته وهيئاته المختلفة لمعرفة نقاط الضعف التى تنفذ منها الجريمة ومحاولة إيجاد سبل علاجها لذلك تسعى العديد من هذه التنظيمات المدنية المتخصصة فى مجال الخدمات الاجتماعية إلى التخفيف من الجريمة بالأمرين التاليين :

الأول : محاولة إيجاد نوع من التكافل الاجتماعى عن طريق حث الجمهور على إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة بتقديم المعونة المادية والمعنوية للمتضرر وتحمل تبعات الانحراف الإجرامى وأثره معه.

**الثاني :** تبصير الجمهور بالجريمة ومخاطرها وكيفية الوقاية منها بإجراءات انفرادية وأخرى اجتماعية وذلك بإعداد برامج منظمة تمالج كافة أنواع الجرائم وأشكالها وصورها المختلفة وبفضل أن تقرن بوقائع حقيقية من ساحات المحاكم والقضاء لبيان أساليب الجرائم وصورها وطرقها المختلفة وإمكانية صدها وكيفية الوقاية منها لحماية المواطنين منها وضمان طمأنينة المجتمع واستقراره.

#### د - تطوع الجمهور في القضاء على عوامل الإجرام وأسبابه :

للقضاء على كافة عوامل الإجرام واسباب الانحراف يتوجب دراسة الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نابعة عن المجتمع وتنبثق عن كيانه ونظامه وتكوينه.

وحينما ننظر إليها باعتبارها تصدر عن الفرد فانه يتوجب دراسة الجاني شخصيا من ناحية نفسية وبيولوجية لأنه المنفذ الأول للجريمة وبالتالي لا بد من وجود تفاعل بينه وبين المجتمع بكافة مكوناته الاجتماعية والاقتصادية أى أنه يمكن الجزم بأن عوامل الاجرام وأسباب الانحراف تعود إلى الفرد والمجتمع على السواء وبالتالي لمكافحة الجريمة لا بد من نظرة اجتماعية واقتصادية ونفسية وبيولوجية في صورة أبحاث ودراسات وندوات تناقش هذه العوامل مجتمعه حتى نتوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة لها.

وذلك عن طريق المنظمات الرسمية المتخصصة والهيئات الأهلية المتبعة لمثل هذه الظواهر وتقديم ما تتوصل إليه إلى الجمهور ليكون مطلعا على نتائج تلك الدراسات العلمية والعملية ويعمل على تطبيقها متى ما توفر لديه الوعي بأهميتها وبخطورة الجريمة عليه وعلى الجماعة التي يعيش فيها.

وبذلك تتمكن من القضاء على عوامل الإجرام وأسبابه أو على الأقل التخفيف من حدته قدر الامكان. هذه هي الوسائل التي يمكن للجمهور المساهمة بها في مجال الوقاية من الجريمة قبل وقوعها وذلك باستيعاب سياسة حركة الدفاع الاجتماعي ومبادئها الأساسية ومقصد السلطة من التجريم والعقاب وتفهم أسباب وعوامل الإجرام المختلفة وتحقيق الوعي التام بخطورة الجريمة وما ينجم عنها من أضرار خاصة وعامة لا يتم التغلب إلا بتكاتف الأفراد والجماعات والهيئات على

اختلاف مشاربها في اتخاذ كافة السبل للوقاية من الجريمة أو على الأقل التخفيف منها إن أمكن ذلك تحقيقاً لطمأنينة الإنسان وسعادته.

### ثانياً : دور الجمهور في مكافحة الجريمة :

كما يتولى الجمهور دوراً حيوياً في الوقاية من الجريمة فإنه يسعى إلى ضمان الاستمرارية في دعم الأجهزة الأمنية والعلمية في مكافحة الجريمة. لأن الوقاية والمكافحة تحقيقان غرضاً وهدفاً واحداً هو سعادة المجتمع وطمأننته واستقراره.

وإذا نظرنا إلى دور الجمهور في مكافحة الجريمة نجد بصاحب كافة الأطوار التي تمر بها الجريمة وذلك على النحو التالي :

أ- في مرحلة التحري والكشف عن الجريمة.

ب- في مرحلة التحقيق والمحاكمة.

ج- في مرحلة تنفيذ العقوبة.

د- في مرحلة لاحقة على تنفيذ العقوبة.

وستتولى توضيح كل منها على حده بشئ من التفصيل قدر الإمكان.

### أ - في مرحلة التحري والكشف عن الجريمة :

يحتاج المحقق إلى عون الجمهور في الإبلاغ عن الجريمة التي قد يشاهدونها أو يسمعون بها أو يصل إلى علمهم شئ عنها بأية وسيلة من الوسائل.

فالجمهور - أي أفراد المجتمع - هم أول من يتصلون بالجريمة أو السلوك المنحرف من قتل وسرقة ورشوة واختلاس أو أي اعتداء آخر. لذلك فالقانون يرفض عليهم واجب التبليغ عن الجرائم<sup>(1)</sup> بل أتيط بهم أيضاً مهمة القبض على المجرم المتلبس بالجريمة وتسليمه إلى أقرب رجال السلطة العامة<sup>(2)</sup>. كما أن هناك نصوصاً أخرى في القانون تجيز لرجال الشرطة الاستعانة بالمواطنين في أداء واجباتهم<sup>(3)</sup>. بل يمكن

(1) قانون الإجراءات الجنائية الصادر في 21 ربيع الأول 1973 هـ الموافق 28 نوفمبر 1953 م المادة «15» إجراءات

(2) قانون الإجراءات الجنائية «م س» المادة «27» إجراءات .

(3) قانون العقوبات الصادر بتاريخ 21 ربيع الأول 1973 م الموافق 28 نوفمبر 1953 م والنشر بمات المكمل له المدل

بالقانون رقم 48 1956 م المادة «2/71» عقوبات

لكل مواطن أن يدفع عن نفسه وغيره أى خطر قد يتعرض له من جراء جريمة موجهة ضده أو ضد غيره <sup>(1)</sup> وهذه النصوص القانونية رغم إلزامها لا تستطيع أن تجعل الأفراد يتعاونون فى هذا المضمار وإنما زيادة الوعي بأهمية مساهمتهم فى مكافحة الجريمة إنما يعود على المجتمع الذى يعيشون فيه بالطمأنينة وإزالة الاخطار التى قد يتعرض لها من جراء الجريمة والانحراف الإجرامى.

فلولا تدخل الجمهور ومساهمته الفعالة لأقلت العديد من المجرمين من العقاب واستشرى العيب والفساد فى المجتمع ووجدت الجريمة مرتما خصبا لتتعرع فيه وتقوض كل ما حولها من قيم وفضائل يحرص عليها المجتمع وبالتالي تبيت الفوضى والفساد وتصبح من الصعب القضاء عليها. فعلى الجماعات والهيئات التى تهتم بهذه المسائل أن تنهض بدورها فى إعلام الجمهور بضرورة الإبلاغ عن الجرائم فى حينها وبأى طريقة كانت وعن أى معلومات مهما كانت بسيطة فى نظرهم إضافة إلى تقديم كل عون ومساعدة لرجال الشرطة فى أدائهم لواجباتهم وكذلك معاونة أى إنسان قد يتعرض لخطر الجريمة.

#### ب - فى مرحلة التحقيق ومحاكمة الجانى :

ينحصر دور الشرطة فى جمع الاستدلالات والبيانات والمعلومات التى تعين سلطة التحقيق فى أدائها لواجباتها لمعرفة كافة جوانب الجريمة والبحث فى أدائها.

وفى غالب الأحيان رغم الجهود التى بذلتها الشرطة والنيابة العامة والمحاكم لاستجلاء غموض القضايا فالتها تقف حائرة أمام العديد منها نتيجة عدم وجود أدلة الأليات أو النفى.

وهنا تبرز أهمية دور الجمهور كمامل مساعد رئيسى لاقامة صرح الحق والعدالة لإدانة المذنب وبرقة ساحة البرئ وهذا يتأتى عن طريق تقديم المواطن الذى شاهد الجريمة للإدلاء بشهادته بكل نزاهة وصلق دون محاباة لاحد.

ويمكن التشجيع على القيام بالشهادة باتارتها من ناحية دينية وأخلاقية واجتماعية

(1) قانون العقوبات - د.م.س. المادة « 70/ 2 » عقوبات

وحت الناس على الالتزام بأدائها مع تقديم كل عون لهم دون إعاقة أو عرقلة حتى لا يسبب ذلك خشية للناس من انتقم للسلطات للاداء بالشهادة. أو إنهم يتخذون موقفا سلبيا فيؤدي ذلك إما إلى إدانة يرى بذب أو افلات العديد من المجرمين من العقاب لعدم وجود دليل ضدهم فيكثر الإجرام وتتوافر عوامل انتشاره فيضر بالمجتمع ويهدم كيانه.

### ج - في مرحلة تنفيذ العقوبة :

يتولى الجمهور المساهمة في مجال تنفيذ العقوبة بالمطالبة الملحة في التخفيف من استعمال العقوبات القاسية كالأعدام أو إلغائها وقد افلحت بعض الهيئات المدنية وحركة الدفاع الاجتماعي على إلغائها فعلا في العديد من الدول المتقدمة وفي بعضها الآخر وضعت لها ضوابط عند تنفيذ هذه العقوبة من حيث خضوع الحكم من هذا النوع إلى رقابة المحكمة العليا من ناحية قانونية والمفتى من ناحية شرعية دينية ويصدق عليها رئيس الدولة إضافة إلى أن هذه العقوبة لا تطبق إلا في حالات ارتكاب الجريمة بأشد صورها غلظة ووحشية. كما أن الجمهور يسعى إلى إبعاد المساجين وتأهيلهم والتخفيف عنهم من قسوة السجون عن طريق الزيارات وإجراء الندوات والدراسات التي تناقش وضعية السجون وتتولى وضع ضوابط عديدة للسير عليها وتقنينها لضمان حد معين للحياة داخل السجون بل إن البعض طالب بأكثر من ذلك خاصة فيما يتعلق بالسجون المفتوحة وشبه المفتوحة ومنح المسجون إجازة عند حدوث ظرف يتطلب ذلك بضوابط معينة<sup>(1)</sup>.

---

(1) في إطار التزام الثورة بالنسبة المنظمة بالشرعية الإسلامية الثراء ووسائلها الخالدة ونشرها للادكار الاجتماعية الرائدة في مجال السجون وأوضاعها طيبة معالجة المساجين بالكيفية التي تهدمهم عن أسباب الانحراف وتقوم سلوكهم بما ينتهي بهم إلى العودة إلى المجتمع - عقب انتهاء العقوبة المحكوم بها - وهم أكثر تكيفا مع المجتمع وبما عن الانحراف. فلقد صدر القانون رقم 47 لسنة 1975 م في شأن السجون وأنشأ نوعا جديدا أطلق عليه اسم السجون الخاصة وهي السجون المفتوحة وشبه المفتوحة وتم تصميمها في مختلف أرجاء الجمهورية لايواء المحكوم عليهم في جرائم بسيطة ليس لها خطورة إجرامية وكل من حسن سلوكه من كبار السن وغيرهم ممن حسن لئى أو ارتكب جريمة مروية ويمتاز هذا النوع من السجون بمنح قدر من الحرية والاحترام للمسجون تساعد على التكيف مع معالجه مشكلته بوسائل نفسية اجتماعية وعلاجية. كما اعتمد القانون الجديد بالتصديق لعودة النزول للحياة الاجتماعية متى أُنْظِرَ العقوبة وحسن سلوكه فإنه يمكن أن يمنح إجازة إنبارة أسره والاطمئنان عنها بصورة منتظمة ونصهية كما يمنح إجازة في حالة وفاة أحد ألقابه حتى الدرجة الرابعة طبقا للمادة 161 عقوبات انظر للذاكرة الأيضاحية المرفقة بالتقرون.

كما عني أيضا بالكيفية التي يحاكم بها الأحداث وطريقة تنفيذ العقوبات التي طوّل بالفائها واحلال محلها تدابير وقائية احترازية وتتمثل في ابوالهم بدور للتربية والتنشئة والتعليم الصحيح بحيث يمتش في بيئة تبعد عن طريق الانحراف أو الاجرام حتى يشبوا ويصبحوا بعد فترة وجيزة مواطنين صالحين يحققون للمجتمع ما يصبو إليه من خير بعد أن أصبحت لهم قدرة على التكيف والانسجام نتيجة المعالجة النفسية والاجتماعية التي اتبعت معهم في تلك المؤسسات التي أوجدتها الجمهور بمجهوداته ومطالبته بتحسين أساليب ووسائل التعامل مع الأحداث الجانحين.

#### د - في المرحلة اللاحقة في تنفيذ العقوبة :

عقب تنفيذ العقوبة نجد أن المحكوم عليه قد قضى العقوبة بالكامل أو أنه خرج بعد الإفراج عليه قبل انقضاءها بالكامل نتيجة حسن سلوكه وتقديرًا لظروفه شرطية انتظامه في المجتمع والتكيف مع أوضاعه الجديدة.

وهنا لو تركنا المفرج عنه دون رعاية ورقابة وعون ومساعدة من المجتمع فانه سيعود حتما إلى الجريمة وبالتالي سيحفظ مكانه داخل جدران السجن ويتأصل الإجرام فيه ويصعب بعد ذلك معالجته .

لذلك يتوجب على الجمهور أفرادا وجماعات الأخذ بأيديهم وفتح المجال أمامهم للاندماج في المجتمع وذلك باتاحة فرص العمل لهم في المجالات التي يرغبون فيها حسب قدراتهم وإمكاناتهم وتناسي إجرامهم السابق - لانهم اخطأوا ونالوا ما يستحقون من جزاء - وتقديم كل عون مادي ومعنوي وإشعارهم بأنهم أعضاء في المجتمع لا يمكن الاستغناء عنهم وأن دورهم فيه كمواطنين صالحين لا يزال ينتظرهم ومن ثم يحس الإنسان بأن كرامته وإنسانيته وأدميته قد عادت إليه ويطمئن على حياته ومستقبله داخل المجتمع ويعمد عن كل ما من شأنه هدم كيانه مجتمعه أو الاخلال بأمنه.

وما تقدم نرى أن الجمهور يمكن أن يساهم في مكافحة الجريمة :

- بالابلاغ عن الجريمة وتقديم كل عون ومساعدة لرجال الشرطة في أداء مهامهم المتصلة بالتحري عن الجرائم والقبض على المجرمين.

- اتخاذ كافة الترتيبات التي تمنع وقوع الجريمة وتحقيق مكافحتها إن وقعت.
- إطاعة القوانين واللوائح التي تحقق الأمن والطمأنينة للمجتمع.
- الإدلاء بالشهادة وتقديم أى إفادة مهما كانت بسيطة عليها تفيد فى كشف القضية فتدين مجرماً أو تنقذ بريئاً قد اتهم ولم يبق بينه وبين الإعدام سوى لحظات<sup>(1)</sup>.

- تقديم كل عون ومساعدة فى إطار المنظمات والهيئات الاجتماعية التى تعمل على الوقاية من الجريمة ومكافحتها.

وسنرى مدى هذه المساهمة فى التطبيقات العملية فى الأنظمة الحديثة والتى تتخذ شروط مختلفة وتنظيمات عديدة يمكن إجمالها وبحثها فى عدة قوالب على ما سيأتى بيانه وإيضاحه.

**ثالثاً : تطبيقات لهذا الدور المتصل بالوقاية من الجريمة ومكافحتها فى مختلف الأنظمة الحديثة :**

تعرضنا فيما تقدم إلى برامج الوقاية من الجريمة ومكافحتها التى اتخذت فى تطبيقاتها صوراً وأشكالاً متعددة يمكن إجمالها فى بندين رئيسيين هما :

أ - تطبيقات فى موازنة حركة الدفاع الاجتماعى عن طريق الدعم السياسى والاجتماعى لوحدة الشرطة أو التعاون معها فى أداء واجباتها الأمنية.

ب - تطبيقات أخرى تتمثل فى تحميل الجمهور لبعض الأعباء والمسؤوليات الأمنية تحقيقاً لبرامج الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة والجرمين.

**أ - تطبيقات لموازنة الدعم والتعاون مع الأجهزة الأمنية فى أعمال الوقاية والمكافحة :**

عندما تتولى الأجهزة المختصة فى الدولة مسئولية التخطيط للسياسة الجنائية أو تحديد بنود الصرف والإنفاق على الميدان الاجتماعى خاصة ما يتصل منها بالوقاية من الجريمة ومكافحتها فإنه يحتاج إلى دعم وموازنة من الجمهور باعتبار أن رأى

(1) رابع لطفى جمنة - أهم مظاهر دور المواطن فى تحقيق أهداف الشرطة - مجلة الأمن الحام للمعلوم الشرطة - مصر - العدد 48 لسنة 1971 م 4 - 8.

العام له تأثيراته في تحديد مدى النجاحات التي ستحقق تبعاً للوعي الذي يحل لدى عامة الناس لذا يتوجب على كافة أجهزة الدولة المعنية والهيئات المدنية ذات الطابع الاجتماعي أن تنقل صوره صادقة وواضحة مقرونة بالبيانات والمعلومات الدقيقة عن هذه المواضيع والمسائل المهمة حتى يمكن تكوين رأى وموقف موحد له تأثيره ويمكن الاستعانة في هذا الباب بكافة وسائل الدعاية والصحافة والنشر ويكفى أن نذكر في هذا المضمار لمودجا على دعم ومؤازرة هذه الجمعيات أن ما وجد في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها يقارب على عشرين جمعية قوية تعمل على مستوى الدولة كلها وينظوي تحت لوائها 255 من السكان ويتولى مجلس وطني أعلى مهمة التنسيق بينها وقد استطاعت أن تحقق نتائج باهر في مجال تصديق القوانين الجديدة المتصلة بتنفيذ سياسة الدفاع الاجتماعي وفي إعداد برامج حديثة متطورة لتفريخ مجموعات من البوليس المؤهلين المتفهمين للدور الاجتماعي واستخدام بعض العمال المدركين للسياسة الاجتماعية الجديدة في المدارس والمعاهد والجامعات والقيام بإجراء توعية وتنقيف الجمهور بالوسائل الكفيلة لمكافحة الجريمة والوقاية منها<sup>(1)</sup>.

وهناك جمعيات وهيئات مماثلة في أقطار عديدة قائمة بتحقيق سياسة الدفاع الاجتماعي في صورة :

- مراقبة تصرفات الدولة وفضحها عندما تسعى استخدام صلاحياتها وكذلك التريص بالبوليس وتدخلاته لمنع التصف في استخدامه لسلطانه<sup>(2)</sup>.
- وبعضها الآخر يهتم بمساعدة المساجين ورعاية الأحداث المنحرفين<sup>(3)</sup>.
- وقد تتولى غيرها إعداد برامج تعليمية وتدريبية إلى الجمهور توجه عام وقد توجه إلى فئات معينة كطلبة المدارس والمعاهد والجامعات قصد خلق وإيجاد جيل جديد يحمل حصانة تامة من الجريمة والمجرمين<sup>(4)</sup>.
- وقد يأخذ التعاون والمؤازرة صورة أكثر وضوحا حين نجد جمعيات تتولى فعلا

(1) د. حميد السطى -م- س، ص 26.

(2) د. حميد السطى -م- س، ص 25، 26.

(3) د. حميد السطى -م- س، ص 29، محمود السباعي - إدارة الشرطة بف الدولة الحبيبة -م- س، 2: 838.

(4) د. حميد السطى -م- س، ص 29، نماذج الدور النشي في أمن المجتمع - تقرير الانترنيل - مجلة الأمن الوطني الجزائري، نوفمبر 1980 م العدد 15 ص 91، محمود السباعي - إدارة الشرطة في الدولة الحبيبة 2: 1167.



أعمال مكافحة الجريمة في مجال الأحداث جناب إلى جانب مع وحدات الشرطة المتخصصة وذلك حين تطوع العديد من الشباب الذين يقومون بأدوار مساعدة للبوليس لمواجهة مشاكل المدن والمراهقين حيث يتولون رعايتهم وتقديم خدمات لهم لمنعهم من الانحراف تحت اشراف وتوجيه رجال البوليس<sup>(1)</sup>.

- كما وجد في أمريكا العديد من النماذج لهذه المساهمة الجماهيرية في تحقيق دور شعبي له أهميته في أمن المجتمع وذلك عندما تزايد الشعور بالانزعاج في السنوات الأخيرة لزيادة التزايد المستمر في نسبة الجريمة خاصة فيما يتصل بالجرائم الخطيرة كالقتل والاغتصاب والسرقات بالاكراه واقتحام المساكن والعُدوان العنيف مما ولد شعورا ببحتمية تغيير المواقف والظروف بهدف تحقيق درأ أكبر من الهيمنة وذلك بالوقوف مع رجال البوليس والتعاون معهم وقد أخذ هذا التعاون عدة منحى منها:

1 - مشروع لمقاومة الجريمة اعتمادا على الدور الشعبي : عبارة عن قيام الجمهور بتطبيق تعليمات الشرطة في مجال التحصين من الجريمة باتخاذ إجراءات أمن معينة أساسية والبعد عن مواطن الخطر وذلك بعدم حمل النقود والأشياء الثمينة بشكل ظاهر خاصة مع كبار السن لأنها دعوى ضمنية لارتكاب الجريمة ووضع علامات سرية على حاجياتهم لامكانية التعرف عليها واستردادها وتبصير أصحاب المتاجر والمحلات بأساليب المجرمين واحتياطات إغلاق المحل وبناء على تعاون الجمهور مع الشرطة فقد حقق هذا البرنامج نجاحا في التقليل من الجرائم.

2 - برنامج المواطن المرافق لرجال الشرطة : طبق هذا البرنامج في ولاية «ميسولا» الأمريكية مفادة توعية المواطنين بالعديد من المحاضرات اتيق عنها العديد من المفاهيم التي تطلبت تطبيق فكرة المواطن الذي يرافق الشرطي في دوريته اليومية للمحافظة على الأمن في البلاد وقد تعثر البرنامج في البداية حيث بدأ بحوالى

(1) د. حميد الحمدي م. س، ص 28 محمود السباعي - إدارة الشرطة في الدولة الحديثة م. س، 2 : 111 وما بعدها كما أوجد أيضا مكتب لمعلم المدارس لمساعدة الاطفال وطلبة المدارس على المرور تولاما في البداية رجال الشرطة لم أسكن الاستمارة بالطلبة الكبار أنفسهم لتسهيل مرور زملائهم الصغار تحت اشراف الشرطة بصورة غير مباشرة هذا طبق في أمريكا والبنامارك نظرا 2 : 112، 1167

300» مواطن أقحموا في برنامج العمل اليومي مع رجال الدورية للمعاونة في العمل الأمني وقد تزايد المتقدمون لهذا العمل حتى وصلوا إلى 1950 مواطنا في دوريات وشاركوا في البرنامج وحققوا الشيء الكثير<sup>(1)</sup> ووجد في بريطانيا ايضا مشروع لاتصال ضباط الشرطة بالجمعيات والمدارس وأولياء أمور الاطفال والاحداث المنحرفين أو الذين يتوقع انحرافهم بغية معالجته هذه الظواهر الإجرامية قبل استفحالها وتصبح خطرا على أمن المجتمع وقد طبق نفس التنظيم في مدينة ولنجتون بنيوزيلندا وعمم على البلاد كلها وقد نوقش عمل ضباط الاتصال في مؤتمر الأمم المتحدة في لندن سنة 1960 م لمكافحة الجريمة والمجرمين وتمت دراسته تفصيليا واطلع على النتائج التي حققها ولیده تأييدا كاملا. ولا يزال المشروع قائما حتى الآن<sup>(2)</sup>.

#### ب - تطبيقات عملية لتحمل الجمهور لمسئولية بعض الأعباء الأمنية تحقيقا لسياسة الدفاع الاجتماعي :

القاعدة «العامة» إن الأجهزة الأمنية الرسمية هي التي تتولى مسؤولية الأمن في البلاد وتأخذ على عاتقها مهمة تطبيق سياسة الدفاع الاجتماعي إلا أن هذه الأجهزة مهما بذلت من جهود وسخرت لها من إمكانيات لا تصل إلى تلك النتائج الباهرة التي تتحقق عند المساهمة الجماهيرية فيها ومن هنا تولى الدولة غالبا لقتها بالجمهور وتمنحه فرصة للمشاركة في الأعباء الأمنية عن طريق تحميله بواجبات في هذا المجال والأمثلة على ذلك كثيرة وكثيرة يكفي أن نشير إلى بعضها على سبيل المثال لا الحصر.

- ففي أفريقيا وآسيا وبعض دول أوروبا كثيرا ما تتولى المجموعات في القرى مسؤولية الأمن وتضطلع بالمهام التي تتعلق بالجرائم التي ترتكب في هذه القرى خاصة فيما يتصل بالحفاظ على الأرواح والأعراض والأموال والقيام بكافة إجراءات السلامة في مناطقها دون تجاوزها إلى غيرها<sup>(3)</sup>.

(1) تقرير الكمبرول - مجلة الأمن الوطني للجوارق د.م. ص 93، 95.

(2) جيمس كوهنر - نظم الشرطة في العالم - ترجمة عقيد كمال الحديدي د.م. ص 84 - 92.

(3) د. حميد السعدي - د.م. ص 30 - 32، محمود السباعي - إدارة الشرطة في الدولة الحديثة 2، 1175. وذكر في تقرير للأمم المتحدة بأنه في فنلاند وعند عام 1884 صدر قانون يسمح رؤساء القرى بتنظيم الشبان البالغين سن 21 سنة بهيئة شرطة مسهولة عن حماية أموال القرية كاملة التي تصبح في تطبيق واحد لكل قرية وستتولى الشرطة القوية بمراقبتها وحراستها وما زال هذا التنظيم قائما في الريف الذي يمثل 170 من السكان في تلك البلاد.

- وفي الاتحاد السوفيتي أتيحت منذ سنوات عديدة، مسؤولية المحافظة على النظام ومهمة توقيف الأحداث المدنيين بالحرس القومي المتطوع وبعض الفرق الشعبية المنتشرة في كافة الأقاليم والقرى وقد حدد لكل منها نطاق عملها وكان لها احتكاك يومي ومباشر بالجمهور وتباشر القضايا أمام المحاكم وتضبط على المجموعات لتتظم مع القيم والقواعد الأخلاقية والقانونية السائدة. وعادة لا تتدخل السلطات المركزية إلا في القضايا الخطيرة التي تمس أمن الدولة<sup>(1)</sup>.

- وفي بريطانيا منذ القرن السادس عشر كانت مسؤولية الأمن بالكامل في البلاد في أيدي المواطنين حتى حراسة «الملك» وتوفير أمنه كانت مسؤولية جماعية<sup>(2)</sup>.

وقبل ذلك بكثير أي في سنة 1285 م صدر قانون يقضي بأن الحراسة في كافة المدن والعواصم تكون ذاتية وأن يختار أثنان من كل مائة من السكان للعمل كرؤساء لفرق الحراسة للتحقق من قيام الحراس بواجباتهم كما ينبغي.

والأصل في القانون أن كل مواطن في حي من أحياء المدينة عرضة لأن يقدم بدوره في عملية الحراسة أو يقدم من ينوب عنه فيها وكان من واجب رؤساء الفرق أن يأمرهم بأداء الحراسة ويتولى القبض على من يخالفون القانون منهم ويقدمهم للمحاكمة.

وفي سنة 1693 م صدر قانون المجلس العام يقضي بأن يكون بالخدمة فيها بصفة مستمرة ألف حارس يحملون من غروب الشمس إلى شروقها وعلى كافة المواطنين القيام بنوبتهم فيها تحت إشراف رؤساء الفرق الذين يخضعون إلى مشايخ المدينة أو الحي أو العمدة.

وفي سنة 1737 م صدر تعديل على قانون المجلس العام يسمي عدد من الحراس لأداء الواجبات الأمنية بأجر معلوم يدفع لهم وزودوا بالسلاح اللازم للعمل وكان هذا هو أساس الشرطة النظامية في بريطانيا بعد أن تطور هذا النظام خلال القرن الثامن عشر كله بعدة قوانين وتنظيمات جديدة أوجدت الشرطة البريطانية الحديثة<sup>(3)</sup>.

(1) د حميد السطى «م. س» ص 30.

(2) جيمس كير - نظم الشرطة في العالم «م. س» ص 57.

(3) جيمس كير - نظم الشرطة في العالم «م. س» ص 58 - 60 ص 95 - 98.

كما وجدت في بريطانيا نماذج أخرى تمثل تطبيقاً حقيقياً حديثاً لمفهوم الأمن الذاتي حين تولت الشركات والهيئات والمؤسسات التي تملك مصانع ورش ومباني وممتلكات كبيرة إلى تكوين فرق شرطة خصوصية من عمال المصنع ذاته بل قد وصل بهم الأمر إلى الإعلان عن حاجتهم من الحراس وضباط الأمن بتلك الوحدات الأمنية وكانوا يتقاضون مرتباتهم كالعاملين الذين يتولون الانتاج سواء بسواء وقد صرفت لهذه المجموعات الملابس المميزة والأسلحة اللازمة لأداء واجباتها<sup>(1)</sup>.

كما نظم في مانشيستر أيضاً في سنة 1962 م مجموعة من المدنيين لتحمل مسؤولية الأمن داخل أسواق المدينة في صورة لجنة منظمة اختير لها من يتولى الاشراف عليها كمفتش يشرف على زملائه في تسيير الحركة داخل السوق ومنع الشغب والقيام بأعمال الحراسة الليلية<sup>(2)</sup>.

- وفي الولايات المتحدة الأمريكية استشرت الجرائم وتزايدت إلى حد عجز الشرطة عن السيطرة عليها وتوفير الأمن للمواطنين لذلك بدأت عدة مؤسسات في تولي حراستها بنفسها وفي لوس انجليس. وحدها خمسون على الأقل من الحراس الخصوصيين.

- كما نظمت جامعة شيكاغو قوة خاصة بها مؤلفة من ثلاثين حارساً لحراسة منشأتها.

- وأقامت جامعة كيلفلاند بإنشاء قوة حراسة خاصة بها مكونة من خمسة عشر شخصاً لحراسة مباني الجامعة والمستشفيات والمتاحف وقاعات الموسيقى الملحقة بها - على أثر زيادة الجرائم بالحى الجامعى. وبلغت تكاليف هذه القوة 15 ألف دولار فى العام وبعد إنشاء هذه القوة قضى على الجرائم نهائياً فى هذه المنطقة ولم يعد الأمانى يخشون الذهاب إلى الحى الجامعى<sup>(3)</sup> وحاصل ما تقدم أن الأنظمة الأمنية فى الدول الحديثة على اختلاف مشاربها تقوم بواجباتها ووظائفها بكافة امكانياتها

(1) جيسى كرهير - نظم للشرطة فى العالم م. ١٩٥٠ ص 155 اتجاه الجريمة فى العالم - مجلة الأمن العام العدد 113 لسنة 61 م. ص 113.

(2) جيسى كرهير - نظم للشرطة فى العالم م. ١٩٥٠ ص 156.

(3) الجريمة فى الولايات المتحدة الأمريكية - الأس العام للصرة العدد 20 لسنة 1963 م السنة الخامسة ص 122.

البشرية والمادية والوسائل العلمية المتوفرة لديها وهي في ذلك تقدم الكثير لتحقيق أمن الوطن والمواطن ولكن مع تزايد الإجرام الذى سخر التقدم العلمى وتوسع الواجبات الشرطية تبعا للدور الاجتماعى الذى ألقى على عاتقها فإنه لم يعد فى مقدور الشرطة مهما أوتيت من امكانيات ومكنات وأعطيت من صلاحيات أن تحقق أكثر مما قدمت لذلك فإن ما تنادى به الدراسات والبحوث الاجتماعية وكافة الهيئات والمؤسسات المعنية بضرورة مؤازرة الشرطة والتعاون معها فى أداء واجباتها الجلية بل وذهب البعض إلى أكثر من ذلك فى دعم الشرطة حيث تولى تحمل بعض الواجبات الأمنية التى أتاحت للشرطة أن توجه المجموعات التى كانت تقوم بتلك الواجبات إلى واجبات أخرى أكثر أهمية وبالتعاون والدعم والمؤازرة استطاعت العديد من الدول أن تحقق انسجاما واتساقا غير محدودين بين الجمهور والشرطة جنت لمارها جميع طوائف المجتمع فى صورة استقرار وطمأنينة وهناء لما فيه خير البلاد والعباد.

فإذا كان هذا حال الدول الحديثة المتقدمة فما هو اتجاه الجماهيرية فى هذا الميدان. هذا ما سأحاول الحديث عنه فى البحث التالى.

## المبحث الثالث

### تطبيق فكرة الأمن الشعبي فى الجماهيرية

إن المتتبع لتاريخ ليبيا منذ أقدم العصور وحتى عصرنا هذا يجد عبر المراحل التاريخية المختلفة - القديمة والحديثة - أنه عندما تميز أجهزة الأمن والدولة فى القيام بواجباتها الأمنية وتتولى فى ذلك فإن الجمهور يتولى مسئولية الدفاع عن أمنه واستقراره وطمأنينته بصفة تلقائية حفاظا على كيانه وحقه فى الحياة الهادئة الآمنة.

وقد رأينا ذلك مُجسِّداً فى التنظيمات القبلية السائدة قديما حين كان شيخ القبيلة يختار العناصر ذات الكفاية للمدرية القادرة على تحمل الأعباء الأمنية وعلى تنفيذ تعليماته وحماية جماعته فيولها هذه المسئولية تحت إشرافه المباشر.

وكذلك الأمر فى عهود الدولة الأغرريقية، الدولة الفينيقية، الدولة الرومانية القديمة فإنها عادة ما تهتم بمسئولية الأمن فى المدن وما جاورها من القرى وترك ما عداها فيتولى السكان الأصليون المقيمون فى المناطق النائية القيام بهذه المهمة بأنفسهم وبعد الفتح الإسلامى استقرت الأمور وانتظم الأمن وعاش الناس فى ظل الدين الجديد فى طمأنينة واستقرار ولكن لما ضعفت السلطة المركزية وكثرت الحروب الداخلية وأصبح التكالب على السلطة الطابع العام للحياة السياسية عادت مجدداً القلاقل والاضطرابات من جراء الحروب المتتالية التى وقعت فى الدولة وقد لاقى الناس من جراء ذلك عنتا كبيرا فرض عليهم تولى أمر حماية أنفسهم أو تلك المدن والقرى والالتجاء إلى المناطق الجبلية للتحصن فيها حتى تخمد الفتن والاضطرابات وفى هذه الفترة كانوا يتولون أمورهم الأمنية بأنفسهم.

وعاشت البلاد نفس الوضع المتدهور بل أسوأ منه فى أواخر أيام الدولة العثمانية نتيجة سيطرة قوى الجيش الانكشارى على مقاليد الأمور والتصارع والتفاخر بين قادته من أجل قيادة الأيالة وحكمها وتحديد مناطق النفوذ لكل منهم وقد استغل الجند والأرباش واللصوص ذلك فانهالوا على الأهالى نهبا وسلبا وقتلا وانتهاكا

للحرمات وعائلوا في الأرض فسادا حتى ضاقت الناس بهم ذرعا وقدمت العديد من الشكاوى فلم تلق أى عناية واهتمام لانفماس ولاية البلاد وحكاسها في المملذات والشهوات. فما كان من الأهالي إلا أن نظموا أنفسهم وسيطروا على المناطق الداخلية من البلاد واقاموا فيها واتشأوا وحدات مدنية تولت مسؤولية الأمن.

والناظر إلى كافة هذه الممارسات الشعبية في تحمل الأعباء الأمنية يرى أنها كانت تتولى مسؤولية الأمن والنظام في أرجاء من البلاد أما لعلم وجود وحدات متخصصة تتولى القيام بهذا الواجب أو لأنها - مع وجودها - لا تقوم بواجباتها كما ينبغي.

وبذلك يمكن أن تعد هذه التجارب التاريخية الأولية التي أوردها عبر تاريخنا الطويل هي الاساس لفكرة تحمل الجماهير لمسؤولية الأمن الشعبي لعدم وجود الأجهزة المختصة بالأمن أصلا أو لضعفها عن أداء دورها رغم وجودها.

وإذا كان هذا المنطلق لتجربة الأمن الشعبي في بلادنا قديما فانا نلمس اليوم العديد من التطبيقات الجماهيرية لتحقيق الأمن وحفظ النظام العام على أسس شعبية جماهيرية قوامها نظام الأمن الشعبي ونظام الأمن الذاتي وقبل أن نتطرق إلى ذلك يتوجب علينا الإشارة إلى أساسيات الفكرة ومنطقاتها حديثا ثم نحدد الغايات والأهداف المتوخاة منها حتى نصل إلى ما تم تنفيذه حاليا وما يزمع تنفيذه مستقبلا ثم نختم هذا المبحث بإيضاح العراقيل والصعوبات التي قد تعترض البرنامج وإمكانية وضع حلول مناسبة لها في ضوء مقترحات جديدة.

وعلى ذلك نقسم المبحث إلى البنود التالية :

- بروز فكرة الأمن الشعبي كأساس للمساهمة الجماهيرية.
- الأهداف والغايات التي ستتجم عن المساهمة الجماهيرية.
- قيام نظام الأمن الشعبي بالمحلات.
- قيام نظام الأمن الذاتي بالمشآت والمرافق العامة.
- الصعوبات أو العراقيل التي وجدت في طريق الأمن الشعبي.
- مقترح للمساهمة الجماهيرية مستقبلا في مجال الأمن بما يضمن نجاحها.

## أولاً : بروز فكرة الأمن الشعبى كأساس للمساهمة الجماهيرية :

منذ قيام ثورة الفلاح من سبتمبر العظيمة وهى تسمى جاهدة على حث الجماهير على تحمل مسؤولياتها فى إطار المجتمع الجديد لخدمة أهداف الثورة ولتحقيق طموحات هذا الشعب الأسمى.

وقد استمرت الثورة فى ذلك عن طريق التحريض المباشر والمستمر من القيادة التاريخية للثورة إضافة إلى حملات التوعية والتنوير الفكرى عن طريق الصحافة على مختلف صورها وبواسطة الاذاعة المرئية والمسموعة وطريق الندوات والمقاربات والمحاضرات التى اجريت فى العديد من المناسبات التى لا تدخل تحت حصر.

وحينما أتت هذه الجهود ثمارها المرجوة منها فى توعية الجماهير وثقافتها وإيصالها الى مستوى معين يؤهلها الى تحمل الأعباء والمسؤوليات الجسام التى ستناط بها فى المرحلة الجديدة فانه قد تم فى مدينة القاهرة بسببها اعلان قيام سلطة الشعب<sup>(1)</sup> الذى تقرر بموجبه «ان السلطة والثورة والسلاح بيد الشعب وان الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة»<sup>(2)</sup>.

ومن هذا الإعلان نرى أنه قد اعطى للشعب مكينات الانطلاق لتحمل العديد من المسؤوليات التى من أهمها كما سنرى مسؤولية المساهمة فى المحافظة على الأمن والنظام داخل البلاد. والذى يهمننا من هذه المبادئ لأغراض هذا المبحث ما يلى :

- مسؤولية الدفاع عن الوطن والثورة والمبادئ فى الداخل والخارج.

- مسؤولية المحافظة على ثروة الشعب التى قدمتها الثورة للشعب فى صورة منجزات جبارة فى كافة الميادين «قلاع صناعية، ومشاريع زراعية، ومباني تعليمية واسكانية... إلخ».

- تسليم السلاح للشعب بمختلف شرائحه بعد تدريبه عليه الى حد الانفاق..والتخصص فى نوعيات متطورة من التسليح وذلك كله وفق أسس ومعايير علمية حديثة .

(1) إعلان قيام سلطة الشعب - 2 مارس 1977 م انظر السجل القومى 8 : 473 - 474 .

(2) السجل القومى «م. س» 8 : 474 .



- السلطة ايضا قد سلمت للشعب عن طريق مشاركة الجماهير في اختيار اللجان الشعبية التي تتولى تسيير وإدارة كافة مصالح البلاد لتحقيق الغايات والاهداف التي يصبو اليها هذا الشعب الابى .

كل هذه المقومات التي تناولناها استخلاصا من الاعلان والمثثلة في واجب تكليفى بالدفاع عن الوطن والثورة والمبادئ لجميع الشعب دون استثناء باعتباره من مسؤولية كل مواطن ومواطنة<sup>(1)</sup>.

هذا الواجب يحتم علينا أن نولى اهتمامنا بالدفاع عن الوطن بكافة مكوناته<sup>(2)</sup> ضد الأخطار الداخلية التي قد يتعرض لها سواء بسواء كالاهتمام بالدفاع عنه ضد الأخطار الخارجية التي تحصل مرارا وبصفة نادرة في حين أن الأخطار الداخلية فيما يتعلق بالجريمة والمجرمين والاخلال بالأمن والنظام العام ماثل أمام الأهين في كل لحظة وفي كل مكان من الجماهيرية مما قد يمرض أمن البلاد واستقرار أهله وطمأنيتهم للخطر.

اضافة إلى أن تسليم الثروة للشعب بصورها المختلفة يحتاج منه إلى بقطة تامة ومساهمة فعالة في حمايتها وتأمينها من كل عبث أو إخلال قد تتعرض له في صورة تخريب أو تدمير أو تعطيل سواء حاصل من قوى أجنبية استعمارية أو من قوى داخلية رجعية ويساعد الشعب في تحمل مسؤولياته الجديدة في مجال الأمن لحماية الوطن والثورة حمله للسلاح وتدريبه عليه بالكيفية التي أشرنا إليها.

وهنا يتكاتف العامل الأول إلا وهو مسؤولية الشعب في الدفاع عن الوطن والمواطن ضد الجريمة لمنعها وقمعها مع العامل الثاني إلا وهو حمل السلاح والتدريب عليه فهاذين الالتزامين اللذين حددهما الشعب في قراراته بعد مناقشة وتمحيص وتديق في مؤتمراته الشعبية الأساسية ولجانه الشعبية ومؤتمراته الطلابية ونقاباته وروابطه المهنية وصيغ في مؤتمر الشعب العام يصبح التزاما على كل مواطن

(1) ساجرات اجتماعات اللجنة الشعبية الوعية للمفد بلدية طرابلس ص 6.

(2) الدفاع عن الوطن بكافة مكوناته يتضمن بالبدية الدفاع عن الثورة والمجتمع والمبادئ الاساسية التي يحرص عليها المجتمع والثورة.

إن يشارك فى تحقيق أمنه وتوفير سلامته فى إطار أمن وسلامة المجتمع ككل وقد ترك أمر الكيفية التى تتم بها هذه المشاركة أو المساهمة الجماهيرية إلى الأجهزة التنفيذية المختصة بأمانة اللجنة الشعبية العامة للمدل لتتولى وضع تصوراتها فى هذا الشأن. وقد وضعت فعلا تجربة الأمن الشعبى بالمحلات والأمن الذاتى بالمنشآت وبدأ فى تطبيقها فعلا على ما سيأتى بيانه حالا.

### ثانياً : الأهداف والغايات التى ستتجزم عن المساهمة الجماهيرية :

لقد أوضحنا فيما سبق أهمية المساهمة الجماهيرية فى تحقيق أمن المجتمع قديما وحبر العصور حتى هذه المرحلة. وإن كانت المساهمة مهمة فى تلك الفترة التاريخية فإنها أكثر أهمية وأشد مطلباً اليوم لأنها تحقق العديد من الأهداف والغايات التى يسعى إليها الشعب العربى اللبى وتلك التى تسمى إليها وحدات الشرطة بالجماهيرية وبعد هذا تطوراً ودعماً وتعاوناً وانسجاماً لا حدود له بين الجماهير والشرطة فى تحقيق أمن الوطن والمواطن وبالتالى حماية الثورة والمبادئ التى نحرص عليها جميعاً.

والأهداف والغايات المتوخاة من هذه المساهمة الجماهيرية تتمثل فى النقاط التالية :

1 - انطلاقاً من التجربة الشعبية السائدة فى الجماهيرية والتى ننحو نحو مشاركة الشعب لكافة المسؤوليات وتحمله لكافة الأعباء فإن من الواجب القيام بتحمل المسؤولية الأمنية والمساهمة فيها بما يحقق الأمن والاستقرار والهدوء داخل المجتمع لتتصرف كافة قواه إلى الانتاج والبناء.

2 - أن وظائف الشرطة وأعمالها كثيرة ولا تدخل تحت حصر خاصة بمد أن تجاوزت وظائفها التقليدية «الوظيفة الإدارية، والوظيفة القضائية» إلى وظيفة أخرى إلا وهى الوظيفة الاجتماعية التى حملت جهاز الشرطة مسئوليات ومهاماً جساماً تتمثل فى تقديم كافة الخدمات الاجتماعية ومد يد العون والمساعدة لكل من يطلبها سواء كانت تدخل ضمن واجبات الشرطة طبقاً للقانون أم لا. حيث أن وظيفتها الجديدة تتطور وتبديل اختصاصاتها تبعاً لتطور المجتمع وتعدد الظواهر الاجتماعية وتعقدها.

هذه الوظيفة الجديدة وذلك الدور الاجتماعي لا يمكن لوحدها أن تقوم به على أحسن وجه إلا بمعاونة الجمهور ودعمه المستمر لها.

3 - أن قيام الجماهير بالعمل الأمني وعرضهم لتجربة المساهمة الجماهيرية جنباً إلى جنب مع رجال الشرطة تجعلهم يتركون تمام الإدراك المعاناة الحقيقية لرجال الشرطة ويقفون عن قرب على احتياجاتها من حيث الوسائل المادية والعلمية والعملية. حيث يتضمن وعي الجماهير لهذه النواقص ضرورة المطالبة بتوفيرها بأسرع وقت حتى لا يحدث عجز في قدرات الشرطة في توفير أمن المجتمع.

4 - المساهمة الجماهيرية تتيح لوحدها للشرطة المختلفة أعداداً وفيرة من المواطنين يمكن بواسطتهم تغطية النقص في القوة البشرية بوضع برامج عمل مشتركة بين الشرطة والجمهور من جهة وتوجيه الوحدات الفعالة من الشرطة إلى المهم والخطير من الواجبات.

5 - أن تطبيق المساهمة الجماهيرية في مجال الأمن يكمل المساهمة الجماهيرية في مجال تجييش المدن وقيام الشعب المسلح حيث إنه يتيح لأفراد هذا الشعب التدريب الفعلي الميداني لحماية الجبهة الداخلية التي تعد في أوقات الحروب على الأخص مهمة في تحقيق الانتصارات على العدو وحماية هزيمته. وحاصل ما تقدم فإن المساهمة الجماهيرية في مجالات الأمن أو الشرطة تحقق العديد من الأهداف يمكن إجمالها في :

- القيام بالوظيفة الاجتماعية للشرطة على أحسن وجه <sup>(1)</sup>.
- تطبيق محتوى إعلان سلطة الشعب فيما يتصل بتحميل المواطن مسؤولية الدفاع عن الوطن في الداخل والخارج .
- توفير الإمكانيات البشرية والمادية والوسائل الفنية وتحقيق الدعم الثير محدود لوحدها الشرطة حتى تكون أقدر على أداء مسؤولياتها في رعاية جماهير واعية مساندة لها

---

(1) كانت أنظمة الشرطة تقوم بوظيفتين أساسيتين تقليديتين منذ أن وجدت هذه الأنظمة وتجدر بها العمل الشرطي ومع بداية القرن التاسع عشر أصبحت تزول وظيفة أخرى جديدة تطبقها المرحلة التي يمرها المجتمعات حديثاً وتتقضى هذه الوظيفة أن تتولى الشرطة إضافة إلى حفظ النظام والأمن العام والمحافظة على الأرواح والأعراض والممتلكات ورعاية الآداب العامة وإغلاق المجتمع وقبة خلق قيم إنسانية جديدة وتقديم كل عون ومساعدة في صورة خدمات اجتماعية إضافية تدرج عن وظيفة الشرطة الأساسية. لواء شفيق حصصت «م. س.» ص 48

ومساهمة معها فى العمل.

- تنفيذ لإرادة الجماهير فى المشاركة فى تحمل المسؤولية فى توفير أمن البلاد والعباد  
وخلق نوع من التطبيق العملى يفيد فى مجالات عسكرية أخرى.

**ثالثاً : قيام نظام الأمن الشعبى فى المجالات :**

كان المنطلق لقيام الأمن الشعبى كما بينا هو إعلان سلطة الشعب فى مدينة  
سبها بتاريخ 2 مارس 1977 م وكانت البداية الفعلية لهذه التجربة الشعبية مشروع  
قرار بشأن نظام الأمن الشعبى الذى أعدته اللجنة الشعبية العامة للعدل فى اجتماعها  
المنعقد فى الفترة من 12 إلى 20 شوال 1388 والموافق 11 سبتمبر 1979 م وقد  
استبدل مشروع هذا القرار من حيث «الشكل» بمشروع قانون دون أن يطرأ أى  
تعديل سواء بالإضافة أو الحذف بالنظر إلى المضمون العام للموضوع ونرى من  
الملامح دراسة فكرة الأمن الشعبى كما هو وارد فى إطار مشروع القانون المشار إليه<sup>(1)</sup>.  
ومن استقراء نصوص مشروع هذا القانون يمكن استخلاص مفهوم الأمن الشعبى بأن  
(عبارة عن فرق الأمن الشعبى من بين المواطنين المتطوعين المقيمين فى نطاق كل  
بلدية على حده. شريطة أن تتوافر فى المتطوع شروط معينة وذلك «للاسهام» فى  
الحفاظة على الأمن والنظام العام والآداب العامة وحماية الأرواح والممتلكات).

وعلى ضوء هذه الاشارة كمحاولة لتحديد مفهوم الأمن الشعبى يتبين بوضوح  
شامل :

- ان تشكيلات هذه الفرق تكون بطريقة الاختيار الارادى التلقائى الذاتى  
للمواطنين فى شكل «تطوع».

- أن هذه التشكيلات تكون موزعة على نطاق اختصاص دوائر البلديات تبعاً  
لحدودها الإدارية.

- أن التطوع وان كان ذاتياً وتلقائياً وإرادياً فان يخضع لقيود تتمثل فى ضرورة  
توافر شروط معينة محددة واردة على سبيل الحصر فى التطوع ذاته نظراً لأهمية

---

(1) الرائد محمد نذرى الشريف - الشرطة التقليدية ومفهوم الأمن الشعبى بحث على استئصال مقدم منمن البربرج  
الجزى الضيفى لرجال لشرطة فى إطار عمل مثابة اللجنة الثورية للجنة الشعبية العامة للعدل ص 18 وما بعدها.

وحساسية الأعمال التي سيتولى القيام بها <sup>(1)</sup>.

- يتطلب ذلك كله - للمساهمة في الأعباء والمسؤوليات الأمنية - كعنصر مساعد ومعاون في المحافظة على الأمن والنظام العام والآداب العامة وحماية الأرواح والأغراض والممتلكات فضلا عن ممارسة الأعمال الأخرى المبينة تفصيلا في المادة الثالثة من مشروع القانون وبناء على ما تقدم فإن الواجبات المذكورة بالنسبة للمتطوعين للأمن الشعبي بوجه عام هي ذات الواجبات الملقة على عاتق رجال الشرطة تنفيذها على أساس أن إستاندها لرجال الأمن الشعبي منظور إليها كعنصر «مساعد - مساهم - معاون» ولعل أهم هذه الواجبات المحافظة على الأمن والنظام العام <sup>(2)</sup> وحماية الأرواح والأغراض والممتلكات. أما في مجال تحديد أعمال رجال الأمن الشعبي بوجه خاص وفق الاطار الخاص لهذه الواجبات باعتبارها أعمال ميدانية بالدرجة الأولى وتتمحور في الواجبات التالية :

- 1 - القيام بأعمال الدوريات الراكبة والراجلة.
- 2 - الإبلاغ عن الجرائم والحوادث ومخالفات التسيير والأعمال المخلة بالآداب العامة وأعمال التهريب والشعوذة وغير ذلك من الأفعال التي تعد إخلالا بالأمن والنظام العام.
- 3 - المساهمة في تنظيم حركة المرور على الطرقات وفي الميادين العامة كلما اقتضى الأمر ذلك.

---

(1) الشروط الواجب توافرها في المتطوع في مجال الأمن الشعبي على النحو التالي :

1 - أن يكون حسن السيرة والسلوك. 2 - ألا يقل سنه عن 21 سنة ميلادية. 3 - ألا يكون ذا سوابق جنائية ما لم يكن قد رد إليه إلى اعتباره. 4 - ألا يكون قد سبق دخوله مستشفى أو مصحة للأعراض العقلية. 5 - أن يكون قد تلقى تدريباً على كيفية حمل السلاح ولتتمتع به شهادة من الجهة المعنية بذلك توضع في ملته «دورة من دورات الأمن الشعبي» 3 من القرار رقم 642 م<sup>هـ</sup> بشأن نظام الأمن الذاتي - الشروط واحدة في الأمن الشعبي والأمن الذاتي.

(2) الأمن والنظام العام مفهومان مترادفان لنا في هذه الدراسة بكثرة اللجوء لتوسيعهما ؛ فالأمن يقصد به توفير حماية تامة للأرواح والأغراض والأموال ولتجديد إحساس وشعور لدى كافة المواطنين بالثقة التامة وأطمأنته التي لا حدود لها وتأتي ذلك بمنع الجرائم وضبطها .

اما النظام العام فهو مجموعة الأسس التي يقوم عليها كيان المجتمع وهي تضم كافة المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهي تختلف باختلاف الزمان والمكان - فهي فكرة مبهمة متغيرة متطورة - رائد محمد قنري الشريف م.

م<sup>هـ</sup> 19، 20.

4 - ضبط الجاني الذى يشاهد متلبسا بارتكاب جناية أو جحثة سرقة أو نصب أو تعدى شديد أو انتهاك لحرمة الآداب العامة أو المخدرات أو أى جريمة أخرى متلبس بها لا يتطلب رفع الدعوى فيها على شكوى تقدم من المتضرر - وتسليمه إلى زقرب مركز أو رجل من رجال السلطة العامة.

5 - القيام بواجب الحراسة الليلية فى المدن والقرى والشوارع والمجالات السكنية.

6 - معاونة الشرطة والقضاء بالادلاء بأى معلومات تفيد فى كشف الجريمة فى صورة إفادة أو بلاغ أو معلومة أو شهادة.

7 - تكوين الجمعيات الأهلية من أصدقاء الشرطة لبت التوعية الأمنية فى كافة الأوساط الشعبية لحثها على المساهمة فى دعم أجهزة الشرطة بكافة الوسائل والتعاون معها فى أداء واجباتها.

8 - الاشتراك فى فرق الدفاع المدنى والانتفاذ للقيام بهذه الواجبات الأمنية حينما تستدعى الحال ذلك.

وحاصل ما تقدم أن هذه جزء من الأعمال التى يمكن لفرق الأمن الشعبى أن تقوم بها وتظهرها إلى حيز الوجود لما فيها من عون ومساعدة لأجهزة الأمن من ناحية وتوفير خدمات اجتماعية أمنية من ناحية أخرى.

وبالرغم من تعدد المجالات الأمنية التى يمكن لفرق الأمن الشعبى المشاركة فيها فإننا نجد أن الممارسة الفعلية التطبيقية فى الجماهيرية لم تتجاوز القيام ببعض هذه الواجبات والمتمثلة فى القيام بواجب الحراسة لبعض الأهداف الحيوية وتسيير بعض الدوريات فى المجالات والشوارع العامة فى المدن والقرى إضافة إلى ما تقوم به فرق الأمن الذاتى لتأمين المنشآت والمصانع وكافة المرافق الحيوية كما سيأتى بيانه حالاً.

- هذه الواجبات الملقة على عاتق المواطنين الذين يتطوعون لفرق الأمن الشعبى على اختلاف وجوهه تتطلب إعداداً جيداً مدروساً ومتابعة مستمرة حتى يمكن لهؤلاء المتطوعين من المواطنين القيام ببعض واجبات الشرطة. أو المساعدة فى أدائها على الصورة المطلوبة.

لذا فليعد تطلب مشروع القانون ضرورة عقد دورات تدريبية قصيرة تتراوح مدتها من شهر إلى شهر ونصف حتى يدرك المتدربون كيفية استعمال الأسلحة المستخدمة في الحراسة وأعمال الدورية ويفهموا طبيعة الواجبات التي سيقومون بها وتكون لديهم فكرة عامة عنها إضافة إلى التوعية القانونية والثورية والأمنية التي تستهدف تحقيق الأهداف والغايات التالية :

- أ - التعرف بالأمن الشعبي والتأكيد على الفلسفة التي يقوم عليها باعتبار أنه مساهمة جماهيرية في تحمل المسؤوليات الأمنية خدمة للمجتمع الجماهيري.
- ب - تعريف المتطوع بالواجبات والأعباء الملقاة على عاتق منتسبي الأمن الشعبي.
- ج - دعم وتطوير البرنامج التدريبي للمتطوعين ببعض الدروس والمحاضرات المبسطة التي تثير الطريق أمام المتطوعين وتخلق لديهم نوعاً من التوعية القانونية والشرطية وألا يكتفى بالتدريبات العسكرية وحدها<sup>(1)</sup>.
- د - الحرص كل الحرص على تقوية الروابط بين أفراد الأمن الشعبي وبين رجال الشرطة بصورة تضمن تبادل التقدير والاحترام بصفة تحقق التعاون والتآزر في أداء واجباتهم الأمنية التي تكمل بعضها البعض بما يعود على المجتمع والوطن بكل خير.

#### رابعاً : قيام نظام الأمن الذاتي في المنشآت الاقتصادية والمرافق العامة :

تنفيذا لقرارات وتوصيات اللجنة الشعبية للمعدل وتحقيقاً لمطالب الجماهير فقد أصدر الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للمعدل والقرار رقم 642 لسنة 88 و. ر / 1979 م، بشأن نظام الأمن الذاتي في المنشآت الاقتصادية والمرافق العامة.

والأمن الذاتي يعد بحق أبرز صور نظام الأمن الشعبي ويظهر فعلاً كمساهمة جماهيرية في تحمل التبعات الأمنية حيث استغنى عن جهاز الشرطة في حراسة

---

(1) استدركت أمانة اللجنة الشعبية العامة للمعدل لقصور المادة 78 من القرار 642 لسنة 79 م بشأن تعريب المتطوعين للقيام بالأمن الشعبي أو الأمن الذاتي حيث حددت المهام بالتدريبات العسكرية على الأسلحة الخفيفة والذات اللازمة لاستيحاء كل سلاح منها وإرفق بتصميم بمذكرات موجزة أمن للنشأة وواجب الحراس والتوعية القومية - انظر كتاب الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للمعدل ملف رقم 1977/1/7 - 79 م الموجهة إلى أبناء لجان الشعبية التوعية للمعدل بتاريخ 1979/11/25 م.

المنشآت الاقتصادية والمرافق الحيوية كالمصانع ومحطات الكهرباء والمشاريع الزراعية والبيترولية والمرافق والمطارات. وغيرها من المواقع الأخرى التي لا تدخل تحت حصر وقد حددت مدة لا تتجاوز تسعين يوما لتنفيذ القرار المشار إليه أعلاه. على أن يتم التنفيذ بصورة تدريجية ونظامية بحيث تستمر قوات الشرطة في الحراسة حتى يتم إعداد وتأهيل المتطوعين للقيام بواجب الحراسة الذاتية لمنشآتهم.

- فالأمن الذاتي يقصد به قيام المنتجين والمواطنين في كل مرفق حيوي يحتاج إلى حراسة إلى القيام بواجب حراسة وتأمينه خلال الأربع والعشرين ساعة وحسب الأعداد التي يحتاجها فعلا لحمايته وضمان سلامته من أخطار الهدم والتخريب.

- ويتم حسب ما أوصينا سلفا تدريب المتطوعين بمواقع عملهم في دورات متتالية على كافة الأسلحة الخفيفة مع التركيز على نوع السلاح الذي يتلاءم مع المنشآت وحراستها وتزويدهم بالمعلومات المبسطة التي يحتاجونها لأداء واجباتهم الأمنية.

- تتولى اللجنة الشعبية التي تدير المنشأة أو المرفق الحيوي التي يطبق فيها نظام الحراسة الذاتية بوضع برنامج للحراسة بصفة دورية منتظمة يوميا أو اسبوعيا ويلفج لجميع العاملين وتكون مسفولة عن تأمين المنشأة بالكامل مع ضرورة متابعة وحدات الشرطة لذلك عن طريق الإطلاع على برنامج العمل الذي يرسل منه صورة إليها مع التفقد الميداني والإبلاغ عن أى تقصير للجهات المسفولة واللجنة الشعبية للعدل بالبلدية لتتولى اتخاذ إجراءات تمنع ذلك.

- ويرتدى القائمون بالحراسة الذاتية القيافة العسكرية الخضراء واضعين إشارة على الزراع الأيسر مكتوب عليها عبارة «الأمن الذاتي» وتحتها اسم المنشأة أو المرفق العلم المحروس أو شعاره أن وجد<sup>(1)</sup>.

- وواجب الحراسة الذاتية يجب أن يقوم به جميع منتسبي المنشأة أو المرفق دون استثناء كواجب وطنى والتزام فوري ومشاركة جماهيرية فى تحمل الأعباء

---

(1) قرار الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل رقم 720 لسنة 79 م بشأن قيادة الكتلين بأعمال الحراسة الذاتية.



والمسؤوليات الأمنية في الجهة التي يعملون فيها شريطة ألا يؤثر ذلك على حسن سير العمل ويحافظ على كمية الانتاج وجودته إضافة إلى ضرورة الانتظام في العمل.

فالحراسة يجب أن تكون مستمرة ومنظمة ودقيقة وفعالة ومحققة لأغراضها في تأمين المنشأة أو المرفق بالفعل وغير مؤثرة على سير العمل بالمرفق المخروس.

- وقد وضع القرار في مواده الأخيرة احكاما انتقالية في كيفية تنفيذ القرار حيث أبقى سيطرة الشرطة على بعض المرافق الحيوية كالموانئ والمطارات والمحقول النفطية ومنافذ البلاد البرية وتطلب لرفع حراسة الشرطة في غيرها عند اكتمال تدريب وتأهيل المتطوعين في أي مرفق ضرورة اصدار قرار بقيام نظام الأمن الذاتي فيها فهي عملية تنظيمية بحتة تحديدا للمسؤولية وحرصا على أمن وسلامة المنشأة تحقيقا للصالح العام.

- وقد طبق نظام الأمن الذاتي في العديد من المنشآت والمرافق الحيوية فعلا وكذلك فكرة الأمن الشعبي في المحلات وقد ارفقنا بهذا المبحث جدولاً يحدد الدورات وعدد المتدربين وأماكن التدريب والجهات التي سيعلمون فيها في حدود مدينة طرابلس واللجنة الشعبية للعدل لبلدية طرابلس لتكون الصورة واضحة قدر الإمكان.

#### خامساً : الصعوبات والعراقيل التي وجدت في طريق الأمن الشعبي :

إن المتبع لانشاء فكرة الأمن الشعبي حديثاً في الجماهيرية وتطبيقاته على مستوى المحلات والأحياء السكنية وفي المنشآت والمرافق العامة يرى الاندفاع الذي صاحب بداياته الأولى والانطلاق الجماهيري في تطبيقه إلا أن ذلك سرعان ما انهار خاصة في مجال الأمن الشعبي وذلك لوجود عدة صعوبات وعراقيل واجهت التجربة وتكاد تقضى عليها بالمرّة ويمكن أجمالها في الآتي :

1 - عدم وجود وعي كامل بفكرة الأمن الشعبي وفلسفته الحقيقية إضافة إلى عدم توفر الأحاساس الفعلي بالمسؤولية لدى المواطنين بأهمية الأمن الشعبي وضرورته.

2 - التحاق العديد من المواطنين بالأمن الشعبي ليس اقتناعاً بالفكرة وكمساهمة في تنفيذها لتوفير أمنه وأمن مجتمعه الذي يعيش فيه وإنما تهرباً من التجنيد والتجنيش.

3 - عدم وجود تنسيق بين الجهات عند تطبيق الأمن الشعبي من جهة وتلك المسعولة عن تطبيق تجييش المدن مما أدى إلى ضم العديد من متطوعي الأمن الشعبي الذين في الخدمة إلى وحدات التجييش وتتابع ذلك بصورة مستمرة حتى كاد يفرغ الأمن الشعبي من محتواه.

4 - العديد من أفراد الأمن الشعبي كانوا أميين أو شبه أميين مما جعلهم غير قادرين على أداء الدور المطلوب منهم كما ينبغي نتيجة لضعف امكانياتهم وقدراتهم على المطاء. وكثيرا ما نشاهد أحدهم وقد تسلم أوراق شخصية لمواطن آخر مار في سيارته ليتأكد منها ولكن لم يتمكن من ذلك لعدم إلمامه بمبادئ القراءة أو الكتابة.

5 - ضعف جهاز الشرطة نفسه وعدم قرته على المطاء لضعف الإمكانيات البشرية والمادية والفنية من ناحية وللتسيب الإداري من جهة أخرى أدى إلى متابعة أفراد الأمن الشعبي لهذا التسيب والضعف وعدم التعاون مما كان له الأثر السع على هذه التجربة.

6 - عدم إدراك المتطوعين للجوانب القانونية والشرطية التي يحتاجونها في أداء واجباتهم نظرا لاقتصار التدريب على الجوانب العسكرية دون اهتمام بالجوانب الأمنية الأخرى ولو بصورة مبسطة.

7 - عدم تعاون رجال الشرطة مع منتسبي الأمن الشعبي بالصورة التي تضمن استيعابهم للعمل ومواجههم فيه نتيجة احساس معظمهم - خاصة الجهلة منهم - بأن هؤلاء للمتطوعين سيحلون محلهم إن أجلا أو عاجلا وهذا هو السبب الرئيسي في فشل تجربة الأمن الشعبي وانهاراها.

8 - عدم وجود قاتون أو قرار تنظيمي لفكرة الأمن الشعبي وإنما اكتفى باصدار قرار للأمن الذاتي. لذلك نجد الأمن الشعبي في المحلات يكاد ينعدم أو يفشل في حين أن الأمن الذاتي حقق العديد من النجاحات التي لن تستمر طويلا أن لم تدعم بقانون وتنظيم للأمن الشعبي كله.

9 - لا وجود للحماية القانونية لرجال الأمن الشعبي عند حصول وفاة أو اعتداء عليهم أو حصول إصابة نتيجة خطأ وقد يتعرضون لها في أعمالهم. وهناك

محاولات في أمانة اللجنة الشعبية للعدل ببلدية طرابلس لإعداد مشروع مساواتهم في المعاملة مع رجال الشرطة باعتبارهم موظفين عموميين<sup>(1)</sup>.

10 - الاكتفاء بمتنصر محدودة من أفراد المجتمع وعدم إدماج القوة الضاربة للطالبة في المرحلة الثانية وفي المعاهد والجامعات لتنفيذ مخطط الأمن الشعبي واتجاهه لهذه الأسباب وغيرها تم العنول عن تسمية مراكز الشرطة بفروع الأمن الشعبي وبدأت العديد من وحدات الشرطة التخلص من هذه التجربة إضافة إلى أن انضواء العديد من منتسبي الأمن الشعبي في التجيش أصاب الأمن الشعبي بالشلل التام.

سادساً : مقترحات للمساهمة الجماهيرية مستقبلاً في مجال الأمن الشعبي بما يضمن نجاحها :

فكرة الأمن الشعبي ومنطقتاتها الأساسية المطروحة في الجماهيرية والتي يقصد بها دعم الأجهزة الأمنية حتى تكون أقدر على أداء واجباتها والمساهمة معها في تحمل المسؤوليات الأمنية وليس إلغاء وجود الشرطة كما يقول البعض<sup>(2)</sup> حيث إنه لا يمكن تصور وجود مجتمع في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل - بدون أناس متخصصين يتولون توفير أمنه واستقراره والدفاع عنه ورد غوائل الإجرام والجرمين ولا يهمن من يتولى هذه المهمة أفراد الأمن الشعبي أو رجال الشرطة النظامية أو القوات المسلحة أو فروع منها أو أجهزة أمن سرية أو غيرها مهما اختلفت المسميات فالجوهر هو وجود من يتولى مسؤولية الأمن والنظام دون أهمية للاسم الذي يطلق عليهم.

فالتجربة التي مرت بها الجماهيرية في مجال المساهمة جيدة ولكنها تحتاج إلى بعض الدعم والتنظيم والتوعية على ما سيأتي بيانه في البنود التالية :

1 - التطبيق الصحيح لفكرة الأمن الشعبي والأمن اللاتي وفق منطقاته الأساسية وفلسفته وأهدافه المحددة الواضحة وعدم تمييعه وتفريره من محتواه عن طريق

(1) مسير اجتماع اللجنة الشعبية ببلدية طرابلس بدون رقم إشاري أو تاريخ ص 10

(2) رائد محمد قنري الشريف ص 9 - يرى أن مفعلة الجمهور للشرطة في القيام بحراسة المنشآت الحيوية التاء

لوجود الشرطة ونحن لا نرى ذلك للأسباب المبينة في عالية - محمد قنري ص 18

إجراء التنسيق مع الجهات الأخرى وعلى الأخص القوات المسلحة لأن ذلك يخدم أغراض الأمن ويحقق حماية الجبهة الداخلية وسلامتها وهي لا تقل في شيء عن الجبهة الخارجية.

2 - التركيز على توعية الجماهير بوضوح معنى الأمن الشعبي باعتباره مساهمة محدودة تحقق صالح الفرد والجماعة ولا تترك وسيلة لتحقيق ذلك سواء كانت صحافة أو نشر أو وسائل إذاعة مرئية أو مسموعة إضافة إلى الندوات والمحاضرات وحلقات النقاش المشتركة بين الشرطة والمواطنين... إلخ، يفرض تنمية الوعي وخلق الحس الأمني لدى كل مواطن وحثهم على التعاون مع الشرطة ودعمها باعتبار ذلك مسؤولية جماعية.

3 - دعم وحدات الشرطة بكافة الإمكانيات البشرية والمادية والمعنوية ومنحها كافة المكنتات اللازمة للانطلاق وإلزامها بالإنجاح تجربة الأمن الشعبي لأنه دعم للشرطة في أداء واجباتها ومساهمة جماهيرية لتقوية الشرطة وزيادة كفاءتها وليس الغاء وجودها كما يقول البعض.

4 - وضع برنامج تدريبي موحد لفرق الأمن الشعبي والتجيش بحيث تضمن دعم الأمن وتحمل المسؤوليات الأمنية وفي نفس الوقت تجهيز المواطن القادر على أداء واجبه حينما ينادى للمنادى للدفاع عن الوطن والثورة.

5 - وضع خطة استراتيجية عامة على مستوى كافة الأجهزة الدفاعية والأمنية على اختلاف مسمياتها لتحديد الأهداف والمرافق الحيوية وتحديد المسؤولية في حراستها وتأمينها بالصورة المثلى التي تضمن عدم تعرضها للمخاطر المختلفة من هدم وتخريب وإغارة - وعدم ترك الأمور على علاتها دون تخطيط وكل جهاز معتمد على غيره حتى تقع الكارثة لا سمح الله - فالواجب الوطني يحتم علينا الدراسة والتخطيط والتنظيم خاصة في المسائل التي تتعلق بأمن بلادنا وثورتنا.

6 - إقامة مشاركة فعالة في أداء الأعمال الأمنية من الشرطة النظامية ومتسبي الأمن الشعبي لضمان نجاح التجربة وعدم وقوع الأخطار نتيجة لعملية الترشيد والمتابعة المستمرة لهؤلاء حتى يتقنوا واجباتهم على الوجه الأمثل.

7 - يمكن الاستفادة من رجال الشرطة الذين بلغوا سن الإحالة للتقاعد كرؤساء

لفرق الأمن الشعبي كجهة إشرافية وإدارية وتوجيهية.

8 - محاولة إيجاد جمعيات أهلية وشبابية للتبشير بفكرة الأمن الشعبي والتحريض على الالتحاق بها.

9 - إقحام العناصر المتعلمة في تجربة الأمن الشعبي وخاصة الطلبة من ذوى المستوى الثانوى وطلبة المعاهد والجامعات حيث إنهم يمثلون قوة لا بأس بها وهى تستطيع المساهمة الفعالة مع قيامها بأعبائها الدراسية الأخرى على غير وجهه.

10 - يجب أن تتولى كافة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وكافة الاتحادات والروابط المهنية والنقابات تحريض متسببيها على الالتحاق بالأمن الشعبى لأن فيه دعما لتجربة الأمن الشعبى تحقيقا لتوصيات الجماهير فى مؤتمراتها الشعبية الأساسية.

11 - أخذ تجارب الدول الأخرى المتقدمة فى مجالات المساهمة الجماهيرية لدراساتها وبحثها لأمكانيات الاستفادة منها بعد تطويرها وجعلها متناسب مع ظروف الجماهيرية ويمكن أن نذكر على سبيل المثال «تجربة المواطن المرافق، ومقاومة الجريمة عن طريق اتخاذ إجراءات وقائية معينة، وشرطة المعابر، وشرطة القرى..... إلخ»<sup>(1)</sup>.

---

(1) سبق توضيح هذه الأنواع والتجارب والشكل المختلفة للمساهمة فى الجماهيرية المبحث السابق ص: 183 وما بعدها. انظر رسالتنا لتلويحى الدكتوراه فى القافرون بعنوان «المساهمة الجماهيرية فى المجالات الأساسية» - تحت الطبع - فنهد من الإيضاح بهذا الخصوص.



الأمّن الذاتي بالمنشآت والأهداف الحيوية بأمانة اللجنة الشعبية للعدل ببلدية طرابلس		
عدد التتربين	عدد الدورات	
194	3	1 - مطابع الثورة / ط
656	5	2 - أمانة المواصلات والنقل البحري
91	2	3 - جامعة الفاخ / ط
96	1	4 - منشأة التنمية الوطنية / ط
939	5	5 - منطقة الفاخ «الفرناج»
61	1	6 - منطقة تاجراء
72	1	7 - منطقة سوق الجمعة
134	1	8 - منطقة باب بن غشير
95	1	9 - منطقة الحي الصناعي
98	2	10 - منطقة الأوسط
79	1	11 - منطقة المدينة
40	1	12 - منطقة حي الأندلس





## الفصل السابع

الوظيفة الشرطية بين الماضي والحاضر



من تتبعنا التاريخي لكافة المراحل التي مرَّ بها نظام الشرطة منذ ظهور الإنسان على وجه البسيطة وانتظامه داخل كيان الجماعة البشرية سواء أكان ذلك في إطار الأسرة أو العشيرة أو القبيلة. أحس بضرورة الأمن ولس حاجته إليه نتيجة تضارب مصالح الأفراد المكونة لتلك الجماعات الإنسانية على اختلاف أنواعها إضافة إلى تسلط الإنسان وأثانيته ووجهه للتمدن على الغير اعتقاداً منه أن ذلك من حقه لاستبعاد الغير أو الاعتداء عليه لسرقة أمواله أو اغتصاب شرفه أو حتى مضايقته أو الحد من نشاطاته المشروعة. وحتى حين انتظمت هذه الجماعات البشرية في مجتمعات عرفت باسم الدولة أو المدينة احتاجت بالضرورة إلى إيجاد مجموعات متميزة للقيام بهذه الأعباء الأمنية. ثم تطورت الفكرة وتبلورت مع تقدم الحضارة الإنسانية وزدهاها في كافة المجالات وتبعاً لذلك تطورت مهمة هذه المجموعات التي تتولى مسؤولية الأمن وتبدلت مسمياتها ومفاهيمها وطبيعتها وظائفها حيث أنه لم تكن نفس المهام التي تقوم بها في المجتمعات القديمة إلى تصور جديد في المجتمعات الحديثة.

هذا التطور ظهر في تزايد اختصاصات الأنظمة الشرطة حتى وصلت درجة من التقيد في العصر الحديث. كما شملت تغيراً في ماهية هذه الوظيفة الشرطة ذاتها. ولقد تطرقنا فيما تقدم لتطور نظام الشرطة من الناحية التاريخية وتعرضنا فيه إلى الاختصاصات والمسميات وكافة ما يتصل بهذا المرفق الأمني الحيوي.

ونحب الآن أن نتناول الكيفية التي كانت تؤدي بها الوظيفة الشرطة وطبيعتها ومكوناتها الأساسية في الماضي ونحاول مقارنتها بالوظيفة الشرطة في العصر الحديث.

ولكن هذا لن يتأني لنا إلا بالتعرف أولاً على الوظيفة ثم نتبع تواجدها وتطورها في الماضي والحاضر. ثم نختم هذا الفصل بالتحريف بجوانب الوظيفة الشرطة المتكاملة.

## المبحث الأول

### ماهية المهام والواجبات الوظيفية الشرطية

تتولى الشرطة القيام بعدة وظائف أساسية اكتسبتها من التطور التاريخي المرحلي الذى مرت به عبر العصور حتى عصرنا هذا .

وهذه الوظائف تتمثل فى الوظيفة الإدارية والوظيفة القضائية والوظيفة الاجتماعية والتي ستولى توضيح كل منها على حدة على التفصيل التالى :

**أولاً : الوظيفة الإدارية للشرطة :**

إن الوظيفة الإدارية للشرطة هى وظيفتها الأساسية فى كل الدول، ودورها فى هذا المجال دور أصيل لازمها منذ نشأت وهو يتجلى فى معظم المجالات فى أعمال ترمى إلى منع ارتكاب الجريمة، باتخاذ التدابير والإجراءات التى تقلل من فرص ارتكابها. وقد يتطلب الأمر فرض قيود على الأفراد تحد من حرياتهم بقصد حماية النظام العام الذى يتضمن «الأمن العام، السكينة العامة، والصحة العامة»<sup>(1)</sup>.

ووسائل الشرطة إلى ذلك عديدة ومتنوعة فمنها إصدار الأوامر والنواهي التى يلتزم بها الأفراد طوعاً أو كرها تحقيقاً للصالح العام، ومنها القيام بأعمال الحراسات والدوريات وتنظيم المرور ومراقبة المشبوهين والمجرمين الخطيرين، وتأمين المرافق والأهداف الحيوية، وإعداد وسائل الدفاع المدنى، حفظ النظام فى الاحتفالات العامة التى تقام فى المناسبات الوطنية والاجتماعية والرياضية، ومراقبة منافذ البلد لتنظيم عمليات دخول و مرور وإقامة الأجانب لأقاليم الدولة، وتنفيذ كافة القوانين واللوائح فيما يدخل اختصاصها.

وتتولى القيام بهذه الوظيفة كافة منتسبو جهاز الشرطة دون تمييز بينهم حسب

(1) لواء شفيق عصمت - تنظيم الشرطة فى المجتمع الاشتراكي - الأمن العام المصرية العدد 33 لسنة 66 م ص 38

الرب أو التخصصات حيث أنه واجب عام نتولاه فى إطار القيام بالأعمال الوقائية السابقة على وقوع الجريمة سواء اقتصر هذا العمل على المنع لارتكاب الجريمة أو القيام بواجبات أخرى إدارية تخدم هذا الغرض ولو من بعيد كواجبات الشرطة الإدارية من استخراج للبطاقات الشخصية والحالة الجنائية وجوازات السفر وغيرها من الوظائف التى تلتقى فى قمع الجريمة ومنعها أو على الأقل التمرض لأقل ضرر منها.

### ثانياً : الوظيفة القضائية للشرطة :

يقصد بهذه الوظيفة جميع الإجراءات التى يتخذها جهاز الشرطة عقب وقوع جريمة ما وتشمل جمع المعلومات وإجراء التحريات والانتقال إلى مكان الحادث للمحافظة على الآثار وإجراء المعاينة والتفتيش بغية الوصول إلى معرفة الجاني، وضبط وإقامة الدليل على إدانته وتقديمه للمحاكمة وتنفيذ الحكم وتولى هذه المهام ففة من رجال الشرطة يطلق عليها صفة الضبطية القضائية.

والوظيفة القضائية تختلف فى حدودها وصلاحياتها وأمكانيات عملها من دولة إلى أخرى فمنهم من يوسع فيها ومنهم من يضيق.

- ففى فرنسا نجد أن رجال الشرطة المحلية يزاولون سلطات قضائية واسعة أوردها المادة «8» من قانون تحقيق الجنائيات الفرنسى. التى قضت بأن «الضبط القضائى يستكشف الجنائيات والجنىح والمخالفات ويجمع أدلتها ويقدم المتهمين فيها للمحاكم التى من اختصاصها معاقبتهم».

ومن هذا النص يتضح أن عبارة الضبط القضائى شملت الاستدلالات فضلاً عن سلطة التحقيق وسلطة الاتهام، ولم يخرج منها إلا سلطة القضاء أو الحكم<sup>(1)</sup>.

- وفى إنجلترا نجد أن الشرطة تتولى وظيفة الاتهام. ولعل مرجع ذلك عدم وجود نظام النيابة العامة، فإذا ما وقعت جريمة أو جنحة تقوم الشرطة بالتحرى وجمع الأدلة والقبض على الجاني وتقديمه إلى القضاء، وتسير الشرطة بهذه الاجراءات حتى

(1) رابع جسة - دور الشرطة القضائى - مجلة الأسمى العام - العدد 19 لسنة 1962 م ص 9، مقدم د. فبرى عبد الفتاح الشهاوى - السلطة الشرطة ونطاق شرعيتها جاليا وألمانيا - منشأة المعارف بالإسكندرية 1973 م ص 113

يصدر الحكم النهائي في القضية، وهذه المهمة تقوم بها إدارة البحث الجنائي <sup>(1)</sup>.

- وفي مجال الوظيفة القضائية للشرطة الليبية وغيرها من البلاد العربية التي تسير وفق نظام متقارب كجمهورية مصر العربية والسودان وغيرها من البلاد الأخرى أن للشرطة صلاحيات أو سلطات في كل طور من اطوار التي تمر بها التهمة في الدعوى الجنائية، فهي تقوم في كل طور فيها بدور يحدده لها القانون سواء كان ذلك في مرحلة الضبط أو التحقيق أو الاتهام أو الحكم ستولى توضيحه في المباحث القادمة بشكل تفصيلي <sup>(2)</sup>.

### ثالثاً : الوظيفة الاجتماعية للشرطة :

لم تعرف الوظيفة الاجتماعية للشرطة إلا من وقت قريب وكان دور الشرطة قبل ذلك مقصوراً على القيام بالوظيفتين الادارية والقضائية، فلما اعترف للشرطة بدورها الاجتماعي الذي يختلف بلا شك باختلاف المجتمعات ويتحدد بسلسلة من الخدمات التي تقوم بها الشرطة في المجتمع <sup>(3)</sup> فلم تمد وظيفة الشرطة في المجتمعات الحديث مقصورة على المحافظة على الأرواح والأعراض والأموال، وحفظ الأمن والنظام والقيام بمنع الجريمة وضبطها «الوظيفة الادارية، والوظيفة القضائية» بل اتسعت حتى شملت خدمات اجتماعية عديدة منها حماية اخلاق المواطنين ورعاية سلوكهم الاجتماعي بقصد الاسهام في توفير الحياة الآمنة الرغدة لافراد المجتمع ومن ثم فان الشرطة لا تقف في أدائها لواجباتها الأمنية - فيما للأساليب المعمول بها حديثاً - مكتوفة الأيدي حتى تقع الجريمة فتتولى مكافحتها... إنما تنفذ بصيرتها وخبرات القائمين عليها إلى الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية لها نوازعها وعواملها فتقدم لتسهم في حلها والقضاء على هذه النوازع وتلك الجراميل المكونة لها.

وان سبيل الشرطة في هذا الشأن إثارة انتباه الشعب للمشكلة وتوضيح كافة

(1) مقدم دة كبرى عبد الفتاح الشهاوى - «م. س.» ص 114.

(2) مجموعة التشريعات الجنائية - أمانة المبدل 1978 م قانون الاجرامات الجنائية الليبي الصادر في 21 ربيع الأول 1372 هـ الموافق 28 نوفمبر 1953 م للواد لرقام من 11A - 47.

(3) لواء شفيق عصمت - تنظيم الشرطة في المجتمع الاشتراكي - نفسه ص 51

جوابها لفعاله المختلفة خلق قيم إنسانية وخلقية جديدة ثم التضامن والتعاون مع الشعب صاحب المصلحة الحقيقية الأولى فى القضاء عليها.

وفى هذا المعنى يقول الدكتور «شتشيره» عن الوظيفة الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

«لقد كان من الصعب تحديد الوظيفة الاجتماعية للشرطة، ولكن اليوم أصبح هذا من الأمور السهلة. إن الشرطة تضمن الهدوء والأطمئنان للجمهور عن طريق احترام القانون وتنسيق ممارسة الحقوق المقدسة التى تعترف بها الحكومة. ويستند عمل الشرطة على مبدأ أنه لا يجب أن تؤثر حرية الفرد على حرية الآخرين. وبحلول الدستور أن يقيم توازنا بين الحرية الشخصية أو الحقوق الأساسية التى تعترف بها بأنها تراث أدبى شرعى وبين ممارسة الدولة لسلطانها الأمر الذى يعتبر ضروريا فى مجتمع منظم. وقد نحت أغلب دول العالم المتحضر إلى التوسع فى الوظيفة الاجتماعية للشرطة حيث تفيد الإحصاءات فى معظم بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية أن نحواً من 7.85 من مهمات ومشاكل الشرطة فيها لا علاقة لها بالملاحقة الجزائية<sup>(2)</sup>.

فالمعمل الشرطى أضحي يتقدم ويسير بخطى ثابتة إلى الامام فلم يعد مكتبها بأنشطته التقليدية فى المحافظة على النظام والأمن العام بمنع الجريمة وقمعها الموجه إلى فئة معينة من المجتمع إلا وهى مجموعات المنحرفين والمجرمين الخارجين على سلطان القانون والمخالفين لأحكامه. فالشرطة الحديثة قد أضحت تمارس أنواعاً متعددة من النشاط الهادف إلى خدمة أعداد متزايدة من المواطنين حتى يستقر المجتمع كله وبذلك يمكن القول بأنها تقوم بوظيفة اجتماعية طالما أحس الجميع بقرب هذا الجهاز الحيوى منهم بشكل يحقق لهم أمنهم وأمانهم على أنفسهم وأرواحهم وأموالهم وعرضهم ويضمن لهم تقديم خدمات اجتماعية لا حصر لها قد تخرج فى كثير من الأحيان عن علاقة السلطة بالناس أو الشرطة بالمخالفين حتى تصل إلى علاقة كل المجتمع والشرطة جزء منه بالفئة المنحرفة لتتولى العمل على إصلاحها ودعمها وعلاجها ومن ثم إبعاد خطرها على الجماعة الإنسانية والعمل على تكييفها

(1) عقيد د. قنارى عبد الفتاح الشهارى - الموسوعة الشرطية القانونية - ص 237

(2) د مصطفى المريجى - دروس فى العلم الجنائى - ص 62، 77

وإعادتها إلى أطاره في أسرع وقت ممكن وهي أكثر قدرة على مواجهة الحياة بانطلاقه نحو الخير وبعد عن الشر لكي يسعد الجميع.

وقد نحت الدول العربية هذا المنحى فبدأت منذ أمد قريب تجدر خدماتها وتكسيها الصفة الاجتماعية وتبعد عن الاكتفاء بوظائفها التقليدية في المجالين الإداري والقضائي.

ففي مصر ذكر أن 160 من الأعمال التي تقوم بها الشرطة تأخذ طابعاً اجتماعياً<sup>(1)</sup> في صورة خدمات شرطية للمجتمع ليس المقصود منها منع الجريمة ولا ضبطها دائماً والغرض الجوهرى منها تحقيق مقولة الشرطة في خدمة الشعب في المجالات الاجتماعية وليس رعاية الأحداث والمعزة والمجانين وإجراء الندوات والمحاضرات والبحوث الاجتماعية الشرطية القانونية ومعالجة مدمنى الخمر ورعاية ومساعدة المفرج عنهم والدية الشباب وأصدقاء الشرطة وغيرهما من النشاطات الأخرى في هذا المضمار للنشاط الاجتماعى للشرطة ويمكن الجزم بأن الشرطة في الجماهيرية الليبية تأخذ بنفس المنحى وجاوزت هذه النسبة بكثير لأن منطلقاتها التي سارت عليها عقب الثورة كان فيها الدفاع اجتماعى أكثر من أى شئ آخر وتلمس ذلك جلياً في عدة قوانين معمول بها في البلد أهمها :

1 - قانون المسجون رقم 47 لسنة 1975 م، وما ورد فيه من خدمات اجتماعية للمسجون داخل السجن والمفرج عنه حين يخرج من السجن ولأسرة المسجون نفسها<sup>(2)</sup>.

2 - القانون رقم 56 لسنة 1970 م بشأن حماية الآداب في المجال العامة<sup>(3)</sup> والأمر المستدقم رقم 20 لسنة 1971 م، في شأن إجراءات حماية الآداب العامة<sup>(4)</sup> وتأثيراتها في المحافظة على الأخلاق والقيم التي يحرص المجتمع على دعمها والضرب بشدة على كل من يخل بها.

---

(1) لواء د. عبد الكريم درويش كتاب المهنة - مجلة الأمن العام العدد 45 لسنة 1969 م ص. 9. عقيد د. قدرى عبد الفتاح الشهوى - للوسوعة الشرطية القانونية ص. 238.

(2) المبردة الرسمية 30 لسنة 1975 م السنة الثالثة عشرة مرقى بالذاكرة الإيضاحية.

(3) المبردة الرسمية 27 لسنة 1970 م. أمالة الملل.

(4) الأوامر المستدقمة - وزارة الداخلية - مرققة بتنازى - مكتبة العلاقات - دكر مكتبة الاندلس - بتنازى ص 161



3 - قانون اللقطات رقم 55 لسنة 1957 م بشأن النقود والأشياء والحيوانات والموجودات الأخرى التى تضيع من أصحابها وتتولى الشرطة لإيجادها والحفاظ عليها وتسلم لأصحابها وفق طرق ميسرة ودقيقة تضمن عدم ضياعها وتمكين صاحبها منها بأسر السبل<sup>(1)</sup>.

4 - قانون الأحداث المشردين الصادر بالمرسوم الملكى المنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ 1956/1/31 م الذى يتولى رعاية الحدث ودراسة مشاكله نفسيا واجتماعيا وعرضه على محكمة الأحداث ووضعه فى دور الرعاية الاجتماعية لتقويمه وإصلاحه وإعادةه للمجتمع وهو أكثر انسجاماً ونفعاً للمجتمع ولنفسه ولأسرته<sup>(2)</sup>.

5 - إحالة المشاكل العادية التى لا تشكل خطورة إجرامية الى مختارى المهلات وغيرها من اللجان الشعبية الأخرى المتخصصة لمعالجة هذه المشاكل حبياً دون حاجة لاقحام أجهزة الأمن وتطوير هذه المشاكل إلى وضعية قد تأخذ صفة الجريمة التى تتطلب اتخاذ اجراءات ادارية وقضائية نحن فى غنى عنها.

6 - تبنى اتحاد الشرطة الرياضى لأنشطة شبابية وشعبية وأخرى مشتركة للشباب والأحداث لخلق جو من الأخوة والتعاون والمحبة بين الشرطة والجمهور وإحساس الجميع بأن الشرطة جزء من الشعب ولا يهملها بالدرجة الأولى سوى إسعاد الشعب ورعايته.

7 - عقد العديد من الندوات والمحاضرات والبرامج المسموعة والمرئية والمقروءة للتعريف بالشرطة ومجهوداتها باعتبارها إحدى قوى الشعب العاملة لتحقيق غرض من الأغراض التى تخرص عليها الأمة.

---

(1) الجريدة الرسمية رقم 9 لسنة 1957 م السنة السابعة. وزارة العدل

(2) مجموعة التشريعات اللبية - أمانة العدل سنة 1978 م

## المبحث الثانى

### تطور الوظيفة الشرطية عبر العصور

من المسلم به أن كافة المجتمعات البشرية فى القديم والحديث لمست أهمية الوظيفة الشرطية باعتبارها حجر الزاوية فى بناء كل مجتمع وعنصر أساسيا لتقدم كل حضارة وبقائها. حيث أنه لا يتصور قيام أى حضارة أو ديمومة أى مجتمع إنسانى بدون أمن وصحائف التاريخ تشهد أن العمل لا يثمر والحضارة لا تزدهر والرخاء لا يسود إلا فى ظلال الاستقرار وأنه لا استقرار بغير أمن<sup>(1)</sup>.

وعندما تزدى الحضارة وتبدأ أمة طريقها إلى ظلام النسيان والتفتت والهمجية يعنى ذلك أول ما يعنى ضعفا ثم انهيارا مستمرا فى جهاز الأمن بالدولة. فلا غرو أن أفضل ما يمكن أن يوصف به بلد هو أنه بلد «آمن»<sup>(2)</sup> فكل إخلال بالأمن وتخطيم للوظيفة الشرطية أو استهانة بها يكون سببا فى انضواء وذبول تلك الدولة وانهيار ذلك المجتمع.

والوظيفة الشرطية رغم كونها قائمة فى كافة المجتمعات الإنسانية منذ أن وجدت إلا أننا نلاحظ أنها تختلف من وقت لآخر فى مدلولها ومضمونها. فالمقصود من هذه الوظيفة فيما لما حققته فى المجتمعات التى وجدت فيها عبر تلك الوظيفة التى وجدت فى مجتمعات أخرى أكثر تقدما وتطورا.

فالوظيفة الشرطية مرت بعدة أدوار يتوجب علينا التطرق إليها لتحديد ما تتميز به كل مرحلة من مراحل تطور هذه الوظيفة داخل المجتمع الإنسانى حتى وصلت إلينا اليوم بهذه الكيفية.

(1) زكريا محى الدين - كلمة موجبة من السيد زكريا محى الدين - نائب رئيس جمهورية مصر العربية فى ذلك الحين إلى الشرطة فى مصر فى أول عدد صدر من مجلة الأمن العام للمصرية. الأمن العام. العدد 1 إبريل سنة 1958 م ص 3

(2) د. محمد توفيق عزى - إدارة البوليس فى الدولة الحديثة - الأمن العام المصرية عدد 1 إبريل 1958 م ص 30

وسيكون طرح الموضوع على التفصيل التالى :

أولاً : الوظيفة الشرطية فى المجتمعات القديمة.

ثانياً : الوظيفة الشرطية فى المجتمعات الإسلامية.

ثالثاً : الوظيفة الشرطية فى المجتمعات الحديثة.

أولاً : الوظيفة الشرطية فى المجتمعات القديمة :

كانت بدايات الإنسان الأولى فى المحافظة على أمنه قد انطلقت منه شخصياً حينما قام برعاية نفسه وماله وعرضه والدائرة التى يوجد فيها كمقر إقامة له أو مكان مخصص لجمع غذائه من الأشجار المجاورة له أو عن طريق صيدها من الطير والحيوان.

وحين أحس الإنسان بضرورة الانضواء تحت المظلة الاجتماعية أيا كان نوعها تولت هذا الأمر تلك الجماعات البشرية التى دخل فى نطاقها حيث كان يتم اختيار عدة عناصر لاداء هذا العمل الذى يحقق فائدة للمجموعة ككل. وقد تبقى هذه المجموعة المكلفة قائمة بواجباتها الأمنية باستمرار دون أن تكلف غيرها من أفراد الجماعة بهذا الواجب. وقد يتم بطريقة التناوب فيما بين أفراد الجماعة ككل طبقاً للقاعدة السائدة آنذاك والقائلة «بأن كل إنسان شرطى على نفسه»<sup>(1)</sup>.

ثم من تجمع هذه الجماعات البشرية تكونت المدن التى قامت عليها الدول القديمة فى مصر وبابل واثينا وروما وغيرها من بلدان العالم القديم والتى تطلبت بالضرورة أن يوجد الحاكم نظاماً جديدة لحفظ الأمن والنظام غير تلك الأساليب التى كان ينتهجها الفرد أو الجماعة البشرية الأولى. حيث أن مسؤوليته لرعاية دولته تختم عليه وضع نظام يقوم على أسس رسمية لقهر والزام الخارجين على نظام المجتمع<sup>(2)</sup> عن طريق أعوان يتم اختيارهم بمعرفة من الأفراد القادرين على القيام بهذا الواجب من ناحية بدنية وامكانيات قتالية إضافة إلى كونهم حائزين على ثقة الحاكم فيما يقومون به من تصرفات عن طريق وضع ضوابط ومعايير يلتزمونها فى أدائهم

(1) جيس كويسر - نظم الشرطة فى العالم - ص 36.

(2) د. ولف ليرنر - شجرة الحضارة - ترجمة د. محمد خيرى - المكتبة الأنجلو المصرية - مؤسسة مراكين 1 : 205.

لواجبتهم هذه .

فالشرطة قديمة قدم انتظام الناس في مواقع حضارية عرفت بالمدن عندما اتسعت دائرتها. فالمجموعة الحضرية هي التي أوجدت العين الساهرة على أمنها بعد أن أصبحت مراقبة الأفراد مباشرة متعذرة بسبب انتشارهم فوق مساحات لم تعد تحدها المين. وبسبب اختلاطهم بجماعات أخرى استوطنت نفس الأماكن أو قدمت للمدن في سبيل الاتجار أو تبادل الصناعات والمحاصيل الزراعية ومن ثم الخدمات <sup>(1)</sup>.

وكان الفرض الأساسي من قيام مجموعات مختارة من أفراد المجتمع بالناحية الأمنية هو العمل على عدم وقوع الجرائم أو على الأقل الإقلال منها وإن حدث التعرض لها يحصل أقل ضرر ممكن.

فحين تقوم هذه المجموعات بحراسة قصر الحاكم وكافة مرافق الدولة الهامة والأسواق والمنتديات العامة وطرق القوافل التجارية ومداخل ومخارج المدن فإنها تكون تعمل في هذا الإطار إلا وهو منع الجريمة والوقاية منها حتى يعيش المجتمع في طمأنينة وسلام.

فالوظيفة الشرطية في هذه المرحلة وقائية لا أكثر بعد أن كانت تسمى لتحويل دون وقوع الجريمة وذلك باتخاذ عدة وسائل وترتيبات عن طريق تسليح الإنسان البدائي وتدريبه ليقوم بأمنه - أو الاكتثار من الحراسات والدوريات أو عن طريق طرد العناصر التي تخترق الإقليم أو يترها من المجتمع لأنها تخالف عادات وتقاليد الجماعة الإنسانية وقوانين ونظم الدولة وأن قدر وحصلت الجريمة فإن الجماعات الموكول لها أمر القيام بالمهام الأمنية فإن من واجبها ضبط الجاني وتقديمه إلى المحاكمة أمام رب الأسرة أو العشيرة أو القبيلة في المجتمعات البدائية أو الحاكم أو القاضي في الدول ليتخذ ما يراه بشأنه وعادة ما تكون العقوبات قاسية جدا حتى لا يكررها الجاني ثانية ويتحقق ردع الآخرين فمنع الجريمة بالطرق والترتيبات سائلة الذكر وضبط المجرم وعقابه سياسة وقائية اتصف بها كافة انظمة الشرطة في المجتمعات القديمة.

**ثانياً : الوظيفة الشرطية في المجتمعات الإسلامية :**

يعود بنا تاريخ الشرطة في الدولة الإسلامية إلى يوم تحضر البادية وانتظامهم في

(1) د. مصطفى السرجي - دروس في العلم الجاني «التصدي للجريمة» 2 مؤسسة.

مجموعات سكنية ثابتة ووفود أهالي الجزيرة العربية والمناطق المجاورة على هذه المجموعات للانضمام إليها أو للحج والتجارة أو للحصول على خدمات أخرى.

ويذكر المؤرخون أن حفظ الأمن في تلك المجموعات كان أصلاً مسؤولية فردية بمعنى أن المواطنين أنفسهم كانوا يسهرون على حفظ النظام وعدم حصول التمردات وإعانة المظلوم على الظالم. ولكن عندما كان أهل المدينة يأوون إلى مضاجعهم كان لا بد من السهر على أمنهم وعلى أملاكهم يتولى رجال كلفوا بذلك من قبل الرسول ﷺ ومن بعده خلفاؤه للتقليل ليلًا يتولى الإشراف عليهم كبار الصحابة كعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وغيرهم<sup>(1)</sup>.

ويمكن القول أن مسؤولية حفظ الأمن ليلًا ومنع السرقات والأفعال المنافية للأخلاق والنظام كان أول المسؤوليات التي فوضت لرجال وضعوا في هذا السبيل في ديوان عرف بديوان الشرطة في عهد الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وجعل عليها واليًا أطلق عليه صاحب الشرطة.

لذلك أمكن الجزم بأن أساس نظام الشرطة هو فرق العسس التي كانت سائدة قبل وجود هذا النظام والذي كان يتولى القيام بوظيفة الشرطة الوقائية ومع انتشار المدن وانتشار الفتوحات اتسعت مسؤولية الأمن الملقاة على عاتق هؤلاء الرجال بما يحقق تأمين الجماعة الإسلامية ودولة الإسلام وتنفيذ الأوامر الصادرة إليهم من الخليفة أو الأمير. فلم تكن لهم في بادئ الأمر حرية المبادرة أو التدخل في شؤون الناس إذا أن مهمتهم تنفيذية محضة. لذلك لم يتردد الأمراء والولاة في استعمال الشرطة للسيطرة على أعمال التمرد أو الشغب التي كانت تحصل في أمارتهم. كل ذلك لم يخرج الشرطة عن وظيفتها الأولى التي اتخذ الجانب الوقائي التنفيذى البحث.

ومع تمركز الشرطة كقوة تنفيذية في الدولة وتبعاً للفكر التنظيمي للدولة التي تبلورت في العهد العباسي ولت الشرطة سلطة تعقب الجرائم وإنزال العقاب بالمجرمين فأصبح لصاحب الشرطة صلاحية ما ندعوه اليوم «بالقضاء الجزائي» ولهذا اعتبرت وظيفته من الوظائف الدينية لأنها تشمل إنفاذ أحكام الشرع بالمجرمين<sup>(2)</sup>.

(1) د. مصطفى المرجي «م. س» ص 66.

(2) د. مصطفى المرجي «م. س» ص 67.

وفى ذلك يقول ابن خلدون وكان ايضا النظر فى الجرائم واقامة الحدود فى الدولة العباسية والأموية بالاندلس والعبيدين بمصر والمغرب، راجعا الى صاحب الشرطة وهى وظيفة أخرى دينية كانت من الوظائف الشرعية فى تلك الدول توسع فيها النظر عن أحكام القضاء قليلا، فيجعل للتهمة فى الحكم مجالا ويفرض المقربات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم، ويقسم الحدود الثابتة فى محالها ويحكم فى القود والقصاص ويقسم التعزير والتأديب فى حق من لم ينته عن الجريمة.

ثم قسمت وظيفة الشرطة إلى قسمين : منها وظيفة التهمة على الجرائم واقامة حدودها، ومباشرة القطع والقصاص حيث يتعين، ونصب لذلك فى هذه الدولة حاكم يحكم فيها بموجب السياسة دون مراجعة الأحكام الشرعية. ويسمى تارة باسم الوالى وتارة باسم صاحب الشرطة وبقي قسم التمايز واقامة الحدود فى الجرائم الثابتة شرعا فجمع ذلك القاضى مع ما تقدم فصار ذلك من توابع وظيفته وولايته<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك نرى أن الشرطة كانت فى البداية عادمة للقضاء مكلفة بحراسة القاضى وحضور مجلسه وإنفاذ الخصوم إليه وتنفيذ أحكامه إضافة إلى مسؤولياته فى منع الجريمة والقيام بكل ما من شأنه الوقاية منها مع استمرارها فى تنفيذ أوامر الخليفة والوالى.

ولكن مع ظهور الدولة العباسية على أرجح الأقوال انفصلت الشرطة عن القضاء وبدأت تمارس أعمال القبض والتحرير والتحقيق والمحاكمة فى بعض القضايا حتى تجاوزت اختصاصاتها اختصاصات القاضى الذى لم تترك له سوى الحدود والتعازير الثابتة شرعا وهى تحتاج إلى إثبات وتقصى شرعى مع استمرارها فى تنفيذ أحكام القضاء.

وخلاصة ما تقدم ان صلاحيات الشرطة كانت تتوسع أو تضيق تبعا لتغير الحكام ورغبتهم فى تقوية سلطتهم أو الاتكال على من يولونهم الأمر فى ضبط النظام بين المواطنين ولكن ما هو ثابت أن الشرطة اكتسبت «فى الدولة الإسلامية» صفة

(1) ابن خلدون - المقدمة - مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبنى بيروت ط 3 سنة 1967 م ص 393

المؤسسة النظامية كفرع من فروع الادارة فى الدولة لها وظيفة معينة وهى الرقابة من الجريمة وملاحقة المجرمين ومعاقبتهم. كما أن تبعيتها أصبحت لمؤسسات الدولة وليس للحاكم فقط <sup>(1)</sup> وهكذا كان القاضى يستعين بها فى انفاذ أحكامه القضائية وكذلك المحتسب وصاحب الخراج وغيرهم من أصحاب الدواوين فى أداء واجباتهم كما كانت الشرطة تتولى حفظ المسجونين ومسك السجلات ومتابعة العائدين للجريمة وأخذهم بالشدة المطلوبة ومنها استدامة البقاء فى السجن، كما كلفت الشرطة ايضا بحراسة الأبواب الخارجية للمدينة وأبواب الشوارع والأزقة والدروب الداخلية والقيام بدوريات ليلية ونهارية للقبض على المجرمين والسكران والمهربين والاشقياء اللصوص وكل من بسبب اختلالا بالأمن العام أو تهديدا للنظام.

وجماع ذلك أن الشرطة فى الدولة الإسلامية كانت شرطة إدارية «وقائية» قضائية وتنفيذية.

وبهذا نرى التمايز بين الوظيفة الشرطية فى المجتمعات البدائية الأولى والمجتمعات الإسلامية حيث أن الأولى اقتصرت وظيفة الشرطة فيها على الجانب الإدارى الوقائى والثانية تولت الجانب الإدارى الوقائى وازدادت إليه الجانب القضائى بشقبة القضائى والتنفيذى. وبالصورة الجديدة يتم تحقيق الأمن والنظام فى أجمل صورة عن طريق تقديم خدمات اجتماعية فيها تهذيب لسلوك الأفراد وخلق قيم خلقية جديدة يتبناها المجتمع حتى تصبح وكأنها صادرة عنه وبها تضمن عدم انحرافه. فلم تعد المقولة السائدة قديما سارية اليوم والتي مفادها «القوم فى غياب السجن» <sup>(2)</sup> حتى تضمن الأمن والسلام بل الآن تقول كافة الدراسات الاجتماعية والنفسية للجريمة ابخوا عن أسباب هذا الانحراف وأوجدوا العلاج المناسب لإعادة هذا الإنسان إلى حظيرة المجتمع وهو أكثر انسجاما وتكيفاً مع ظروف ومنطلقات المجتمع الإنسانى.

فالمفهوم الحديث لوظيفة الشرطة يعنى أن ممارسة العمل الشرطى أصبح يعد ممارسة لفن محدد الأهداف والوسائل ويرمى إلى تحقيق نتائج ملموسة تنعكس على

(1) د مصطفى الفرجى - م. م. ص 68.

(2) أبو دبلو - بلسون - ادارة الشرطة ص 9.

حياة المجتمع والمواطن. وبالتالي أول ما يتطلب من رجل الشرطة أن يكون مؤهلاً للقيام بهذا الدور الاجتماعي المطلوب منه. والاتجاه بتفكيره وكافة إمكانياته إلى تحقيق هذا الدور الاجتماعي كما أنه يطلب من المواطن نفسه تفهم دور الشرطى بأنه يقوم بعمل اجتماعى له أثره فى حياته اليومية وبالتالي الاتجاه بنظرته إلى الشرطى على أنه ركن من أركان سياسة المجتمع فى المحافظة عليه وعلى مصالحه وليس كممثل السلطة ومثلها القهر والقوة. صحيح أن الشرطى هو ممثل للقانون بل تجسيد للقانون بين المواطنين إلا أن القانون بمفرده لا يشكل أداة فعالة فى الحفاظ على المجتمعات إذا لم يحظى بموازنة المواطنين والقائمين على تنفيذه فالمعصر البشرى وما يؤسس من علاقات على الصعيد الإنسانى بين افراد المجتمع هو المعصر الفعال فى جعل النظام والقانون يسود أن المجتمع<sup>(1)</sup>.

وانطلاقاً من نظام واضح المعالم يهدف إلى غايات محددة فاننا نستطيع أن نكون فكرة جيدة من أهداف الشرطة الحديثة بشكل إجمالى :

1 - إيجاد شعور حقيقى بالأمن التام وذلك بأحاساس المواطن العادى بأنه لم يعد بحاجة كما هو الحال فى المجتمعات البدائية غير المنظمة اجتماعياً. للذود عن نفسه وذويه وأملاكه بوسائله الخاصة بل أصبح بإمكانه أن يتكل على سلطة مستمدة من إرادة المجتمع تخميه وتسهر على أمنه وراحته بينما هو منصرف إلى أعماله اليومية.

2 - إيجاد سياسة وقائية تامة تكفل للمواطن والمجتمع على السواء الأمن والأمان حتى يطمئن الناس فى حلهم وترحالهم ويشعرون بأن المجتمع الذى ينتمون إليه قد وظف قوة مخصصة محسنة للقيام بهذا الواجب الاجتماعى الهام.

3 - ملاحقة المجرمين ومخترفى الاجرام وتوفير الدليل ضدهم وتقديمهم للمحاكمة حتى لا يستمروا فى غيهم وضلالهم معرضين مصالح الآخرين وحياتهم وأمنهم للخطر.

4 - ضمان تنفيذ القرارات الادارية التى تصدرها كافة المصالح فى الدولة والتى ترمى

(1) د. مصطفى المرحبى - دروس فى العلم الحالى - م- ٢٠٠٤ ص 83.



إلى المحافظة على المجتمع والبيئة بمؤازراتها ودعمها وضمان عدم مخالفتها أو عرقلتها.

5 - رعاية الشباب والاحداث والعاطلين عن العمل والاهتمام بهم عن طريق توفير ما يحتاجونه من أندية وأماكن للتسلية والثقافة والعمل لتأمين المجتمع شرهم وضمن تجاههم كأعضاء صالحين فى المجتمع.

6 - اجراء البحوث والدراسات لعلاج الظواهر الإجرامية قبل استفحالها وتقصى الحالات الموجودة منها والعناية بها.

7 - خلق الوعى الأمنى لدى المواطن بما يجعله محبا لرجل الشرطة متعاوناً معه لما يتمتع به رجل الشرطة من إمكانيات الجذب والقدرة على العطاء فى مجال عمله بطريقة يحقق واجباته ويرضى عنه الجمهور.

8 - العمل على حل المنازعات قدر الأماكن بطريقة أخوية استادا على الثقة والمكانة التى يحظى بها رجل الشرطة فى المجتمع نتيجة حسن تصرفاته وأسلوبه الممتاز فى التعامل مع ضرورة التدخل الحاسم لتطويق وضبط أى إخلال بالأمن العام يشكل جريمة ضد أمن الوطن والمواطن وحصر أدلتها وكافة جوانبها القانونية.

9 -التدخل الجيد فى معالجة الجرائم من حيث القيام باجراءاتها القانونية بصورة تنبى عن الفهم والقدرة العلمية والعملية والفقهية بما يساعد بقية أجهزة العدالة فى الدولة من إداء واجباتها وحماية المواطن من كل عيب وجور.

10 - اقتناع المواطن بأن الشرطة بكافة إمكانياتها فى خدمته كعامل مساعدة أمنية وغير أمنية للإرشاد والتوجيه وتذليل كافة الصعوبات التى قد تواجهه خاصة وأن الحياة أصبحت معقدة نتيجة التطور فى كافة الميادين<sup>(1)</sup>.

هذه هى الأهداف الرئيسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية قضائية أُوكل إليها المجتمع عبر احتياجاته هذا الدور الإنسانى الرائع الذى يستند عليه كافة قيم الإنسان وحضارته إذ لولاه لانهدمت هذه القيم والحضارة ولانهار صرح المجتمع وزالت مكونات الدولة.

(1) د مصطفى العرجى - ص 80 ص 81 بصرف

لذلك فإن الشرطة الحديثة تتطلب استعدادا وامكانيات هائلة حتى تقوم بدورها متمثلا في التأهيل والتجهيز والإمداد البشرى والمادى والفنى بصورة لا حدود لها حتى يكون من حق المواطن والمجتمع أن ينعم بالطمأنينة والأمن والاستقرار. فأجهزة الأمن إذا أعطيت ما تحتاجه استطاعت أن توفر ما هو مطلوب منها وإذا منعت من ذلك أو قصر فى تقديمه فإنها تعجز عن أداء هذا الدور الاجتماعى وبالتالى تسود المجتمع الفوضى وتضطرب أحواله وتتفاقم أموره من سئ إلى أسوأ حتى الانهيار الكامل حين تسود الفوضى والفوضى تضرب أطنابها بين ربوعه.

## المبحث الثالث

### الوظيفة الشرطية في الوقت الحاضر

بعد أن بينا ماهية المهام والواجبات المناطة بالشرطة أو ما يعرف بالوظيفة الشرطية والتطرق إلى تطورها عبر العصور نصل الآن إلى الكيفية التي تؤدي بها هذه الوظيفة في الدولة الحديثة لايضاح جوانبها ومكوناتها المختلفة.

وطبيعة الحال - يصعب علينا أن نعالج هذا الموضوع تما للوضعية الموجودة عليها هذه الوظيفة في كافة دول العالم نظرا لتمدها واختلاف مشاربها وأنظمتها وأساليبها كما تختلف أيضاً في المكنات والسلطات أو الصلاحيات التي يمنحها كل نظام لشرطته لمزاومتها فالبعض يوسع في ذلك والبعض الآخر يضيق فيها كما أسلفنا فيما تقدم.

ولكن يكفي أن نتناول هذا الموضوع بالنظر في الوظيفة الشرطية حسب ما هو معمول به في الجماهيرية كنموذج للوظيفة الشرطية في عصرنا الحاضر.

حيث نصت المادة «3» من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72م والقانونين ارقام 25، 9 لسنة 1974 م والقانون رقم 28 لسنة 1977 م (تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال، على الأخص منع الجرائم وضبطها وتنظيم المرور وإدارة السجون وأعمال الدفاع المدني وشؤون الجوازات والجنسية، وشؤون البطاقات الشخصية. وغير ذلك مما تفرضه القوانين واللوائح»<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك نرى أن الوظيفة الشرطية في الدولة الحديثة طبقا لما هو وارد في قانون الشرطة الليبي<sup>(2)</sup> لها أربع مكنات وذلك على النحو التالي :

(1) لقانون رقم 109 لسنة 1971 م في شأن هيئة الشرطة بجمهورية مصر العربية م 3 مع خلاف بسيط - حيث أضاف بعد منع الجرائم وضبطها كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطن في كافة الحالات.

(2) القانون رقم 109 لسنة 1971 م في شأن الشرطة بمصر بقرار نفس الوظائف. لواء عبد المنعم اسماعيل وآخرين - ادارة الشرطة - مطبعة كلية الشرطة - ص 140.

1- الوظيفة التشريعية.

ب- الوظيفة الادارية.

ج- الوظيفة القضائية.

د- الوظيفة التنفيذية.

وستولى توضيح كل وظيفة على حدة بشئ من الاختصار قدر الإمكان اكتفاء بما أوردنا فى مقدمة هذا الفصل.

### أولاً : الوظيفة التشريعية :

تقدم أجهزة الشرطة باصدار بعض اللوائح والقرارات التنفيذية والتنظيمية أما تسهيلات لاداء واجباتها الوظيفية أو تنفيذاً لقانون سارى المفعول أناط وضع اللوائح التنفيذية بالشرطة.

والقاعدة العامة المتعارف عليها لدى فقهاء وشرح القانون أن الجهة المختصة بالتشريع هى السلطة التشريعية دون غيرها ولا تقوم السلطة التنفيذية التى منها - بطبيعة الحال - جهاز الشرطة باصدار القوانين واللوائح والقرارات إلا استثناء ولتحقيق أغراض محددة تنفيذاً لقوانين سارية تجيز وضع ضوابط لتنفيذها فى شكل لوائح وقد اتخذت هذه اللوائح عدة مناحى فمنها اللوائح التنفيذية، ولوائح الضبط ولوائح الضرورة، واللوائح التفويضية وتطلق عليها. جميعاً «لوائح البوليس» أو «اللوائح الشرطية» حسب ما تستخدم الدول من مسميات مختلفة <sup>(1)</sup> والذى يهنا منها ما يأتى :

أ - اللوائح التنظيمية الشرطية : يمكن للهيئات القائمة بالضبط الإدارى «الشرطة» اللجوء إلى إصدار لوائح تنظيمية ملزمة بإرادتها المنفردة لتحقيق أهدافها فى المحافظة على النظام والأمن العام وهى تعد بمثابة قيود على الحريات العامة ولكن يتم التفاضل عن ذلك نظراً لما تحققه من فوائد متصلة بأمن الوطن والمواطن. وتتميز هذه اللوائح عن غيرها من لوائح الادارة العامة باحتوائها على عقوبات جنائية توقع على

(1) حميد د. قدرى عبد الفتاح الشهائى. الموسوعة الشرطية الفكرية «م. س» ص 35، مقدم د قدرى عبد الفتاح السلطة الشرطية وسمات شرعيتها حالياً وانها «م. س» ص 58

من خالفها ومن أمثلتها تنظيم المرور، ولوائح مراقبة المحال العامة، واللوائح الصحية الخاصة بمواد الأغذية وفرض الرقابة على البيئة<sup>(1)</sup>.

1 - المنع العام : قد تصدر لائحة لمنع ممارسة نشاط معين بصورة مطلقة تحقيقاً لأهداف النظام العام ومن أمثلة هذه اللوائح، صدور لائحة تحظر مرور نوع معين من المركبات في الطرق العامة<sup>(2)</sup>.

2 - اشتراط الحصول على إذن مسبق : ومعنى ذلك أن تصدر لائحة تشترط لامكان ممارسة نشاط معين وجوب الحصول على إذن مقدماً من أجهزة الشرطة المختصة. كعدم جواز تقديم العروض المسرحية أو التمثيلية أو الموسيقية في الملاهي أو المحال إلا بعد الترخيص بها من الجهة المختصة وعدم جواز تسيير أية مركبة آلية على الطريق العامة دون ترخيص بذلك من إحدى مكاتب الترخيص.

3 - الأخطار : ومفاده أن تتطلب اللائحة لممارسة نشاط فردي معين وجوب ابلاغ الجهة المعنية في جهاز الأمن قبل ممارسة ذلك النشاط ولكن دون أن يكون هذه الممارسة رهينة إذن يصدر من الشرطة. وإنما يقدم هذا الاخطار للشرطة لتتخذ اجراءات أمنية وقائية للمحافظة على النظام العام من أى إخلال أو تهديد نظراً لأن طبيعة ذلك النشاط الفردي يحتمل الخطر عند ممارسته. مثال ذلك عند تنظيم المظاهرات والمواكب حتى تتخذ الجهات الأمنية احتياطاتها حتى تسيير المظاهرة أو المركب لأهدافه الشرعية دون تجاوزها لأمر أخرى قد يترتب عليها اضرار بالمصالح العام.

4 - التنظيم : قد يكون الغرض من إصدار لائحة التنظيم لأمر معين على نسق محدد طبقاً لما يعرضه المختصون وتقرره السلطة المختصة. ومن ذلك ما تقرره المادة 31,30 من قانون المرور من أنه لوزير الداخلية حق إصدار القرارات اللازمة لبيان

(1) د. خالد عبد العزيز عريم - القانون الإداري ليس - دار صادر بيروت - منشورات الجامعة اللبنانية - كلية الحقوق 347:2 د. صبيح بشير مسكوي القانون الإداري في الجمهورية العربية السورية - محاضرات ألفت في طلبة السنة الثانية بكلية الحقوق مطبوعة على امتثال للعلم الجامعي 74/73 م ص 208.

(2) قانون المرور واللوائح والقرارات المنفذة له - اللائحة المركبة للمرور وزارة الداخلية.

أحكام وقواعد المرور وإشاراته وآدابه مع الالتزام بذلك تنظيمًا لحركة المرور وحفاظًا على السلامة العامة من خطر الحوادث<sup>(1)</sup>.

ب - القرارات الفردية : وكما يجوز للإدارة إصدار لوائح تنظيمية لأغراض الأمن والنظام العام فانه يمكن إصدار قرارات فردية بشأن شخص معين بالذات أو أفراد معينين بذواتهم أو حالة معينة وهى عادة ما تصدر استنادًا إلى قوانين ولوائح وتصدر تنفيذاً لها وهذه القرارات متنوعة من حيث محتواها فيمكن أن تكون تفويضاً للقيام بعمل أو منعاً من القيام به كالقرارات التى تصدر بالأذن لمظاهرة أو عقد اجتماع أو بمنعاً أو تتضمن أوامر كإصدار أمر للمتظاهرين بالتفرق.

ولا تخضع هذه القرارات لشكالية خاصة. فمن المعتاد أن تكون مكتوبة ولكنها يمكن أن تكون شفوية بل حتى مجرد إشارات كتلك التى تصدر عن رجل المرور لمنع السير ومواصلته والإصرار فيه.

وخاتمة القول فى هذه الجزئية أن لأجهزة الأمن أن تتولى إصدار لوائح وقرارات فى حدود القوانين واللوائح السارية فى البلد لتمكينها من أداء واجباتها وهى فى ذلك تخضع لرقابة القضاء الإدارى فى ممارستها لهذه الوظيفة من حيث الهدف والوسائل والاسباب التى تنوعها فى ذلك<sup>(2)</sup>.

### ثانياً : الوظيفة الإدارية :

نصت المادة الثالثة من قانون الشرطة الليبي رقم 6 لسنة 1972 م تختص هيئة الشرطة بالمحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأشخاص منع الجرائم<sup>(3)</sup> وهذا العمل حين تقوم به الشرطة فانها تعرف «بالضبطية الإدارية» وهى بذلك تتميز عن «الضبطية القضائية» التى تتولى بمقتضاها القيام بالوظيفة القضائية على ما سيأتى توضيحه فيما بعد.

(1) قانون المرور واللوائح والقرارات المنفذة له - الأمانة المركزية للمرور - وزارة الداخلية القانون رقم 13 لسنة 71 م.

(2) د. صبح بشرى سكوى - القانون الإدارى الليبي د. م. ص 210 - 211.

د. خالد عبد العزيز عريم. القانون الإدارى الليبي د. م. ص 375 وما بعدها.

(3) قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م المبدل بالقانونين 25، لسنة 38 74 م، وهو رقم لـ 77 م.

فالوظيفة الادارية تفرض على جميع متبسي الشرطة من ضباط وصف الضباط والافراد دون تحديد لرتبة معينة القيام بمنع الجريمة قبل أن تقع وذلك باتخاذ إجراءات وتدابير أمنية وإصدار لوائح وقرارات تساعد على تحقيق ذلك وإزالة الظروف التي قد تدفع للاخلال بالأمن العام أو النظام أو تحقق زيادة في عدد الجرائم ومراقبة الأتقياء والمنحرفين ومقاومة الميول الشريرة والمنحرفة لبعض الأتقياء ومحترفي الإجرام من أصحاب السوابق والمتشردين والمشتبه فيهم والموضوعين تحت مراقبة الشرطة وغيرهم وكذلك إزالة كل عوامل الإجرام وأسبابه سواء كانت هذه الأسباب فردية أو اجتماعية وسواء كانت هذه الإزالة تقتضي علاج الخصائص البدنية والعقلية والوجدانية للفرد حدثا كان أو بالغا أو يقتضي علاج البيئة التي يعيش فيها الفرد أو المجتمع الذي يعمل في محيطه أو علاج التفاعل الاجتماعي بينهما وينبى عن ذلك أنه على الشرطة اجراء بحوث لمعرفة أسباب الانحراف والإجرام ومن هنا نعمل على إزالة الأوضاع التي تؤدي إلى الانحراف والإجرام ومنها الميول الشريرة الإجرامية والفساد الخلقى وجنوح الأحداث<sup>(1)</sup> كما أن على الشرطة أن تقوم بدعاية عريضة عن طريق الندوات والمحاضرات ووسائل الأخبار المرئية والمسموعة والكتب والمجلات والجرائد لتبصير الجمهور باضرار الجريمة وإخطارها ووسائل ارتكابها وسبل المجرمين وأساليبهم وكيفية الحراسة الصحيحة وطرق الوقاية من الجريمة. وهذا العمل يجب أن تقوم به الشرطة بكافة وحداتها فكل شرطى رسول لهذه الرسالة الأمنية لا يحتاج إلى قانون أو تعليمات لدفعه لذلك لأن تفهم الجمهور وتوعية بالجريمة وأبعادها وخطورتها حتى تقل الجريمة وتقص بل تدلر بفعل الوعي الذى يحتم محاضرة الجريمة والمجرم على السواء. وهذا واجب متروك لفتنة رجال الشرطة ويقظتهم وحسن معاملتهم للجمهور.

### ثالثاً : الوظيفة القضائية :

يقصد بذلك ضبط الجرائم وهذا الواجب يتولاه نوعية معينة من رجال الشرطة تعرف «بالضبطية القضائية» وقد حددت المادة 13 من قانون الاجراءات الجنائية من

(1) لواء عبد التسم اسماعيل وأخرون - ادلة الشرطة - م. م. ص 140 .

يتولى هذه المهمة من مأمورى الضبط القضائى حيث نصت على :

1 - يعد من رجال الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم :

رجال البوليس من ضباط وجنود من رتبة شايش على الأقل، ضباط السجون  
رجال حرس الجمارك، ورجال الحرس البلدى، سائر الموظفين لهم اختصاص  
مأمور الضبط القضائى بمقتضى قانون أو مرسوم.

2 - ولرؤساء وعمداء البلديات ومشايخ المحلات أن يؤدوا الأعمال التى يختص بها  
مأمور الضبط القضائى فى حالة عدم وجوده <sup>(1)</sup>.

فالقانون ميز بين نوعين من رجال الشرطة : مأمورى الضبط القضائى وهم من  
رتبة عريف فما فوق هؤلاء يعتبرون حائزين على حق الضبطية القضائية أى ممارسة  
الاختصاصات الشرطية فى مجال ضبط الجريمة أما غيرهم «المجموعة الثانية» وهم  
رجال الشرطة من رتبة ن/ع وشرطى فانهم يعدون بمثابة مساعدين لمأمورى الضبط  
القضائى فى أداء واجباتهم.

وقد أنيط بمأمورى الضبط القضائى القيام بواجبات تتصل بضبط الجريمة بعد  
ارتكابها لمعرفة الفاعل والبيان التهمة عليه بالأدلة والقرائن ويمكن النظر فى هذه  
الصلاحيات والسلطات فى طور جمع الاستدلالات وطور التحقيق الابتدائى وذلك  
على التفصيل التالى :

أ - مكات ضبط الجريمة وقمعها عن طريق جمع الاستدلالات :

ينحصر دور مأمور الضبط القضائى فى هذا المجال فى البحث عن الجرائم والمجرمين  
ويتولى جمع البيانات والمعلومات ويجرى التحريات ويسمع أقوال المتهم عن التهمة  
المسندة إليه وكذلك الشهود وكل من له صلة بالواقعة ويجرى المعاينات ويرفع  
البصمات والآثار من مكان الجريمة ويثبت جميع هذه الاجراءات فى المحضر بما فى  
ذلك عمليات القبض والتفتيش التى يجريها متى ما تطلبها مصلحة التحقيق واجازها  
القانون طبقا لما هو ورد فى المواد 11، 14، 19 من قانون الإجراءات الجنائية <sup>(2)</sup>  
فالمادة «11» اجراءات تنص على :

(1) قانون الاجراءات الجنائية الذى فى 21 ربيع الأول 1383 هـ الموافق 28 نوفمبر 1953 م.  
(2) قانون الاجراءات الجنائية الذى الصادر فى 21 ربيع الأول 1383 هـ الموافق 28 نوفمبر 1953 م.



«يقوم مأموري الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبيها، وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى».

ومن ذلك فإن هيئة الشرطة متمثلة في مأموري الضبط القضائي حسب الرتبة التي أوضحناها يقع على كاهلها عبء البحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى أما المادة «14» إجراءات فانها تبين الواجبات بصفة أوضح حيث نصت على :

«يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يمشوا بها وفوراً إلى النيابة العامة».

ويجب عليهم وعلى رؤوسهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات، ويجروا الماينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ إليهم، أو التي يعلنون بها بأية كيفية كانت. وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة.

ويجب أن يثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم يبين فيها وقت اتخاذ الاجراء ومكان حصوله.

ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة.

وتضيف المادة «19» إجراءات ما يتوجب على مأموري الضبط بخصوص ضبط الأقوال حيث نصت على أنه «لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسموا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك - ولهم أن يستعينوا بالاطباء وغيرهم من أهل الخبرة وطلبوا رأيهم شفها أو كتابياً».

ويتولى مأمور الضبط القضائي اختصاصه هذا في حدود دائرة عمله التي تتحدد وفقاً لأخذ المعايير الثلاثة التالية :

«مكان أقامة المتهم، أو مكان الجريمة أو مكان القبض على المتهم» فافا كان

مختصا طبقا لإحداها فله اتخاذ كافة الإجراءات التي نوهنا عليها سلفا وإلا فلا (1).

وحين يتولى مأمور الضبط القضائي مزاوئته لمهامه هذه فإنه يخضع لإشراف النيابة العامة فيما يتصل بعمله لضبط الجريمة أما في قيامه بأعمال الشرطة العادية فإنه يتبع رؤساء من الضباط التابعين لهيئة الشرطة.

#### ب - مكينات التحقيق :

رأى المشرع أنه من المصلحة أن يمكن رجل الشرطة من أداء واجبه على الوجه الأكمل. ولذا خول له قسطا من السلطة غير جمع الاستدلالات حيث اجاز له في الحدود التي رسمها له القانون ممارسة بعض سلطات التحقيق وهي :

القبض على المتهم «م 24، 25 إجراءات». تفتيش الأشخاص والمساكن «م 40، 34، 25، 36، 37، 38، 39 إجراءات» أو إذا انتدبتهم النيابة لأجرائه كما هو مبين في المادة «2 إجراءات مكررة» (2).

ف ضبط الجرائم على ما بيننا هو كل عمل تال ولاحق لوقوع الجريمة ويعرف بإجراءات القمع وهي الإجراءات الجزائية التي ترمى إلى البحث عن مرتكبي الجريمة والقبض عليهم وإقامة الأدلة ضدهم ثم تقديمهم للمحاكمة وتنفيذ الجزاء.

وفي الواقع أن في وسائل القمع هذه معنى من معاني المنع حيث أنه عندما تتجسس الشرطة في ضبط الجريمة واكتشاف الجاني والوصول إلى عقابه في زمن وجيز عمل من شأنه إلهاب الغير فيخشى أن يلحقه ما أصاب الجاني إذا هو أقدم على ارتكاب الجريمة وكما أن فشل الشرطة في هذه المهمة من شأنه تشجيع المجرمين على التماضى في إجرامهم (3).

#### رابعاً : الوظيفة التنفيذية :

اختتمت المادة الثالثة من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 1972 م (4). اختصاصات

(1) د. مأمون محمد سلامة - الاجراءات الجنائية في التشريع الليبي - منشورات الجامعة الليبية - كلية الحقوق - مطبعة دار الكتب بيروت ط 1 لسنة 1971 م.

(2) قانون الاجراءات الجنائية - م. س. ه. الفصل الأول من الكتاب الثرى.

(3) لواء عبد النعم اسماعيل وآخرين - أذرة الشرطة م. س. ه. ص 141.

(4) قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م للمعدل 2 م. س. ه. ص 3.

الشرطة بعبارة «وغير ذلك مما تفرضه القوانين واللوائح» وطبيعة الحال فإن الاختصاصات السابقة من وظائف تشريعية وقضائية وإدارية كلها واجبات فرضتها القوانين ونظمها اللوائح والقرارات ولكن المعنى هنا يتصرف إلى الأعمال الأخرى التي أنيطت بالشرطة وغير ما تقدم وهي لا تدخل تحت حصر وتتاول جميع أوجه نشاط الدولة كعمون لكافة الأمانات والوزارات والبلديات في أدائها لواجباتها خاصة تلك التي تحتاج إلى استعمال القوة أو يتوقع وجود مقاومة عند تنفيذ قراراتها مثل قرارات إخلاء المساكن والمزارع وتنفيذ المشاريع الزراعية ورد الزوجة إلى بيت زوجها بالقوة عند صدور حكم من المحكمة بذلك وكذلك عند تسليم طفل من أمه إلى والده وعند توقيع المحجزات على المدينين للدولة أو للأفراد... إلخ هذه الأعمال فلا تكاد تجد أمانة أو مصلحة أو شعبة من أعمال الدولة لا تحتاج إلى تواجد الشرطة معها في الصورة عند أدائها لواجباتها ومن هنا يتبين أن للشرطة أصبعا في كل عمل وعين على كل عمل ولها أذن لكل عمل ونشاطها منبسط على كل الأعمال في السياسة والاجتماع والاقتصاد والانتاج والزراعة والصناعة والتجارة وكل أعمالها الهدف منها سياد القانون وتأكيده<sup>(١)</sup>.

(١) لواء عبد التميم إسماعيل - انارة الشرطة - ص ١٤٢.

لواء خليل رضوان النقيب وأصحبه - قانون الشرطة ونظمها - ص ٤٨٥ وما بعدها



## الفصل الثامن

المسؤولية الوظيفية والجزاءات التأديبية والجنائية  
لرجال الشرطة قديماً وحديثاً



أجهزة الأمن والشرطة فى قيامها بواجباتها الأمنية المتصلة بالمحافظة على النظام والأمن العام فى الماضى والحاضر قد تقع فى الخطأ أو ترتكب مخالفات ضد عامة الناس وينجم عن ذلك اضرار خطيرة وقد يكون ما ترتكبه هذه الأجهزة من أخطاء أو عسف وظلم مرده إلى حسن النية أو سوءها.

فما هى الوضعية السائدة فى تحديد المسؤولية لرجل الشرطة إزاء ما يقع منه نحو من يجب عليه حمايتهم والدفاع عنهم ستتولى طرح هذه المسألة والنظر فيها فى كافة المجتمعات «القديمة والإسلامية والحديثة» لنرى كيف كانت تعالج هذه المسألة الحساسة فيها. وستولى دراسة الموضوع على التقسيم التالى :

أولاً : المسؤولية الوظيفية فى المجتمعات القديمة.

ثانياً : المسؤولية الوظيفية فى المجتمعات الإسلامية.

ثالثاً : المسؤولية الوظيفية فى المجتمعات الحديثة.

## المبحث الأول

### المسئولية الوظيفية لرجال الشرطة فى المجتمعات القديمة

رأينا فى مقدمة هذا للمبحث عرضا لبعض أنظمة الشرطة القديمة. وتلمسنا عن قرب اتصال الإنسان البدائى ومعرفة الدققة للانظمة الأمنية التى وفرت له نوعا من العلمانية والاستقرار الذى مكنته من العيش فى هدوء وسلام.

ووضع لدينا أن تلك الأنظمة التى وجدت فى الحضارات القديمة بالرغم من أنها قد حققت نوعا من الأمن الذى ارتضته شعوب تلك التجمعات البشرية إلا أنه ليس من الممكن التسليم بأنه قد عرفت أنظمة شرطية بالمعنى الصحيح كالتى ظهرت فى التنظيمات الإسلامية والتنظيمات الحديثة<sup>(1)</sup>.

وتبعاً لذلك فالتنا لم نجد فى كافة المصادر التاريخية التى استطعنا الوصول إليها أى إشارة أو بيان توضيحي سواء يؤكد على المسئولية الوظيفية الشرطية ويحدد أى عقوبات جنائية أو تأديبية أو يبين متابعة المحكام والملوك لمؤوسيتهم من رجال الشرطة أو ما يقيد محاسبتهم على أخطائهم أو تعدياتهم السلوكية أو الجنائية التى فيها مساس بحريات الناس وظلم وجور وعسف بين.

وقد يكون مرجع ذلك عدم وضوح فى الرؤية مبدأ الحريات لم يتجسد بعد حيث أننا وجدنا العديدين يحشرون فى السجون جماعات فى أماكن ضيقة تنتشر فيها الالفة والأمراض الخطيرة بالإضافة إلى تطبيق العديد من الوسائل العقابية القاسية على كل من يشتبه فيه أنه قام بأى جرم دون بحث وتمحيص ومتابعة جيدة كتلك التى نشهدها اليوم فى كافة تحقيقات أجهزة الأمن، بل وجدنا أيضاً أن تطبيق العديد من العقوبات القاسية قد جاوز كل حد دون مراعاة لمبدأ التناسب بين الفعل الجرمي المرتكب والعقوبة التى وقعت على المجرم حيث كان القتل والحرق والقطع والسمل

(1) جيمس كيرمر - نظم الشرطة فى العالم - ص ٩٠.



والنفى والسجن لمدة طويلة هو السائد عند ارتكاب جرائم ثائرة وعديمة الخطورة هذه  
الوضعية الشرطية التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة وهي تلك الوضعية التي  
ألحنا إليها تؤكد أنه لا مسئولية على تمديدات وانتهاكات رجال الشرطة خاصة إذا  
كانت في خدمة الحكام واغراضهم في السيطرة على البلاد والعباد.

ولكن هذا لا يمنع - بطبيعة الحال - من القول بأنه كانت هناك جزاءات توقع  
على كل موظف أو شرطى أو جندي يخالف القوانين أو التعليمات والأوامر التي  
تصدر إليه من رؤوسائه المباشرين أو من الولاة وحكام الدول القديمة أى كانت  
مسمياتهم فقد وجد منقوشا على إحدى المقابر الفرعونية أنه إذا رفعت دعوى ضد  
موظف بأنه أخطأ أو تجاوز حدوده أو استعمل وظيفته وتبين أنه مذنب فانه يوقع عليه  
عقوبات بدنية ومالية ولكنها لا تصل بأى حال من الأحوال إلى حد عقوبة بتر أى  
عضو من أعضائه<sup>(1)</sup>.

فكان أحيانا يعجل في حدود مائة جلدة بالسياط ويحرق من خمسة مواضع نكابة  
في المجرم من رجال الادارة العامة.

وقد جرت العادة في مصر أنه إذا اتهم أحد كبار رجال الدولة من الوزراء والقادة  
بالتآمر ضد الحاكم «الفرعون» فان الحكم الصادر يكون بالاعدام وقد كان يعطى  
المحكوم عليه فرصة للتخلص من حياته بعد المحاكمة عن طريق الانتحار بنفسه<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك نرى أن المسئولية الجنائية التأديبية للوظيفة الشرطية. وأن كانت لا تلقى  
اهتماما كبيرا حين تكون الجرائم التي ارتكبت بسيطة بصورة لا يمكن تبيينها بسهولة  
ويمكن في هذه الحالة الاكتفاء باجراءات اللوم والتوبيخ والانذار عن طريق المتابعة  
المباشرة من قائد الشرطة وأعوانه للأفراد المنظومين تحت مظلة الجهاز الأمنى. أما حين  
تحصل جرائم تمس الدولة أو النظام أو تحدث إخلال بأحدى ركائز المجتمع الرئيسية  
فان صفة الموظف لا تمنع من عقابه خاصة وإذا أخذنا في الاعتبار عدم الفصل بين

(1) عقيد بهاء الدين إبراهيم محمود - القانون والعقوبة في مصر القديمة - مجلة الأمن العام المصرية العدد 65 لسنة  
74م ص 14.

(2) عقيد بهاء الدين إبراهيم محمود - القانون والعقوبة في مصر القديمة مجلة الأمن العام 8م ص 9.

قوات الأمن والجيش ولذلك تعد الجريمة وكأنها ارتكبت من القوات المتحاربة ولذلك فقد كانوا يعاملون بقسوة حين تقع أى انحرافات تصل إلى حد الجلد والحبس والنفي والقتل إضافة إلى تنزيل الرتبة أو العزل من الوظيفة.

وخلاصة القول أن هذه الأنظمة الأمنية طبقت نوعاً من المساواة عن الجرم الذى يرتكبه رجال الأمن على اختلاف مراتبهم أسوة بالجيش وإن كانت لم تصل إلى الحد الذى يجعلها تضع نظاماً متكاملًا لذلك كالذى عرف فى الأنظمة الإسلامية. والأنظمة الحديثة على السواء كما سيأتى بيانه فى المبحثين التاليين.

## المبحث الثاني المسئولية الوظيفية والجزاءات الجنائية والتأديبية لرجال الشرطة في العصور الإسلامية

وضعت النظم الشرطية في الدولة الإسلامية العديد من الضوابط التي تمنع حصول تعديات أو انحرافات في السلطة الشرطية مما قد ينجم عنه ظلم للغير تمثها مع مبادئ الإسلام السامية القويمة. وحرصه الشديد على إقامة صرح العدالة والانصاف - فتجد هذه الضوابط قد روعيت عند اختيار أصحاب الشرطة <sup>(1)</sup> وأعوانهم من عرفوا بالعفاف والتقوى والعلم بالكتاب والسنة إضافة إلى التحلى بالبخيرة والمقدرة والكفاية على أداء العمل الأمنى. بحيث تمنعهم مكوناتهم الدينية وعقائدهم الراسخة وأخلاقيهم القديمة من ارتكاب أى أعمال قد يترتب عليها أى ظلم أو تعد على حقوق الآخرين من عامة الناس.

كما أن الخلفاء والوزراء والولاة حين يستندون إلى صاحب الشرطة وظيفية للمحافظة على الأمن والنظام في الدولة الإسلامية سواء أكان ذلك على مستوى الخلافة أو على مستوى الولاية والأمصار الأخرى التي يتولى الولاة إدارتها حيث يتم تبنيه وإلى الشرطة في تقليد الوظيفة أو أمر التكليف بهذا المنصب بتوصيات وتوجيهات وأوامر تمثل الخطوط العريضة للكيفية التي سيؤدى بها العمل، وبعد بمثابة المنطلق الأساسى والدستور القائل الذى يسير عليه فى أدائه لواجبات وظيفته<sup>(2)</sup>.

(1) ابن عيرون - ثلاث رسائل تفلسية فى كتاب الحسبة والمخسب - تحقيق الأستاذ أ. ليلي بروقتل. مطبعة للمعهد الطبى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة 1955 م ص 11، 12، 16 - 18 ابن الأوزق - بدائع السلك فى طبغ الملك - تحقيق د. محمد عبد الكريم الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس 1: 284.

(2) ومن ذلك ما أمر به ابن طولون صاحب شرفته العليا "تشد عليهم... ولربهم منك... ولا تزن لهم... والمظظ عليهم... قنى أسر إلى سبيلهم فما أمر بموضع فلتسع منه الاخوان... أو سكران... أو سرينا قد أخرجه عهده إلى القلوب والكفرة... كما كان يقول لأصحاب الشرطة السفلى التي تسلم فى إطار عامة الناس... لرفق بالرمية... وأقشر للعمل بينهم... وأقش حوائجهم... وأظهر أكرامهم وصيانتهم وفقد مصالحهم... قنى أسر بالليل فى سبيلهم... فكل موضع أمر به لا يخل من فرائى أو متجهذا أو داح أو ذاكر لله عز وجل... فوفر علينا مداهم لنا وأحرستا من أن يكون دعاؤهم علينا تغيب إبراهيم الفحام - الدولة الطولونية - مجلة الأمن العام العدد 14 لسنة 1961 م ص 49

وقد يأتي هذا التوجيه أيضا في المقابلات اليومية التي تتم بين متولى الشرطة ورئيس الدولة أو ولي الأمر أي كان «الخليفة أو الوزير أو الوالي».

كما يخضع أصحاب الشرطة وأعوانهم إلى إشراف ومتابعة ومراقبة مكثفة من رؤسائهم في رئاسة الدولة إما عن طريق مباشرة<sup>(1)</sup>، لأعمالهم أو عن طريق أعوانه من كبار رجال الدولة ومنهم صاحب الخير وأعوانه الذين ذكرهم الخليفة المنصور فقال: «ما كان أحوجتى إلى أن يكون على بابى أربعة نفر، لا يكون على بابى أعف منهم، فقل له يأمر المؤمنين من هم ؟ قال : هم أركان الملك لا يصلح إلا بهم. كما أن السرير لا يصلح إلا بأربعة قوائم أن نقصت واحدة هوى : أى سقط : أما أحدهم فقاضى عادل لا تأخذه فى الله لومة لائم، والآخر صاحب شرطة مقتدر ينصف الضعيف من القوى، والثالث صاحب خراج يستقصى ولا يظلم الرعية فأنى عن ظلمها غنى. والرابع صاحب برء يكتب إلى بخبر هؤلاء - الولاة - على الصحة<sup>(2)</sup> حيث يورد له أخبار جميع الولاة والعمال ومنهم صاحب الشرطة حيث يكشف له جميع ممارساته الخاطئة والمواخذات التي عليه وظلمة للرعية ويرفع إليه ما

(1) ظفر القاسى - نظام الحكم فى الشريعة والقانون - دار الفلاس بيروت - ط 1 لسنة 74 م 502: حيث يذكر أنه حين أسست الدولة الإسلامية فى الشرق والغرب وأصبح من الصعب على الخليفة تتبع أخبار الولاة والعمال وتفقد أحوالهم أنشأ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وظيفة «صاحب العمال» وأسند هذه المهمة إلى الصحابي الجليل محمد بن مسلمة ليعتق التحقيق فى الخلافات الإدارية والمالية ويجرى التفتيش على أعمال العمال ويوقع ما يتضح له من قصور أو تقاعص ضمت سياسة لؤ دينة إلى الخليفة لينتخ ما يراه بشأنه وقد أرسله بالفعل إلى الصحابي الجليل سعد ابن ابى وقاص وإلى الكوفة حين وصلت فيه شكاوى من أهلها لاستحالة الحقيقة. ويشيف فيه أن عمر بن دستوراً لمراقبة تصرفات الولاة يستند على الآتى :

- أنه كان يرصد لهم الرقباء والعيون من حولهم لينبذوا عن ما ظهر وما خفى من أمرهم فكان الولاة يخشون أقرب الناس لهم.

- أنه يمت وكلاء متخصصين شكلت الشكاكين والتظلمين ويتركون التحقيق والمراجعة فيها ليستوفى البحث فيها ليرفعه إلى الوكلاء والرقباء.

- استقدمه الولاة والعمال فى كل موسم من مواسم الحج ليحاسبهم ويصح ما يقولون وما يقال عنهم ويواجههم بالشيء فمن لبث حسن أدراكه وعدله واستقامت أيقانه فى ولايته ومن لبث خيائنه وقلة ديانته وظلمه وجورته على الله والناس عزله وعاقبه بما يستحق - محمود الجاوى - مثل علما من قضاء الإسلام الفلر الصرية للكتاب - ليبيا - تونس ط 2 لسنة 80 م ص 73.

(2) الطبرى 7: 313 د. حسن إبراهيم حسن د. على إبراهيم حسن - النظم الإسلامية - ط 3 لسنة 62 م ص 211.

يقول الناس فيه ويكون له فكرة جيدة عنه.

وهذه المتابعة والإشراف الذى يقوم به أولوا الأمر فى الدولة واجب إذ يقول فيه الماوردى <sup>(1)</sup> : «ولیکن كثير الاعتناء بسير حماة البلاد وولاة الأطراف الذين فوض إليهم أمانات ربه. واستخلفهم على رعاية خلقه. فيندب لذلك من أمانته من حاز خصال التفويض واستحق بحزمة وشهامته الولاية والتقليد».

كما يتولى المتابعة القضائية لأعمال صاحب الشرطة وأعوانه أيضا القضاة كل فى دائرة اختصاصه المكاني حيث يشمل إشرافه على كيفية تنفيذ الأحكام وإدارة السجون وتفحص أحوال المسجونين من حيث معاملتهم وقوتهم وملبسهم ومأواهم ويتأكد من علم جس أى شخص بدون وجه حق.

- هذا بالإضافة إلى الرقابة العامة التى يتولاها عامة المسلمين. حيث أنه بإمكان أى فرد منهم إذا رأى منكرا أن يغيره سواء بمعالجته بالحسنى أو بإحاطته إلى الجهة المسئولة فى الدولة عن طريق الإبلاغ عنه.

وخلاصة ما تقدم إن هذه الضوابط من حسن اختيار للولاة وأعوانهم وتبعية لأحوالهم وتصرفاتهم مع عامة المسلمين فى الأمانات التى أنيطت بهم مع ما يأتى به صلحاء القوم عنهم إضافة إلى تقارير صاحب الأخبار المتواترة والمنظمة بصفة دورية كلها عوامل تمنع الولاة ومنهم صاحب الشرطة من العسف والجور وتجعله يذيق فى تصرفاته وفى أدائه لواجباته ومسئوليته بحيث يمنع نفسه وأعوانه من الظلم والتعدي مما قد يعرضه إلى المسئولية التى ينجم عنها التأديب أو العزل من وظيفته أو أى عقوبة أخرى أشد وأقسى قد تصل إلى حد القتل. ولكن إذا حصل وقوع ظلم أو تعد أو ممارسة خاطئة فى أداء صاحب الشرطة أو أحد أعوانه لواجباتهم فإنه متى ثبت أنها وقعت بحسن نية فإنه لا مسئولية وقد يلزم التعويض من بيت المال وأن حصلت بسوء نية وناجمة عن قصد وتعمد فإن من الواجب التأديب والعقاب بصورة تتناسب وما ينجم عن هذه الفعلية المخالفة لأحكام الشرع والقانون. وتدرج العقوبة تبعا لطبيعة

(1) الماوردى - تسهيل النظر وتسجيل الظفر فى اخلاق الملك سياسة للملك - تحقيق محى الدين سرحان - دار النهضة العربية بيروت ط 81/1 م ص 237.

الجريمة ومدى جسامتها والاضطرار والأخطار التي حلت عنها أو قربت عليها من عقوبة بسيطة كالإندانر واللولوم والتوبيخ إلى عقوبة أشد كالتأديب والتقريع الشديد إلى أكثر شدة وقسوة كالجلد والنفي وتنزيل الدرجة ... إلخ. وقد يصل الأمر منتهاه بالعزل من الوظيفة حينما لا تجدى العقوبات السابقة على ما سيأتى بيانه علماً بأننا لم نجد فى المصادر التاريخية وكتب التراجم وأخبار الشرطة ما يفيد ما ذكرنا وإنما استنبطنا ذلك من المسغولية التأديبية والجنائية السائدة فى مجال الوظيفة العامة التى ينضوى تحتها كل موظفى الدولة ومنهم بطبيعة الحال رجال الشرطة. وهذه العقوبات قد توقع على صاحب الشرطة من قبل رؤسائه كالخليفة أو الوزير أو والى وقد تسرى أيضاً على أعماله وقد وجدنا أن رجال الشرطة كانوا فى غالب الأحيان يؤدون واجباتهم بكل تفان واخلاص بعيدين كل البعد عن إلحاق الضرر بالناس.

أما أنواع العقوبات التى توقع على المخالف فهى على النحو الآتى :

#### أولاً : الإندانر واللولوم والتوبيخ :

وهى عقوبة معنوية، ويتم بموجبها تنبيه رجل الشرطة المخالف أو والى إلى الخطأ الذى ارتكبه حتى لا يتكرر منه ثانية وعادة ما توقع هذه العقوبة عند ارتكاب مخالفات بسيطة وإلا ما اكتفى ولى الأمر بهذا العقاب فهو بمثابة تحذير ليس الا يؤخذ فى الحسبان عند وقوع مخالفة أخرى من نفس الفاعل. ومن ذلك انذار عبد الملك ابن مروان لواليه الحجاج حينما تعدى حدوده فى متابعة أصحاب رسول الله ﷺ وضايقتهم إلى حد كبير ومنهم أنس بن مالك رضى الله عنه <sup>(1)</sup>.

#### ثانياً : التأنيب والتقريع الشديد :

وهى عقوبة أشد وفيها يواجه المخطئ أو المعتدى مواجهة شديدة توضح له فيها جرمه وتناجحه. وهو بمثابة تهديد بالعقاب ويكون أثره أحياناً أشد من التأديب ووقعه أنسى من الضرب والجس. ومن ذلك تأنيب عمر بن الخطاب لعمر بن العاص والى مصر حين اعتدى ولده محمد على مصرى بالضرب لأن فرس المصرى سبقت فرسه فاستدعاهما إليه ويمكن المصرى المظلوم من ضرب ابن الأكرمين.

(1) ظاهراً للقاسى، ص 149، 511: 1 للزبدى، ص 149.

وَأُتِبَ عَمْرًا تَأْيِيبًا شَدِيدًا بِقَوْلِهِ «مَتَى اسْتَبَعَدْتُمُ النَّاسَ وَقَدْ وَلَّيْتُمُ أَهْلَهُمْ  
أَحْرَارًا»<sup>(1)</sup>.

- ومن ذلك أيضًا تأنيب عمر لعمر بن العاص على تفيلته الحد على ابنه عبد  
الرحمن في صحن داره ولم ينفذه في الساحة العامة أمام الناس ليرتدع ويشهر به  
وهدهد بالمزل لو لم يبرر عمرو موقفه أمامه حيث أكد له بأنه ينفذ حد الجلد على  
عامة الناس في صحن داره<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً : تنزيل الرتبة أو الدرجة أو الوظيفة :

وردت معلومات لعمر بن الخطاب أن واليه على مصر خالف شروط ولايته التي  
تقتضى «بالا يركب على دابة، ولا يلبس رقيقاً، ولا يأكل نقياً ولا يغلظ بابه عن  
حواليج الناس ومصالحهم» فأرسل إليه من أحضره وواجهه الخليفة بما كان منه وقرر  
أن يجعله راعياً لشيء الصدقة، فلما أحس بندمه على ما فعل وتأكد إليه أنه ارتدع  
ورجع إلى طريق الحق رده إلى ولايته. فهنا نرى أنه قد هدهد بتنزيل درجته من والي  
إلى راعٍ للشيء وكانت بالفعل عقوبة تأديبية رادعة إلى حد بعيد<sup>(3)</sup>.

### رابعاً : التأديب :

قد يرى مسؤولي أسر المسلمين أن في العقوبات السابقة كفاية في ردع المخالف  
وقد يرى غير ذلك. ولذلك فانه اجيز تأديبه بالضرب أو بالحبس أو النفي أو الغرامة  
بحيث تتناسب العقوبة مع جسامة الجريمة التي ارتكبها أو الخطأ الإداري أو الوظيفي  
الذي قام به. ومثال ذلك تأديب كاتب أبي موسى الأشعري بالضرب لانه ارتكب  
خطأً نحوها في كتاب أرسل إلى الخليفة حيث جاء فيه «من أبو موسى إلى عمر.  
فكتب عمر إلى أبي موسى : ان كتابك كتب إلى لحن فأضربه سوطاً»<sup>(4)</sup>.

- ويمكن عمر رجلاً من أبي موسى أنه بخسه حقه في المطاء وحينما راجعه في

(1) ظافر القاسمي «م. س.» 1 : 582 ، للوردى «م. س.» 1 : 249 .

(2) ظافر القاسمي «م. س.» 1 : 584 .

(3) ظافر القاسمي «م. س.» 1 : 512 ، 513 .

(4) ظافر القاسمي «م. س.» 1 : 523 .

ذلك جلده عشرين سوطاً وحلقه. فجمع الرجل شعره وقصد به عمر بن الخطاب حيث قص عليه ما جرى له.

فكتب عمر إلى أبي موسى «سلام عليكم. أما بعد فإن فلانا أخبرني بكذا وكذا فإن كنت فعلت ذلك في ملأ من الناس، فعزمت عليك لما قعدت له في ملأ من الناس حتى يقتص منك وأن كنت فعلت ذلك في خلأ من الناس، فأقعد له في خلأ من الناس حتى يقتص منك فقدم الرجل. فقال له الناس : اعف عنه.

فقال الرجل : لا والله لا ادعه لاحد من الناس.

فلما قعد أبو موسى ليقص منه، رفع الرجل رأسه إلى السماء. ثم قال : اللهم قد عفوت عنه<sup>(1)</sup>.

### خامساً : العزل من الخدمة أو الوظيفة ..

القاعدة الأساسية المتبعة في الدولة الإسلامية خاصة في عهد الخلفاء الراشدين وفي أيام دولة بني أمية وبني العباس حيث كانت الخلافة قوية فإن العزل كان لا يحصل الا لعدم كفاية العامل في وظيفته لضعف في إمكانياته على القيادة وعدم قدرته على السيطرة على ولايته وضبطها ضبطاً حسناً مما قد ينجم عن قصوره اختلال أمني أو ضياع لحقوق الناس ومصالحهم<sup>(2)</sup>.

وقد يكون العزل لأسباب دينية بحثة لارتكاب الوالي جريمة من الجرائم التي توجب إقامة الحد عليه ويترتب على ذلك عدم صلاحيته لوظيفته لأنه ليس أهلاً لها<sup>(3)</sup>.

وقد يكون العزل ايضاً لظلم الوالي للناس وجوره عليهم مما ينبئ عن قسوته وإساءته للدولة<sup>(4)</sup>.

(1) طائر القاسمي م.م. ص 1 : 580.

(2) حزل عمر بن الخطاب لواليه على الكوفة عمر بن يسار - القاسمي م.م. ص 1 : 517.

(3) حزل عثمان للوليد بن عقبة عاملة على الكوفة شربة الخمر فأقام عليه الحد وعزله القاسمي م.م. ص 1 : 515.

(4) حزل معاوية لواليه عمر بن عيلان على البصرة. وذلك لأنه قطع يد رجل لانه حصبه وهو يطلب ودفع النية من بيت مال المسلمين القاسمي م.م. ص 1 : 577.



وفى ذلك يقول الماوردى «ولذا حمد سعى صاحب ولاية أقره على عمله وأن حسن أن ينقل الحمد من مدينة إلى أخرى وهو الأولى حتى لا يستقر بهم وطن يأسون على فراقه ولا يفتنون فيه، ويطيئون نفسا بجرعه».

فليس بصواب أن ينقل «والى المدينة» ولا صاحب الخراج بل يكون على ولايته ما بقى على حميد سيرته، فإذا أتى بمعصية أو خيانة صرفا لا ولاية بعده، إلا من توبة وإقلاع وكذلك الحواشى والحكام»<sup>(1)</sup>.

ومعنى ذلك أن الوالى أو العامل أو صاحب الشرطة أو أى موظف فى الدولة يبقى فى ولايته طالما كان حسن السيرة يؤدي أعماله بكفالية وحزم بما فيه خير للبلاد والعباد منفذا للتعليمات والأوامر المتعلقة بوظيفته وإذا ما أساء وظهرت عليه الخيانة والمعجز أبعد من وظيفة وغيرها من الوظائف لعدم صلاحيته وأهليته إلا أن يرتدع ويعود مجددا وقد أثبت أن لديه إمكانيات على العطاء ولا يعود إلى ما سبق منه فى هذه الحالة أمكن اعادته إلى وظيفته أو استناد أى وظيفة أخرى إليه ومتابته للتأكد من أهليته وصلاحته.

هذه أهم العقوبات التأديبية التى وجدتها فى النظم الإسلامية التى وقعت على الولاة وعمال الدولة على اختلاف مراتبهم ومنهم - بطبيعة الحال - صاحب الشرطة وقد كان صاحب الشرطة يتولى نفس هذا الاختصاص بالنسبة إلى تابعيه من ضباط وأفراد الشرطة حيث كان يمنع أى منهم من ظلم الناس أو التمدى عليهم أو الإهمال فى أداء واجباتهم مما ينتج عنه إضرار بمصالحهم فكان يتولى ذلك بالعقوبات التأديبية تارة بالإنذار واللوم والتأنيب والتأديب الجسدى والضرب والنقل وإنزال الرتبة فإن لم تجدد هذه العقوبات وترتب عن فعله ضرر خطير الحق بأحد الناس أمكنه فصله من قوة الشرطة وإحالاته إلى القضاء ليقول فيه كلمته وليقتص منه لصاحب الحق المظلوم. وبطبيعة الحال فإن العقوبات السابقة لا توقع على صاحب الشرطة وأعوته إلا بعد بحث وتحري وتحقيق يتضمن سماع الشكوى من المشتكى وسماع أقوال المتهم ودفاعه عن نفسه ومبرراته وسماع الشهود أن وجدوا، وبعد تكامل كافة العناصر

(1) الماوردى «م» ص 243.

وثبوت الجريمة عليه يمكن إصدار الحكم المناسب عليه إما من رؤسائه وتعتبر عقوبة تأديبية أو من القضاء وتعتبر عقوبة جنائية ويجوز الجمع بين العقوبتين حيث الأولى تتصل بعمله والثانية نتيجة إخلاله بأمن المجتمع ولا تعارض بينهما.

وحين سادت هذه الاجراءات فى تحديد المسئولية وتوقيع العقوبات الجنائية على المخالفين والمتجاوزين حدودهم. وجد الناس راحة وعدلا وأمنا من أصحاب الشرطة واعوانهم. ولكن ما ان ضعفت السلطة المركزية وقلّت هيبة الدولة واندثرت الخلافة وكثر الهرج والمرج واختلط الحابل بالنابل حتى صار أى فرد من الشرطة أو الجنود التابعين للدولة يفعلون ما يشاؤون من سرقة ونهب واعتداء على الأعراض والممتلكات دون أن يلقى أى جزاء أو رادع بل أن الولاة وأصحاب الشرطة وقادة الجند أنفسهم يتولون مقاسمتهم الغنائم والأسلاب ويتولون حمايتهم من اعتداء أو قصاص وساد هذا أيام دولة المماليك والعثمانيين بوجه خاص.

ولعل فترات الانحطاط فى تاريخ الدولة الإسلامية وما كان فيها من ارتكاب رجل الشرطة لمختلف الأعمال التى تنفر المجتمع منه هى المسئولية عن ذلك الاحساس الذى ما زال كامنا فى مشاعر عامة الناس نحو هذا الرجل، وهى مشاعر قوامها الضيق به والنظرة إليه على أنه ليس عينا ساهرة لحماية الأمة بقدر ما هو مسخر لحماية السلطة وأنه من ثم يشعر بلون من الاستعلاء على الناس وكأنهم لديه موضع الشبهات، وعليه أن يتصرف معهم على هذا الأساس.

## المبحث الثالث المسئولية الوظيفية والجزاءات الجنائية والتأديبية لرجال الشرطة فى المجتمعات الحديثة

مع نهاية القرن الثامن عشر وحتى عصرنا هذا شهدت الأنظمة الشرطية فى العالم الحديث تطورات وتحولات كبيرة نجم عنها تأمل هذا المرفق الحوى والهام فى ازدهار وبقاء المجتمع الإنسانى باعتباره عامل بناء وتطور فقد تحددت فيه مكوناته ووظائفه الرئيسية الثلاثة «الادارية، القضائية، والاجتماعية» وتغيرت النظرة <sup>(1)</sup> التى يحملها المجتمع للشرطة باعتبارها أداة قهر والزام إلى أداة اجتماعية للمحافظة على كيان المجتمع وأسسه وقيمه ومبادئه الأخلاقية التى يحرص عليها.

وبما لذلك فإن المسئولية فى الوظيفة الشرطية بدأت أيضا فى التجدر والتحديد على أسس ومنطلقات واضحة معمول بها فى كافة دول العالم رغم الاختلافات التى قد تحصل فى التطبيق حسب الأنظمة الشرطية المتباينة والمتعددة والتى تختلف من دولة إلى أخرى. ولكنها فى النهاية تكون فى بوتقة واحدة تجمعها أسس ومبادئ عامة واحدة فالمسئولية الوظيفية للشرطة بدأت تبرز بصفة أكثر فى عصر الحريات والديمقراطيات التى ظهرت حديثا. وتتأصل بتأكيد الوظيفة الاجتماعية التى أصبحت بموجبها لا تقتصر على وظائفها التقليدية بل تجاوزتها إلى غيرها حيث تقدم خدماتها فى الميدان الاجتماعى فى رعاية الأحداث والمشردين وإيجاد فرص العمل للمفرج عنهم من السجناء وفى إنشاء جمعيات وأندية للشباب لقضاء أوقات ا فراغ اضافة إلى الندوات والمحاضرات والبحوث التى تقوم بها هيئات الشرطة بالاشتراك مع الجمهور لحل مشاكل الأمن لخلق نوع من الوعى بدور الشرطة ومنطلقاتها الجديدة باعتبارها أداة عون ومساعدة وخدمات لجميع أفراد المجتمع للتغلب على مصاعب الحياة بما يحقق مصالح الفرد والجماعة على السواء. وفى هذه الظروف التى يسود

---

(1) وإن كانت آثار تلك النظرة التأديبية ما زالت متربة فى مشاعر عامة الناس حتى اليوم.

ففيها التعاون بين أفراد المجتمع وهيئات الشرطة لتحقيق عوامل استقرار الأمن وحفظ النظام فإنه لم يمد من المقبول التجاوز عن أى خطأ يرتكبه أى رجل من رجال الأمن بحيث يسيء إلى تلك العلاقة ويميد النظرة القديمة التي تعزز الحظر من الشرطة وعدم التعاون مع وحداثها المختلفة باعتبارها أداة قمعية إرهابية كالتي لا تزال سائدة اليوم في بعض دول العالم المتخلفة والنامية.

وفي إطار هذه المنطلقات الجديدة تحددت المسؤولية الوظيفية وأصبح رجل الشرطة مطالبا بواجبات كثيرة يؤديها في مجال الوظيفة وفي ارتباطه برؤسائه وزملائه في المهنة وعلى مستوى أداء العمل داخل المجتمع وكل تقصير أو إهمال أو تراخ في ذلك يمد إخلالا بسير الوظيفة التي يؤديها مما يعرضه للمسؤولية الأساسية لهذه الوظيفة بالنظر للدور الجديد المناط بجهاز الشرطة.

- وتتميز المسؤولية ونوعيتها حسب طبيعة الخطأ الإداري المرتكب أو طبيعة الفعل الإجرامي الذي حدث فقد تكون المسألة تأديبية فقط وقد تكون جنائية وقد تكون المسألة تأديبية وجنائية في آن واحد على التفصيل التالي <sup>(1)</sup>.

### أولاً : المسؤولية التأديبية لرجال الشرطة :

إن جزءا عموما التزام رجل الشرطة بالواجبات المفروضة عليه وقيامه بأى محظور من المحظورات التي نص عليها القانون يتمثل في السلطة التي تتمتع بها الإدارة أو رئاسة الشرطة في اتخاذ الإجراءات التأديبية بحقها والتي قد تؤدي إلى فرض عقوبات تأديبية عليه. وقد حدد الفصل السابع والثامن من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م والقوانين المعدلة له بياناً بالواجبات والمحظورات والتأديب لرجال الشرطة ويتميز هذا النظام التأديبي بخاصيتين تكمل إحداها الأخرى. الأولى مفادها إعطاء السلطة الرئاسية كامل فعاليتها والثاني منح رجل الشرطة جميع الضمانات اللازمة التي تحول دون التعسف في اتخاذ الإجراءات التأديبية.

- والمسألة التأديبية تتحقق نتيجة الخطأ الإداري الذي يحدث إخلالا بالواجبات

---

(1) في دراستنا للمسؤولية الوظيفية لرجال الشرطة فقد اعتمدنا على ما ورد في قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م نظرا لاحتوائه على كافة مكونات قوانين الشرطة الحديثة مع فروق طفيفة غير مؤثرة.

الوظيفية وعدم ادائها بالصورة المثلى وقد نصت المادة «62» من قانون الشرطة على تحديد الأفعال التي تعد جرائم تأديبية<sup>(1)</sup> وأكدت على وجوب محاكمة الفاعل ومعاقبته تأديبيا على أن ذلك لا يمنع من محاكمته جنائيا إذا كَوَّن فعل من هذه الأفعال جريمة جنائية ولا تعارض بين المحاكمتين حيث إن هدف كل إجراء متميز عن الآخر. ففى المحاكمة التأديبية تهدف إلى رعاية مصلحة الوظيفة العامة بالدرجة الأولى وضمان سلامتها وأدائها على الوجه الصحيح والمحاكمة الجنائية فتهدف إلى صالح المجتمع<sup>(2)</sup>.

- فكل رجل من رجال الشرطة يرتكب جريمة من الجرائم التأديبية المنصوص

(1) مع عدم الإخلال بالمقومات التي ينص عليها قانون العقوبات أو لى قانون آخر - يحاكم تأديبا كل من :

1 - يخلف الواجبات المنصوص في هذا القانون دم 57, 56، أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يقتصر في تأدية واجبه.

2- تجاوز حدود واجبه أو يسع استعمال صلاحياته.

3 - يرتكب لى عمل من المخالفات المنصوص عليها في المواد 60, 61، من هذا القانون.

4 - يهده لى رجل من رجال الشرطة أو يسه أو يخرجه أو يستعمل منه العنف.

5 - يسخر عن تقديم ما فى عهدته من السلاح أو ملابس أو مهمات أخرى من ممتلكات الشرطة كلما طلب منه ذلك.

6 - يدمر أو ي تلف لى شيء من ممتلكات الشرطة أو يسع التصرف فيه أو يسه بأعماله فى تلف أو ضياع شيء منه.

7 - يتأخر عن عمله بدون إذن أو طمر مقبول.

8 - يتجنب عن عمله بدون إذن أو طمر مقبول.

9 - يتصدى على الأخطى ربة أو يهده أو يوجه إليه إهانة.

10 - يهصى الأوامر الصادرة إليه من رؤسائه.

11 - يسع معاملة الأدنى ربة أو يتصدى عليه.

12 - يفسخ.

13 - يهمل فى النظافة أو النظافة.

14 - يسع معاملة أفراد الشعب أثناء تأدية الواجب.

15 - يهمل عن أفعال الأدنى ربة التي تتطرى على مخالفت أو خروج على مقتضى الواجب.

16 - يتقاعس فى أداء الواجب.

17 - يرتكب لى فعل يسع إلى سمة الشرطة.

18 - يستلم مواد مخالفة للشروط مع علمه بالمخالفة.

19 - يهرب من الخدمة - المادة 63 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م والقوانين المعدلة له.

(2) د خالد حرم- القانون الإدارى المسمى «م. س» 2- 535.

عليها في المادة «62» يحاكم تأديباً عن طريق المحاكمة الموجزة من طرف رؤسائه من الضباط كل حسب صلاحياته المدرجة في الجدول رقم (1) المرفق بالقانون رقم 6 لسنة 72 م وهذه العقوبات قد تحدت في المادة «64» عقوبات حيث نصت على أن العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على رجل الشرطة هي :

- 1 - الإنذار.
- 2 - الخصم من المرتب.
- 3 - الحجر في مقر العمل.
- 4 - الحجر في الغرفة.
- 5 - خفض الرتبة.
- 6 - العزل من الخدمة.

ولا يجوز أن توقع العقوبة الواردة في الفقرة «5» على الضباط <sup>(1)</sup>.

كما لا يجوز أن توقع عليهم العقوبات الواردة في الفقرتين «3، 4» إلا المخالفة البتدين «9، 10» من المادة «62» وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة 61 من هذا القانون <sup>(2)</sup>.

ولا يتم توقيع العقوبات التأديبية السالفة الذكر إلا بناء على محاكمة موجزة أو قرار صادر عن مجلس تأديب <sup>(3)</sup> وفق الضوابط التالية :

---

(1) عقوبة خفض الرتبة لا يجوز توقيعها على الضباط كمقوية وحتى الرب الأخرى لا توقع إلا بضوابط معينة وبما للقرار من الأمن أو من مجلس تأديب يسطى قراره بالتصديق.

(2) عقوبات الحجر في الغرفة والحجر في مقر العمل لا توقع على الضباط إلا عند ارتكابهما لأحدى الجريمتين أو المخالفتين الآتيتين :

الأولى : الإساءة على الأعلى رتبة أو تهديده أو تروسيه الإساءة إليه.

الثانية : عصيان الأوامر الصادرة إليه من رؤسائه.

انظر المادة 62 من قانون الشرطة رقم 72/6 م للمحلل بالتقانون في 9، 25 لسنة 74 م والقانون رقم 28 لسنة 1977 م. هذه المعايير يأخذ بها قانون الشرطة المصري ولكن يضيف عقوبات أخرى كالجلد لواء خليل رشوان وآخرين - قانون الشرطة «م» - س» ص 284 وما بعدها.

(3) إيضاح معنى العقوبات وتعليم مدنها ومقتلها وكيفية انتظار للرد من 65 - 70 قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م.

## ١ - المحاكمات الموجزة :

عندما يرتكب رجل الشرطة إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة 62 من قانون الشرطة فإنه يتعرض للمحاكمة التأديبية من رئيسه المباشر. وذلك باحضارة أمامه في طاير عسكري منظم ويتلو عليه التهمة المسندة إليه ويسمع دفاعه بشأنها - ويتم مقارنة ذلك بأقوال الشهود وكافة الأدلة والقرائن المتوفرة أمامه فإذا تبين له إدانته يحكم عليه بالعقوبة التي يراها مناسبة في حدود صلاحياته طبقا لما هو وارد في الجدول «2» المرافق لقانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م والقوانين المعدلة له <sup>(1)</sup> وتكون العقوبة نافذة من تاريخ صدورها وتكون كافة الاجراءات السابقة في صحيفة الاتهام المعدة لهذا الغرض. وتخضع هذه المحاكمات إلى رقابة رئاسية قانونية يتأكد بموجبها من صحة اجراءات المحاكمة وإنها تمت وفق القانون وكانت في حدود صلاحيات ومكتات الضابط الحاكم. وبالنسبة لمحاكمة الضباط فإنه لا يجوز إجراء المحاكمة الموجزة إلا من ضابط برتبة نقيب ما لم يكن يشغل وظيفة ضابط مركز فإنه يجوز له محاكمة من تحت إمرته من الضباط وفي غير هذه الحالة يتم إحالة الموضوع إلى أقرب رئيس برتبة نقيب <sup>(2)</sup>.

وفي حالة ارتكاب أى رجل من رجال الشرطة لفعل يستوجب عقوبة أشد تزيد على صلاحيات رئيسه المباشر جاز إحالته للسلطة الأعلى لتتولى محاكمته وفق صلاحياتها الأعلى والا تولت إحالته إلى المحاكمة أمام المجلس التأديبي <sup>(3)</sup>.

### ب - المحاكمة أمام مجلس التأديب :

إذا رأى الرئيس الأعلى أن صلاحياته غير كافية لأن الفعل المرتكب يستوجب عقوبة أشد يمكن أن يحيل المتهم إلى المحاكمة أمام مجلس التأديب <sup>(4)</sup> «العادى أو

(1) للمادة 73 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م.

(2) للمادة 74 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م للمعدل بالقوانين 25, 9 لسنة 74 م والقانون رقم 28 لسنة 77 م.

(3) للمادة 76 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م للمعدل بالقوانين 25, 9 لسنة 74 م والقانون رقم 28 لسنة 77 م.

(4) في المحاكمة أمام مجلس التأديب يجب أن يميز بين توحيين من المجلس : المجلس التأديبية العادية وتتولى محاكمة الخلفاء من رتبة رائد فما دون وتتكون من ثلاث ضباط أقدم أو أعلى رتبة من الضباط الحاكم - في حين أن المجلس التأديبية العليا تتولى محاكمة للقدم فما فوق وتتكون الهيئة فيه من أربعة ضباط ومستشار قانوني المراد 78, 79, 80 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م

العالي، ويصدر قرار التشكيل من الأمين أو المدير العام على حسب الأحوال. وينعقد مجلس التأديب بكامل هيئته وتكون جلساته سرية وتصدر قراراته بأغلبية الأصوات وتكون قراراته مسببة ولا تكون نافذة إلا بعد التصديق عليها من الجهة التي أمرت بالمحاكمة<sup>(1)</sup>.

ويمكن للمتهم أن يقدم دفاعه كتابة أو شفاهة كما أن له أن ينيب عنه أى ضباط من ضباط الشرطة<sup>(2)</sup> وعلى العموم يتوجب مراعاة ما يلى فى تأديب رجال الشرطة.

- لا يجوز محاكمة رجل الشرطة عن فعل واحد أكثر من مرة واحدة كما لا يجوز توقيع أكثر من عقوبة واحدة عن الفعل الواحد<sup>(3)</sup>.

- لا تحول محاكمة رجل الشرطة تأديبا دون اتخاذ الاجراءات الجنائية الكافية لأفعال منسوبة إليه تكون جريمة كما أن محاكمته جنائيا لا تحول دون محاكمته تأديبا<sup>(4)</sup>.

- يجوز إيقاف رجل الشرطة عن العمل احتياطيا حتى يتم البت فى الجريمة التي ارتكبها سواء كانت جنائية أو تأديبية وذلك متى تطلبت مصلحة التحقيق ذلك أو اقتضت طبيعة الفعل المرتكب ذلك. ويجب ألا تزيد مدة الوقف عن ثلاثين يوما إلا فى حالة الاتهام فى جنابة أو جريمة مخلة بالشرف<sup>(5)</sup>.

- لا يجوز ترقية رجل الشرطة أثناء مدة الاحالة إلى المحاكمة الجنائية أو التأديبية أو الوقف عن العمل بحيث تتم ترقيته إذا حكم عليه بالبراءة - أو بالإدانة بنفي خفض الرتبة أو العزل. وفى هذه الحالة تحسب ترقيته بصفة عادية من تاريخها السابق كما لو لم تتم الإحالة أسوة بزملائه وتصرف له كافة الفروق المالية<sup>(6)</sup>.

(1) المادة 81 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م.

(2) المادة 83 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م.

(3) المادة 88 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م.

(4) المادة 89 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م.

(5) يحجب على وقف رجل الشرطة وقف صرف نصف مرتبه عن مدة الوقف فإذا انتهت الاجراءات الجنائية أو التأديبية بتم الإدانة يرد إليه نصف المرتب الذى لوقف صرفه م 71 من قانون الشرطة.

(6) المادة 90 من قانون الشرطة رقم 16 سنة 72 م



- يجوز تأجيل انتهاء الخدمة حتى اجراء المحاكمة التأديبية <sup>(1)</sup>.

- يجوز أن تحمي العقوبات التأديبية التي توقع على رجل الشرطة وفق القواعد التي يحددها الأسنن وهذه تمتد بمشابة رد اعتبار لرجل الشرطة وترتب عليها شطبها من سجل الخدمة وحذف كل الأوراق أو أى إشارة تدل عليها.

### ثانياً : المسؤولية الجنائية لرجال الشرطة :

إن الخطأ التأديبي مستقل عن الجريمة الجنائية فقد بينا أن الفعل ذاته يمكن أن يعتبر خطأ تأديبياً وجنائماً مما يؤدى إلى محاكمة مرتكبه محاكمة جنائية وتأديبية أى أنه لا يوجد تعارض بين الماهكتين لأن لكل منهما هدفاً تسمى إليه وكل منهما تكمل الأخرى وتتأثر بها وقد بينت المواد 62، 71، 72، 89 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م. بعض أحكام الماهكة الجنائية وبينت أن الماهكة التأديبية لا تؤثر على تطبيق أى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو غيره من القوانين الأخرى المادة 1/62.

أما المادة 71، 72 من قانون الشرطة فأوضحت أنه يتم الوقف عن العمل فى الماهكة التأديبية والجنائية على السواء واجازت اطالة المدة حتى تجاوز مدة للالين يوماً إذا كانت الجريمة جنائماً أو جريمة منخله بالشرف. ثم بينت أنه فى حالة حبس رجل الشرطة احتياطياً أو تنفيذ لحكم جنائى فإن الوقف لا يكون جوازى وإنما يكون بقوة القانون وترتب عليه وقف صرف نصف مرتبه فى الحالة الأولى وحرمانه منه فى الحالة الثانية.

فاذا انتهت مدة الحبس الاحتياطى بالبراءة أو بحفظ الدعوى صرف له نصف الراتب الموقوف صرفه.

وأكدت المادة 89 على عدم وجود تعارض بين الماهكة التأديبية أو الجنائية للاسباب التى تقدم ذكرها.

---

(1) المادة 91 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م

وعما تقدم نرى أنه في المجتمعات الحديثة تتحدد مسؤولية رجل الشرطة الوظيفية على أى خطأ قد يرتكبها فى عمله أو عن أى عسف أو جور قد يقوم به تجاه أى فرد من أفراد الشعب فانه يسأل عنه جنائيا أو تأديبيا وقد أوردنا العديد من النصوص فى قانون الشرطة وهناك العديد غيرها فى قانون العقوبات والاجراءات الجنائية غير أنه نحب أن نؤكد أنه لا يسأل رجل الشرطة مدنيا عن طريق إقامة دعاوى التعويض إلا عن الخطأ الشخصى وفى حدوده <sup>(1)</sup>.

---

(1) المادة 58 من قانون الشرطة رقم 6 لسنة 72 م.

## الفصل التاسع

الصلة الوثيقة التي تربط نظام الشرطة بالأنظمة  
والولايات الأخرى في الإسلام «القضاء، الحسبة،  
المظالم»



عرفنا فيما تقدم بأن نظام الشرطة يعد عنصرا أساسيا وولاية من الولايات الهامة في الدولة الإسلامية وذلك بين وجلى من تبينا لكافة المراحل التاريخية التي مر بها هذا النظام فى بدء نشوء دولة الإسلام وتطوره حتى بلغه أوج العزة والمنعة وانتشار الدين وارتفاع راية الإسلام شرقا وغربا مثبتا لدعائم الإيمان هادما للكفر والظلال ومقيما لركان دولة ومؤسسا لأصول حضارة. وفى هذه الدولة وتكون تلك الحضارة وجدنا العديد من الولايات والانظمة الادارية الراقية التي لم تصل إليها الحضارة الإنسانية فى المجتمعات الأخرى إلا أخيرا - التي تربط بصلة وليقة مع نظام الشرطة نظرا لطبيعة الواجبات والاختصاصات المناطة بكل منها باعتبارها تسعى لغايات وأهداف واحدة أو لأنها تكمل بعضها البعض وتحقق لهذا المجتمع الإسلامى ما ينشده من أمن وعدل ومساواة.

ونلمس هذه الصلات بين نظام الشرطة وبقية الأنظمة الأخرى «القضاء، والحسبة، والمظالم» حيث تتداخل الاختصاصات والمهام التي يقوم بها كل من صاحب الشرطة والمحتسب والقاضى.

وفى أحيان أخرى تقتصر مهمة صاحب الشرطة على جانب التنفيذ لأوامر كل من القاضى والمحتسب وصاحب المظالم أو التعاون فى تنفيذ الأحكام وأوامر الضبط والاحضار.

اضافة إلى ذلك فإنه كثيرا ما يسند الإشراف على الشرطة للقاضى فيما يتعلق بالأحكام وكيفية تنفيذها ومراقبة السجون وكيفية إدارتها ومعاملة المسجونين كما أن هذه الصلات تتضح أكثر حينما تسند وظيفة الشرطة إلى القاضى والمحتسب أو والى المظالم بالإضافة إلى عمله أو يحدث العكس فتضاف إلى صاحب الشرطة إحدى هذه الولايات.

والفاصل فى هذا هو كفاءة الوالى أو القاضى أو المحتسب أو صاحب المظالم ومنزلته عند الخليفة أو الوالى.

لذلك رأينا أن نعرض لهذه الأنظمة أو الولايات لتتعرّف عليها عن قرب ونبين صلتها بالشرطة. وذلك على التفصيل الآتى

المبحث الأول : نظام القضاء فى الإسلام.

المبحث الثانى : نظام الحسبة فى الإسلام.

المبحث الثالث : نظام المظالم فى الإسلام.

## المبحث الأول نظام القضاء في الإسلام

### أولاً : تعريف القضاء :

لفظ القضاء لغة انقطاع الشيء ونعائه. يقال «قضى الحاكم» أى فصل فى الحكم «وقضى دينه» أى قطع ما لغيره قبله بالأداء. «وقضيت الشيء» أحكمت عمله، ومنه قوله تعالى : ﴿إِذَا قُضِيَ أَمْرٌ﴾<sup>(1)</sup> «أى أحكمه وإنفذه»<sup>(2)</sup>.

أما القضاء اصطلاحاً فهو منصب الفصل بين الناس فى الخصومات حسماً للتداعى وقطعاً للنزاع بالأحكام الشرعية المستفاه من الكتاب والسنة<sup>(3)</sup>.

### ثانياً : مراحل تطوره :

القضاء عنصر مهم فى كيان الدولة الإسلامية منذ قيامتها فى المدينة باعتباره ركناً من أركانها الأساسية حتى تكون دولة متكاملة البناء والتنظيم.

وقد تولى الرسول ﷺ بنفسه القضاء بين الناس. فلم يكن للمسلمين قاضى سواه. وكان يتولاه فى إطار قيامه بكافة أعباء الحكم الرئيسية فى الدولة المتمثلة فى السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية لكونه رؤس الدولة ويتجتمع بكل الحقوق حرية ومدينة. وحينما تزايدت الخصومات وتمددت توسعت الدولة احتاج الرسول ﷺ إلى أن يعهد بالقضاء فى المناطق البعيدة عن عاصمة الدولة إلى عدد من أصحابه الأجلاء ممن عرفوا بالعلم والتقوى فبث عليا كرم الله وجهه إلى اليمن للقضاء بين الناس. وولى عقاب بن أسيد أمر مكة وقضاها منذ فتحها.

(1) سورة مريم الآية الكريمة 35.

(2) أبو الحسن الباقى الاندلسى - تاريخ قضاء الاندلس - ذخائر التراث العربى - المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت ص 2 محمد عبد الميز عثمان - النظام القضائى فى الاندلس - نشوء - مجلة تاريخ العرب والعالم 27 لسنة 1981 م ص 192.

(3) ابن خلدون - المقدمة - دار المردة بيروت ص 174.

وسار الخلفاء الراشدون على هذا النهج فقد كان كل وال يسند إليه أمر مصر من الأمصار يتولى إدارته وقضائه وصلاته وخراجه وكافة أموره الأخرى وحين تشعبت أعمال الدولة وتزايدت ولم يعد الخلفاء والولاة يقومون بالقضاء خير قيام لانشغالهم بأعباء الحكم الإداري والذود عن حياض الولاية ضد الأعداء المترهصين بكافة أرجاء الدولة الإسلامية. إضافة إلى تزايد الخصومات وتعقدها. فلذلك عهد للعلماء والفقهاء ممن عرفوا بخزارة العلم والدراية التامة بالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ليتفرغوا للفصل في الخصومات والنظر في القضايا المعروضة.

واستمر العمل على هذا المنوال في دولة بنى أمية وبنى العباس. بل وصلوا إلى تطور لم يمهده التنظيم القضائي الاسلامي من قبل ألا وهو اختيار أفضل العلماء وأجلهم وأبرزهم علماء ووزراء وتقى وجعله على رأس الهيئة القضائية في الدولة الإسلامية كلها بمثابة وزير للمعدل في تنظيماتنا الحديثة. وقد أطلق عليه لقب «قاضى القضاة» وكان يتخذ مقره بدار الخلافة وكان يتولى اختيار القضاة وتقديمهم للخليفة لتعيينهم وبمرور الزمن استأثر هو بنفسه بهذا الاختصاص. إضافة إلى توجيه وإرشاد القضاة في مجال عملهم وبقي مرجعاً لهم في كل استفسار أو قضية تستصعب على أى منهم. وكان القاضى لا يختار لهذه الوظيفة إلا إذا توفرت فيه عدة شروط أهمها:

الذكورة، والعقل، والحرية، والإسلام، والعدالة، وسلامة الحواس، والعلم، بالاحكام الشرعية. وقد ينقصونها شرطاً أو يزيدها أخرى.

### ثالثاً : اختصاصات القضاء :

كان القاضى حسب التعريف المتقدم يختص بالنظر في الخصومات والمنازعات التي تحصل بين الناس فيتولى الفصل فيها بموجب الكتاب أو السنة أو اجماع الأمة. ولكن مع تزايد مشاغل الخلفاء والحكام في شئون الدولة بدأت واجبات القاضى تزيد وتزيد حتى جاوزت كل حد وأصبح القاضى يثن من كثرة المهام الموكولة إليه وهى كما أوضحها ابن خلدون<sup>(1)</sup> والماوردى<sup>(2)</sup> فيما يلى :

(1) ابن خلدون - المقدمة ٥٠. م. ١٧٥ ص ١٧٥

(2) الماوردى - الأحكام السلطانية ٥٠. م. ١٧٥ ص ٧١، ٧٠



- 1 - الفصل فى المنازعات وقطع الشاجر إما صلحا عن تراض أو إجبار بحكم بات.
  - 2 - استيفاء الحقوق ممن مطل بها وإيصالها إلى مستحقيها بعد ثبوت استحقاقها من أحد وجهين لقرار أو بينة.
  - 3 - ثبوت الولاية على من كان ممنوع التصرف لجنون أو صغر والحجر على السفه.
  - 4 - النظر فى الأوقاف بحفظ أصولها وتنمية فروعها والقبض عليها وصرفها فى سييلها.
  - 5 - تنفيذ الوصايا على شروط الموصى فيما أباحه الشرع ولم يحظره.
  - 6 - تزويج الأيمى بالاكفاء إذا عد من الأولياء ودعين إلى النكاح.
  - 7 - إقامة الحدود على مستحقيها إذا انتهك حق من حقوق الله تعالى نفرد باستيفائه من غير طالب إذا ثبت باقرار أو بينة، وأن كان من حقوق الأديمين كان موقوفا على طلب مستحقه.
  - 8 - النظر فى مصالح عمله من الكف عن التعدى أو الافتنى أو اخراج ما لا يستحق من الاجنحة والابنية وله أن ينفرد بالنظر فيها وإن لم يحضره خصم.
  - 9 - تصفح الشهود والأمناء واختيار التواب له من خلفائه فى اقرارهم والتحويل عليهم مع ظهور السلامة والاستقامة وصرفهم والاستبدال بهم مع ظهور الجرح والخيانة.
  - 10 - التسوية فى الحكم بين القوى والضعيف والمعدل فى القضاء بين المشروف والشريف ولا يتبع هواه فى تقصير الحق أو بما يله مبطل.
- والقاضى يتولى كافة الاختصاصات التى نوهنا عنها سلفا إذا كانت ولايته عامة مطلقة وقد تكون مقيدة ومنسبة على نوع معين من القضاء حسبما هو مبين فى أمر تقليده أو قرار تعيينه.
- كما يتحدد أيضا اختصاص القاضى حسب المنطقة التى أنيط به العمل فيها ولا يستطيع تجاوزها إلى غيرها من البلاد بما لا اختصاصه المكانى.
- وكان القاضى ينظر فى القضايا التى تعرض فى بيته ثم مجلسه الى المسجد وبعد فترة من تطور هذا النظام أصبح له ديوان خاص يشبه الى حد كبير مزار المحاكم فى عصرنا هذا .

#### رابعاً : الصلات التي تربط القضاء بالشرطة :

لكي نتعرف على ماهية الصلات التي تربط بين كل من ديوان القضاء وديوان الشرطة تبعاً للمراحل التاريخية للدولة الإسلامية يجب أن نميز بين مرحلتين رئيسيتين لكل منهما خصائصها وجوانبها في إطار هذه العلاقة على ما سيأتي بيانه.

أ - المرحلة الأولى : «مرحلة تيمية نظام الشرطة وخضوعه بالكامل للقضاء».

كانت الشرطة في عهد الخلفاء الراشدين وخلفاء بني أمية تعد ديواناً من دواوين الدولة الهامة وولاية من الولايات الدينية المعقودة لأرباب السيوف في الدولة وكانت مهمتهما تنحصر في هذه المرحلة بالدرجة الأولى في تنفيذ الأحكام الشرعية التي ينطبق بها القاضى. وتحقيق أقوال المتخاصمين واستجلاء إفادات المجرمين قبل إحالتهم إلى القضاء كما تتولى إنفاذ الخصوم عند الاقتضاء بالقوة والحفاظة على النظام وقت جلوس القاضى للفصل بين الناس<sup>(1)</sup> واجراء التحريات الدقيقة لكل قضية وموافاة القاضى بنتائج ذلك ليستعين به في تفهم جوانب القضايا ليصدر حكماً صحيحاً عادلاً. فالشرطة كانت تابعة للقضاء في أول أمرها تقوم على الأحكام القضائية يتولى صاحبها إقامة الحدود. ويقول ابن خلدون في ذلك «كان أصل وضعها - أى الشرطة - في الدولة العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استبدالها أولاً ثم الحدود بعد استيفائها. فان التهم التي تعرض في الجرائم لا نظر للشرع في استيفاء حدودها - وللإسالة النظر في استيفاء موجباتها باقرار يكرهه عليه الحاكم إذا احتفت به القرائن. لما توجه المصلحة العامة في ذلك فكان الذي يقوم بهذا الاستبداء باستيفاء الحدود بعد أن تنزه عنه القاضى يسمى صاحب الشرطة<sup>(2)</sup>».

من هذا نتبين بلا ريب أن الشرطة تتولى تحقيق الجرائم لم تحويل القضية إلى القضاء ليفصل فيها ثم تتولى الشرطة تنفيذ الحكم سواء كان إقامة لحد من حدود

(1) د. عبد المنعم ماجد - نظم الفاطميين ورسومهم في مصر - المكتبة الانجلو المصرية - مطبعة لجنة البيان العربى 1956 م ص 175.

د. عبد المنعم ماجد - دولة سلاطين المماليك في مصر - المكتبة الانجلو المصرية - مطبعة الرسالة - 1964 م ص 136.

(2) ابن خلدون - المقدمة - تاريخ العلامة ابن خلدون «البر وضيوان المبتدأ والغيره» - ط 3 لسنة 67 م مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني - بيروت 1: 445، 446.

الله أو توقيع لعقوبة تعزيرية أو تأديبية<sup>(1)</sup>.

ولم تكن العقوبات التي تنفذها الشرطة تشتمل على العقوبات التي تنفذ في وقتها فقط وإنما أيضا على العقوبات المقيدة للحرية الطويلة الأمد كالسجن<sup>(2)</sup>.

وبما لذلك فأننا كثيرا ما نجد أن ولاية الشرطة تضم إلى ولاية القضاء ويسند إلى القاضى واجب تسيير وإدارة هذين المرفقين<sup>(3)</sup> خاصة إذا كان القاضى من العلماء الأكفاء ممن عرفوا بالحكمة والكفاية الإدارية العالية إضافة إلى ثقة الوالى فيه.

ب - المرحلة الثانية : «مرحلة استقلال الشرطة وانفصالها عن القضاء».

منذ قيام الدولة العباسية جرت أحداث سياسية واجتماعية جعلت نظام الشرطة يتولى القيام بأدوار جديدة جعلته ينحى نحو الاستقلال. فقد أخذت اختصاصات الشرطة تتعاظم حتى أعطى أصحابها حق القضاء فى الجرائم ولللك كانت وظيفة الشرطة بسبب الناحية القضائية فى اختصاصها معدودة من المناصب الدينية.

قال ابن خلدون «كان النظر فى الجرائم وإقامة الحدود فى الدولة العباسية والأموية بالأندلس والعبيدين فى مصر والمغرب، راجعا إلى «صاحب الشرطة» وقد كانت هذه الوظائف الشرعية فى تلك الدول، توسع فيها النظر عن أحكام القضاء قليلا فكان صاحب الشرطة يجمع للتهمة فى الحكم مجالا، ويقرر العقوبات الزاجرة قبل ثبوت الجرائم ويقيم الحدود الثابتة فى مجالها ويحكم فى القود والقصاص ويقيم التعزير والتأديب فى حق من لم ينته عن الجريمة. ثم انقسمت وظيفة الشرطة إلى قسمين :

1 - منها وظيفة التهمة على الجرائم وإقامة الحدود ومباشرة القتل والقصاص ونصب لذلك فى هذه الدول حاكم يحكم بموجب السياسة دون مراجعة الأحكام

(1) د. عبد الحليم ماجد - نظم الفاطميين وروسومهم م.م. ص 1: 173، د. حميد مجاهد مصباح، د. محمد مصطفى النجار - الدولة الأموية والعباسية ط 1 م.م. ص 282. د. جمال الدين الرمادى - سلطنة الشرطة فى العمود الإسلامية - مجلة الأمن العالم للمصرية العدد 4 لسنة 1959 م ص 43.

(2) د. عبد الحليم ماجد م.م. ص 1: 174.

(3) د. حطية شره - القضاء فى الإسلام م.م. ص 165 - 170. مجلة خمائش الإدارة فى مصر الأموى ص - 332 328 ابن خيالن - لقتنى فى أخبار بلد الأندلس م.م. ص 1231، 69، محمود محمد عرنس - تاريخ القضاء فى الإسلام - للطبعة المصرية الأهلية القاهرة - 1934 م ص 27.

الشرعية ويسمى تارة باسم «الوالى» وتارة باسم «صاحب الشرطة».

2 - وبقي قسم التعازين وإقامة الحدود فى الجرائم الثانية شرعا، فجمع ذلك للقاضى وصار من توابع وظيفته وولايته<sup>(1)</sup> وأفضل من هذا، فى تحديد اختصاص الشرطة القضائى، بما أن أخذ جزءا منه ودفع إلى القضاة الشرعيين ما أورد.

الأمام ابن تيمية فى معرض كلامه عن الولايات قال :

«فولاية الحرب - فى عرف هذا الزمان - فى هذه البلاد الشامية والمصرية تختص بإقامة الحدود التى فيها إتلاف مثل قطع يد السارق وعقوبة المهارب، وقد يدخل فيها من العقوبات ما ليس فيه إتلاف كقطع السارق ويدخل فيها الحكم فى المخاصمات والمضاربات ودعاوى التهم التى ليس فيها كتاب وشهود.

كما تختص ولاية القضاء، بما فيه كتاب وشهود بالبات الحقوق... والنظر فى حال نظار الأوقاف أو أوصياء اليتامى، وفى بلاد أخرى كبلاد المغرب، ليس لوالى الحرب حكم فى شئ من ذلك وإنما هو منفذ لما يأمر به متولى القضاء. وهذا اتبع للسنة القديمة».

وجملة القول أن الشرطة كانت تستأثر بالقضاء الجزائى كله وفى جميع أدواره من تهمة وتحقيق وحكم ولها فوق ذلك التنفيذ. ثم أدخلوا منها النظر فى الحدود الشرعية الثانية بكتاب وشهود. وتركوا لها ما عدا ذلك من الجرائم لأنها تستعمل فى التحقيق وإظهار الجرائم أساليب مخصوصه كالجس والضرب والتعليب والشتيم وغير ذلك مما نزهو القاضى عنه وفى بعض بلاد «المغرب» سلبت الشرطة من كل صفة قضائية واحادوها إلى سيرتها الأولى - مع فارق كبير - وهو أن الشرطة كانت قوة تنفيذية فى يد الأمر فأصبحت قوة تنفيذية للقضاء والخراج والحسبة ولما احتاج إليها من رجال الدولة<sup>(2)</sup> على أنه تجدر الإشارة إلى أن الشرطة تبعا لما ورد فى هذه المرحلة تقوم منذ العهد العباسى بمجموعتين من الأعمال بصفة رئيسية هما :

1 - المجموعة الأولى «الاختصاصات الادارية» وتتحصر فى معاونه الحكام وتنفيذ

(1) ابن خلدون - المقدمة ص 394 د. منر السجلاني : عقوبة الإسلام فى أصول الحكم ص 369.

(2) د. منر السجلاني - عقوبة الإسلام فى أصول الحكم ص 368 - 370.

وأمرهم بضبط الأشخاص أو حبسهم أو إطلاقهم وحراسة الأرواح والأعراض والأموال وحماية وإضحي اليد من أى تعرض من الغير لأملاكهم.

2 - المجموعة الثانية «الاختصاصات القضائية» وتحتصر فى النظر فى الجرائم وتعزير من وجب تعزيره وإقامة الحدود على من وجبت إقامتها عليه.

ولكن هذه الاختصاصات جميعا كانت من المرونة بحيث تزداد تقلصا أو اتساعا تبعا لأهواء الحكام. وحظوة رجال الشرطة عندهم. وكانت تضاف إلى هاتين المجموعتين مجموعة ثالثة من الاختصاصات الحربية لبعض ذوى المكانة لدى الخلفاء<sup>(1)</sup>.

ورغم هذا الاستقلال والانفصال الذى حققته الشرطة عن القضاء إلا أننا وجدنا محاولات عديدة لرجال الشرع فى القرن الرابع الهجرى للإشراف على أعمال الشرطة. ففي سنة 306 هـ - 318 م أمر الخليفة المقتدر بمنا الطولونى صاحب الشرطة ببغداد بأن يجلس فى كل ربح من الأرباع فقيها يسمع من الناس ظلماتهم ويفتى فى مسائلهم حتى لا يجرى على أحد ظلم. فكان هؤلاء الفقهاء بمثابة أصحاب الشرطة من الفقهاء يشرفون على أعمال صاحب الشرطة لتكون مطابقة لفتاواهم. ويقول ركن الدين بيبرس المنصورى النودارى المتوفى عام 725 هـ بعد ذكر هذا النظام «فضعفت هبة السلطة بذلك وطمع اللصوص والمبارون وكثرت الفتن وكبست دور التجار» وأخذت ثياب الناس المنقطعة<sup>(2)</sup>.

وكذلك نصب الخليفة الفاطمى الحاكم بمصر على الشرطة وفى كل بلد شاهدين من العدول وأمر ألا يقام على ذوى جريرة أو مرتكب جريمة حد إلا بعد أن يصح عند ذلك الشاهدين إنه مستوجب للملك<sup>(3)</sup>.

وفى سنة 369 هـ - 979 م. وقع نزاع بين صاحب الشرطة وبين القاضى، وذلك أن صاحب الشرطة حكم فى شئ ليس من اختصاصه فأنكر القاضى حكمه

(1) إبراهيم الفحام - الشرطة فى مصر قبل - الأمن العام المصرية المدة 12 لسنة 61 ص 34.

(2) آدم مثر - الحنازة الإسلامية فى عصر النهضة أو فى القرن الرابع الهجرى.

(3) آدم مثر ص 428: 1، يترى فى ابن قاضى شعبة الكواكب الدرية فى السيرة النبوية، تحقيق محمود زايد دار الكتاب الجديد بيروت ص 25.

واعترض عليه فوقع الوزير بأنه ليس لأحد الفريقين أن يعترض على الآخر فيما حكم<sup>(1)</sup>.

وفي حوالى سنة 400 هـ . منع القاضى أصحاب الشرطة من التكلم فى الأحكام الشرعية ثم أنهى الخليفة النزاع بأن اضاف للقاضى النظر فى المظالم.

ولكن ذلك كله لم يمنع من قيام علاقة تعاون وتأرز بين النظامين<sup>(2)</sup>، بما يحقق العدالة والأمن لكافة أفراد المجتمع حتى ينصرف الناس إلى معاشهم آمنين على أنفسهم وأعراضهم وأموالهم.

---

(1) كدم متر ٤م. س ١ : 429, 430.

(2) د. جمال الدين الرمادى - الأمن السلام فى الإسلام - دار المعارف بمصر ٤م. س ٣٦ ص 36.

## الحجث الثاني نظام الحسبة فى الإسلام

### أولاً : التعريف بالحسبة :

الحسبة لغة بكسر الحاء يكون اسما من الاحساب بمعنى «ادخار الأجر» ويكون بمعنى « الاعتداد بالشئ» ويكون من الاحساب بمعنى التدبير والنظر فيه. ومن ذلك قولهم فلان حسن الحسبة فى الأمر أى حسن التدبير والنظر<sup>(1)</sup>.

وقد أوجبت مصادر الشريعة الحثيفية السمحة من كتاب الله وصلة رسوله ﷺ واجماع الأمة على ضرورة الأخذ بها على كل مسلم سواء كان أمير أو شخصا عاديا من عامة الناس.

- نحن الكتاب قوله تعالى : «ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون»<sup>(2)</sup>.

وقال أيضا : «الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر»<sup>(3)</sup>.

وقال أيضا : «التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين»<sup>(4)</sup>.

- ومن السنة : ما رواه أبو بكر الصديق رضى الله عنه عن الرسول ﷺ أنه قال :

---

(1) القرشى محمد بن حمد القرشى الملقب بأبن الأعمى - معالم القرية فى احكام الحسبة تحقيق محمد محمود

شعبان - صديق حمد عيسى المطيعى - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1976 م ص 23.

(2) المازدى الأحكام السلطانية «م» ص 240 القلندى صبح الاعشى 5: 441، 452.

(3) كلى عمران - الآية 104 .

(4) الحج - الآية 41

(5) التوبة - الآية 112 .

وما من قوم علموا بالمعاصي، وفيهم من يقلد على أن يتكر عليهم فلم يفعل إلا  
يوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده.

- وأما الاجماع : فقد اتفقت كلمة المجتهدين من السلف والخلف على وجوب  
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حبة لله وإيتائه لمريضاته<sup>(1)</sup>.

فالحسبة وظيفة دينية أوجدها الإسلام عندما رأى أن الإنسان لا غنى له عن  
التعاون والتعامل مع غيره وزدرك أنه لكي يستقيم أمر الجماعة - لا بد من إيجاد  
سلطة تلزم كل انسان حده حتى لا يتجاوز له حقوق غيره. وبالتالي لا تترك مجالا  
للعت بمصالح الناس ارضاء لشهوة جامحة أو نزوة طارئة<sup>(2)</sup>.

والحسب قد يكون متطوعا من عامة المسلمين يقوم بها في حدود امكانياته  
وقدراته الذاتية باعتبارها واجبا عاما على الكافة - وقد يتدب السلطان لها شخصا  
كفؤا ويسند إليه أعباء هذه الوظيفة التي تعد من قبيل القضاء وفيها تنزيه للقاضي  
من النظر في الاشكالات والمنازعات اليومية والقضايا الوقتية التي لا تحتاج كثيرا من  
التمعن والتحقيق والتمحيص والتدقيق والحق فيها بين واضح ولا تتطلب منه سوى  
الوقوف مع صاحب الحق بقوة والإسراع في الفصل في هذه القضية لأن في  
التعطيل فيها إضراراً بآخرين.

فالحسبة وظيفة تتولى تتبع الأمور العاجلة الواضحة التي تحتاج إلى حسم فوري  
احقاقا للحق لإظهاره وهما للباطل بازالته.

ونظرا لما لهذه الوظيفة من أهمية لقد كان يختار لتولى هذه الوظيفة من كبار  
رجال الدولة من العلماء والفقهاء والقضاة الأفاضل ممن عرفوا بالعفاف والتقوى والورع  
والنزاهة والحكمة والفضيلة والذكاء والجرأة في الحق ممن لا يلتفت للشفاعات صارما  
ضد المخالفين لاحكام الشرع<sup>(3)</sup>.

(1) ابراهيم دسوقي الشهلوي - الحسبة في الاسلام مكتبة دار المعروية 1962 م ص 18.

(2) لؤلؤة مجهود - دائرة المعارف الشعية 2: 342، 343، د. يوسف درويش غوانمة شرقى في دولة المالك الأولى  
ص 15، 16.

(3) ابن عيرون - ثلاث رسائل في الحسبة د. م. ص 11، 12، يحيى ابن عسر - احكام السوق - رواية ابن جعفر  
حمد القصري المرواني - تحقيق الشيخ حسن حسن عبد الوهاب - راجعه واحد فرحات الدسراوى - الشركة التونسية  
للنشر ص 31، ابن الأرقم - بدائع السلك في طبائع الملك د. م. ص 1: 262.



## ثانيا : مراحل تطور الحسبة :

نشأت الحسبة فى عهد الرسول ﷺ عملا بقوله تعالى ﴿ولكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾ (١) وذلك عندما كلف رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب للحساب على سوق المدينة فى حين استعمل سعيد بن العاص على سوق مكة (٢). كما ثبت أيضا أنه تولى ﷺ الحسبة بنفسه ووضع قواعدها وأوصلها حتى أصبحت ولاية من الولايات المعروفة فى الإسلام. فقد روى عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ مر على طعام يباع فأدخل يده فيه فوجد به هلا. فقال ﷺ يا صاحب الطعام ما هذا فقال أصابته السماء، يا رسول الله. فقال ﷺ أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال ﷺ (من غش فليس منا).

وروى أيضا البخارى عن ابن عمر أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد الرسول ﷺ فبعث عليهم من يمنعهم أن يعموه حتى يؤدوه إلى رحالهم (٣) وفى ذلك احساب ظاهر من الرسول ﷺ ومراقبة منه لما يقع بالأسواق من غش وتغريب واستغلال وانتهاز فرص وأثانية مفرطة. وهذا منكر رأى من الواجب تغييره والتنبيه عليه (٤).

وقد سار الخلفاء الراشدون على نهج الرسول ﷺ فى الأخذ بالحسبة ومباشرتها بأنفسهم حيث وردت إشارات عديدة لتجول الخليفة الثانى عمر بن الخطاب فى الأسواق ناهيا عن الازدحام الذى يسبب قطع الطريق على الناس مما يعيقهم على المرور بسهولة وسر. ونقل عنه أيضا نهيه عن تحميل الحيوانات أكثر من طاقتها وقد لبت عنه أنه ضرب حملا على تحميله جملة ما لا يطيق (٥).

(١) آل عمران - الآية ١٠٤

(٢) إبراهيم دسوقي الشهاوى - الحسبة فى الإسلام ص ١٠٤

(٣) إبراهيم دسوقي الشهاوى - الحسبة فى الإسلام ص ١٠٣، ١٠٤

(٤) ويمكن اعتبار أن ما قام به الرسول ﷺ هو جزء من مهمته كرسول جاء لينبئ للناس بالحلال والحرام والحق من الباطل فليس ما قام به من باب الحسبة وإنما هو من باب القيام بواجب الدعوة.

(٥) إبراهيم دسوقي الشهاوى ص ١٠٤

وفى عهود الدولة العباسية والفاطمية والملوكية وغيرها من الممالك الإسلامية الأخرى فى المشرق والمغرب العربى والأندلس<sup>(1)</sup> وجدنا تطبيقات توضح مدى اعتناء الخلفاء والولاة والقضاء بهذه الولاية الإسلامية الهامة التى فيها صالح الفرد والجماعة الإسلامية بما يقوى بنيانها ويحافظ على كيانها وذلك بمنع كل إضرار بالمجتمع سواء كان هذا الإضرار فى صورة انتهاك لحرمة الدين أو الأخلاق الإسلامية أو فى صورة استغلال أو غش وتدليس وخداع للناس فى الموزنين والمكاييل والمقاييس أو البيوعات والحرف والصناعات الأخرى بحيث تحقق هذه الوظيفة الدينية التى يجمع بين نظر الشرع والدين وزجر السياسة والسلطان<sup>(2)</sup> للمجتمع فوائد عديدة تذكر منها.

- توطير الثقة العامة المتبادلة بين أفراد الأمة الإسلامية وما يترتب على ذلك من كثرة المبادلات وضمان سلامتها والالتزام فى شأنها بأصول الشرع والأعراف والتقاليد المرعية فى المجتمع .

- خلق ظروف جيدة للتعامل تضمن حق جميع الأطراف دون حيف على أحد .

- وضع ضوابط ومعايير يسهل عليها المجتمع تصبح التطبيق والالتزام بها مع الزمن عادات وتقاليد ومبادئ سامية مغروسة فى النفوس لا يمكن زوالها وبالتالى قيام مجتمع فاضل .

حققت الحسبة هذه الفوائد الجمّة للمجتمع الإسلامية فى أغلب فترات مراحل تطوره التاريخى إلا أن الأوضاع والظروف السياسية قد حادت به عن غاياته خاصة فى عهود المماليك والترك ممن كانوا لا يقيمون للخلافة وولايتها الدينية أى اعتبار وبالتالى أدخلوا فيها أشياء لم تكن فيها وقد لحق الحسبة منها الشئ الكثير يكفى أن نذكر منه<sup>(3)</sup>.

(1) ابن عسرون هـ. م. ص 11، 12.

(2) حمد بن سيد الجيلى - التيسير فى أحكام التيسير - تحقيق موسى إقبال - الحركة الوطنية للترويج والنشر الجبرائيل ص 42.

(3) د. أحمد السيد مبراج الحسبة ولكرها الحياة الاقتصادية فى مصر المملوكية - المجلة التاريخية المصرية - 1967 م العدد 14 ص 116

1 - تدخل كبار الأمراء وأصحاب النفوذ والسلطة في الدولة في تولية أعوانهم في هذه الوظيفة خدمة لمصالحهم.

2 - إن الأمر لم يقتصر على تولي هذه الوظيفة بالرشوة والبرطيل<sup>(1)</sup>، وتبعاً لذلك استقر الحال على شراء هذه الوظيفة بمبلغ من المال يدفع مقدماً بصورة مكشوفة للسلطان مما أدى إلى المزايدة فيه ومن ثم تقاضيه من الباعة والتجار والصناع كضرائب أو إتاوات تقرر عليهم.

3 - لم يعد تولي هذه الوظيفة مقتصرًا على الفقهاء والمتمممين وإنما تمدّها إلى غيرهم من أصحاب السيوف وعلى أيدي هؤلاء انتهى أمر الحسبة.

### ثالثاً : واجبات المحتسب :

تورد المصادر التاريخية العديدة من الواجبات والاختصاصات التي يقوم بها المحتسب بصورة لا تدخل تحت حصر<sup>(2)</sup>، حيث ثبت أن المحتسب في كل أنواع التعامل بالأسواق وفي جميع البيوعات ويتولى متابعة الصناع وأصحاب الحرف ومراقبة الخدمات العامة وينظر في أمر علاقات الناس بعضهم بعض وارتباطهم بالخالف عن طريق المبادات وغيرها من الأمور الأخرى على ما سيأتي بيانه تفصيلاً. ويكون تدخله بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على حسب الأحوال وما يتبين له منها واضعاً في اعتباره الأصول الشرعية والأعراف والتقاليد المرعية في المجتمع الإسلامي.

وحين يتولى المحتسب عمله فإنه يلتجئ إلى أساليب وطرق يقوم بها بصفة تدريجية حسب ما يتضح له وما تتطلبه الحالة من شدة في معالجة أو رفق في المعاملة حسب جسامه المخالفة وبساطتها. وأهم هذه المراحل هي :

- 1 - مرحلة التعريف بالمنكر وبيان حكم الشرع فيه.
- 2 - مرحلة الوعظ والتخويف من الله بأسلوب شخصي رزين ومؤثر.
- 3 - مرحلة التقريرع العنيف والتهديد والتخويف حين لا يستجيب الخالف للتوجيه

(1) البرطيل : هي الأموال التي تؤخذ من الرلاء والقضاة والعمال والمحتسبي ونسج للسلطان في مقابل الوظيفة طرّح  
م. ص 9 و 116.

(2) عبد الرحمن بن نصر الشيرازي - نهاية الرية في طلب الحسبة - تحقيق ومراجعة د. السيد الباز المريني - طر  
الثقافة للدراسات ص 125.

والنصح حتى يرتدع.

4 - مرحلة التغيير باليد والضرب والجس والنفي وذلك قد يتطلب الاستمانة بالأعوان والصلاح<sup>(1)</sup> والنسبة لواجبات المحتسب يكفي أن نبين منها أهمها وهي على النحو التالي :

## 1 - مراقبة الأسواق والحرف :

يتولى المحتسب مراقبة الأسواق بتفقد الأسعار والمكاييل والموازين وتنوعية البضاعة المعروضة وكيفية تخزينها وتوزيعها بحيث يضمن عدم احتكارها أو استغلال الناس عند بيعها أو الفش والتدليس فيها. وكان يسلط في تحرى ذلك طرقا عديدة : فتراه تارة يقوم بمعاملات التجول مع أعوانه في الأسواق يراقب التعامل بين التجار وغيرهم وتارة أخرى يمس أحد الناس على أحد التجار أو الجزارين أو الخبازين ليمتحنه ليعلم مدى صدقه وأمانته والتمزقه في التعامل حسب الأصول وفي الحدود المتعارف عليها<sup>(2)</sup>.

كما يتولى المحتسب الإشراف على الحرف والصناعات المختلفة للتأكد من جودتها وأنها صنعت بالطريقة المثلى بحيث روعيت فيها الجودة والدقة. ويمكن للمحتسب في هذا المجال أن يستعين بأمناء وعرفاء يتخلطون من أرباب الحرف والصناعات ممن عرفوا بالصلاح والتقى والأمانة والثقة وكل خبيرا في مجاله ليكونوا عوناً له على أداء مهامه السامية في خدمة المجتمع<sup>(3)</sup>.

وكان يأخذ المخالفين بالشدة حتى يتوبوا ويرجعوا إلى طريق الحق. ويدخل في هذا المجال حثه على تعلم القرآن وتعليمه بالطريقة المثلى والصحيحة دون القسوة في تأديب الصبيان. ورعاية المساجد وصيانتها وإصلاحها وتوسيعها وبناء غيرها حيث الناس على التبرع لها لما فيه من خير يعود عليهم في الدنيا والآخرة.

(1) د. محمد فاروق النبهان - الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الإسلامي طر الفكر للطباعة ونشر والتوزيع ط 1 لسنة 1970 م ص 366.

(2) أحمد أمين - الحسبة في الإسلام، مكتبة النهضة المصرية - ص 4 لسنة 66 م - 3 : 18.

(3) بدر الدين البصبي - السيف للهند في سيرة الملك للملك دم. ص 274 المقريزي - كتاب السلك دم. ص 120؛ د. علي حنن الغريوطي العرب والحضارة - مكتبة الانجلو المصرية - 66 م ص 170.

حاصل ما تقدم هذه وظائف المحتسب الرئيسية حيث من الصعب حصر كافة الأمور التي يقوم بها لأن كل ما يدخل في إطار النهي عن المنكر اذا ظهر فعله والأمر بالمعروف إذا ظهر تركه في أى مجال يعد جزءا من عمله. ومن ذلك الدعوى إلى فعل الخير والبعد عن فعل الشر والالتزام بالمبادئ الدينية والأخلاقية والمعاداة المرمية داخل المجتمع إلى الحث على الجهاد في سبيل النفس والأسرة والأمة والوطن... إلخ.

وكان المحتسب يقوم بمهامه هذه بنفسه ومعاونته في ذلك أعوان له وكان دائما يشاهد سائرا في الأسواق ويده السوط أو الدرة يؤدب بها المخالفين ويقوم بها المومنين وكان له مجلس خاص يأتيه فيه التجار والحرفيون والزرايع لمعاينة الموازين والمكائيل والبضائع للتأكد من سلامتها وجودتها.

## 2 - المحافظة على الأخلاق والآداب العامة :

نظرا لما للمخالفات الإخلاقية وسوء السلوك من مضر فقد كان من ضمن اختصاصات المحتسب أمر المحافظة على الأخلاق والآداب العامة وخاصة في الفترات التي تسود فيها موجات الفساد والانحلال نتيجة الأوضاع الاجتماعية المتدهورة والانحرافات الخلقية الغير محدودة.

ولذلك فقد دأب المحتسب على منع اختلاط الرجال بالنساء مما ينجم عنه من مضايقات كما سجن المومختشين ومنع النساء من خروجهن سافرات ومن ترددهن على أماكن وجود الرجال والتزاحم فيها. كما منع تعاطي المخدرات وصناعة الخمور وتناولها وكافة أنواع الدعارة والفسق والفجور ووسائل اللهو والطرب من غناء ورقص غليظ يثير الرغبات الجنسية ويذكيها<sup>(1)</sup>.

وقد تشدد في أخذ هؤلاء وعوقبوا بالقتل والضرب والحبس والنفي والغرامة والمصادرة حتى يرتدعوا هم وأمثالهم.

(1) إبراهيم سوقى الشهلى - حصة في الإسلام دم. ص 114

### 3 - مراقبة الأنبياء والطرفاء العامة :

كان المحتسب يقوم بمراقبة الأنبياء على نحو ما تقوم به البلديات في عصرنا هذا. فيتولى هدم وإزالة بناء آبل للسقوط ومتداعى خوفا من سقوطه على عامة الناس. ويزيل المصاطب التي تموق الطريق أو تضيق من مساحتها وإتساعها ومنع فتح النوافذ على منازل الغير لما في ذلك من اضرار جسيمة كما ألزم من جعل المجارى أو الحفر في الطرقات العامة بغطائها أو لوازنها نهائيا.

كما منع الناس من عرض البضائع على الأرصفة أو الجلوس عليها والازدحام لما فيه من تضيق ومضايقة للناس. كما منع مرور الرجال على الأماكن التي تجتمع فيها النساء كالحمامات وأسواق الحرير والغزل والملابس وغيرها<sup>(1)</sup>.

### 4 - النظر في دعاوى معينة :

أجيز للمحتسب النظر في ثلاثة أنواع من الدعاوى أدخلت في إطار اختصاصاته ومراقبته وبسته نظرا لارتباطها بالتعامل اليومي في الأسواق ولا تحتاج لطول عناء ودقة بحث في استجلائها فتتزه القاضى عنها الى المحتسب وهي :

- أ- دعاوى البخس في المكاييل والموازين.
- ب- دعاوى الفش والتدليس والمبيعات والأمان.
- ج- دعاوى الماطلة والتأخير في سداد الديون الثابتة مع القدرة على ادائها.

### 5 - التأكيد على أداء العبادات :

يعنى المحتسب برعاية الأمور الدينية حيث أمر الناس بضرورة الالتزام بحضور صلاة الجمعة والجماعة والأعياد في المساجد ويحثهم على صيام شهر رمضان وأداء الزكاة المفروضة والتوجه إلى بيت الله الحرام للحج بالنسبة لمن له استطاعه وقدرة على ذلك. وأبعا : الصلات التي تربط بين نظام الحسبة ونظام الشرطة :

رأينا فيما تقدم أن الحسبة وظيفة دينية شبه قضائية عرفها التاريخ الإسلامى تقوم على فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر داخل المجتمع. كما أن الشرطة وظيفة

(1) إبراهيم دسوقي الشهلى - الحسبة فى الإسلام - ص 120

دينية أيضا تسند عادة إلى كبار رجال الدولة من القادة من أرباب السيوف وتختص بالمحافظة على الأمن والنظام العام في نفس الاطار ومن ذلك نرى أن هناك تباينا واضحا في الوظائف في الظاهر حسب التعريفين السابقين إلا أننا نؤكد على وجود صلات بين النظامين وجدنا لها مدى في كافة المراحل التاريخية يمكن اجمالها فيما يلي :

#### أ - في الاختصاصات :

نلاحظ أن الواجبات متقاربة وتكاد تكون واحدة حيث تنحصر مهمة كل من صاحب الشرطة والمحتسب في المحافظة على أمن المجتمع وسلامته عن طريق تتبع المجرمين والمتحرفين والمخالفين الذين لا يربطهم بالمجتمع أى رابط ولا يتقيدون بالنظم والقواعد المرعية فيه ويدخل في اطار ذلك ايضا أن كل من النظامين يحرصان على رعاية الآداب العامة والأخلاق الإسلامية الفاضلة وذلك بحث الناس على الالتزام بها ومتابعة المخالفين لها <sup>(1)</sup>.

- وجود نوع من التدخل في المنازعات والاشكالات الجزائية والجرائم التي تنزه عنها القاضي لكل من المحتسب وصاحب الشرطة فيتولى منها الأول ما يتصل بالأسواق والموازين والمكايل والحرف والأخلاق والمعادن والأعراف المرعية في حين يتولى الثاني نظر ما يشكل منها جرائم جنائية فيها مساس بأمن الآخرين.

- أن هذا التكامل والتعاون والانساق في الوظائف بين الوظيفتين حقق رعاية للمجتمع وتأمينا كاملا ووفر الهدوء والاستقرار للاتلاق في أمورهم الماشية والحياتية اليومية وبالتالي مكن الجماعة من ضمانات الرفاهية والازدهار التي لا يمكن تصورها بأى حال من الأحوال خارج اطار الأمن والنظام.

فالنظامان يساندان ويدعمان الدولة الإسلامية ويقويان صرح المبادئ والأسس التي يقوم عليها الدين الإسلامي للوصول إلى المجتمع الإنساني السعيد.

(1) بدر الدين البيني - السيف الهند دم - ص 344 ، برنارد ليهس استبول وحضارة الاساطورية الشامية . ترجمة د. سيد رضوان على ص 137 ، 138 .

## ب - في إسناد الوظيفتين لشخص واحد :

نظرا للطبيعة الواحدة للاختصاصات من حيث نوعيتها وغاياتها وأهدافها بصورة تجعلها تكمل بعضها البعض فإنه عادة ما كانت تجمع ولاية الشرطة والحسبة لشخص<sup>(1)</sup>، واحد فتارة كانت تضم الشرطة للحسبة ويتولاها المحتسب وتارة أخرى كانت الحسبة تلحق بولاية الشرطة ويسند أمرها إلى صاحب الشرطة، ويتحقق ذلك تبعاً للثقافة التي يحظى بها صاحب الشرطة أو المحتسب من قبل الخليفة أو الوالي هذا بالإضافة إلى كونه يتمتع بشخصية أقوى وقدرات وإمكانات أكثر تسمح له بالمطاء في مجال عمله أكثر من غيره.

فقد ذكر أن الحسبة أضيفت إلى صاحب الشرطة ليقوم بمهامها إضافة إلى عمله<sup>(2)</sup>، وفي أحيان أخرى كانت تضاف الشرطة إلى المحتسب ليقوم بها إضافة إلى عمله ومن ذلك فقد حكى «أن أتابك تظليكن»<sup>(3)</sup> سلطان دمشق - طلب له محتسبا فذكر له رجل من أهل العلم، فأمر باحضاره، فلما أبصر به قال : «إني وليتكَ أمر الحسبة على الناس بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

قال : إن كان الأمر كذلك قم عن هذه الطراحة، وأرفع هذا المسند فانهما حرير واخلع هذا الخاتم فانه ذهب، فقد قال رسول الله ﷺ في الذهب والحرير «أن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإنائهما». قال : فنهض السلطان عن طراحته وأمر برفع مسنده، واخلع الخاتم من أصبعه، وقال : قد ضمنت إليك النظر في أمور الشرطة. فلما رأى الناس محتسبا أعجب منه<sup>(4)</sup>. بل وجدنا في أحيان أخرى كثيرة أن بعض

(1) د. السيد الباز المرسي - الحسبة والمختصرون في مصر - المجلة التاريخية المصرية ج 3 العدد 2 لسنة 1950 م ص 157 على حسن نهسي - الحسبة في الشريعة الإسلامية «دراسة مقارنة بالأنظمة المشابهة في القانون الوضعي» المجلة الجزائرية للقانون - المركز القومي للبحوث الاجتماعية - مصر - العدد الثالث نوفمبر 1961 م ص 386 م «أول» أبو بكر عبد اللطيف حزمي - زهد أهلها للبوليس المرسي - الأمن العام المصرية 4 لسنة 1959 م ص 86.

(2) التلغشتندي. صبح الاعشى 4م. ص 3 : 483، 5 : 452، ابن شداد الاعلاق الخطيرة ج 3 ق 2 ص 896.

(3) هو طنتكين بن عبد الله أمين الدولة ظاهر الدين أبو منصور. مملوك السلطان ططش السلجوقي بدمشق. وقد توفى في خدمة سيده حتى صار مرياً لولده دقان فلما تولى دقان سلطته دمشق بعد وفاة أبيه سنة 488 هـ - صار طنتكين وكيله ويهده جميع السلطة. فلما مات دقان وترك أطفالاً صغاراً تمكن طنتكين من السلطة وجعله وريثه في ابنائه. وقتت حروب كثيرة بينه وبين الصليبيين ومات سنة 522 هـ بخراسان دسوقي للشهاري - الحسبة الإسلام ص 81.

(4) القرشي - معالم القرية في الحسبة 4م. ص 13، نقولا زيادة - الحسبة والمختسب في الإسلام - المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة 62 م ص 32.



الفقهاء كانوا يطلقون لفظ الحسبة بمعنى الشرطة ولفظ المحتسب على صاحب الشرطة للارتباط الوثيق بين الوظيفتين.

وقد تضاف كلتا الوظيفتين للقاضي لتكون ضمن عمله فيتولى القضاء والشرطة والحسبة معا.

### ج - فى قيام الشرطة فى العصر الحديث بأغلب مهام المحتسب :

ان وظيفة الحسبة كانت مزججا من سلطات علماء الدين ورجال الشرطة، والقانون والنيابة العامة، رجال التموين، الشئون البلدية، الشئون الاجتماعية، الضمان الاجتماعى، ورجال الصحة<sup>(1)</sup>. وغيرهم كثير هذا بالنظر إلى هذه الوظيفة بالقياس مع الأعمال والجهات التى تقوم به فى عصرنا هذا.

ولا زالت اصوله هذا النظام موجودة حتى الآن فى المغرب والشمال الأفرقى ومصر وكافة البلاد العربية والإسلامية.

وبما لذلك يمكن رد عمليات تنظيم الاسعار وفرض رقابة شعبية التى يقوم بها الحرس البلدى والجهات الاقتصادية قرية الشبهة بما يتولاها المحتسب وما يتولاها رجال المرور والآداب العامة ودوريات الشرطة فى الأسواق والمتنزهات والمتنديات العامة لمنع المضايقات والمخالفات من هذا القبيل كما أن ما تقوم به ادارة الأوقاف والشئون الاجتماعية من رعاية الصغار والمساكين واصلاح وترميم المساجد وما تقوم به النيابة العامة من نشاطات للحماية من الجريمة بالتعاون مع الشرطة من تحريات وتحقيق وأساليب للكشف عن المخالفين ومعاقبتههم. كما أن متابعة ادارة قضايا الحكومة والقضاء الادارى للمخالفات الادارية والتعديت ضد المواطنين نفسها تدخل فى عمله.

فما أخرجنا اليوم إلى قيام المحتسب ليجاد ادارات تتولى عمله بكل الصندق والاخلاص حتى يأمن الناس على أموالهم وارواحهم وأعراضهم من كل اعتداء أو مساس أو مضايقة.

(1) جرجى زهران - تاريخ المدن الإسلامى - ص 1 : 242، 243 د. عطية سفرية. القضاء فى الإسلام . شركة الشرق الأوسط ط 2 لسنة 1966 م ص 166 .

## المبحث الثالث

### نظام المظالم في الإسلام

نظام المظالم هو قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين من التجاحد بالهبة<sup>(1)</sup> فهي وظيفة تتطلب في متوليها أن يكون جليل القدر نافذ الأمر، عظيم الهبة. ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع، لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماية وثبت القضاة، فيحتاج إلى جمع بين صفات الفريقين وأن يكون بهجالة القدر نافذ الأمر في الجهتين.

وقد شرع هذا النظام أساسا لرد ظلم ذوى الجاه والسلطان من كبار رجال الدولة وعملها وأغنياء البلد إذا اعتدوا على الناس.

ولم تدع الحاجة إلى هذا النظام في عصر الخلفاء الراشدين لأنهم كانوا في المعصر الأول مع ظهور الدين عليهم بين من يقوده التناصف إلى الحق أو يزجره الوعد عن الظلم، وإنما كانت المنازعات تجرى بينهم في أمور مشبهة يوضحها حكم القضاء ويلتزم بها الجميع لاقتناعهم التام بانها نابعة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وفي عهد الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه - حين تأخرت أماته واختلط الناس فيها وتجهروا إلى فصل صرامة في السياسة وزيادة تقيظ في الوصول إلى قوامه الاحكام. فكان أول من سلك هذه الطريقة واستقل بها ولم يخرج فيها الى نظر المظالم المحض لاستغناؤه عنه<sup>(2)</sup> أى أنه لم يحدد يوما معيناً لتنظر المظالم بل كان يتعرض لأى مسألة ويفصل فيها في حينها.

---

(1) المأوردى - الأحكام السلطانية ص 77 ، المقرئى - خطط المقرئى - طمة بولاق 1270 هـ - دار الكتاب البينى 37: 3.

(2) المأوردى - الأحكام السلطانية ص 79 ، المقرئى - خطط المقرئى 37: 3.

- وحين تجاهر الناس بالظلم والتغالب فى عهد بنى أمية فكان أول من أفراد للظلامات يوماً يتصفح فيه قصد للتظلمين من غير مباشرة للنظر عبد الملك بن مروان إذا وقف منها على مشكل أو احتاج فيها إلى حكم منفذ رده إلى قاضيه أبى ادريس الأزدي فنقل فيه أحكامه <sup>(1)</sup>.

وجاء من بعده الخليفة الفاضل العادل عمر بن العزيز حيث ندب نفسه للنظر فى المظالم فردعا وراعى السنة العادلة وأعادها. ورد مظالم بنى أمية على أهلها وتشدد فى ذلك <sup>(2)</sup>.

ثم جلس لها من خلفاء بنى العباس المهدي ثم الهادي ثم الرشيد ثم المأمون وآخر من نظر فيها منهم المهدي حتى عادت الحقوق لأصحابها والأملاك لمستحقها <sup>(3)</sup>.

#### عناصر ولاية المظالم :

أن ولاية المظالم حين تطورت وتكامل تنظيم هيئتها تتكون من عناصر متعددة لا يتعدى إلا باجتماعها <sup>(4)</sup> وهى على النحو التالى :

أولاً : الحماية الأعوان «الشرطة» لجلب القوى وتقديم الجرى.

ثانياً : القضاة والحكام لاستعلام ما ثبت عندهم من الحقوق ومعرفة ما يجرى فى مجالسهم بين الخصوم.

ثالثاً : الفقهاء ليرجع اليهم فيما أشكل ويسألهم عما أشتبه وأعضل.

رابعاً : الكتاب ليثبتوا ما جرى بين الخصوم وما توجه لهم أو عليهم من الحقوق.

خامساً : الشهود ليشهدهم على ما أوجه من حق وأضاه من حكم.

واجبات صاحب المظالم تنقسم إلى نوعين <sup>(5)</sup> : الأول يتولاها صاحب المظالم من تلقاء نفسه بغير حاجة إلى نظلم يقدم إليه «الثانى لا ينظر فيها إلا بناء على نظلم

(1) المازردى - هـ.م. سره الاحكام السلطانية ص 79.

(2) المازردى - هـ.م. سره الاحكام السلطانية ص 79.

(3) المازردى - هـ.م. سره الاحكام السلطانية ص 79.

(4) المازردى هـ.م. سره ص 80.

(5) د. محمود حلمي - نظام الحكم الإسلامى مقارنا بالنظم المعاصرة. دار الفكر العربى - ط 75/3 - ص 340.

يقدم إليه من صاحب الشأن.

فالنوع الأول تنحصر فى الآتى :

1 - تصفح أحوال الولاية ومنع تمديدهم على الرعية، ومنع انحرافهم عن طريق العدل والانصاف.

2 - النظر فى أجور العمال فيما يجيونه من الأموال، فيرجع فيه إلى القوانين العادلة ويحمل الناس عليها ويأخذ العمال بها، وينظر فيما استرادوه فان رفعوه إلى بيت المال أمر برده وأن أخطوه لانفسهم استرجعه لأربابه.

3 - تصفح أحوال كتاب الدواوين لأنهم أثناء المسلمين على ثبوت أموالهم.

4 - النظر فى أحوال الأوقاف العامة ليجرى ريعها فى وجوها وله أن يرجع ذلك إلى حججها القديمة التى بالدواوين لأنه يقلب عليها الصحة فى حالها فينفذه.

أما النوع الثانى فيمكن اجماله فى :

1 - نظلم المرتزقة من نقص ارزاقهم أو تأخيرهم عنهم.

2 - رد الغصب أى الأموال التى اغتصب على خلاف أحكام الشرع سواء كانت معتصة من الولاية والحكام أو من الأقواء من الأفراد بغير حق.

3 - النظر فى المنازعات المتعلقة بالأوقاف الخاصة برد الحقوق المتنازع عليها إلى أصحابها خاصة حينما يشتد ناظر الوقف ويمنعها عن مستحقها.

4 - معاونة كل من القاضى والمعتصب فى أدائه لواجباته بانفاذ أحكام الأولى والنظر فيما يصجر عنه الثانى.

5 - مراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والأعياد والحج والجهاد من أى تقصير فيها أو إخلال.

6 - النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين ولا يحكم بينهما إلا بالحق ومقتضى ما حكم به الحكام والقضاة طالما كان طبقا للكتاب والسنة.

ونظرا لما لهذا النظام من فوائد جليلة فقد كان يؤخذ به لدى الفرس والروم وغيرهم من الحضارات القديمة. ووجد أيضا لدى العرب في الجاهلية حين عقدوا حلف الفضول لنصرة المظلوم وقد حضره الرسول الكريم ﷺ<sup>(1)</sup> وباركه كخطوة لإقامة صرح الحق والعدالة.

كما حصرت المجتمعات الحديثة على الأخذ بمثل نظام المظالم فأودجت المحاكم الاستئنافية التي تراجع الأحكام بناء على طلب النيابة العامة أو المتهم في القضية<sup>(2)</sup> بل إننا وجدنا بعض الأنظمة العربية ما زالت تجسد هذا النظام لما فيه من أسواق للحق وممارسة لتقليد إسلامي رائع<sup>(3)</sup>.

ويتضح من هذه الفكرة التي قدمنا على نظام المظالم واختصاصاته والهبة التي تتعمد للقيام بأمره نرى أن لصاحب المظالم لما له من القوة والسلطة والهبة والسلطانية بما يجبر صاحب الشرطة وأعوانه على تنفيذ أحكامه وحضوره مجالسه باعتبارهم أحد العناصر الرئيسية المكونة لهية المظالم لتكون اليد الباطنة والمنفذة طبقا لأحكام الشرع وأصوله. وفي غير هذه الحالة ليس لأحد أن يتعدى اختصاصاته ويتدخل في أمور الآخر فكل منها يعمل باستقلالية تامة.

(1) للوردى د. م. سره القلقشندى - صبح الاحمر 3: 273.

(2) د. مصطفى الرافعي - الإسلام نظام الحق - منشورات دار مكتبة الحياة ط 2 ص 178 - فحي حسان - الفكر القلبي الإسلامي بين أصول الشريعة وراث الفقه. مكتبة ودية - ص 313 د. حسن إبراهيم حسن، د. علي إبراهيم حسن، النظم الإسلامية د. م. سره ص 294.

(3) وتجد صدى لهذا النظام لا يزال مسموعا به حتى يومنا هذا في المملكة العربية السعودية حيث تناقش نظم يشبه نظامي مجلس الدولة والنيابة الادارية في العصر الحديث وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم 9759/13 الصادر بتاريخ 1374/9/17 هـ. ونضحي مادته الأولى بأن «يتمثل ديوان مستقل باسم ديوان المظالم ويقوم بإدارة هذا الديوان وزير بمن يرسوم ملكي وهو مسؤول أمام جلالة الملك وجلالته هو المرجع الاعلى له» وقد حددت اختصاصات لهذا إلى 1- تسجيل جميع الشكاوى التي تقدم له.

2 - التحقيق في هذه الشكاوى وإعداد التقارير عما أسفر عنه التحقيق والاجراء المقترح للحفاظ والكيفية التي يتخذ بها الاقتراح.

3 - إرسال التقرير للوزير المختص بالديوان وصورة منه إلى ديوان جلالة الملك للتت فيه خلال اسبوعين من تاريخه.

تكوين الديوان ، من رئيس وتناوب وتتألف الشعبة القضائية من

أ - لجنة تدقيق القضايا، ب - الهيئة الاستشارية، ج - هيئة التحقيق، سبر شطا - ديوان المظالم - مجلة العلوم الادارية - المعهد الدولي للعلوم الادارية - السنة الثامنة 1967 م ص 297



## الفصل العاشر

أعلام الشرطة في الحضارة الإسلامية





وأبنا فيما تقدم تطور الوظيفة الشرطية عبر العصور والمراحل التاريخية التي مرت بها الحضارة الإسلامية وتلمسنا عن قرب الأعمال والواجبات التي قامت بها تلك الأنظمة وما حققته من أمن وأمان للبلاد على الوفاء في أغلب تلك الفترات بما يمكن الناس من الانصراف إلى السعي في أرض الله الواسعة في التجارة والصناعة والزراعة والرعي وكافة ميادين الحياة الأخرى كما شغلت الدول بالاعتناء بالودع عن حياض الوطن ضد أي معتد غاشم قد ينتهز أي فرصة تلوح له في انشغال الدولة بمشاكلها الداخلية ليضرب ضربه القاصمة.

هذا الدور الذي قامت به أجهزة الأمن والشرطة الإسلامية حقق تلك النجاحات بفضل أناس كانوا قد تحملوا مسؤولية إدارة هذا المرفق وتسييره بوضع الخطط اللازمة له وتحديد الأهداف واختيار أحسن العناصر حتى يصبح الجهاز قادراً على أداء المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق رجال الأمن.

هؤلاء هم أصحاب الشرطة ورؤساؤها مهما تغيرت المسميات التي تطلق عليهم عبر العصور وبما تشير الأماكن فالتا نرى أنه من الضروري في خاتمة هذا البحث أن نتوء بهم ونشير إليهم تأكيداً لفضلهم وكفائتهم وحنكتهم في المجالات العسكرية والشرطة والإدارة مما يمكن لهذا النظام أن يقف على قدميه والسير بتدفاع وقوة لا حدود لها حتى توصل إلى وضع أسس الشرطة العربية التي استطاعت كما أسلفنا أن تصل إلى مستوى يوازي الشرطة في الدولة الحديثة أن لم يفقها في بعض الجوانب<sup>(1)</sup> وقد أوردت العديد من المصادر التاريخية لبتا بأسماء الشرطة والعرس ومدد ولاية<sup>(2)</sup> كل منهم كما وجدنا إشارات لأخبارهم متناثرة هنا وهناك في بطون الكتب الخاصة بالسير والتاريخ التي تعج بها المكتبة العربية ومن خلال مطالعنا ومراجعتنا لهذه المصادر أمكن لنا أن نختار وأن نركز على بعض ولاية الشرطة الذين تمكنوا من جمع نتف من أخبارهم للإشارة إليهم عن عجالة للتعريف بهم كل على حدة لتكون منارة وهدى عن كل أصحاب الشرطة وقبل ذلك يجب أن نؤكد على الملاحظات التالية :

(1) د - مصطفى المرحبي - دروس في العلم الجنائي والتصدى للجريمة : 2 مؤسسة نوفل - بيروت لبنان ط 80/1 م ص

.77

(2) أي جعفر محمد بن حبيب - كتاب الحر - دار الأقال الجديدة بيروت.

- أ - نلاحظ أن أصحاب الشرطة كانوا يختارون من كبار القادة والوزراء والأشخاص الذين يحظون بثقة الخليفة أو الوالي نظرا لخطورة المهام التي تسند إليهم<sup>(1)</sup>.
- ب - أن العديد من أصحاب الشرطة كانوا يتقلدون هذه الوظيفة عدة مرات<sup>(2)</sup> حيث كانوا يعملون عنها أو يكلفون بأعباء أخرى ثم سرعان ما يعودون إليها.
- ج - إن وظيفة صاحب الشرطة قد تتداول بين أفراد الأسرة الواحدة<sup>(3)</sup> زمنا طويلا فتسلم مثلا من الأب إلى الابن ومن الابن إلى أخيه ... وهكذا.
- د - أن وظيفة الشرطة كانت بالفعل كما يقول ابن خلدون<sup>(4)</sup> "تؤول صاحبها إذا ما قام بها بكل صدق وإخلاص وتفاني وكفاية إلى أرفع المناصب".
- هـ - وجدنا أنه قد يتولى صاحب الشرطة القيام بمهام أخرى بالإضافة إلى واجباته فقد تسند إليه إدارة ولايات تابعة للدولة عن طريق الانابة أو تسند إليه مهام قيادة الجيوش أو القيام بأعمال المحتسب... إلخ تلك الأعمال التي لا تتعارض مع مهامه الأمنية.

وقد اخترنا كأعلام للشرطة رجلين بدأ حياتهما الأولى في خدمة الدولة والمجتمع الإسلامي بالقيام بمهام الشرطة ردحا من الزمن ثم تدرجا في المناصب حتى وصلا إلى السلطة والولاية والتأثير الكبير في تاريخ الأمة ومسارها هما : الناصر صلاح الدين الأيوبي، والحجاج بن يوسف الثقفي.

ثم أرد فضاءهما برجلين آخرين توليا مهام الشرطة ومهام أخرى خطيرة شكلت منجزا في تاريخ الدولة العباسية وقد كان لاسريتهما باع وتاريخ طويل في مجال الشرطة وهما : - طاهر بن الحسين الخزاعي وخزيمة بن عازم التميمي .

(1) خليفة بن خياط - تاريخ ص 179 وما بعدها. القرام الفحام. اعلام الشرطة عند العرب - مجلة الشرطة - وزارة الداخلية - دولة الامارات العربية للتحدة الاعداد 90، 92، 98.

(2) ابن جعفر محمد بن حبيب - كتاب المهر - ص 373 وما بعدها. الطريق 6: 107 - 356.

(3) ابن جعفر محمد بن حبيب - كتاب المهر - ص 373 وما بعدها. خليفة بن خياط "م. ص" ص 179.

(4) ابن خلدون - المقدمة - دار المعرفة - بيروت 1 199

## (1) صلاح الدين الأيوبي

### أولاً : نسبه ونشأته :

هو يوسف بن أيوب بن شادى. أبو المظفر صلاح الدين الأيوبي الملقب بالملك الناصر<sup>(1)</sup>.

ولد فى بلدة «دوين» فى شرقى أفريقيا سنة «532 هـ - 1137 م» من أشهر ملوك الإسلام خاض حروب كثيرة لنصرة الإسلام والمسلمين ضد حجاجل الفرو الصليبي الذى اجتاح المشرق العربى «الشام وفلسطين» وقد ابلى بلاء حسناً فى ذلك ترب عليه انهزم الصليبيين وعقد صلحاً يقرر جلاءهم عن البلاد الإسلامية مع الاحتفاظ بشرط صغيرين يافا وعكا والسماح لحجيجهم بزيارة بيت المقدس.

وقد وصف بأنه رقيق النفس والقلب على شدة بطولته وعظيم بلاله فى الحروب رجل سياسة وحرب، بعيد النظر، متواضعاً، كريماً.

### ثانياً : توليه الشرطة :

تذكر العديد من المصادر التاريخية<sup>(2)</sup> أن صلاح الدين الأيوبي مؤسس الدولة الأيوبية كان فى مستهل شبابه قد تقلد منصب رئيس الشرطة فى دمشق «الشحنة أو الشحنة»<sup>(3)</sup> وذلك حين بدأت تظهر عليه أمارات الذكاء والشجاعة والقدر

---

(1) التزكى الأعلام 9: 291، ابن خلكان - الوفيات 7: 139 - 218 أبو شامة - الروضتين 1: 160 أبو الفداء - المختصر فى أخبار البشر 1: 113، المقريزى - السلوك 1: 42: سيرة الدين الحلبى - الأئس للجليل 1: 393.

(2) أبو شامة - الروضتين 1: 100، ابن خلكان - الوفيات 3: 474، المقريزى - السلوك 1: 40: عبد اللطيف ماجد - الناصر صلاح الدين. مكتبة الجامعة العربية بيروت ط 2 لسنة 67 م ص 61. السيد الباز العربى - الشرق الأدنى فى العصور الوسطى «الأيوبيون» دار النهضة العربية - ص 29.

(3) الشحنة أو الشحنة أو الشحنة جماعة عن عسكر الشرطة وتلقبها بسى الشحنة أو رئيس الشحنة وليس كما أورد الدكتور العربى بأنها تابعة للجيش انظر للمقريزى (م.س) 1: 40، الجرم 7.0 العربى. السيف للمهند. م.س ص 192 - عبد الله علوان. صلاح الدين - دار السلام ط 79/3 م 23.

على تحمل المسؤوليات مما دعا السلطان نور الدين محمود زبكي إلى تكليفه للقيام بهذا الواجب تجزية له وتمهيدا لتكليفه بمهام أخرى أشد وأصعب قد يحتاج له فيها. وفي تلك الفترة كانت المدينة مليئة بالقلق والاضطرابات وعبث اللصوص مما دعا التجار إلى اخفاء بضائعهم عند كل صيحة فتفتقر البلد وتنقطع الاقوات فقام صلاح الدين من وقته يهدئ القلاقل ويضرب على أيدي اللصوص والعيارين حتى هدأت الأحوال واستتب الأمن نتيجة اخلاص صلاح الدين وبلائه حتى نقل أنه قيل فيه شعرا (1) ؟

لصوص الشام تهبوا من ذنوب      تكفروا العقوبة والصفاد  
لئن كان الفساد كان صلاحا      فولاى الصلاح لكم فساد  
ومنه ايضا :

رويدكم باللصوص الشام أئى لكم ناصح فى مقال.  
ولياكم وسمى النبي يوسف روى الحصى والجمال.  
فذاك مقطع أيدى النساء وهذا مقطع أيدى الرجال.

وقال ابن طي : لى صلاح الدين شحنة دمشق والديوان فأقام فيها أياما ثم تركه وصار إلى حلب لاجل واقعة جرت بينه وبين صاحب الديوان ابى سالم همام فأنفذ نور الدين وأخذ ابن همام وحلق لحيته وطيف به فى دمشق (2).  
يذكر غيره أنه عاد إلى هذا المنصب مرة أخرى سنة 1160 م فى حين كانت ولايته الأولى على الشرطة بدمشق سنة 1156 م (3).

والجدير بالذكر أن والد صلاح الدين الأمير أيوب بن شادى نفسه كان متولى منصب رئيس الشرطة أو الشحنة أو المستحقطان (4) فى عدة أماكن فقد ولى هذا

(1) أبو شامة - الروضتين - أورد هذا الشعر ونسبه إلى أحد أئمة صلاح الدين بدهى محمد وذلك بمناسبة تهنئته بولاية الشرطة 1: 100. عبد الله طربان صلاح الدين الأيوبي. دار السلام ط 79/3 م ص 23 ويرى أن الشعر ينسب للمروى بمرحلة دمشق.

(2) أبو شامة - الروضتين 1: 100.

(3) د. السيد الباز العربي - الأيوبيون دم. ص 29.

(4) لفظ رئيس الشرطة أو الشحنة أو الشحنة كلها بمعنى واحد وهو بمثابة مدير الأمن حسب مصطلحات الحديثة.

المنصب في تكريت سنة 525 هـ 1130 م وكان تابعا في ذلك لبهروز مجاهد الدين الغياثي صاحب الشحنة في بغداد في الفترة من 502 - 540 هـ أى 1108 - 1145 م وكان الأخير قد تولاها في هذه الفترة عدة مرات <sup>(1)</sup> على شرطتها ثم تولاها صلاح الدين من بعده كما أسلفنا <sup>(2)</sup>.

وحاصل القول فيما تقدم أن تكليف صلاح الدين للقيام بهما رئيس شحنة دمشق كان أول عمل يسند إليه في مستهل حياته في أعباء الحكم والادارة بؤاه وأهله إلى مسئوليات أكبر حينما تولى قيادة الجيوش وسياسة الدولة.

### ثالثا : المناصب الأخرى التي تولاها :

بعد فترة عمله التي قضاها بدمشق كرئيس للشرطة والتي ظهرت فيها على صلاح الدين علامات القيادة وإمكانات العطاء في المجال العسكري والاداري اصطحب أسد الدين شيركوه ابن اخيه صلاح الدين معه في عزوبه الأولى والثانية على مصر وقد كان صلاح الدين مقدما على الجيوش ويسند إليه مهام الاقتحام والسيطرة على المناطق وقد أبلى في ذلك بلاء حسنا واكتسب عبرات جديدة في مجال القتال وفنونه وكيفية قيادة الجيوش وتحريكها والمناورة بها. هذا بالإضافة إلى ما يتحلى به من جدية وحكمة جعلت الخليفة الفاطمي العاضد يختاره وزيرا له بعد وفاة عمه أسد الدين وقد أظهر صلاح الدين في وظيفته من حسن التدبير والادارة. والاصلاح مما جعله محبوبا من السلطان ومن الرعية خاصة بعدما تمكن من صد عدوان الفرنج على دمياط وتخليصها من أيديهم.

وبحوت العاضد تولى الأمر صلاح الدين كما آلت إليه بعد فترة وجيزة البلاد الشامية والجزيرة عقب وفاة نور الدين محمود زنكي ونشوب قلاقل فيها دعت كبار القادة والأهالي يستنجدون به خاصة بعدما كثرت هجمات الصليبيين على الشام وفلسطين.

(1) المقريزى - السلوك 1: 40، ابن عري بردي - التيجم الزاهرة 6: 8

(2) المقريزى - السلوك 1: 40، ابن خلکان - الوفيات 1: 257، السرد البار العربي م. م. 1، ص 26.

ومنذ أن قامت الدولة الأيوبية الكبرى في هذه الأصقاع لم يكن لصالح الدين من أمر سوى غايتين <sup>(1)</sup>.

**الأولى :** الإصلاح الداخلى فى مصر والشام وتقوية الجبهة الداخلية.

**الثانية :** دفع غارات الصليبين ومهاجمة حصونهم وقلاعهم فى بلاد الشام وفلسطين لاستخلاص البلاد الإسلامية منهم وكف أذاهم عن المسلمين. فشن عليهم الحروب الواحدة تلو الأخرى وحقق عليهم الانتصارات واستعاد البلاد والحصون حتى قصم شوكتهم وكسر جيوشهم فى الموقعة الشهيرة الفاصلة المعروفة «يوم حطين» والتي استطاع أن يستعيد بها طبريه، وعكا، ويافا، إلى ما بعد بيروت. ثم افتتح القدس سنة 583 هـ <sup>(2)</sup>.

وحيثما أثبت قادة هذه الجيوش الصليبين أنه لا أمل لهم ولا مطمع فى بلاد الإسلام جنحوا إلى السلم وعقدوا معاهدة مع السلطان صلاح الدين مفادها تسليم كافة الأراضي الإسلامية للمسلمين مع الاحتفاظ بشرط صغور بين عكا ويافا لتجارتهما والسماح لحجيجهم بالزيارة للبيت المقدس.

ومن ذلك نرى أن صلاح الدين أمضى مدة ولايته كلها ومداها على الراجح أربعاً وعشرين سنة فى الجهاد فى سبيل نصره الإسلام والمسلمين وطرد فلول الصليبيين الذين تأكبوا على دولة الإسلام فجزاه الله خيراً على ما قام به فى هذا المضمار.

**رابعاً : صفاته :**

ذكرنا فيما تقدم تحليله بكامل الصفات والفضائل والشمالل التي ندر أن توجد فى مثله فى ذلك العصر وما تلاه من المصور نحب أن نشير إلى بعضها فى عجالة ونعربها بمكارم الرجل وخصائصه.

---

(1) الزركلى - الأعلام 9: 292، بهاء الدين بن شداد - التوادر السلطانية الحسان البوسفية «سيرة صلاح الدين الأيوبي» - اختار النصوص وقدم لها - محمد درويش - المختار من التراث العربى 10 منشورات وزارة الثقافة والاشراق القومى - دمشق 1979 م - 41 وما بعدها.

(2) بدر الدين العيني - السيف الملهند فى سيرة الملك للؤيد تحقيق فهم محمد شلتوت - دار الكتاب العربى - القاهرة سنة 67/66 م ص 189 وما بعدها عبد الله علوان. صلاح الدين الأيوبي. بطل حطين وسحر القدس من الصليبين 589 - 532 هـ م، ص 75 92

فمن عدله : ذكر أنه ادعى عليه رجل أمام القاضي ابن شداد بأنه «أى صلاح الدين» قد أخذ منه عبده واستولى على ثورة هذا المملوك بدون وجه حق. فقام صلاح الدين من مكانه وأخذ محله بجانب الخصم سواعا بسواء وجلب كل من الرجل وصلاح الدين شهوده وإثباته فرجع الحق لصلاح السلطان وظهر أدعاء الرجل وبهتانه فلم يتركه يخرج من عنده حتى خلع عليه ودفع إليه مبلغ من المال مع قدرته على أخذه بما أدعاه في حقه <sup>(1)</sup> ولمل هذا يذكرنا باختصاص يهودى والامام على بن أبى طالب وهو خليفة المسلمين القاضى شريح وكيف تمت التسوية بين الخصوم فى المجلس والحكم لصلاح اليهودى.

ومن شجاعته : ذكر أنه عندما اتهم المسلمون فى يوم المصاف الأكبر فى مرج عكا حتى كبار قواده وخاصته من الفرسان الأبطال ووقعت البيارق والرايات الإسلامية ظل صلاح الدين ثابت القدم فى نفر يسير قد انحاز إلى الجبل يجمع الناس ويردهم «ويخجلهم» حتى يرجعوا ولم يزل كذلك يحارب ويقوى روحهم المنيئة حتى تمكن من قلب الهزيمة إلى نصر <sup>(2)</sup>.

وفى مرة أخرى حقق انتصار على جيوش الصليبيين واستولى على حصن «كركب» سنة 584 هـ وظهر على جيشه القادم من مصر التمسب والوحشة إلى أهله إذن لهم بمغادرة أرض المعركة إلى مصر وبقي هو يتفقد الثغور البحرية للصليبيين فى نفر يسير من جنده رغم نصيحة القادة له بأن فى ذلك خطر عليه فأبى ذلك وأدى دوره فى التجول وتفقد المواقع الأمامية وإراح جنده ليكونوا على أهبة الاستعداد لمعركة أخرى <sup>(3)</sup>.

ومن كرمه : ذكر أنه كان يوزع الأموال والغنائم على القاصى والدانى والأمير والفقير ويصلح أحوال الناس بما لديه فى خزائنه حتى قيل أنه لما توفى رحمه الله لم يوجد فى خزائنه سوى سبعة وأربعين درهما ناصرية من الفضة وجرام واحد من

(1) ابن شداد هـ. م. ص 13 - 15 ، عبد الله علوان - صلاح الدين هـ. م. ص 159 .

(2) ابن شداد هـ. م. ص 21 ، عبد الله علوان - صلاح الدين هـ. م. ص 162 ، 163 .

(3) ابن شداد هـ. م. ص 19 - 20 ، عبد الله علوان - صلاح الدين هـ. م. ص 160 وما بعدها.

الذهب صوري «ديناره» ولم يبق لورثته بيتا ولا مالا ولا ضيعة سوى مكارم الاخلاق<sup>(1)</sup>.

ومن مروياته : أن بعض الجنود الموكلين بحراسة مقدمة الجيش الإسلامي احضروا إلى السلطان صلاح الدين امرأة شديدة التحرق، كثيرة البكاء، متواترة الدق على صدرها، فقال القارص الذي احضرها : أن هذه قد خرجت من عند الفرخ وسألت الحضور بين يديك وقد أتينا بها. فأمر الترجمان أن يسألها عن قضيتها فقالت أن للصومس المسلمين «رجال حرب العصابت التي تعمل بين الجيشين» دخلوا الباحة إلى خيمتي وسرقوا ابنتي، وبت الباحة استغيث إلى بكرة النهار فقبل لي : الملك رحيم ونحن نخرجك إليه تطلبين ابنتك، فأخرجوني وما أعرف ابنتي إلا منك. فرق لها ودمعت عيناه وحركته مروءته وأمر من ذهب إلى سوق العسكر، يسأل عن الصغيرة من اشتراها فيدفع له ثمنها ويحضرها وكان قد عرف قضيتها من بكرة يومه، فما مضت ساعة إلا أن وقع نظرها عليها، فخرت على الأرض تعفر وجهها في التراب، والناس يكون على ما أصابها، وترفع طرفها إلى السماء ولا تعلم ما تقول. فسلمت ابنتها اليها، وحملت حتى أعييت إلى عسكرهم<sup>(2)</sup>.

هذا بعض من صفاته ولو استرسلنا فيها لخرجنا عن المقصود من هذا التمهيد البسيط بالرجل وفيما أورده كفاية.

خامساً : ما كتب عنه :

ذكر الزركلي في الاعلام<sup>(3)</sup> بعض الكتب القديمة والحديثة دونت عنه وهي على النحو التالي :

- 1 - ابن شامة - كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ط.
- 2 - ابن شداد - سيرة صلاح الدين «النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية» ط.
- 3 - عماد الدين الكاتب - البرق الشامي. سبعة اجزاء في اخباره وفتوحاته الشام ج.

(1) ابن شداد - م. م. ص 176

(2) ابن شداد - م. م. ص 36، 37

(3) الزركلي - الاعلام 9 : 292.



- 4 - عماد الدين الكاتب - النفع القسى فى الفتح القدس.
  - 5 - محمد فريد أبى حديد - صلاح الدين الأيوبي وعصره ط.
  - 6 - أحمد يعلى المصرى - حياة صلاح الدين الأيوبي ط.
- وطالعنا العديد من الكتب الحديثة جدا عن صلاح الدين وسيرته أشرنا إلى بعضها  
 فى هوامش هذا المبحث توفي صلاح الدين رحمه الله 589 هـ - 1193 م عن  
 عمر يناهز سبعة وخمسين عاما (1).

---

(1) التزكلى - الإحلام 9: 291

(2)

## الحجاج بن يوسف الثقفي

أولاً : نسبه ونشأته :

هو أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل بن مسعود بن عامر بن معتب ابن مالك ابن كعب بن سعد بن عون قسي الثقفي <sup>(1)</sup>. ولد في قرية بني صخر الواقعة على جبل الهدى وهو من أشهر جبال الطائف سنة 40 هـ وقيل بعدها بسنة أو ستين <sup>(2)</sup>.

وقد كان يسمى في صغره «بكليب» وقيل إنما هو لقب به للتفاؤل على عادة العرب <sup>(3)</sup>، علما بأنه قد عرف في حياته باللقاب عديدة : منها أخو ثقيف، وعبد ثقيف، وجبار ثقيف، وابن أبي رغال، والمهبر، والسفاك وغيرها من الألقاب والصفات التي فيها أساء إليه <sup>(4)</sup>.

وكان قائداً، ذاهية، خطيبه، فصيحاً، حازماً، صارماً، غشوماً، سكن الثورات ويمكن لبني أمية السلطان قرابة ربع قرن من الزمان بدأ حياته الأولى بتعلم القرآن على يد والده وشيوخ العلم في ثقيف حتى ألم به وبكافة العلوم الدينية وأصبح كوالده وأخيه محمد معلماً للصبيان <sup>(5)</sup>.

التحق بعد ذلك بخدمة البيت الأموي في عدة مجالات فأظهر الاخلاص والولاء

---

(1) أنزركلي - الإحلام 2: 173، ابن خلكان - ولغات الأعيان 2: 92- 45 باقوت الحموي معجم البلدان 5: 347، الطبري 6: 493، ابن كثير - البداية والنهاية 9: 138، الشلبيات 1: 106.

(2) ابن كثير البداية والنهاية 138، ابن خلكان - الوفيات 2: 29، الطبري 6: 493.

(3) إحسان صدقي الممد الحجاج بن يوسف الثقفي - حياته ولوائه السياسية. دار الثقافة بيروت السنة 73 م ص 84.

(4) إحسان صدقي الممد - الحجاج بن يوسف الثقفي - حياته ولوائه السياسية دار الثقافة بيروت السنة 73 م ص 84.

(5) ابن خلكان - الوفيات 2: 30، إحسان صدقي الممد دم. ص 91 ابن خلكان - الممد 4: 82 ابن حبيب - كتاب المهبر - دار الأفاق الجديد بيروت ص 475 ورد اسمه في إهداء اشرف المسلمين وقولهم.

والكفاية والحكمة الاحادية والصرامة والحزم مما جعل عبد الملك بن مروان يثق فيه ويولي أعلى المناصب في الدولة.

### ثانياً : توليه الشرطة :

التحق الحجاج بن يوسف الثقفي بروح بن زنباع حين كان والياً على فلسطين حيث تدرج في أعمال الشرطة حتى أصبح قائداً لها وصل في منصبه هذا حتى بعد تولي إبان بن مروان مكانه وعودة روح بن زنباع إلى دار الخلافة لتولي شرطة العاصمة ويكون في خدمة الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان<sup>(1)</sup>.

وقد كان روح بن زنباع معجباً بالحجاج لما لمس منه في خدمته من إخلاص وتفان في القيام بالمهام المسندة إليه إضافة إلى تحليه بالجدية والحزم في العمل مما جعله يقدمه إلى الخليفة عبد الملك حين شكاه ما رأى من انحلال عسكره وأن الناس لا يرحلون برحيله ولا ينزلون بنزوله. فقال روح بن زنباع : ياأمير المؤمنين ، إن في شرطتي رجلاً لو قلده أمير المؤمنين أسر عسكره لأرحلهم برحله وأنزلهم بنزوله يقال له الحجاج بن يوسف ... قال : فإنا قد قلناه ذلك فكان لا يقدر أن يخلف أحد عن الرحيل والنزول إلا أعوان روح بن زنباع. فوقف الحجاج عليهم يوماً وقد رحل الناس وهم على الطعام يأكلون فقال لهم : ما منكم أن ترحلوا برحيل أمير المؤمنين، فقالوا له : إنزل يابن اللخاء فكل معنا. فقال هيهات ذهب ما هنالك. ثم أمر بهم فجلدوا بالسياط وطوفهم في المسكر. وأمر بفساطيط روح بن زنباع فأحرقت بالنار. فدخل روح بن زنباع على عبد الملك باكياً فقال له : مالك ؟ فقال ياأمير المؤمنين، الحجاج بن يوسف الذي كان في عهدي شرطتي ضرب عبيدي وأحرق فساطيطي. قال : على به. فلما أدخل عليه قال عبد الملك : ما حملك على ما فعلت ؟ قال ما أنا فعلته ياأمير المؤمنين، قال ومن فعله ؟ قال أنت والله فعلته أنما يدي يذك وسوطي سوطك وما على أمير المؤمنين أن يخلف على روح بن زنباع لنفساط فسطاطين وللغلام غلامين، ولا يكسرني فيما قدمني له. فأخلف عبد

(1) ابن حبيب - كتاب البه - 31.2 ، الاعلام 2: 175 ، ابن مقبة - المعارف من 354 المصم د. م. ، ص 105. ابن عبد ربه - العقد الزهيد - سمع وضبط وتصحيح محمد أسد وآخرين - لجنة التأليف والترجمة والنشر 67 م 14.

الملك «لروح ما ذهب له وتقدم الحجاج في منزلته. وكان ذلك أول ما عرف من كفايته» (1).

وقد كان لتوليّه منصب الشرطة عدة مرات الأولى في فلسطين لروح بن زنباع وأبان من مروان وعودته إلى شرطة روح في عاصمة الخلافة ثم تكليفه بشرطة الجيش من قبل عبد الملك كل هذه الفترة كونت زادا للحجاج استفاد منه فيما بعد في توطيد الأمن بالعراق وما جاورها من البلاد التي كانت تحت ولايته فأنشأ جهازاً للأمن مكوناً من شعبتين الأولى : جهاز للأمن الداخلي والثانية : جهاز استخبارات قوى للمحافظة على أمن الدولة (2) ويتولى الجهاز الأول رجل شرطة قوى حازم يطلق عليه صاحب الشرطة يساعده في أداء عمله شرطة وحراس وعسس. وكان الحجاج يثق في اختيار صاحب شرطته كما نقل لنا ابن قتيبة عن الشعبي في عيون الأخبار (3).

وقد منح الحجاج صاحب شرطته سلطات واسعة في أدائه لواجباته حتى إنه أمره أن يجعل سيفه سوطاً وأن يقتل كل من يتخلف عن اللحاق بجيش المهلب في مدة اقصاها ثلاثة أيام (4).

وقد حصر مهمة صاحب الشرطة وأعوانه داخل المدن فقط أما ضبط الأمن خارج المدن فقد ألقى مسئوليتها على القبائل والأهالي القاطنة في تلك المواقع وحمل كل قوم ما في حدود منطقتهم من جرائم يسألون عنها بصفة جماعية إذا لم يحدد الفاعل ويسلم إلى السلطات وقد أنذر الحجاج بهذا في كتاب بعث به إلى كل القبائل في أطراف العراق وغيرها من الولايات التابعة له حيث قال محذراً ومنذراً «أقسم بالله العظيم لئن عادوكم الظلم وسعيتم في الائم لا بعثن إليكم خيلاً تدع نساءكم أيامى وأولادكم يتامى، فأبما رفقة وردت ماء قوم لكم فأهل الماء ضامنون

(1) ابن عبد ربه - العقد الفريد 5: 14 محمد كرد على خطط الشام 5: 13، 14، الاستاذ محمد البندري العشري

الشرطة الادارية - الأمن العام 46 لسنة 69 م ص 15، احسان صدقي الممد - الحجاج ص 106، 107.

(2) احسان صدقي الممد م. ص 386 وما بعدها.

(3) ابن قتيبة - عيون الأخبار 1: 16 ابن عبد ربه 5: 19.

(4) احسان صدقي الممد م. ص 387 وما بعدها.

لها. وأن تجاوزهم إلى ماء غيرهم. تقدمه منى إليكم انذار لكم فالانتقام يعقب العفو، والانذار لا بقيه معه<sup>(1)</sup>.

وزاد الحجاج من إجراءاته فجعل على مفارق الطرق الرئيسية وفي كل ناحية من نواحي ولايته مراكز للشرطة لتأمين الطرق والمساكن وقد دعم هذا الجهاز الأمني - بحشد مجموعة كبيرة من الميون والمخبرين ويتولى توجيههم إلى كافة المناطق للتحقق والتجسس واستطلاع الأخبار حتى يتصرف حيال كل موقف بما يراه مناسباً ويتخذ له عدته وقد أشرف على هذا الجهاز بنفسه وأجزل العطاء لهم فكانوا له خير عون على أداء مهامه والقيام بواجباته كوال يدخل تحت نطاقه العديد من البلدان الداخلية الثورة والشغب والاضطرابات<sup>(2)</sup>.

#### ثالثاً: المناصب الأخرى التي تولاها :

رأينا فيما تقدم أن الحجاج قد تقلب في عدة مناصب ابتدأها كمعلم صبيان في العلوم الدينية بالطائف في مطلع شبابه ثم التحق بجيش ابن دلحة الذي وجهه مروان ابن الحكم إلى الحجاج للقضاء على ثورة عبد الله بن الزبير ولكنه فر من المعركة هو ووالده بعد انكسار الجيش وهزيمته<sup>(3)</sup>.

التحق بعدها بخدمة روح بن زبناح وأبان بن مروان في مجال الشرطة بفلسطين ثم عاد إلى دمشق وعمل في شرطة روح. كلف لنشاطه وحزمه للقيام. بمهام شرطة الجيش ثم أسند إليه عبد الملك قيادة الجيش الذي أرسله للقضاء على مصعب بن الزبير فتمكن من ذلك وبقي والياً على الطائف ثم أضيفت له المدينة واليمن واليمامة وظل بها لمدة سنتين من عام 73 هـ إلى 75 هـ أي 962 ك - 69م<sup>(4)</sup>، كلف بعدها بالولاية على العراق بعدما كثر شغبها وعجز الولاة عن تهدئته الأحوال فيها خاصة وأن الخوارج جعلوا مدنها وقرائها حصوناً لهم ضد الدولة الأموية وجيوشها

(1) احسان صفدي ٤م. ص ٣٨٩.

(2) احسان صفدي ٤م. ص ٣٨٩.

(3) ابن خلكان - الوفيات 2: 29 - ونصيف ابن خلكان أن الحجاج ولي عقب هذه الحرب ولاية مدينة صغيرة تعرف بجلة وكانت من الصغر في المساحة وقلة عدد السكان أن انصهرها الحجاج وقبل له لم يبق فيها.

(4) احسان صفدي العمدة ٤م. ص 154.

ودامت ولايته لها مدة عشرين عاماً من سنة 75 - 95 هـ وولد فيها الحكم لبني أمية واستقرت الأحوال مما مكّنه من استمراريته الفتوح الإسلامية في المشرق حتى فتح الله على المسلمين بقيادة قتيبة بن مسلم طبرستان والدينور وملكة بخارى وحوض نهر جيحون بلاد السند وولايات أخرى على نهر سيحون حتى وصلت فتوحاته إلى بلاد الصين<sup>(1)</sup>.

ثم عن طريق محمد ابن القاسم الثقفي، ابن عم الحجاج «وصلت الفتوحات بلاد السند والصين ولم تتوقف هذه الفتوحات إلا بموت الحجاج والوليد بن عبد الملك وقد كان الفضل يرجع للحجاج في إعداد الجند وتوفير الأموال وإعداد المخطط واختيار القادة وحظهم على الاستمرار في فتوحاتهم»<sup>(2)</sup>.

فكان الحجاج قد تقلد مناصب كرئيس للشرطة ثم كقائد للجيش ثم أخيراً كوالي للمراق والبلاد المجاورة له.

**رابعاً : وفاته :**

توفي الحجاج سنة 95 هـ 714 م في الأيام الأخيرة من شهر رمضان على اختلاف في الروايات في تحديد يوم وفاته<sup>(3)</sup>.

وعلى الرغم من كثرة الآراء التي تنتقد الحجاج لشدة وقسوته على الناس دون أن يفرق بين عالم وجاهل ولا شريف أو ضميم إلا أننا نحسب أن نتوء بأعمال جلييلة قام بها ذكرها الزركلي في الاعلام<sup>(4)</sup> عن أحد محبي الحجاج ويظهر أنه من قرابته حيث ورد «إنه ذكر الحجاج عند عبد الوهاب الثقفي بسوء، فغضب وقال : إنما تذكرون المساوي وتعلمون أنه أول من ضرب درهما عليه «لا إله إلا الله محمد رسول الله» وأول من بنى مدينة «يقصد مدينة واسط بين البصرة والكوفة»<sup>(5)</sup> بعد الصحابة في الإسلام. وأول من أخذ الحمل. وإن امرأة سبيت في الهند من

(1) ابن خلكان - الوفيات 2: 29 وما بعدها.

(2) ابن خلكان - الوفيات 2: 29 وما بعدها.

(3) الزركلي - الاعلام 2: 175 ، الوفيات «م. س»

(4) الزركلي - الاعلام 2: 175 نقل عن ياقوت، الحموي معجم البلدان دار صادر - بيروت - 1937 م 5: 347.

(5) ياقوت الحموي - معجم البلدان 5: 347 - 351.

المسلمين فتادت يا حجاجاه، فانصل به ذلك فجعل يقول : لبيك لبيك وانفق سبعة آلاف درهم حتى اتخذ المرأة واتخذ المناظر بينه وبين قزوين فان تحرك العدو دلت عليه المناظر حتى يستمد له المسلمون. ويمكن أن نضيف إلى ذلك تعريه للدواوين وضبطه للموازين والمكاييل وتبنيه للتصحيح في قراءة القرآن الكريم حيث عمل على ضبط القرآن وشكله بعلامات ونقط لا يزال معمول بها حتى الآن <sup>(1)</sup>.

وكان على مجهوداته هذه مكروها من الناس لشدة بطشه وفتكه وكان يعلم بذلك منهم فحين أحس بذنو أجله قال :

يارب قد حلف الأعداء واجتهدوا  
يحلفون على عمياء ويحسم  
بأنتى رجل من ساكنى النار  
ما علمهم بمظلم العفو غفار <sup>(2)</sup>.  
وبما كتب عنه على ما يورد الزركلى <sup>(3)</sup>.

- 1 - عهد الرزاق حميدة - سيف بنى مروان - الحجاج - ط.
  - 2 - ابراهيم الكيلاني - الحجاج بن يوسف - ط.
  - 3 - عمر فروخ وخلدون الكتاني - الحجاج بن يوسف - ط.
  - 4 - المستشرق الفرنسى جان بيرييه - حياة الحجاج بن يوسف الثقفى.
- كما توجد عدد من الكتب الحديثة تتناول سيرته للكشف عن حياته وأخباره.

(1) ابن خلكان - الوفيات 2: 29.

(2) ابن كثير - البداية والنهاية 9: 138، ابن خلكان - الوفيات 2: 29.

(3) الزركلى - الأعلام 2: 175.

(3)

## طاهر بن الحسين الخزاعي

### أولاً : نسبه ونشأته :

هو طاهر بن الحسين بن مصعب الخزاعي <sup>(1)</sup>. أبو الطيب، وأبو طلحة كان من كبار الوزراء والقواد، أدبا وحكما وشجاعة، وهو الذي وطد الملك للمأمون العباسي. ولد في «بوشنج» من أعمال خراسان سنة 159 هـ - 775 م وسكن بغداد فاتصل بالمأمون في صباه. وكان لأبيه منزلة عند الرشيد. ولما مات الرشيد في سنة 192 هـ وولي الأمين كان المأمون في «مرو» فانتدب طاهرا للزحف إلى بغداد لاستخلاص الحكم من الأمين. وخاض في سبيل ذلك حربا كثيرة كان من أهمها معاركه الأولى ضد جيش الأمين بقيادة علي بن عيسى بن ماهان سنة 195 هـ، والجيش الثاني بقيادة عبد الرحمن بن جبلة الأنباري أمير الدينور وانتصر عليهما رغم قلة عدد قواته بالمقارنة مع قواتهم وقتلها وشتت أجنادهم حتى وصل إلى بغداد فضرب عليها الحصار لمدة سنة كاملة واستطاع عن طريق اتصالاته ووعوده إلى بعض أعوان الأمين إلى التقرب منهم حتى خلعوه عام 197 هـ، وعمت الفوضى والثورات الداخلية الجند والأهالي على السواء مما مكن طاهر من اقتحامها عنوة في مطلع سنة 198 هـ، وقتل الأمين وهو يقادها فارا. وعقد البيعة للمأمون.

### ثانياً : توليه الشرطة :

بعد أن تم لطاهر بن الحسين تحقيق تلك الانتصارات الباهرة على جيوش الأمين وتمكينه الملك للمأمون العباسي.

---

(1) الفركلي - الأعلام 3: 318، ابن خلكان - الوفيات 2: 517 يضيف إلى اسمه بعد مصعب ابن زياد بن ماهان وقيل يكون زياد بن ابن أدوية وقيل اسد بن زاذان وقيل مصعب بن حلق بن زياد الخزاعي.



اجتاحت المدينة من جراء هذه الحروب وذلك الحصار فوضى واضطراب وأعمال شغب لا حدود لها وقد وجدوا في الجنود المنهكين الغير قادرين على تبهمهم غير فرصة لهم فكثرت أعمال النهب والسلب من الأسواق والمتاجر والدور جهارا نهارا من الأوباش واللصوص والعيارين.

فلم يجد بدا من القضاء على هذه الفوضى وتوفير الأمن والاستقرار في عاصمة الخلافة. فلما رأى منه المأمون ذلك أسند إليه وظيفة صاحب الشرطة في بغداد<sup>(1)</sup> حتى يتمكن بحسن سياسته وحكمته أن يتغلب على المصاعب الأمنية التي قد تشب من حين لآخر. هذا بالإضافة إلى ولايات أخرى أسندها إليه مكافأة له على حسن بلاكه في عظمته وفي سنة 205 هـ، كلف بتولى ولاية خراسان وسلمت شرطة بغداد إلى ابنه عبد الله بن طاهر كما كلف له ابن غيره «طلحة» شرطة خراسان.

#### **ثانياً : المناصب الأخرى التي تولاها :**

تقلد طاهر به الحسين عدة مناصب في الدولة أيام الرشيد وقد أظهر في القيام بها ولاءً وصداقاً وكفاية نادرة.

كما أن إحصائه بالمأمون في صباه وخبراته التي ذكرنا جعلت المأمون يختاره من بين قواد جيوشه لمحاربة أشبه الأسيين وجحافلهم الكثيرة ويحقق له مبتغاه.

ثم أسند إليه ولاية الشرطة في غرب بغداد إضافة إلى ولاية الموصل والشام وبلاد الجزيرة والمغرب التي كان يديرها عن طريق ولاة يحملون فيها تحت إشرافه المباشر حتى سنة 205 هـ حيث أراد الخروج من عاصمة الخلافة لشئ رآه من الخليفة المأمون فولاد خراسان وبقي فيها حتى توفي مسموماً على يد أحد أعوان المأمون على القول الراجح فعين المأمون ابنه طلحة محله وبقي ابنه عبد الله على شرطة بغداد.

**رابعاً : صفاته :**

كانت تجتمع في طاهر بن الحسين العديد من الصفات الكريمة، فكان نافذ

(1) الزركلي - الأعلام 3: 318، الوفيات 2: 517 وما بعدها، المعنوي 2: 455، الطبري 11: 1039، ابن كثير البداية والنهاية 10: 260، الفهارس 2: 16، 17، تاريخ بغداد 9: 353، أبو الحسن - التتبع للزعماء 2: 149

البصيرة واسع العلم والحكمة، شجاعا كريما - وقد لقبه المأمون بذي اليمينين. فاشتهر بذلك واختلف في تعليل المعنى المقصود من هذا اللقب فالبعض يقول سمي بذلك لانه ضرب رجلا بالسيف بكلتا يديه فقتله. وقيل أيضا أنه سمي بهذا الاسم لان المأمون كتب إليه لما قضى على الأمين يقول له يا ابا الطيب يمينك يمين أمير المؤمنين وشمالك يمين فبايع يمينك يمين أمير المؤمنين فلزمه اللقب وقيل «ذى اليمينين».

وذكر غير ذلك وقيل أن يده اليسرى كانت في قوة يده اليمنى حتى أنه ضرب رجلا يسراه فشطره. فقسمه شطرين <sup>(1)</sup>.

وكان طاهر يمين واحدة. وقد أشار إلى ذلك أحد الشعراء بمدحه قال:

يا ذا اليمينين وعين واحدة نقصان عين ويمين زائدة <sup>(2)</sup>

- فقد رأينا من شجاعته وأقدامه انتصاره بجيش لا يجاوز أربعة آلاف مقاتل على جيش علي بن عيسى وكانت عدته خمسين ألف مقاتل وكذلك الفرق بينه وبين جيش أمير الدينور <sup>(3)</sup>.

**ومن كرمه :**

ذكر أنه جلس في مجلسه يوما فنظر في قصص ورقاع فوقع فيها صلوات أحصيت ألف ألف وسبعمائة ألف. فقبل له هذا سرف فقال السرف من الشرف <sup>(4)</sup>.

**ومن حلمه :**

أنه احتاج إلى الأموال في محاصرته لبغداد، فكتب يطلبها من المأمون فكتب إليه أن يأخذها من خالد بن جليوية وكتب له بذلك ليقرضه ما يحتاج إليه. فامتنع خالد

(1) ابن حنكلا - الوفيات 5: 522، الزركلي - الاعلام 3: 318، اللواء إبراهيم الفتح اعلام الشرطة عند العرب - مجلة الشرطة - وزارة الداخلية - بدولة الامارات العربية المتحدة المبد 92 لسنة 78 ص 37.

(2) ابن حنكلا - الوفيات 2: 520، الاعلام 3: 317.

(3) ابن الأثير - الكامل في التاريخ - دار صادر بيروت - دار بيروت 1965 م 6: 242، السمودي - مروج الذهب دار الانتدلس بيروت 3: 288 وما بعدها. ابن بردى النجم الزاهرة 2: 149.

(4) البغدادى - تاريخ بغداد - دار الكتاب العربي - بيروت 9: 354.

عن ذلك، فلما أخذ طاهر بغداد أحضر خالدا وقال له : لا تقتلك شرفتله، فبذل له من المال الشيء الكثير فلم يقبله منه، فقال خالد : قد قلت شيئا فاسمعه، ثم شأنتك وما أردت، فقال طاهر : هات : وكان يعجبه الشعر فأثدده :

زعموا أن الصقر صادف مرة	عصفورا يرساقه المقدور
فتكلم المصفور تحت جناحه	والصقر متقض عليه بطير
ما كنت يا هذا لمثلك لقمة	ولكن شويت فإني لحقير
فتهاون الصقر المدلل بصيده	كرما فأقلت ذلك المصفور

فقال طاهر : أحسنت وعفا عنه <sup>(1)</sup>.

وذكر أيضاً أن اسماعيل بن جرير البجلي كان مذابحا لطاهر بن الحسين. فقتل له يسرق الشعر ويمدحك به. فأحب طاهر أن يمتحنه. فقال له : اهجنى فامتنع فالزمه بذلك فكتب إليه :

رأيتك لا ترى إلا بعين	وعينك لا ترى إلا قليلا
فأما إذا أصبت بفرد عين	فمد من عينك الأخرى كفيلا
فقد أيقنت أنك عن قريب	بظهر الكف لتلمس السبيلا

فلما وقف عليها. قال : أحذر أن تشدها أحنا ومزق الورقة <sup>(2)</sup>.

**ومن كفايته الإدارية ومقدرته الفذة في السياسة والتدبير :**

كتابه المشهور الذي أرسله إلى ابنه «عبد الله بن طاهر» عندما وجهه المأمون لأداء بعض المهام التي أتيبت كفايته الإدارية والعسكرية. وقد ضمنه طاهر مجموعة من النصائح التي تعد قديما وحديثا آية في الحكمة وبعد النظر ودليلا قاطعا على كفايته وتجربته الفريدة. وقد اطلع المأمون على هذا الكتاب <sup>(3)</sup> فقال : ما أبقي أبو الطيب

(1) ابن حنكآن - وفيات الأعيان - تحقيق د. إحسان عيسى - دار صادر بيروت 2: 519، 250.

(2) ابن حنكآن - وفيات الأعيان - تحقيق د. إحسان عيسى - دار صادر بيروت 2: 520.

(3) ابن تيمزي يردى - النجوم الزاهرة 2: 149 وما بعدها د. حمد رفاي عصر للمؤرخ 3: 17-20.

شيئا من الدين والدنيا، والتدبير والرأى، وإصلاح الملك والرعية، وحفظ البيعة، وطاعة الخلفاء، وتقويم الخلافة إلّا وقد أحكمه، وأوصى به، وتقدم به. وأمر أن يكتب بذلك إلى جميع العمال فى نواحي الأعمال. وقد تنازعه الناس من قبل وكتبوه وتدارسوه<sup>(1)</sup>.

#### خامساً : وفاته :

توفى سنة 207 هـ - 822 م، أى عقب دخوله خراسان بستين وقيل أنه حينما تمكن بهراسان قطع الخطية للمأمون فوجد ميتا فى الصباح وذكر أن المأمون قد دس عليه بعض خدمه حتى إذا أحس منه خيانة قتله بالسّم وفعلّا تم ذلك له وولى ابنه طلحة صاحب الشرطة على خراسان مكانه.

---

(1) د. أحمد زقاني. حصر للمأمون - 3 - 17 - 25، الطبري 11: 1046.

(4)

## خزيمة بن خازم التميمي

أولاً : نسبه ونشأته :

هو خزيمة بن خازم بن خزيمة التميمي النهشلي القائد <sup>(1)</sup> كان له تقدم عند الخلفاء وكان من كبار القواد في عصر الرشيد والأمين والمأمون شهد الوقائع الكثيرة وقاد الجيوش وتولى مسؤولية الأمن دهرا من الزمن.

لم نجد أى ذكر لتاريخ مولده ومكان ولادته وإنما وجدنا أنه ولد أثناء خوض والده «الخازم بن خزيمة» المعارك ضد ثورات الخوارج ونتيجة نشأته في جو المعارك المستمرة اكتسب تربية عسكرية على يد والده وحينما شب أصبح يرافقه في حروبه حتى قيل أنه في سنة 128 هـ، حينما هزم «بشر بن جعفر السعدي» بهت بذلك النبأ عن طريق ابنه إلى «أبي مسلم الخراساني».

أخذ عن والده العديد من صفاته وتربيته العسكرية هذه هي التي مكنته لكسب ثقة «هارون الرشيد» قبل ولايته للخلافة.

وحين توفي الخليفة سنة 170 هـ بعد أن رتب الهادي لابنه جعفرا وخلع أخيه الرشيد من ولاية العهد. قام خزيمة بن خازم بمهاجمة جعفر في قصره في خمسة آلاف من رجاله المسلحين وأجبره على خلع البيعة والا تعرض للقتال. فخرج جعفر من خوفه إلى الناس ينادي «يا معشر الناس، من كانت لي في عنقه بيعة فقد أحلته منها». والخلافة لعمى «هارون الرشيد» وبذلك كان له دور في تمكين هارون الرشيد من الخلافة <sup>(2)</sup>.

(1) الزركلي - الأعلام 2: 351، البغدادي - تاريخ بغداد 8: 341، ابن العماد - الشذرات مركز الموسوعات العالمية 2: 6، القحطام - إعلام الشرطة عند العرب - مجلة الشرطة - وزارة الداخلية الامارات العربية المتحدة العدد 98 لسنة 79 م ص 42.

(2) الطبري 6: 107، اللواء المقام «م. س» ص 42.

## ثانياً : توليه الشرطة :

ما إن تولى الرشيد الخلافة حتى أسند إلى خزيمة بن حازم ولاية شرطته في عاصمة الخلافة بغداد، وظل فيها حتى استبدل به المسيب بن زهير سنة 172 هـ، وولى غيرها من الولايات والأقاليم ثم أعيد للشرطة ثانية وثالثة<sup>(1)</sup> وقد كانت إمكانياته العسكرية التي رعى عليها وصفاته التي أخذها عن أبيه خير معاون له على النجاح في عمله كصاحب شرطة للرشيد.

## ثالثاً : المناصب الأخرى التي تولها :

كلف خزيمة بن حازم بقيادة العديد من الحملات العسكرية التأديبية ضد الخارجين على نظام الدولة وقام بنفس الدور الذي كان يتولاه والده من قبل حيث قضى على ثورة الخزيمة في منتهى باب الأبواب على بحر طورستان. وذلك بعد أن انهزم عنها والياها ولقى المسلمون من هذه الثورة الشئ الكثير<sup>(2)</sup> كما أسندت إليه العديد من الولايات فقد أسند إليه الرشيد ولاية البصرة والموصل سنة 172 هـ<sup>(3)</sup>.

كما كلف بمعاونة ومؤازرة المؤتمن ابن الرشيد حين ولاه على الرقة كوزير وقائد له بتولي تدريبه على شئون الإدارة والحكم والحروب.

وحين توفي الرشيد وتولى الأمين سنة 193 عزل المؤتمن وبقي خزيمة واليا عليها ومنها إلى الموصل فجعله له ولاية القضاء والخراج إلى جانب ولاية الحرب ومنها إلى الجزيرة حيث ظل بها في عهد الأمين والمأمون حتى توفي.

وجدير بالذكر أنه عندما أراد الأمين خلع أخيه المأمون من الخلافة شاور قواده في ذلك كلهم وافقوه على ذلك فيما عدا خزيمة بن حازم وأخيه عبد الله بن حازم وكان من كبار القواد أيضا. وحينما أصر الأمين على ذلك تحول خزيمة إلى صف المأمون وحاصر بغداد مع طاهر بن الحسين ومكن الملك للمأمون<sup>(4)</sup>.

(1) أبي جعفر محمد بن حبيب - كتاب الخبر - تصحيح ليث بن شنيتر - دار الفائق الجديدة بيروت ص 375 الطبري 6: 11 - 356.

(2) اللواء الفحام - اعلام الشرطة عند العرب م. م. ص 43

(3) الطبري 6: 215 الفحام - م. م. ص 43

(4) الطبري 6: 215 الفحام - م. م. ص 43

رابعاً : وفاته :

توفي خزيمة بن حازم سنة 203 هـ - 819 م بغداد في عصر الخليفة المأمون وهو والي على الجزيرة (1).

---

(1) الطبري 6: 215، النظم - د م س، ص 43





خاتمة

«نتائج ومقترحات»

وماذا بعد هذه الرحلة مع الشرطة عبر التاريخ والنظم المختلفة، وخاصة النظام الإسلامى الفريد التى لا يعد له نظام آخر، ماذا تسفر عنه هذه المرحلة من نتائج وماذا توحى به من توصيات ومقترحات.

أن أهم النتائج التى يمكن استخلاصها من تلك الرحلة أو هذه الدراسة هى :  
أولاً : أهمية عمل الشرطة وضرورته للمجتمع الإنسانى قديماً وحديثاً.  
ثانياً : الحقيقة التاريخية لوجود نظام الشرطة وتأصله وظهوره بكافة مكوناته فى المجتمع الإسلامى.

ثالثاً : الارتباط الوثيق بين نظامى الشرطة والقضاء.  
رابعاً : التقارب الكبير فى طبيعة العمل الشرطى ونوعيته «الاختصاصات والواجبات» قديماً وحديثاً.

خامساً : المساهمة والتأرز بين الشرطة والجيش فى الدفاع عن الوطن والدولة قديماً وحديثاً.

سادساً : المساهمة الجماهيرية فى تحمل الأعباء الأمنية ودعم ومؤازرة الشرطة قديماً تعد الأساس الفعلى والخلفية التاريخية التى تستند عليها تجربة الأمن الشعبى بالجماهيرية.

هذا وستولى توضيح كل نتيجة من هذه النتائج بصورة موجزة قدر الإمكان.  
أولاً : أهمية العمل الشرطى وضرورته للمجتمع الإنسانى قديماً وحديثاً :

تشهد صحائف التاريخ الإنسانى على اختلاف مراحلها أن العمل لا ينمو والحضارة لا تزدهر والرخاء لا يسود إلا فى ظلالات الاستقرار وأنه لا استقرار بغير أمن.  
لذلك فقد سعى الإنسان منذ نشأته الأولى إلى إيجاد نظام يحميه ويحقق له الطمأنينة التامة والاستقرار وذلك بمختلف الطرق والوسائل وحسب عقليته ومراحل تطور حضارته عبر العصور وتدرجت من حال إلى حال كما قدمنا.

وتبعاً لذلك فلقد أحس المجتمع الإسلامى أيضاً بأهمية الأمن وضرورته منذ قيام دولة الإسلام الأولى باعتبارها بناء متكامل يحتاج إلى سلطة تنفيذية لتسهل على

حمايته وتحقيق أمنه واستقراره وتتولى تنسيق القوات والتشريعات الإسلامية ولو أنها لم تكن واضحة تمام الوضوح في عهد الرسول ﷺ قدر صحتها في عهد الخلفاء الراشدين وفي العصور التي تلتها حيث ظهر أثر هذا النظام في :

1 - حماية نظام الخلافة الإسلامية وكافة أجهزة الدولة الأخرى والمحافظة على كياناتها واستقرارها حتى تتمكن من أداء دورها كما ينبغي.

2 - في اختيار رؤساء الشرطة من القادة وكبار رجال الدولة ممن عرفوا بالكفاءة الإدارية والعسكرية وتعيينهم من الخليفة نفسه أو والي وإثباته عنه في غيابه أو مرضه وإن التمييز لهذه الوظيفة كان ترشيحاً للوزارة والحجابة أو الولاية.

3 - ارتباط نظام الشرطة بالمؤسسات الإسلامية لا بشخصية الخليفة أو الأمير وليس أدل على ذلك من مقاومة الحراس الذين عينهم أبو موسى الأشعري في عهد الخليفة علي بن أبي طالب لحماية بيت المال والحبس في البصرة للوزير ابن العوام وأصحابه ولم يسلّموه هذه المؤسسات إلا بعد اقتناعهم بأحقّيته في دعواه. وهذا يدل على ارتباطهم بالمؤسسات الإسلامية التي وكلوا بحراستها لا بالأمير<sup>(1)</sup>.

4 - في المحافظة على وحدة الأمة الإسلامية بالقضاء على الثورات والفتن التي انتشرت في المهدود التي تلت ضعف الخلافة وعكرت صفو الأمن وقسمت الأمة إلى شيع وأحزاب متناحرة.

5 - في دعم ومؤازرة نظام القضاء وصاحب المظالم والمحتسب وذلك بتنفيذ الأحكام والأوامر التي تصدر عنهم تنفيذاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

فالأمن يعتبر حجر الزاوية في كل دولة وأساس استقرار وطمأنينة كل مجتمع وقد حرصت كافة الدعوات الإنسانية الراقية سواء ما كانت منها دعوات من السماء أو دعوات المصلحين من الناس على محاربة الفساد والإجرام والعسف والجهور حتى تزدهر الحياة وتتحقق للإنسان الخلافة في الأرض.

(1) أبو الرضا - الإسلام في حياته ونظمه - ص 149

## ثانياً : الحقيقة التاريخية لوجود نظام الشرطة وتأصله وظهوره بكافة مكوناته في المجتمع الإسلامي :

شبه جزيرة العرب لم تعرف أى أنظمة شرطية قبل ظهور الإسلام وكانت كل قبيلة تتولى حماية نفسها بنفسها وتبقى فى خوف وحذر من بقية القبائل الأخرى مما جعلها فى حالة استنفار للذود عن حماها بصورة دائمة ومستمرة.

ولكن مع ظهور الدولة الإسلامية برزت الشرطة باعتبارها أحد مقومات الدولة الإسلامية وتكامل بناء هذا النظام واستكمل جميع عناصره فى عهد الخليفة على بن أبى طالب وتحددت علاقته مع بقية الدواوين الأخرى.

واحتوى النظام من حيث نوعية وطبيعة العمل الأمنى الذى يتولى القيام به العاملون بالشرطة وكذا الشروط الواجب توافرها فى صاحب الشرطة وأعوانه على القواعد والأسس التنظيمية المتمثلة فى العناصر التالية :

أ - فى تحديد تبعيتها للقضاء فى بدلية الأمر باعتبارها سلطة منفلة لأحكامه وانفصالها عنه لما تعددت الاختصاصات وتشعبت وشملت مهام أخرى عدا تنفيذ الأحكام.

ب - الإشراف الأعلى على الشرطة كان يتولاه الخليفة أو الوزير أو والى فهو الذى يحدد عمل الشرطة واختصاصاتها المختلفة حيث يكون له إمكانية توسيع دائرة عملها أو تضييقها ويتولى توجيه النظام لمصلحة الدولة والمجتمع.

ج - تبعاً لتعدد الاختصاصات والمهام الموكولة لها تعددت فرقها واختلقت الأسلحة التى يستخدمها الأعوان وكذلك إزيائهم والعلامات التى يعرفون بها.

د - فى وضع معايير وشروط معينة لمن يرغب فى الالتحاق بالعمل فى مجال الشرطة.

كل ذلك يوضح أن نظام الشرطة الذى أنشئ فى الدولة الإسلامية غير تلك الأنظمة المبتورة التى نشأت فى الحضارات القديمة والتى لا تجد فيها التكامل والانسجام فى مكوناتها والوضوح فى اختصاصاتها وتقسيماتها المختلفة بما يجعلها فى مستوى الشرطة المتقدمة فى عصرنا هذا.

## ثالثاً : الارتباط الوثيق بين نظامى الشرطة والقضاء :

استهل نظام الشرطة بداية ظهوره بالانطواء تحت لواء القضاء ثم ما لبث حتى استقل عنه نظراً لتشعب واجباته وتمدها فكان أولاً : تابعا لنظام القضاء منفذا لأحكامه عاملا تحت رقابته حتى لا يخرج عن المهام المناطة به ويهدر حرية المواطنين وكرامتهم فى سبيل أدائه لواجباته خلافا لأحكام الشريعة والقانون. وظل هذا الحال طيلة فترة الحكم البنىوى والخلافة الراشدة وحتى نهاية العصر الأموى بالتحديد.

ثانياً : أما استقلال الشرطة وانفصالها عن القضاء فكان ذلك أيام الدولة العباسية حينما ازدادت السلطات الموهولة لصاحب الشرطة وأصبح له الحق فى نظر الجرائم والتحقيق فيها وإيقاع العقوبات المختلفة - واتخاذ أى تدابير أمنية يراها ضرورية حيث يجوز له الحبس على التهمة والشبهة وتأديب العصاة والمخالفين لأوامر الأمير أو الولي. وظلت الشرطة على استقلالها حتى أصبحت قوة لا يستهان بها فى الدولة الإسلامية وأصبحت دعامة من دعائم استمرارية الدولة واستقرارها.

والذى لاحظناه أخيراً فى الجماهيرية من الغاء لامانة الداخلية «سابقه» عن طريق دمج هيئة الشرطة أو ضمها إلى الهيئات القضائية فى بوتقة واحدة تحمل اسم «امانة العدل» بقرار صادر عن الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام <sup>(1)</sup>. ما هو إلا إعادة للنظام السابق الذى يمين الارتباط الوثيق والصلة التاريخية الدائمة بين جهاز الشرطة والقضاء نظراً لوحدة الاهداف والغايات وتكامل الأعمال والمسؤوليات التى يقوم بها كل من رجل الشرطة ووكيل النيابة والقاضى. فالكمل يعمل فى إطار واحد متمثل فى إقامة وتوفير الأمن والطمأنينة على أساس من العدالة والمساواة التامة بين أفراد المجتمع الإسلامى.

---

(1) القائد محمد قهرى الشريف - دراسة فى الشرطة التقليدية والأمن الشعبى. ص 6 وقد صدرت قرارات تنظيمية أخرى لاحقة لتحديد اللجان الشعبية لخدمة العدل بالبلديات والقرى رقم 1 لسنة 79 م الصادر عن الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام. ثم صدر قرار من اللجنة الشعبية العامة بشأن إعادة تنظيم لمانة فى 7 نوفمبر 1979 م وتم تنفيذه بموجب قرار الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للمحل رقم 271 لسنة 79 م الصادر فى 18 مارس 1980 م والقرار رقم 1963 لسنة 1980 م بشأن الدخلى للجان الشعبية للعدل بالبلديات

رابعاً : التقارب الكبير فى طبيعة العمل الشرطى ونوعيته قديما وحديثا :

طبيعة العمل الشرطى ونوعيته فى الدولة الإسلامية لا يبعد كثيرا عن طبيعة ونوعية الأعمال والمسئوليات الملقة على عاتق أحدث الأجهزة الأمنية فى العالم فى وقتنا الحاضر.

حيث نجد فى نظام الشرطة كافة اختصاصات الشرطة الحديثة سواء بسواء وهى تبدو جلية واضحة فيما يلى :

- 1 - أعمال الدورية : تتمثل فى عمليات التمسس والتطواف التى كان يقوم به صاحب الشرطة وأعوانه ليلا ونهارا للمحافظة على الأمن والنظام العام وتمقب أهل الشهباء وأصحاب السمة السيئة وأهل الإجرام.
- 2 - نظام البطاقات الشخصية : وقد عرف منذ عهد مؤسس الدولة الأموية معاوية ابن ابي سفيان وقد عرف باسم السجلات وقد ألزم كل مواطن بحملها فى تنقلاته بصفة دائمة ومستمرة.
- 3 - نظام جوازات السفر : عرفت بأذونات وأوراق المرور والدسائر وقد ظهرت بصفة منتشرة فى عهد الدولة الطولونية.
- 4 - نظام التقارير اليومية عن الجرائم : إذ جدنا أن على صاحب الشرطة أن يرفع كل صباح الى الخليفة أو والى تقريرا مفصلا عن حالة الأمن فى البلاد وبالأخص الجرائم الهامة والحوادث الخطيرة من قتل وحرق وسرقة... إلخ كما هو الحال فى التقارير التى تعدها الشرطة فى وقتنا الحاضر.
- 5 - نظام الأحداث : فرق شرطية تميل فى تكوينها إلى السمة العسكرية البحتة وتولى القضاء على الفتن والثورات وأعمال الشغب التى قد تجتاح البلاد من حين لآخر وتبعا لذلك فقد كان يعتنى بها من حيث الإعداد والتدريب وتدعيم بأعداد بشرية هائلة وهى تماثل «القوات الاحتياطية - أو الأمن المركزى - قوات فض المظاهرات وأعمال الشغب».
- 6 - مراقبة المشبوهين : ويقارب حاليا عمل أقسام ووحدات البحث الجنائى فى تتبع أصحاب السوابق لمعرفة مرتكبى الجرائم المجهولة والإلام ببعض المعلومات التى قد تفيد لمعرفة الفاعل.

7 - التحقيق والتحري : عرفت التحقيقات الأولية التي تسبق إحالة الموضوع إلى القضاء للفصل فيها باعتباره إجراء تدقيقى للوصول إلى الحقيقة وجمع الأدلة والقرائن ضد المتهم وقد تم إيجاد وسائل ومكنات عديدة لدى صاحب الشرطة يمكن له مزاولتها دون القاضى للوصول إلى إدانة الجاني أو تبرئته.

8 - نظام المباحث والشرطة السرية : وقد ألحق به إعداد مهولة من الرجال والنساء لتتبع عامة الناس دون استثناء مع التركيز على ذوى الخطر من الخصوم السياسيين والأعداء المترصين بالخليفة أو النظام الحاكم للاضرار به لمعرفة نواياهم وخططهم والتهوؤ للقضاء عليها فى مهدها. وقد كانت تقدم للعاملين فى هذا المجال الأموال الطائلة والمكافآت السخية نظراً لأهمية المعلومات التى يأتى بها الأعوان وقد استعمل عنصر التحفيز المادى فى دفع هؤلاء إلى مزيد من البحث والتحري عن الأخبار وتتبعها. وقد أعتد فى ذلك على عدة أجهزة منها ما يتبع صاحب الشرطة أو صاحب الخبر أو الوزير أو الوالى وكلها تعمل لصالح الخلافة.

9 - نظام السجون : منذ أن عرفت السجون فى الدولة الإسلامية وهى تنظم وفق أصول لم تصل إليها كافة الحضارات إلا حديثاً فقد كان السجناء يلقون كل رعاية بهم فى المأكول والمشرب والمأوى والملبس وتم الفصل بين السجناء من الرجال والنساء وبين من سجن لدين أو لجريمة عادية وبين من سجن لجرم خطير كما قررت لهم الرعاية الطبية مع مرور صاحب الشرطة والقاضى والوالى عليها فاحصاً لأحوالهم مخلياً سبيل من حسنت أخلاقه وعاد إلى السبيل السوى.

وغيرهم من الأعوان الماديين وبما لذلك وجد اختلاف فى المراتب. وقد كانت تمنح أعطيات سخية لرجال الشرطة حتى قيل أنهم يعاملون نفس معاملة الشرطة الحربية.

**خامساً : التعاون والتآزر بين الشرطة والجيش فى الدفاع عن الوطن والدولة قديماً وحديثاً :**

تلتقى رسالة الشرطة ورسالة الجيش عند هدف مشترك يتمثل فى تأمين كيان

الدولة وتوطيد سلطانتها على سكانها وأرضها. ولا شك أن أى اضطراب خطير فى الأمن يسود البلاد سواء بفعل عناصر محلية جامحة أم بفعل عناصر أجنبية معادية - لا يقل تهديداً لكيان الدولة وسلطانها عن أى غزو خارجى قد تتعرض له حدودها مما يتطلب حين يستشرى ويزداد خطره بحيث يجاوز كل حد إلى الاستعانة بقوات الجيش لقمع هذا الاضطراب وتوطيد دعائم الزمن<sup>(1)</sup> كما أن أى تهديد تستهدف له الدولة من الخارج يؤدى - فى الوقت نفسه - مضاعفة أعباء الشرطة فى الميدان الذى تعمل فيه لتأمين ظهر القوات المدافعة ومراكز إمدادها فى الداخل والخارج - بل للمشاركة الفعالة أى معارك الدفاع الفعلية عند الحاجة.

ومن أجل ذلك يلاحظ المتتبع لنشأة قوات الشرطة وتطورها منذ أبعد المعصور أنها لم تكن منفصلة - فى البداية عن قوات الجيش وكان رجال الأمن يختارون رجالها من بين الجماعات المحاربة كما كان الجيش يختار العديد من رجاله من بين فرق الشرطة<sup>(2)</sup>.

فالتعاون والتآزر بين النظامين موجود قديماً<sup>(3)</sup> وحديثاً<sup>(4)</sup> وتجدد الشرطة الأساس الذى تستند عليه فى الوقوف مع القوات المسلحة فى حالة وقوع أى اعتداء خارجى يقوم على ثلاث أصول هى :

1 - أن الشرطة وأن لم يصفها القانون بأنها هيئة عسكرية. فهى على الأقل هيئة نظامية تشعر بطبيعة النظام الذى يحكمها - أى أنها لم تنفصل تماماً عن القوات العسكرية المعدة أصلاً للقتال وبالتالي تتمسك بواجب الوقوف بجانب هذه القوات.

---

(1) يهزم المشرع الذى استعمل القوات المسلحة للمحافظة على الأمن إذا طالبت السلامة العامة للجماهير ذلك عند عبور الشرطة عن حفظ الأمن فيها القانون رقم 34 لسنة 1974 م.

(2) عقيد إبراهيم النحل - الصلة بين رسالتى الجيش والشرطة - مجلة الأمن العام العدد 64 لسنة 74 م ص 25.

(3) جورج كاستلان - تاريخ الجيوش م. س. ص 10، 14، 15، 20، ريتارد لويس - استبول م. س. ص 135، عهد المنزى الفشلى منافع الصفا م. س. ص 199، ابن حيان للفتى م. س. ص 44، 68، 78 وما بعدها.

مؤلف مجهول - العيون والحقائق فى أخبار الحقائق م. س. ص 1، 36، 51، الطبرى م. س. ص 4، 174.

(4) عقيد النعام م. س. ص 20 - 22. لواء محمد نيازى حقة - الشرطة فى المركة - الأمن العام 39 لسنة 67 م - ص 4 - 8.



2 - إن اختصاص الشرطة ذاته - يتسع لأكثر من واجبها في مكافحة الجريمة فهي بذلك تشارك في تدعيم الطاقة العامة للدولة والتي في مقدمتها القوات المحاربة وتمثل قاعدتها القوى المختلفة التي تتفاعل وتتوحد خلف خطوط النار.

3 - إن واجب الشرطة في حماية الأمن العام يوجب عليها المشاركة الإيجابية في حماية الأمن الوطني وذلك على أساس أن الأمن الوطني هو قاعدة بنيان الأمن العام<sup>(١)</sup>.

4 - إن مقولة الشعب المسلح في الجماهيرية والتي تفرض على كل مواطن واجب التدريب على السلاح وتحمل مسؤوليته في الدفاع عن الوطن يحتم من باب أولى أن تتحمل قوات الشرطة هذه المسؤولية أيضا حيث أنها تحوى أعداداً هائلة من البشر المدرب والمعد الذي يمكن أن يكون له دوره الفعال في المعركة.

وقد ساهمت قوى الشرطة الليبية في تدعيم القوات المسلحة في الجبهة من المناسبات حيث تم ضم العديد من رجال الشرطة إلى القوات المسلحة عقب اتهام الثورة مباشرة بأعداد كبيرة واستمرت عملية الضم تتم بصيغة مستمرة ودورية لتكون ملاكات جديدة في القوات المسلحة. كما أن وحدات الشرطة قد ساهمت في اللوذ عن حياض الوطن في الحرب الحدودية التي حصلت بين مصر وليبيا.

وقد قامت بعض التشكيلات الشرطية بالعمل في لجان السلام ووحدات الفصل بين القوات العربية المتحاربة في لبنان وقد أثبتت جدورها في ذلك.

كما أن هناك العديد من القيادات الشرطية تم إفرزها من القوات المسلحة لا زالت في العمل حتى الآن. ومن ذلك يمكن القول بأن الشرطة والجيش هيتان متكاملتان متعاونتان لتحقيق الأمن الوطني.

**سادساً : المساهمة الجماهيرية في تحمل الأعباء الأمنية ودعم مؤازرة الشرطة «الأمن الشعبي» :**

من الثابت تاريخياً أن المساهمة الجماهيرية في منع الجريمة قد سبقت أى تنظيمات ابتكرها المجتمع للدفاع عن نفسه ضد الجريمة.

(1) لواء محمد يلاوى حجازة ام. سره ص 8

ففى المجتمعات القديمة. حيث كانت الضوابط التقليدية التى منها الدين والعرف هى القانون المسيطر الذى يحكم سلوك الأفراد كان الخروج على هذه الضوابط يلقى من سائر الأفراد الاستكثار وكانت مساندة الجمهور لتلك الضوابط هى الدرع الواقى للجماعة ضد الأنحراف الإجرامى. وبظهور الدولة الحديثة وتدخلها فى سائر مرافق الحياة فى المجتمع واعتنائها بشئون الأمن ومكافحة الجريمة حل القانون محل أدوات الضبط الاجتماعى التى ظهر أثرها بشكل واضح حتى أوشكت أن تختفى إلا أن القانون لم يستطيع أن يحدد وحده طريقة مكافحة الجريمة والتغلب عليها بالجهود الرسمية ولذلك اتجهت كافة الانظمة حديثا إلى إحياء وتنمية وإعادة المساهمة الجماهيرية فى مكافحة الجريمة<sup>(1)</sup>.

وقد رأينا أن فى حضارتنا الإسلامية زادا يمكن أن تتزود به فى تنفيذ مجربتنا فى مجال الأمن الشعبى حيث عرفت قديما أنظمة عديدة للمساهمة الجماهيرية تمثلت فى الشرطة المتطوعة ونظام الفتوة والأحداث ونظام العريف ونظام المستصنعين والتزوير وكلها جماهير إسلامية تتطوع للمعاونة فى اداء الوظيفة الشرطية وقد حققت عبر التاريخ الإسلامى الشئ الكثير ولذلك نرى أن نظام الأمن الشعبى والأمن الذاتى لم يأتنا من الغرب ولا هو من بناء أفكارنا وإنما هو نتاج تاريخى حضارى لأنظمة الشرطة التى عرفت فى الدولة الإسلامية عبر تاريخها الطويل.

وما تقدم نخلص إلى أن النظام الإسلامى حقق ما هو أروع من النظم الحديثة بالنسبة للنظام الشرطى. وعلينا ألا ننهر كثيرا بما عند الغرب وأن الكثير مما عندهم إن هو إلا فروع لأصول عندنا<sup>(2)</sup> فما علينا إلا السعى فى البحث عنها وإحيائها والاستفادة منها وإبرازها للحضارة الإنسانية حتى تستقى من نبعها المعين الذى لا ينضب.

(1) مساهمة الجمهور فى مكافحة الجريمة - مثل الأمن الوطنى الجزائر العدد 14 لسنة 1980 م ص 1 نقلا من مجلة الدفاع الاجتماعى.

(2) د. سليمان الطماوى - الشرطة فى الدولة المصرية والنظام الإسلامى - مجلة الشرطة - الامارات - العدد 25 لسنة 1981 م ص 23

تلك أهم النتائج التي أنتهت إليها هذه الدراسة أطمح أنى أكون قد وقفت في عرضها كما أن أطمح أن تكون دراستى على درب البحث العلمى الأصيل.

أما ما توصى به الدراسة من مقترحات فأوجزها فيما يلى :

1 - إن تاريخ الحضارى مفعم بالقيم والمبادئ والنظم التى تحقق للأمة حياة أمنة ومطمئنة، وليس أدل على ذلك من تنظيمات الشرطة فى هذا التاريخ وعلينا أن نمكف على تراثنا ننقب عما فيه من كنوز لنسترشد بها فى مجال تطوير حياتنا وألّا نلجأ إلى الغرب وغيره لاستيراد ما لديه من نظم إلا بعد أن نستقرئ تراثنا وحضارتنا فإن لم نجد ما نطلبه أنقلنا من سوانا ولا حرج علينا فى هذا. المهم أن نعرف تاريخنا وحضارتنا وأن نحاول ربط حاضرتنا بماضيها فذلك سبيل المحافظة على أصالتنا ومقاومة كل غزو فكرى تتعرض له. وما أكثر صوره هذا الغزو فى العصر الحاضر.

2 - إننا على المستوى الشعبى فى الوطن العربى نعانى من نقص الوعى بمهمة رجل الشرطة ورسالته، كما أننا لا نختار للشرطة فى بعض الأحيان أناسا على مستوى هذه الرسالة، ومن ثم اقترح الاهتمام ببحث الوعى بين الناس بواجب رجل الشرطة ومهمته حتى يصبح كل فرد فى المجتمع عوناً لهذا الرجل فى القيام برسالته، وبهذا تقل الجرائم على تنوعها إن لم نخشى من حياة الأمة كما اقترح إعداد رجل الشرطة إعداداً علمياً وفنياً لاقتنا لكى يضطلع بمهمته على أحسن وجه وأكمل صورة. وأخيراً فاني أحمد الله على ما هداني إليه واستغفره من عثرات الفكر والقلم، واعترف أنى بذلت ما استطعت ولكن الانسان بشر يخطئ ويصيب ويؤخذ من قوله ويد عليه، ولعل فيما قدمت خيرا ينفع وعيلاً علمياً يفتح آفاقاً لدراسات مختلفة فى مجال هذا الموضوع.

والله ولى التوفيق

د. محمد إبراهيم الإصبيعي



## المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع والبحوث والمقالات

### أولاً : المصادر العربية :

- 1 - القرآن الكريم.
- 2 - الحموى (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي) ت 626 هـ معجم البلدان. بيروت 1957 م.
- 3 - ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي المغربي) ت 808 هـ تاريخ العبر وديوان المبتدأ والخير. مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبناني 1967 م.
- 4 - ابن الخطيب (لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد بن الخطيب السلماني ت 776 هـ) نافضة الجراب في علالة الاغتراب. تحقيق د. أحمد مختار العبادي. مراجعة د. عبد العزيز الأهواني، دار الكتاب العربي القاهرة.
- 5 - ابن الأزرقي الاندلسي (أبو عبد الله محمد بن الأزرقي الاندلسي) ت 896 هـ بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق ودراسة. د. محمد عبد الكريم الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس.
- 6 - ابن الاثير (أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الشيباني المعروف بابن الاثير الجزي الملقب بعم الدين) ت 630 هـ، الكامل في التاريخ. دار صادر دار بيروت 85 هـ - 1965 م.
- 7 - ابن الطقطقي (محمد بن علي بن طباطبا المعروف بابن الطقطقي) ت 709 هـ الفخرى في الآداب السلطانية والدول الإسلامية دار صادر بيروت.
- 8 - ابن طولون (شمس الدين محمد بن طولون) ت 953 هـ مفاكهة الخلان في حوادث الزمان (تاريخ مصر والشام) تحقيق محمد مصطفى المؤسسة المصرية العامة.
- 9 - ثلاث رسائل اندلسية في آداب الحسبة والمحتسب. تحقيق ودراسة الأستاذ أ. ليفي. بروكسنتال. مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية. القاهرة 1955 م.

- 10 - ابو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل) ت 395 هـ. الأوائل. تحقيق محمد الصرى ووليد قصاب. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق 1975 م.
- 11 - ابو الفرج الأصفهاني (ابو الفرج علي بن الحسين محمد بن أحمد بن الهيثم الأصفهاني أو الأصبهاني) ت سنة 356 هـ. الأغاني. أنشرف علي مراجعته وطبعه الشيخ عبد الله الحلايلي وآخرين. دار الثقافة بيروت ط 3 لسنة 81 هـ / 62 م.
- 12 - ابن مسكويه (أبو علي أحمد ابن محمد بن يعقوب) ت 421 هـ. تجارب الأمم مطبعة التمدن الصناعية بمصر، أعيد طبعه بالانست مكتبة المتني بفداد.
- 13 - ابن حيان (ابن مروان ابن حيان القرطبي) ت 469 هـ. المختصر في أخبار بلد إندلس، تحقيق عبد الرحمن علي الحجى. نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت.
- 14 - ابن منظور (جمال الدين أوب الفضل محمد بن مكرم) ت 711 هـ. لسان العرب. دار صادر بيروت 1968 م.
- 15 - ابن سعد (محمد بن سعد بن منيع الزهرى) ت 230 هـ. الطبقات الكبرى. دار صادر. دار بيروت لبنان ط 1960 م.
- 16 - ابو الفداء (عمد الدين اسماعيل بن علي بن محمود بن محمد) ت 732 هـ. المختصر في تاريخ البشر، دار الكتاب اللبناني. بيروت.
- 17 - ابن فارس (عبد العزيز الفشتالي) ت 1031 هـ. مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفاء. دراسة وتحقيق عبد الكريم كرم وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- 18 - ابو الحسن النبهاني المالقي الاندلس. ت 776 هـ. تاريخ قضاء الاندلس. ذخائر التراث العربى. المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع بيروت.
- 19 - ابن عفرى بردى (جمال الدين أبو الحسن يوسف الأتابكي) ت 874 هـ. النجوم الزاهرة. طبعة مصورة عن مطبعة دار الكتب. سلسلة تراثنا. المؤسسة المصرية العامة. وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- 20 - ابن عذرى محمد المراكشى ت 695 هـ. البيان المغرب فى اخبار المغرب والاندلس. تحقيق ج. م كولان وليفى برونسال دار الثقافة بيروت.

- 21 - ابن الصيرفي (أمين الدين ابي القاسم علي بن منجب) الإشارة إلى من نال الوزارة. تحقيق وتعليق عبد الله مخلص. مطبعة المعهد العلمي الفرنسي. القاهرة. أعيد طبعه بالافست. مكتبة المثنى، بغداد 1933 م.
- 22 - ابن قتيبة الدينوري (ابي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري) ت 276 هـ - عيون الأخبار دار الكتاب العربي. بيروت لبنان. المعارف. تحقيق ثروة عكاشة، مطبعة دار الكتب. القاهرة 1960 م.
- 23 - ابن حبيب (أبي جعفر محمد بن حبيب أمية بن عمرو الهاشمي) ت 245 هـ كتاب المهر. تصحيح الهزلة لختن شنيتز. دار الافاق الجديدة بيروت.
- 24 - ابن فرج الجوزي (ابي الفرج عبد الرحمن علي الجوزي البكري) ت 597 هـ الصباح المضي في خلافة المستضي تحقيق ناجي عبد الله ابراهيم. مطبعة الأوقاف بغداد. سلسلة التراث 1976 م.
- 25 - ابن سيدة (ابي الحسن علي بن اسماعيل الاندلسي) ت 458 هـ المخصص - الكتب التجارية بيروت.
- 26 - ابن كثير (عماد الدين ابو الفداء اسماعيل بن عمر الدمشقي) ت 774 هـ البداية والنهاية. مطبعة السعادة.
- 27 - ابن عبد ربه (أحمد بن محمد عبد ربه الاندلسي) ت 328 هـ العقد الفريد. شرح وضبط وتصحيح أحمد أمين وآخرين. لجنة التأليف والترجمة. القاهرة 1967 م.
- 28 - ابن أبي الجيّد (عز الدين ابو حامد عبد الحميد بن هيثم الله) ت 655 هـ أو 656 هـ. شرح نهج البلاغة. تحقيق الشيخ حسن تأسين منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت 1964 م.
- 29 - ابو شامة (شهاب الدين ابي محمد عبد الرحمن بن اسماعيل ابن ابراهيم المقدسي الشافعي) ت 665 هـ الروضتين في أخبار الدولتين. دار الجيل بيروت.
- 30 - ابن شداد (محمد ابن علي ابن شداد) ت 684 هـ الاعلاق الخطيرة دمشق 1962 م.



- 31 - ابن قاضي شهبة (تقي الدين ابى بكر أحمد بن قاضي شهبة الأموى الدمشقى ت 851 هـ الكواكب الدرية فى السيرة النبوية. تحقيق محمود زايد. دار الكتاب الجديد بيروت.
- 32 - الیهقى (ابراهيم ابن محمد الیهقى) ت 320 هـ المحاسن والمساوى. تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم. مكتبة ومطبعة نهضة مصر.
- 33 - البلاذرى (أحمد ابن يحيى بن جابر بن داود) ت 279 هـ فتوح البلدان. دار الكتب العلمية بيروت.
- 34 - البغدادى (ابو بكر أحمد بن على بن ثابت) ت 463 هـ تاريخ بغداد. دار الكتاب العربى. بيروت.
- 35 - التلمسانى (الشيخ أحمد ابن محمد المقرئ التلمسانى) ت 1012 هـ نفع الطيب من غصن الاندلس والربطيب. تحقيق د. احسان عباس. دار صادر بيروت.
- 88 هـ 68 م.
- 36 - التروخى (ابى على الحسن بن على بن محمد) ت 384 هـ نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة. تحقيق عبود الشامى 1972 م.
- 37 - التلملى (أبو منصور عبد الملك ابن محمد ابن اسماعيل) ت 429 هـ تحفة الوزراء. تحقيق د. ابتسام مرهون الصفا وحبيب الراوى. احياء التراث العربى. وزارة الأوقاف العراق. مطبعة المائى 1977 م.
- 38 - الجيשהاوى (ابو عبد الله محمد بن عدوس بن عبد الله الكوفى) ت 331 هـ الوزراء والكتاب. تحقيق مصطفى السقا وآخرين. مطبعة الحلبي القاهرة 1938 م.
- 39 - احمد بن سعيد المجيدلى ت 1094 هـ (التستير فى أحكام التيسير) تحقيق موسى لقبالى. الشركة الوطنية للتوزيع والنشر. الجزائر.
- 40 - الدردارى (زبى بكر عبد الله) ت 731 هـ كنز الدرر وجامع الغرر.
- 41 - الدينورى (أبى حنيفة أحمد بن داود الأخبار الطوال تحقيق عبد المنعم عامر. سلسلة تراننا ط 1 لسنة 1960 م القاهرة. دار احياء الكتب. عيسى البابى الحلبي.

- 42 - الزركشى (محمد بن ابراهيم بن الملوك الشركسى ت 894 هـ تاريخ الدولتين  
الموحدية والحفصية المكتبة العتيقة بوس تحقيق محمد ماحور سلسلة تراثنا  
الإسلامى (2) ط 2 66م.
- 43- الزبيدى (محب الدين ابى الفيض محمد مرتضى الزبيدى) تاج العروس دار  
صادر بيروت. الناشر دار ليبيا للنشر والتوزيع بتقازى 1966 م.
- 44 - الطبرى (الامام ابى جعفر محمد بن جرير الطبرى) ت 310 هـ تاريخ الأمم  
والملوك.
- 45 - الكندى (ابو عمر محمد بن يوسف) ت 350 هـ ولاه مصر وقضائها.  
اختيار ابراهيم العدوى. وزارة الثقافة مصر. دار المعرفة.
- 46 - الالوسى (نعمان بن محمود بن عبد الله خير الدين ابو الريكات) ت 1317  
هـ. بلوغ الأرب. دار الكتاب العربى ط 3.
- 47 - الكتانى (عبد الحى الكتانى نظام الحكومة النبويه فى التراتيب الادارية دار  
الكتاب العربى بيروت.
- 48 - المقرئى (ابو العباس أحمد بن على) ت 845 هـ. الخطط المقرئية. مكتبة  
احياء علوم الدين. الشياح لبنان. السلوك لمعرفة دول الملوك. القاهرة 1967م.
- 49 - الماوردى (ابو الحسن على بن محمد بن حبيب) ت 450 هـ. الاحكام  
1978 م. تسهيل النظر وتعميل الظفر فى خلافة الملك وسياسة الملك. تحقيق  
محسن هلال السرحان. مراجعة د. حسن الساعنى. دار النهضة العربية بيروت.  
التحفة الملوكية فى الاداب والسياسة. تحقيق ودراسة د. فؤاد عبد النعم. من تراث  
الفكر السياسى الإسلامى مؤسسة شباب الجامعة. الاسكندرية.
- 50 - المقدسى (مطهر بن طاهر المقدسى) البدء والتاريخ. طبعة بالافست مكتبة  
الثنى بغداد على طبعة باريس 1903 م.
- 51 - المسعودى (أبى الحسن على بن الحسين بن على المسعودى) مروج الذهب  
ومعادن الجواهر، دار الأندلس.
- 52 - المبرد (أبى العباس محمد بن يزيد المبرد) ت 285 هـ الكامل تعليق محمد  
أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة دار نهضة مصر

- 53 - مؤرخ شامى مجهول. حوليات دمشقية. نشر وتحقيق د. حسن حبشى مكتبة الانجلو المصرية. المطبعة الفنية الحديثة.
- 54 - مؤلف مجهول (الميون والحدائق فى أخبار الحقائق) المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع.
- 55 - النورى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النورى) ت 733 هـ نهاية الأرب فى فنون الأدب. وزارة الثقافة والإرشاد بمصر سلسلة تراثنا.
- 56 - الصامى (أبى الحسين الهلال بن الحسن الصامى) ت 448 هـ تحفة الامراء فى تاريخ الوزراء. تحقيق عبد الستار أحمد فرج دار أحياء الكتب العربية 1958 م. رسوم دار الخلافة المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع، دوائر التراث العربى.
- 57 - العمري (ياسين بن خير الله العمري) ت 1232 هـ زبدة الآثار الجليلة فى الحوادث الأرضية. تلخيص داود الحلبي تحقيق عماد عبد السلام رؤوف. مطبعة الأداب. النجف العراق.
- 58 - العيني (بدر الدين ابو محمد محمود بن أحمد موسى الشهير بالبدر العيني) ت 855 هـ السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد - تحقيق فهم محمد شلتوت دار الكتاب العربى القاهرة 1966/ 966م.
- 59 - القرشى (محمد بن حمد القرشى للملقب بابن الأخوة) معالم القرية فى أحكام لحسبة. تحقيق محمد محمود شيان وصديق أحمد عيسى المطيعى. الهيئة المصرية العامة للكتاب 1976 م.
- 60 - القلقشندى (أبو العباس أحمد بن على بن أحمد الفزارى) ت 821 هـ صبح الاعشى فى صناعة الانشاء. نسخة مصورة عن الطبعة الاميرية. مطبعة كوستا توماس وشركاه القاهرة.
- 61 - السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر بن محمد بن سابق الدين الحضيرى) ت 911 هـ تاريخ الخلفاء. تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة مصر 1959 م.

- 62 - الشيرازي (عبد الرحمن بن نصر الشيرازي) ت 774 هـ نهاية الرتبة في طلب الحسبة. تحقيق ومراجعة د. السيد البارز الميرني دار الثقافة بيروت.
- 63 - اليعقوبي (أحمد بن يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح المعروف باليعقوبي) ت 284 هـ دار بيروت للطباعة والنشر 1970 م.
- 64 - اليعقوبي (أحمد بن اسحاق المعروف باليعقوبي) مشاكلة الناس لزمانهم. تحقيق وإيم ملورد. دار الكتاب الجديد بيروت 1962 م.
- 65 - خليفة بن خياط ت 240 هـ تاريخ خليفة ابن الخياط. تحقيق د. أكرم ضياء العمري ط 2, 1977 م.
- 66 - يحيى بن عمر ت 289 هـ أحكام السوق. رواية أبي جعفر أحمد القصري القراواني. تحقيق الشيخ حسني عبد الوهاب. مراجعة واعداد فرحات الدشراوي. الشركة التونسية للتوزيع.

#### ثانياً : المراجع الحديثة :

- 1 - د. ابراهيم الدسوقي الشهاوي - الحسبة في الإسلام مكتبة دار العروبة 1962 م.
- 2 - د. ابراهيم مصطفى المحمود - الحرب عند العرب - منشورات دار الثقافة والارشاد القومي دمشق 1975 م.
- 3 - د. ابراهيم نصحي - تاريخ الرومان - منشورات الجامعة العربية كلية الآداب مطبعة النجاح - بيروت. تاريخ مصر في عهد الطالبة.
- 4 - د. ابراهيم الشريقي - التاريخ الإسلامي - ط 2 لسنة 1972 م.
- 5 - د. ابراهيم حركات - المغرب عبر التاريخ.
- 6 - أحمد عطية الله - القاموس الإسلامي - مكتبة النهضة المصرية.
- 7 - أحمد عادل كامل - الطريق إلى المدائن - دار النفائس - بيروت ط 3 لسنة 73 م.
- 8 - د. أحمد فريد الرفاعي - عصر المأمون - مطبعة دار الكتب المصرية - 46 هـ - 1928 م.
- 9 - د. أحمد مجاهد مصباح - و د. محمد مصطفى النجار. الدولة الأموية العباسية.

- 10 - أحمد مفر - مدينة المغرب العربي - دار النشر بوسلامة - تونس.
- 11 - د. أحمد فتحي بهنسى - العقوبة فى الفقه الإسلامى - دار الرائد العربى - بيروت - 1979 م.
- 12 - د. أحمد عبد الحميد الشامى - تاريخ العرب والإسلام - مطابع سجل العرب.
- 13 - د. أحمد أمين - ظهر الإسلام - مكتبة النهضة المصرية ط 4 لسنة 1966 م.
- 14 - د. أحمد شلبى. موسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية - مكتبة النهضة المصرية ط 72/2 م.
- 15 - د. أحمد صدقى الدجاني - ليبيا قبل الاحتلال الإيطالى ط 1.
- 16 - أحمد بن عامر - الدولة الحفصية - دار الكتب الشرقية - تونس.
- 17 - د. أحمد مختار العبادى - محاضرات فى الحضارة الإسلامية - نظم الحكم والادارة فى المغرب والاندلس - مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية 1978 م مطبوعة على استنسل.
- 18 - د. الحبيب الجنحالى - المغرب الإسلامى - الدار التونسية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.
- 19 - احسان صدقى العمدة - الحجاج بن يوسف الثقفى - دار الثقافة - بيروت ط 73/1 م.
- 20 - د. ادوار غالى الذهبى - محاضرات فى تاريخ القانون - مطبوعة على استنسل لطلبة كلية الحقوق بالجامعة الليبية - بنغازى العام الجامعى 71/70 م.
- 21 - الطاهر أحمد الزاوى - تاريخ الفتح العربى فى ليبيا - دار الفتح - دار التراث العربى ليبيا ط 3 لسنة 1969 م.
- 22 - الطهطاوى - الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوى - سيرة الرسول وتأسيس الدولة الإسلامية - دار تحقيق محمد عمارة - الجزء الأول - المؤسسة العربية للدراسات الجامعية - بيروت.

- 23 - رائد العربي الملكي الامام - اعادة تنظيم مديرية أمن محافظة سبها في الجمهورية العربية الليبية - معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة - مصر - الدورة 21 لسنة 1973 م.
- 24 - أسمن الخولي وآخرين - تاريخ الحضارة المصرية - المؤسسة المصرية العامة مكتبة مصر.
- 25 - أنور الرفاعي - تاريخ العرب والإسلام. دار الفكر 1977 م - الإسلام في حضارته ونظمه - دار الفكر 1973 م.
- 26 - د. السيد الباز العربي - مصر البيزنطية - دار النهضة العربية مطبعة البيان العربي.
- 27 - السنوسي محمد الفزالي - برقة قديما وحديثا - دار الكتاب الليبي - بنغازي ليبيا - مؤسسة المعارف بيروت ط 1 لسنة 1973 م.
- 28 - الشنتاوي وآخرين - دائرة المعارف الإسلامية - وزارة المعارف العمومية نقلا عن المستشرقين.
- 29 - تقى الدين عارف الدوري - عصر أمراء الأمراء في العراق - مطبعة أسعد بغداد ط 75/1 م.
- 30 - ثابت اسماعيل الراوي - تاريخ الدولة العربية «خلافة الراشدين والأمويين».
- 31 - جرجي زبادان - تاريخ التمدن الإسلامي.
- 32 - د. جود علي - المفضل في تاريخ العرب - دار العلم للملايين - بيروت مكتبة النهضة بغداد ط 1 لسنة 1970 م.
- 33 - د. جمال الدين الرمادي - الأمن والسلام في الإسلام - دار المعارف بمصر.
- 34 - د. حسن الساعاتي - علم الاجتماع القانوني - مطبعة دار نشر الشفاعة الجامعية ط 1 لسنة 1952 م.
- 25 - د. حلمي محروس اسماعيل - الحالة الاجتماعية في مصر في منتصف القرن التاسع عشر - رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث 1977 م مطبوعة على استئصال من جزئين.
- 36 - حسان علي حلاق - تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي - دار الكتاب اللبناني دار الكتاب المصري ط 1 لسنة 98 هـ / 78 م.

- 37 - د. حسن ابراهيم حسن، وعلى ابراهيم حسن - النظم الإسلامية - مكتبة النهضة المصرية ط 3/62م.
- 38 - حمدان عبد المجيد السيكي - عصر الخليفة المقتدر بالله - مطبعة النعمان - النجف - العراق.
- 39 - حسن سليمان محمود - ليبيا بين الماضي والحاضر - سلسلة الألف كتاب 426 مؤسسة سجل العرب 1962 م.
- 40 - خالد عبد العزيز عريم - القانون الادارى الليبي - دار صادر بيروت - منشورات الجامعة الليبية - كلية الحقوق.
- 41 - خالد الصوفى - العرب فى اسبانيا - دمشق - المطبعة التعاونية ط 59/1م.
- 42 - لواء خليل رضوان وآخرين - قانون الشرطة ونظمها. ط 7 لسنة 63 م. مطابع الشعب.
- 43 - د. طمعية الجرف - نظرية الدولة والمبادئ العامة للانظمة السياسية ونظم الحكم «دراسة مقارنة» مكتبة القاهرة الحديثة - ط 4 لسنة 1973 م.
- 44 - زكريا كتابجي - الترك فى مؤلفات الجاحظ - دار الثقافة بيروت - الزركلى - الاعلام - ابن خلفان.
- 45 - ليبيب الستار - الحضارات - دار المشرق - بيروت.
- 46 - د. محمد ماهر حمادة - الوثائق السياسية والادارية العائدة للصور العباسية المتتابعة - سلسلة وثائق الإسلام رقم 3 مؤسسة الرسالة ط 78/1 م.
- 47 - محمد ماهر - الكفاح ضد الجريمة فى الإسلام - لجنة التعريف بالإسلام - يشرف عليها محمد توفيق عريضة - الكتاب 72 لسنة 72 م.
- 48 - محمد كرد على - الإسلام والحضارة العربية - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة - ط 3/1968 م - خطط الشام - دار العلم للملايين - ط 2 بيروت 1971 م.
- 49 - محمد عارف مصطفى فهمى - عمر بن الخطاب قاضيا ومشرا - مكتبة الانجلو المصرية - مطبعة الكيلانى.
- 50 - د. محمد الصادقى - على والحاكمون - مؤسسة الاعلمى للمطبوعات بيروت 96/17 م.

- 51 - د. محمد فاروق النيهان - الاتجاه الجماعى الاقتصادى الاسلامى - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - ط 1 لسنة 1970م.
- 52 - اللواء محمد جمال الدين محفوظ - المدخل الى العقيدة والاستراتيجية العسكرية الإسلامية الهيئة العامة للكتاب 1976 م.
- 53 - الشيخ محمد الخضرى بك - تاريخ الأمم الإسلامية - المكتبة التجارية الكبرى ط 8 لسنة 82 م.
- 54 - د. محمد شاهر حبيب - دروس فى القانون الرومانى - مذكرات على استئسل لطلبة السنة الأولى بكلية الحقوق 66/ 67م.
- 55 - د. محمد إسماعيل طلس - تاريخ العرب.
- 56 - د. محمد دسوقي - فى الثقافة الإسلامية - منشورات جامعة الفاع - كلية التربية ط 2 لسنة 77 م.
- 57 - د. محمد عزه دروزة - تاريخ الجنس العربى - منشورات المكتبة العصرية بيروت 1962 م.
- 58 - د. محمد جمال سرور - الدولة الفاطمية فى مصر.
- 59 - محمد جميل بيهم - تحليل ودراسة العهد العربى الاصيل.
- 60 - د. محمد أنيس - الدولة العثمانية فى الشرق العربى - مكتبة الانجلو المصرية - دار الجبل للطباعة.
- 61 - محمد على الحداد الطرابلسى - حاضره طرابلس الغرب.
- 62 - د. مأمون محمد سلامة - الاجراءات الجنائية فى التشريع الليبى منشورات الجامعة الليبية - كلية الحقوق - مطبعة دار الكتب بيروت ط 71/1 م.
- 63 - محمود محمد عرفوس - تاريخ القضاء فى الإسلام - الدار العربية للكتاب - ليبيا 1943م.
- 64 - محمود الباجى - مثل عليا من قضاء الإسلام - الدار العربية للكتاب - ليبيا تونس ط 80/2 م.
- 65 - د. محمود رزق سليم - عصر سلاطين المماليك - مكتبة الآداب - القاهرة ط 62/ 2 م.



66 - د. محمود حلمي - نظام الحكم الإسلامي المقارن - دار الفكر العربي ط 75/2 م.

67 - لواء محمود السباعي - ادارة الشرطة في الدولة الحديثة - الشركة العامة للطباعة والنشر - القاهرة 1963 م. تخطيط وإدارة عمليات الشرطة ط - يونيه 1968 م القاهرة.

## فهرس محتويات الكتاب

المقدمة :

الفصل الأول :

5

الأصول الأولى لنشأة نظام الشرطة

المبحث الأول :

- 15 - نشأة نظام الشرطة في الحضارات القديمة.
- 18 - نشأة نظام الشرطة في الحضارة الفرعونية.
- 20 - نشأة نظام الشرطة في الحضارة الرمانية .
- 22 - نشأة نظام الشرطة في الحضارة الإغريقية.
- 23 - نشأة نظام الشرطة في الحضارة الهندية.
- 23 - نشأة نظام الشرطة في الحضارة الصينية.

المبحث الثاني :

- 25 - حالة الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام.
- 25 - الناحية السياسية.
- 27 - الناحية الاجتماعية.
- 28 - الناحية الدينية والمقاتلية.
- 29 - الناحية الأمنية.

الفصل الثاني :

ظهور الإسلام ونشأة الدولة الإسلامية.

المبحث الأول :

- 35 - نشأة الدولة الإسلامية.
- 37 - بيعة العقبة الأولى.
- 37 - بيعة العقبة الثانية.
- 38 - الدولة الإسلامية في المدينة.

المبحث الثاني :

- 45 - الدولة الإسلامية المتكاملة.

- 45 - العناصر المكونة للدولة الإسلامية.
  - 47 - الإدارة فى الدولة الإسلامية «بوجه عام».
  - 48 - الإدارة الإسلامية «الدواوين».
  - 49 - أهم الدواوين وواجباتها الرئيسية.
- الفصل الثالث :

### التطور التاريخى لنشأة نظام الشرطة.

#### المبحث الأول :

- 59 - تطور نظام الشرطة فى الدولة الإسلامية.
- 60 - فى عهد الرسول «صلى الله عليه وسلم» والخلفاء الراشدين.
- 67 - فى العصر الأموى.
- 70 - فى العصر العباسى.
- 74 - فى العصر الفاطمى.
- 77 - فى الأندلس والمغرب.
- 83 - فى عهد المماليك.
- 85 - فى العهد العثمانى.

#### المبحث الثانى :

- 91 - نظام الشرطة فى ليبيا عبر المصور.
- 92 - فى المهود الإسلامية.
- 96 - فى العهد العثمانى.
- 99 - فى عهد الاستعمار الإيطالى.
- 102 - فى عهد الادارة البريطانية والفرنسية.
- 104 - فى العهد الملكى.
- 113 - فى عهد الثورة.

## الفصل الرابع :

### طبيعة العمل الشرطى وأنواعه

#### المبحث الأول :

- 125 - الإسلام والعمل الشرطى.
- 131 - طبيعة العمل الشرطى وأهميته.
- 133 - المركزية واللامركزية فى العمل الشرطى.

#### المبحث الثانى :

- 138 - أنواع العمل الشرطى فى الإسلام.
- 138 - حفظ الأمن والنظام.
- 143 - حراسة الخليفة والسير فى مواكبه.
- 146 - حراسة الدواوين.
- 150 - تنفيذ أوامر السلطة التنفيذية والقضائية.
- 155 - إدارة السجون.
- 167 - اعتماد الفتن والثورات الداخلية.
- 170 - تحقيق الجرائم والتحرى عن المجرمين.
- 175 - إصدار البطاقات الشخصية وجوازات السفر.
- 176 - القيام بأعمال المباحث «الشرطة السرية».
- 185 - مراقبة المشبوهين والمنحرفين.
- 186 - حراسة الثغور وتأمين الحدود.

#### الفصل الخامس :

### ضوابط اختيار واعداد تسليح رجال الشرطة

#### المبحث الأول

- 195 - الشروط الواجب توافرها فى رجل الأمن.

#### المبحث الثانى

- 214 - اعداد وتأهيل رجال الشرطة.

	المبحث الثالث :
217	- التسليح والملابس والمهمات لرجال الشرطة.
	الفصل السادس :
	إسهام ومشاركة الجمهور في المحافظة على الأمن
	المبحث الأول :
233	- في الدولة الإسلامية.
227	- الشرطة المتطوعة.
236	- العريف.
239	- الفترة.
241	- التزوير.
	المبحث الثاني :
244	- في الأنظمة الحديثة.
	المبحث الثالث :
262	- تطبيق فكرة الأمن الشعبي في الجماهيرية.
	الفصل السابع :
	الوظيفة الشرطية بين الماضي والحاضر
	المبحث الأول :
284	- ماهية المهام والواجبات الشرطية.
	المبحث الثاني :
290	- تطور الوظيفة الشرطية عبر المصور.
	المبحث الثالث :
299	- مكونات الوظيفة الشرطية حديثاً.

## الفصل الثامن :

### المسئولية الوظيفية والجزاءات الجنائية والتأديبية لرجال الشرطة

#### المبحث الأول :

312 - فى الحضارة القديمة.

#### المبحث الثانى :

315 - فى عهد الدولة الإسلامية.

#### المبحث الثالث :

323 - فى عهد الدولة الحديثة.

#### الفصل التاسع :

### الصلات التى تربط نظام الشرطة بغيره من الأنظمة الأخرى

#### المبحث الأول :

335 - نظام القضاء.

#### المبحث الثانى :

343 - نظام الحسبة.

#### المبحث الثالث :

354 - نظام المظالم.

#### الفصل العاشر :

### اعلام الشرطة فى الحضارة الإسلامية

363 - صلاح الدين الأيوبي.

370 - الحجاج بن يوسف الثقفى.

376 - طاهر بن الحسين الخزاعى.

381 - خزيمة بن حازم التميمى.

#### المخاتمة :

387 - نتائج ومقترحات.

399 المصادر والمراجع والبحوث والمقالات .

مطبعة الإنصار لطباعة الأوفست

١٠ شارع الرضى - كوم الدكة  
تلفون: ٤٩١٦٥٩٧ / ٤٩٧٥٣٩٣

E





Bibliotheca Alexandrina



0369988